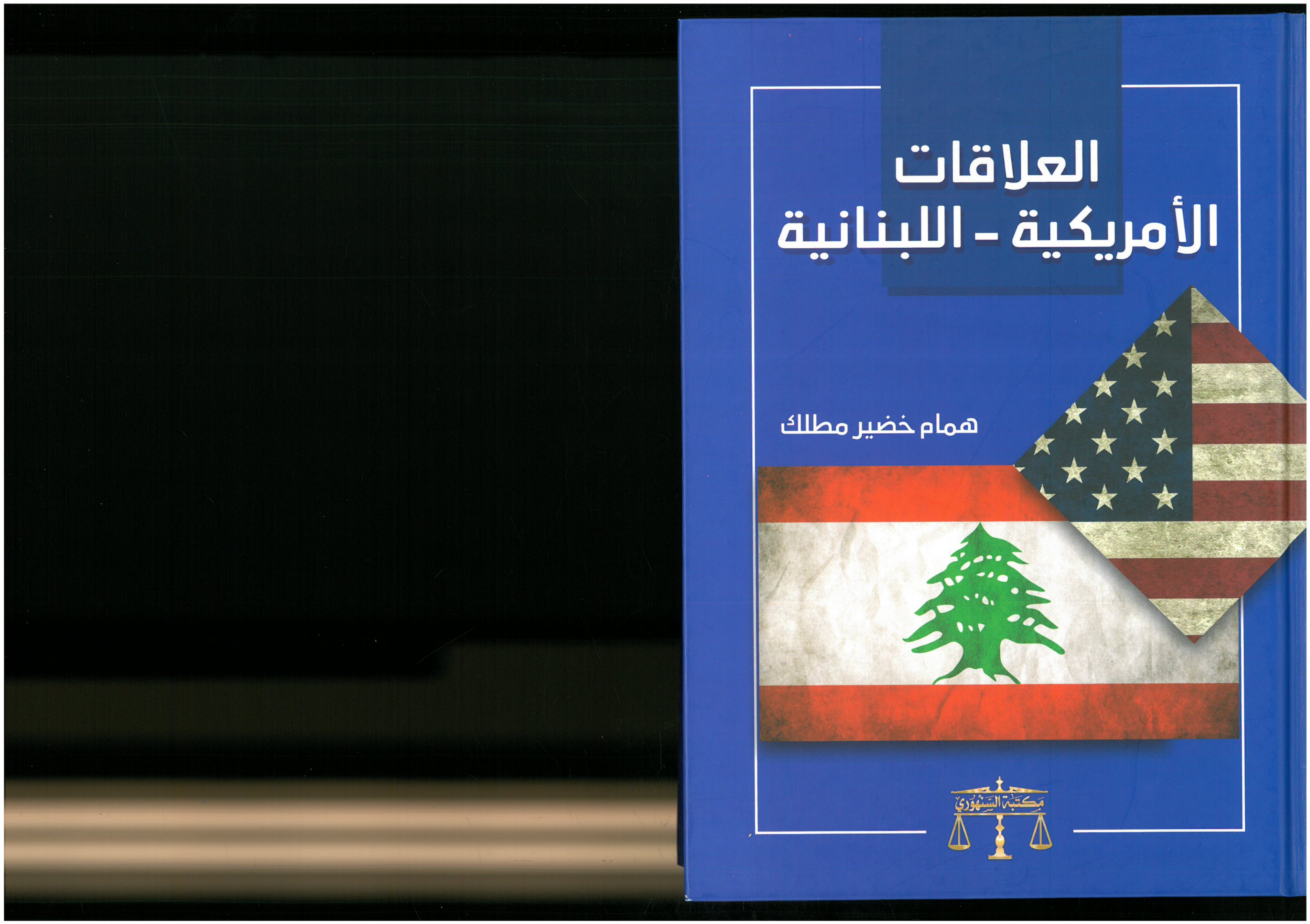
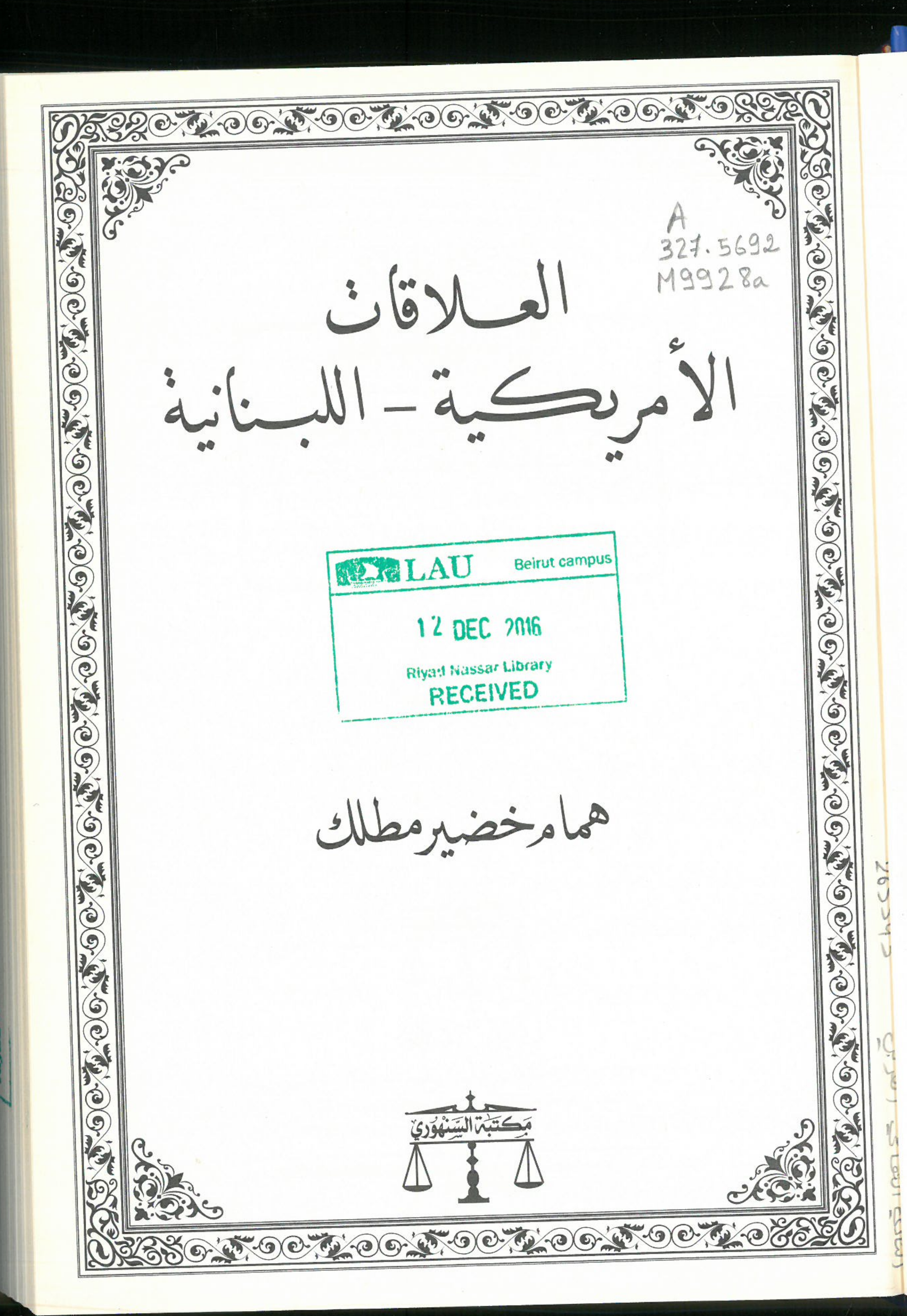


العلاقات
الأمريكية - اللبنانية
همام خضير مطلك
مكتبة السنهوري



العلاقات الأمريكية - اللبنانية

همام خضير مطلك

مكتبة السنهوري

الطبعة الأولى
٢٠١٦



دار السنهوري
لبنان - بيروت - الحدث - سان تيريز - هاتف: ٧٥٣٠٣٢ ٧٦ (٠٠٩٦١)
بغداد - شارع المتنبي - عمارة الكاهه جي - ط١
هاتف: ٠٧٩٠١٨٢٦٤٣٩ - ٠٧٨٠١٩٤٤١٦١ - ١٤١٦٠٧٢٧ ١ (٠٠٩٦٤)
alsanhury_library@yahoo.com / safaa75200933@hotmail.com
www.daralsanhury.com

الاهداء

إلى حبيبي ومعلمي وسيدي رسول الأمة محمد (ﷺ) وعلى اله وأصحابه خير البشر

إلى من علمني طريق العلم واتعب نفسه من اجل أن أصل إلى ماأنا عليه (والدي)

إلى الحنون التي سهرت عليَّ الليالي نور عيني (أمي)

إلى من أشدد بهم أزري (إخوتي وهيبتي)

إلى حبيباتي (أخواتي)

إلى أبناء أخوتي

إلى زوجتي الغالية

والى من جعلهم رب العالمين زينة الحياة الدنيا (جنى ويزن)

إلى انتمائي وهويتي (العراق)

أهدي هذا الجهد

الباحث

المقدمة

لاشك ان العلاقات الأمريكية – اللبنانية دخلت منعطفاً جديداً وخاصة بعد عام ١٩٥٨، فكان للأحداث التي شهدها لبنان والمنطقة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أثرها الفاعل في تحويل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية من اهتمام إيجابي إلى اهتمام سلبي. فبغض النظر عن الكلام الأمريكي الدائم لاستقلال لبنان واستقراره ووحدة أراضيه، أصبح لبنان بلداً هامشياً يمكن المساومة به أو عليه في خدمة الأهداف الأمريكية الأساسية، أي حماية النفط و (إسرائيل).

ومع حلول الثمانينيات، فإن المنطقة أصبحت لها أهمية من خلال الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم بمسارات تطورها ومراحلها بما يضمن الأمن الإسرائيلي، كما أن الموقع الجيوبوليتيكي اللبناني بالنسبة لصانع القرار الأمريكي له أهمية كبيرة ووضع مميز كونه ينفرد بالسيطرة على بوابة الوطن العربي.

وفي مرحلة التسعينيات وبعد انتهاء الحرب الباردة، كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية رمزيا على الرغم من الدعوات العربية خاصة السعودية لانعقاد مؤتمر الطائف، وأيضاً فان انتهاء الحرب الباردة قد وفر للولايات المتحدة الأمريكية فرصة سانحة ومناسبة لأن تعيد تشكيل المنطقة بشكل عام ولبنان بشكل خاص

سياسياً وثقافياً على وفق أجندة أمريكية ترى قوة التطرف الإسلامي خطراً وتهديداً لأمنها القومي ولاسيما بعد أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١، وهكذا رأت الإدارة الأمريكية بأن هذه المنطقة تعمل على دعم الإرهاب وايوائه، وتعتقد ان هذا أباح وأتاح لها حق استخدام القوة ضدها، وخاصة حزب الله اللبناني، كذلكً النظام السياسي اللبناني الموالي لسوريا (مدة حكم الرئيس اميل لحود)، من أجل إحكام السيطرة على لبنان وجعلها منطقة مغلقة سياسيا للنفوذ الأمريكي خاصة وأن الخطرين الفرنسي والروسي قادمان على منافسة الوجود الأمريكي في المنطقة بشكل عام وعلى لبنان بشكل خاص، فالولايات المتحدة الأمريكية في الأحوال كلها تسعى إلى إعادة تشكيل لبنان طبقاً لمخططات تنسجم مع طموحاتها ومصالحها، وخاصة ضمان حماية أمن إسرائيل من أي اعتداء خارجي، كذلك حماية مصالحها في المنطقة بشكل عام.

تكمن أهمية الكتاب في الاهتمام الذي أولته ادارة الرئيس جورج بوش الابن تجاه لبنان ولاسيما بعد أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١، اذ ارتبطت هذه الاهمية بالدلالات التي خلصت اليها ادارة بوش الابن عقب هجمات ١١/ أيلول من أن لبنان هو واحد من الجبهات الثلاث في الحرب العالمية ضد الإرهاب (إلى جانب العراق وافغانستان)، وأكد ان النزاع في لبنان جزء من صراع اوسع بين الحرية والرعب الاخذ بالظهور في منطقة الشرق الاوسط، وبذلك غدت إستراتيجية الردع والاحتواء غير ذات جدوى، ومن ثم حلت محلها الاستراتيجية الوقائية القائمة على اعتماد الضربات الاستباقية لأية أهداف يراها صانع القرار الأمريكي ويمكن أن تشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي، مما يجعل لبنان محل إستهداف مستمر وخاصة مع الوجود الإسرائيلي في المنطقة، كما يفتح الباب واسعاً أمام أية احتمالات مستقبلية ممكنة قد يشهدها لبنان والمنطقة العربية، مما حدا بالباحث إلى ضرورة إيلاء

مستقبل السياسة الأمريكية تجاه لبنان أهمية، إذ أضحت الدراسات المستقبلية لاسيما في القرن الحادي والعشرين، أمراً لا غنى عنه للمجتمعات المتقدمة والنامية جميعها على حد سواء، فهي تنبهنا إلى صور المستقبل المحتملة والممكنة انطلاقا من حقيقة: ان كل شيء يتغير الا التغيير.

وتكمن إشكالية الموضوع في معرفة مدى تأثير المتغيرات التي طرأت على وضع الولايات المتحدة الأمريكية سواء على الصعيد الداخلي ام الخارجي، في توجهاتها الخارجية تجاه لبنان، فضلاً عن مستقبل هذه التوجهات.

ينطلق الكتاب من فرضية مفادها (ان السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن هي محصلة لتطورات الاوضاع الداخلية الأمريكية والدولية سياسياً واقتصاديا وعسكرياً، وما عكسه ذلك على سياستها ازاء لبنان).

ومن أجل اثبات هذه الفرضية، لابد من طرح تساؤلات أساسية هي:

ما مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان؟

ما المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان سواء على الصعيد الداخلي الأمريكي او على الصعيد الاقليمي او الدولي؟

ما السلوك السياسي الخارجي الأمريكي تجاه لبنان في الحقبة من (٢٠٠١ – ٢٠٠٨) وما الاحتمالات المستقبلية لهذا السلوك؟

اعتمد البحث في هذا الكتاب على أكثر من منهج، إذ اعتمدنا المنهج التاريخي لتفسير تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان، كما استعنا بالمنهج الوصفي الذي يعد من المناهج المهمة في دراسة السياسة الخارجية الذي يقوم على فكرة ارتباط

المتغيرات المؤثرة في البيئة الدولية مع اتجاهات صناع القرار، فضلاً عن ذلك فقد اعتمدنا المنهج المقارن الذي يعتمد الملاحظة والاستنتاج عناصر جوهرية فيه، وذلك بدراستنا تطورات الأحداث السياسية، واستعنا بمنهج التحليل النظمي الذي يعد منهجاً مهما في الدراسات السياسية وأغنى هذا المنهج البحث في كثير من مباحثه واخيرا استعنا بالمنهج الاستشرافي.




الفصل الأول



السياسة الخارجية الأمريكية (التطور - الدوافع - الهياكل)






تؤكد الأحداث الجارية أنَّ السياسات الخارجية للدول تتفاعل في إطار مؤسساتي، أو تفاعل ثنائي أو جمعي.

ولا شك ان لكل دولة سياسة خارجية خاصة بها، ولا تشذ الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه القاعدة، لان سياستها الخارجية على الدوام في تطور مستمر لخدمة مصالحها الحيوية العليا، كما ان للدوافع الأثر الأكبر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أية دولة، وبما يتماشى مع مصالحها وأهدافها السياسية والعسكرية والاقتصادية، فضلا عن الهياكل التي تعد واحدة من المدخلات التي تتحرك على وفقها تلك السياسة في المنطقة العربية.

ولبيان هذا الأمر ينبغي توضيح تطور السياسة الخارجية الأمريكية ودوافعها وهياكلها.

١ - ١ تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استغلت الولايات المتحدة الامريكيه ضعف الدول الاوربية التي أنهكتها الحرب لتملأ الفراغ في المحيط الدولي على وفق زعمها مكونة البديل الحقيقي للاستعمار الاوربي القديم.

وتبعا لذلك صاغت الإدارة الأمريكية سياسة خارجية تتجلى في ان المصلحة القومية للولايات المتحدة هي تسويغ التدخل العسكري الأمريكي في مناطق كثيرة

من العالم، وعلى وفق التقدير المطلق للولايات المتحدة، وللدلالة على ذلك تدخلها العسكري في لبنان[١].

فأزمة ١٩٥٨ لم تكن في قلب التوجس الأمريكي لو لم يكن للبنان في ذلك الوقت من اهمية سياسية واستراتيجية اقليمية بالنسبة لصناع القرار في الولايات المتحدة[٢].

واستمرت هذه النظرة الأمريكية إلى لبنان على مر السنوات مع الأحداث كلها التي ظهرت على الساحتين اللبنانية والإقليمية معاً.

١ - ١ - ١ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان أثناء الحرب الباردة

تعد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان جزءاً من سياستها الخارجية تجاه العرب، والتي تأثرت بمجمل أجواء الحرب الباردة والصراع العقائدي بين الغرب والشرق.

وفي الواقع هناك اعتبارات عدة اثرت في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان في أثناء الحرب الباردة، وكالاتي[٣]:

١- صبري فالح الحمدي: دراسات في تأريخ امريكا وعلاقاتها الدولية، (بغداد: مكتبة أحمد الدباغ، ٢٠٠٢)، ص٣٨ - ٣٩.

٢- مان تقي الدين: المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التأريخي، (بيروت: دار ابن خلدون، د.ت)، ص٣١٦.

٣- د.غسان سلامة: السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص٨ - ١٠.

١- محاولة الولايات المتحدة بسط نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في مختلف مناطق العالم، ولاسيما منطقة الشرق الأوسط.

٢- تطويق الاتحاد السوفيتي عن طريق الحزام الشمالي (سياسة الحصر).

٣- حماية الجزء الجنوبي لحلف الأطلسي من خطر أي هجوم من حلف وارشو.

٤- حماية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، ولاسيما حليفها الاستراتيجي (الكيان الصهيوني).

٥- اتخاذ المتوسط ولاسيما حوضه الشرقي مسرحا لعملياتها، إذ يمكنها تهديد الأمن السوفيتي.

٦- حماية الملاحة البحرية ولاسيما النفطية عبر السفن من الخليج العربي وعبر الأنابيب من الساحل الشرقي والجنوبي.

٧- تأمين خطوط الاتصال مع الوجود الأمريكي في الخليج العربي والمحيط الهندي.

٨- تقديم الدعم العسكري (الوقائي والردعي) وليس بالضرورة القتالي.

٩- اخضاع الشعب العربي عن طريق التهديد والتلويح باستخدام القوة لحماية ما تسميه (مصالحها الحيوية) والقضاء على الفكر القومي العربي.

١٠- حماية شركات النفط الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وحماية اسهم الشركات في ميزان المدفوعات الأمريكي[١].

١- للتفصيل ينظر: محمد أحمد السامرائي: البحر المتوسط صراع ام تعاون، (بغداد: دار الشؤون الثقافية: ٢٠٠٠)، ص٣٣ - ٣٤. وكذلك د.صباح محمود محمد: البحر المتوسط جيوبليتكيا، (عمان: دار المستقبل، ١٩٩٨)، ص٦٥، كذلك محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية اسس وتطبيقات، (الموصل: دار الكتب للطباعة، ١٩٨٨)، ص١٤٩.

وعلق المؤرخ الأمريكي المعروف هوزون على التدخل الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨ بالقول:

"ان ارسال حكومة آيزنهاور لجنود المارينز إلى لبنان ليس للحفاظ على الحكومات الرجعية في لبنان والدول العربية الاخرى والحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة من خلال استخدام قوة السلاح وليس لمنع الحركات الشيوعية من وصولها إلى السلطة، بل من اجل قمع وتدمير الحركات الوطنية القومية العربية"[1].

وكانت السمة البارزة في العلاقات الأمريكية اللبنانية هي حالة الاختزال بين الطرفين (دولة عظمى ودولة عربية) تنتمي إلى العالم النامي بكل ما يعنيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنلوجية[2]. الامر الذي أدى إلى انحسار دور لبنان في نظامه الاقليمي، ومن ثم في أهميته السياسية والاستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يطرأ على موقع لبنان أي تحول جذري في النصف الاول من الستينيات على الرغم من الخلافات بين الانظمة العربية بدءاً بانهيار الوحدة بين مصر وسوريا، مروراً بالصراع المصري - السعودي في اليمن وانتهاءً بالانقلابات في كل من سوريا والعراق التي وضعت لبنان مرحلياً خارج الصراعات الاقليمية وامتداداتها الدولية.

١- نقلا عن جونيد أقالي: العلاقات السورية التركية خلال أزمة ١٩٥٨، ترجمة محمد يوفا، مجلة دراسات تأريخية، العددان ٩٣/٩٤، (دمشق: لجنة كتابة تأريخ العرب، ٢٠٠٦)، ص٢٧٠ .

٢- للتفصيل ينظر: سعد حقي توفيق: علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان، دار وائل، ٢٠٠٣)، ص١٠، وقارن مع عبد المنعم سعيد: العلاقات الأمريكية - العربية الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١٨)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٦٨ - ٦٩.

وكان عدوان حزيران ١٩٦٧ سبباً في تردي العلاقات اللبنانية - الأمريكية، على الرغم من إنَّ لبنان لم يدخل الحرب ولم تحتل أرضه، فإنه دفع ثمن الهزيمة العربية، وكان الضحية الكبرى للصراعات العربية من جهة وللنزاع العربي الإسرائيلي من جهة أخرى[1].

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ بدأ المسار العكسي للأزمات السياسية والعسكرية سواء داخل لبنان أو خارجه، كذلك حول الوضع في جنوب لبنان إلى ساحة مواجهة عسكرية بين المنظمات الفلسطينية و (إسرائيل)، وكان لها اثر بارز في تدهور العلاقات اللبنانية - الأمريكية.

كما كان لهذه المتغيرات التأثير المباشر في موقع لبنان في النظام الإقليمي، ومن ثم في طبيعة علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من عدة اعتبارات[2]:

١- ولادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٥، واتخاذها من لبنان قاعدة أساسية لانطلاقها سياسياً وعسكرياً وإعلامياً.

فالمقاومة الفلسطينية بفضل تركيبتها السياسية المتشعبة وتعدد مراكز القرار داخل منظماتها وتعدد ارتباطاتها بأنظمة عربية متنازعة، ربطت السياسة الداخلية اللبنانية بجوانب النزاعات العربية السياسية والعقائدية والعسكرية كلها.

وكان للنزاع العربي - الإسرائيلي - الفلسطيني ووجود المنظمات الفلسطينية المسلحة في لبنان عاملاً رئيسياً في دفع لبنان إلى النزاعات الاقليمية، ولكن من الباب

١- هالة ابو بكر سعودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٦٧ - ١٩٧٣)، الطبعة الرابعة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص٥٠ - ٥١.

٢- علي الدين هلال: امريكا والوحدة العربية (١٩٤٥ - ١٩٨٢)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص٢١٧ - ٢١٨.

الخلفي، أي ان يكون لها دور في القرار السياسي الخارجي في بادئ الامر، والداخلي في مرحلة لاحقة، ففي نزاع بين دولة لبنانية تفتقر إلى ادوات السلطة التي تتمتع بها الدول العربية جميعها (نظام سلطوي وايديولوجي تضفي صفة الشرعية على الحكم) ومقاومة فلسطينية تلقي الدعم الواسع من الانظمة العربية معظمها، سيكون لبنان حتماً هو الخاسر، فلا تعادل في نزاع بين الدوله والثورة. وهكذا خسرت الدولة اللبنانية معركة تلو الاخرى، بدءاً باتفاقية القاهرة في ١٩٦٩ وصولاً إلى الحرب المتلاحقة[1].

٢- الحرب الاردنية – الفلسطينية (١٩٧٠ – ١٩٧١):

تلك الحرب التي كانت محط اهتمام الدول الكبرى وقوى اقليمية عربية، فضلاً عن (إسرائيل)، وشكلت المحور الابرز للدولة اللبنانية في اوائل السبعينيات، لأن لبنان والاردن كانا البلدين العربيين الاكثر تضرراً والاقل مناعة تجاه المقاومة الفلسطينية في مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧، ولكن حنكة الملك (الحسين بن طلال) استطاع ان يحسم النزاع لصالحه وينهي الوجود الفلسطيني المسلح بدعم امريكي وبمساندة اسرائيلية غير مباشرة[2].

وكانت النزاع الاردني – الفلسطيني وخيماً على لبنان. إذ أصبح لبنان القاعدة الرئيسة للمقاومة الفلسطينية والملاذ الآمن الذي يتمتع فيه الفلسطينيون بحرية القرار السياسي والعسكري، وهذا ما أضفى في تعقيدات على مشاكل لبنان الداخلية وشدد الطوق على الدولة اللبنانية[3].

١- نبيل عبد الغفار: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي (١٩٧٣ – ١٩٧٨)، (القاهرة: الهيأة العامة للكتاب، ١٩٨٢)، ص٢٠٢.

٢- المصدر نفسه، ص٢٠٤.

٣- المصدر نفسه، ص٢٠٥ – ٢٠٦.

٣- مجيء حافظ الاسد إلى السلطة في سوريا عام (١٩٧١) وتعاظم دور سوريا إقليميا:

إذ عمل على رفع مكانة سوريا إلى مستويات لم يعرفها أي نظام مسبقاً، ليس في سياسة المحاور العربية فحسب، بل في المعادلة العسكرية والسياسية بين (إسرائيل) ودول المواجهة العربية، وفي عهده نعمت سوريا بالاستقرار الداخلي مما أعطى الحكومة السورية حرية التحرك.

وفي منتصف السبعينيات حدثت تطورات مهمة في السياسة السورية تجاه القضية اللبنانية تكمن في تواجد القوات السورية في لبنان، المكان الأنسب للعب أوراقه العربية والفلسطينية والإسرائيلية، مما يعطيها هامشاً واسعاً في المناورة السياسية بدءاً بالمنظمات الفلسطينية الموالية لسوريا وانتهاءً بقوى سياسية أخرى[1].

٤- الحرب العربية الإسرائيلية عام (١٩٧٣):

جاءت حرب تشرين الاول (١٩٧٣) لتعبر عن نقطة تحول في اهتمام الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحده الامريكيه بقضايا المنطقة[2].

ونتج عن ذلك الواقع عاملان رئيسان هما[3]:

١- زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ط٢، (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧)، ص٩ – ١١.

٢- علي الدين هلال، المصدر السابق، ص٢٠٣ – ٢٠٤ .

٣- نصير حسن عاروري: أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية والنفط العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١)، (بيروت: دار النهار، كانون الثاني/يناير، ١٩٧٥)، ص٢٧ .

أولاً: بروز الأهمية الستراتيجية (لسلاح النفط) العربي بعد رفع سعره وحظر تصديره في ١٩٧٤، الأمر الذي تسبب في أزمة طاقة خانقة شلت اقتصاد الدول الصناعية المستوردة للنفط.

ثانياً: المعطيات الجديدة للحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٧٣.

وكما هو معروف، ان التركيز الدولي على دول المواجهة بعد عام ١٩٧٣ قد همش دور لبنان في نظامه الإقليمي وربط مصيره بتقلبات النزاع العربي - الإسرائيلي. فلبنان الذي يفتقر إلى النفط والى أسواق تجارية واسعة لا يستطيع منافسة دول عربية تربطها بأمريكا مصالح حيوية ذات أبعاد ستراتيجية.

ومن هذا يفهم ان لبنان في مدة الخمسينيات يتمتع بموقع مميز في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، ولاسيما بعد حرب السويس في عام ١٩٥٦، ولكن في السبعينيات تجاوزته الاحداث وتجاذبته النزاعات الاقليمية دون ان يستطيع التأثير في مجريات الأمور، ودون ان يتمكن من تحصين جبهته الداخلية للحد من التدخلات الخارجية التي زادت من تفككه.

ويبدو في الواقع ان هذه المعطيات وضعت لبنان في موقع دفاعي صعب حتى اصبح الارض الخصبة لتفجير الصراعات الجانبية في التأريخ الحديث والمعاصر.

وفي هذا الإطار لم تكن لالولايات المتحدة سياسة واضحة تجاه لبنان قبيل اندلاع الحرب، بل كانت لها سياسات اوضح تدخل في اطار استراتيجية تحركها في المنطقة تجاه عناصر النزاع العربي - الإسرائيلي المتواجدة في لبنان، المتمثلة بالمنظمات الفلسطينية وسوريا و (إسرائيل)[1].

١- نبيل عبد الغفار، المصدر السابق، ص٢٠٨.

وإنَّ ما شهده لبنان في منتصف السبعينيات كان أهم بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية، من لبنان بحد ذاته. إذ تعاملت الولايات المتحدة مع هذا الواقع دون أن تحاول تغييره لدواعٍ إقليمية أو ما يتعلق بميزان القوى داخل لبنان[1].

وعلى الرغم من تعدد النظريات المتعلقة بالسياسة الأمريكية تجاه الأزمة اللبنانية، فإنَّ وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر[2]* لم تكن لديه مخططات جاهزة للتنفيذ في لبنان.

ان نظرة هنري كيسنجر إلى لبنان نظرة مشابهة لأي مسؤول امريكي في موقع صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية. فموقف الولايات المتحدة معروف من المعادلة الاقليمية بعد حرب ١٩٧٣، ومن توازن القوى داخل لبنان وخارجه

١- المصدر نفسه، ص٢٠٩.

٢- هنري كيسنجر، ينتمي لأسرة يهودية ألمانية من الطبقة المتوسطة، وكان والده مدرساً في المدارس الثانوية، وعندما جاء هتلر إلى الحكم في المانيا، غادرت اسرته إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٣٨ بعد مقتل ثلاثة عشر شخصاً من عائلته، واستقرت في نيويورك، ولا يوجد أي دليل على أن كيسنجر كان يشعر بالخجل من يهوديته، وقد عمل كيسنجر مدرساً للتأريخ الالماني في احدى مدارس المخابرات العسكرية الأمريكية في عام ١٩٤٦، ثم حول إلى موظف مدني، وحصل في عام ١٩٤٧ على منحة حكومية من هارفارد. وحصل على البكالوريوس في نظم الحكم ثم الدكتوراه عام ١٩٥٤. وكان في اوائل الستينيات من ملاكات الحزب الديمقراطي، وكان استاذاً جامعياً، الا أنه سجل في الحزب الجمهوري قبل عام ١٩٦٤، اذ أصبح مستشاراً للسياسة الخارجية في لجنة اللوائح في الحزب المذكور، ودخل البيت الابيض كمستشار للأمن القومي عام ١٩٦٩، وعمل وزيرا للخارجيه في عهد الرئيس نيكسون، وغادر البيت الابيض عام ١٩٧٧ في عهد ادارة كارتر، وللمزيد من التفاصيل ينظر:

- هنري كيسنجر: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، اعداد حسين شريف، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص٥ - ٦.
- هنري كيسنجر: سنوات العصف، المجلد الثاني، (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٤)، ص٥ - ٦.
- سيمور هيرش، ثمن القوة - سنوات كيسنجر في البيت الابيض، ترجمة خالد اسماعيل الصفار، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٠)، ص٩ - ٢٥.

في منتصف السبعينيات، وذلك بصرف النظر عن هوية وزير الخارجية الأمريكي وآرائه[١].

ومن هذا نفهم أنَّ هنري كيسنجر أو سواه من المشرفين على سياسة الولايات المتحدة الخارجية كانت امامه وقائع معينة تعامل معها بالطريقة التي تؤمن المصالح الأمريكية أولاً، ومصالح حلفائها الرئيسيين ثانياً.

وهكذا كان دور الولايات المتحدة في طريقة التعاطي مع الأمر الواقع، بعد أن أصبح لبنان أرضا خصبة للنزاعات الاقليمية، وانهارت دولته وشلّت قدرة جيشه على التدخل لحماية الوطن من أخطار الداخل والخارج[٢].

واذا ما اردنا ان نحدد المسؤولية الأمريكية في الانهيار الذي حصل في لبنان، فيمكن الرجوع إلى حقبة ما بعد حرب ١٩٧٣، وتحديداً إلى السياسة التي أتبعتها الولايات المتحدة والتي رسمها هنري كيسنجر لمعالجة النتائج التي تركتها الحرب[٣].

وكان للتحرك الأمريكي في عام (١٩٧٤ – ١٩٧٥) الذي أدى إلى فك ارتباط عسكري على الجبهتين المصرية والسورية. والدبلوماسية (الخطوة خطوة) التي اتبعها هنري كيسنجر، لها انعكاساتها السلبية على موقع لبنان في الخارطة السياسية لدول المنطقة.

١– مجلة السياسة الدولية، ملف: (صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي)، العدد (٧٨)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٤)، ص٧٣ – ٧٦ .

٢– المصدر نفسه، ص٧٨ .

٣– غسان سلامة، المصدر السابق، ص٢٨ .

ولكن هذه السياسة الأمريكية لم تكن إلا ردة فعل على واقع أفرزته الحرب، وليس نتيجة سياسة رسمت خطوطها الكبرى قبل اندلاعها[١].

ومن المعلوم أن حرب تشرين (١٩٧٣) حصلت بقرار عربي مصري – سوري لكسر الجمود ولقلب الواقع (اللاحرب واللاسلم) على الرغم من معارضة موسكو والولايات المتحدة لهذا القرار الذي أتخذ في زمن الانفراج السياسي (d'etent) بين الجبارين، أو بمعنى اخر لم يكن الهدف من المعالجة الأمريكية للنزاع العربي – الإسرائيلي في منتصف السبعينيات ضرب الاستقرار الداخلي في لبنان، ذلك ان لبنان لم يكن عقبة وجب تذليلها قبل المضي في تنفيذ السياسة الأمريكية[٢].

ولكن لبنان الاضعف في نظامه الاقليمي دفع الثمن الاكبر لنتائج حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، سواء بالنسبة إلى التحالفات الاقليمية او إلى سياسة الدول الكبرى تجاه أزمة الشرق الاوسط[٣].

ومع بداية الحرب الاهلية اللبنانية، كان الموقف الرسمي الأمريكي قد اتسم بالندرة النسبية، وفي هذا الاطار، لم يكن في عام (١٩٧٥) سوى تصريحين إحداهما من البيت الابيض والآخر من وزارة الخارجية الأمريكية، يعلنان مساندة الولايات المتحدة لأستقلال لبنان وسيادته. وان ادراة الرئيس (جيرالد فورد) تتشاور مع المسؤولين اللبنانيين لتقرر ما تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية ان تقدمه من مساعدة.

١– هالة أبو بكر سعودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، المصدر السابق، ص٢٧٩.

٢– المصدر نفسه، ص٢٠٠ .

٣– المصدر نفسه، ص٢٠١ .

ومن جانب اخر، صرح (روبرت أندرسون)، المتحدث بأسم وزارة الخارجية الأمريكية، أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تساند استقلال لبنان، لكنها لا تدرس التدخل في الحرب الأهلية اللبنانية، مستطرداً أنه حتى اليوم ما زلت أرى أن ليس هناك احتمال للتدخل الخارجي[١]. وآزاء هذين التصريحين واتصافهما بعدم التحديد، تضاربت تفسيرات الاطراف المختلفة لحقيقة الموقف الأمريكي.

فثمة رأي يرى أن الهدف هو الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته، وان ما يحدث في لا يعدو أن يكون مؤامرة شيوعية لتقسيمه.

وثمة رأي يتهم الولايات المتحدة بالتدخل في لبنان من خلال المزيد من الاستفزاز الكتائبي للفلسطينين، مما يدفع المقاومة إلى صراع مسلح مع الجيش اللبناني لإضعافها، ومن ثم التمكن من فرض أيّة تسوية أمريكية في المنطقة[٢].

إنَّ ما حدث في لبنان هو تنفيذ لمخطط أمريكي يهدف إلى القضاء على الثورة الفلسطينية في الاردن ولبنان وحصرها في سورية، وإنَّ اولى حلقات هذا المخطط تتمثل في مذبحة (أيلول الاسود) عام ١٩٧٠ في الاردن، وليست أحداث لبنان سوى الحلقة الثانية في المخطط الذي بدأ الاعداد له منذ عام ١٩٧٠ عبر تقوية ميليشيا الكتائب وتكوين مليشيا النمور التابعة لحزب الاحرار، فضلاً عن جيش التحرير

١- للتفصيل عن الحرب الاهلية اللبنانية ينظر شبكة المعلومات الدولية للانترنت من على الموقع الاتي: http: //www.moqatel/moqatel/data/behoth/siasin?.

٢- مسلم مناصرة، لبنان والحرب الاهلية في ٢٠٠٣/٣/١٢، شبكة المعلومات الدولية من على موقع الانترنت: http: //www.al – moharer.net/moh248/monasra248.htm

الزغرتاوي، بغية اعداد المناخ الملائم لطرد الثوار الفلسطينيين من لبنان والاعداد للحرب الاهلية التي تفجرت في عام (١٩٧٥)[١].

وفي الواقع إنَّ كلاً من الرأيين السابقين يتضمن تطرفاً يبتعد به عن حقيقة المشكلة، اذ صورت على أنها نتاج لإرادة إحدى القوتين العظميين وتأثيرها مع تجاهل تأثير القوتين المحلية والاقليمية معاً.

وإزاء تلك الحرب، شهدت العلاقات اللبنانية - الأمريكية فتوراً ملحوظاً، بسبب عدم وجود موقف أمريكي واضح من الازمة، فضلاً عن موجة العنف التي اجتاحت البلاد، وكان من ضحاياها السفير الأمريكي نفسه (فرنسيس ميلوي)، بعد وصوله بوقت قصير إلى بيروت خلفاً للسفير (غودلي)، وهذا ما حمل الولايات المتحدة على تخفيض موظفي سفارتها والاكتفاء بتمثيل دبلوماسي محدود، وعين في هذه المده (تالكون سبيلي) الذي أصبح فيها بعد سفيراً لبلاده في دمشق[٢].

وحاولت الولايات المتحدة ولأول مرة بعد اشتداد موجة العنف وتبلور الابعاد الاقليمية للحرب استجلاء المواقف عن كثب، فأوفدت الولايات المتحدة سفيرها في الاردن (دين براون)، في مهمة خاصة لمحاولة انهاء القتال في لبنان بأقل كلفة ممكنة لالولايات المتحدة.

وكان الهدف من التحرك الأمريكي هو انهاء القتال في لبنان، أي الوصول إلى وقف ثابت لاطلاق النار، ولكن دون قلب المعادلة الداخلية جذرياً، ودون إحداث

١- المصدر نفسه.

٢- غسان سلامة، المصدر السابق، ص٣٠ .

أي تغيير أساسي بالنسبة إلى عناصر النزاع العربي – الإسرائيلي – الفلسطيني المتواجد في لبنان.

ان الخطوط الكبرى للسياسة الأمريكية تجاه لبنان خلال تلك الحرب، تمحورت حول المحافظة على الوضع الراهن الذي نتج من الحرب (Status quo)، وهي في شقين[1]:

الشق الاول: (داخلي) يرتبط بالنظام السياسي والطوائف والاحزاب.

الشق الثاني: (خارجي) يرتبط بالابعاد الاقليمية للحرب في لبنان.

ففي الشق الاول، اقتصر الدور الأمريكي على تطويق الاحداث دون الولوج إلى الاسباب العميقة للحرب مع المحافظة على حد أدنى لسلطة الدولة ولعمل مؤسساتها، خصوصاً مؤسسة (الجيش)، والتي أعيد بناؤها عام ١٩٧٧ وبدعم أمريكي.

إنَّ ما قامت به الولايات المتحدة هو ان تتجنب بقدر المستطاع حدوث انهيار كامل لمؤسسات الدولة اللبنانية، بغية تحقيق مصلحة أمريكية معينة فيه، لأن الإنهيار في لبنان يزيد من المشاكل التي تحاول الولايات المتحدة تطويقها.

وفي هذا الاطار لم تسعَ الولايات المتحدة إلى مساعدة الدولة اللبنانية على استرداد سلطتها وسيادتها على كامل أراضيها، كما تعبر تصاريح ممثليها الرسميين.

فلبنان في منتصف السبعينيات اصبح دويلات صغيرة مجزأة يتنازع عليها ثلاثة فرقاء، سوريا والمنظمات الفلسطينية و (اسرائيل).

١- المصدر نفسه، ص٣١ .

وعلى العموم يبقى مبدأ اصلاح النظام الذي أيدته الولايات المتحدة منذ اعلان الوثيقة الدستورية في شباط ١٩٧٦، الذي يلتقي مع مبدأ استعادة الدولة سلطتها وفق المنظور الأمريكي.

وهذا واقع الحال نظرياً، لأن ما يجري على الارض مغاير للنتائج التي تبغيها الولايات المتحدة من الاصلاح. وهنا تظهر الهوة الكبرى بين الاصلاح الحقيقي الذي يؤدي إلى بناء أفضل وينهي الحرب بأبعادها الداخلية والخارجية، فالاصلاح كشعار ترفعه الولايات المتحدة لتمرير سياسة التجميد في لبنان، لأنه كلمة رنانة تستطيع الولايات المتحدة تسويقها سياسياً وإعلاميا دون أن تضع ما يؤخذ عليها في حال تعثر مسيرة السلام في لبنان.

اما الشق الثاني (الشق الخارجي)، فإن لسوريا الدور الأكبر في أواخر عام (١٩٧٦)، إذ باتت الطرف الأقوى عسكرياً وسياسياً في لبنان، وبرزت نقطة التحول عندما حسمت دمشق الحرب عسكرياً في خريف ١٩٧٦، فوضعت حداً لتنامي قوة المنظمات الفلسطينية وخصوصاً (فتح) بعدما أصبحت تهدد أمن النظام السوري، ليس في لبنان فحسب، بل في داخل سوريا.

ومن هنا تتلاقى المصلحة السورية مع السياسة الأمريكية في احتواء المد الفلسطيني ولاسيما (فتح) داخل لبنان.

وفي نهاية تلك الحرب وجدت الولايات المتحدة في الدور السوري في لبنان عنصرين ايجابيين هما[1]:

١- ميخائيل عوض: الوجود السوري في لبنان (انجازات استراتيجية واخطاء قاتلة)، للمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية من على موقع الانترنت، http://www.kobayat.com/data/documents/arab_awlant27.

١- عامل استقرار (stabilizing role) داخلي بين الاطراف المتحاربة في لبنان.

٢- قوة رادعة بوجه تزايد النفوذ الفلسطيني السياسي والعسكري.

ان الهدف من هذه السياسة ليس لبنان بحد ذاته، بل ميزان القوى داخل لبنان الذي قد يكون بتقلباته انعكاسات سلبية على المعادلة الاقليمية للنزاع العربي - الإسرائيلي، كما تراها الولايات المتحدة وسوريا و (اسرائيل) وإن كانت الأسباب مختلفة.

إنَّ هذه الضوابط كلها عرفت (بالخطوط الحمر)، فهي تحدد مواقع والتزامات الأطراف جميعها، وإنْ بطريقة غير واضحة. فالخطوط الحمر التي رسمت على ثلاثة مستويات بين سوريا و (اسرائيل) وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير و (اسرائيل)، يتقيد بها كل فريق ما دامت لا تتعارض مع مصالحه وأهدافه الستراتيجية.

وهكذا سيج لبنان بالخطوط النظرية من جنوبه إلى شماله وأصبح مصيره مرتبطاً بمواقع الخطوط وبأولويات راسميها.

ومع ولادة مرحلة جديدة هي الأعوام (١٩٧٧ - ١٩٨٢) وصولاً إلى الاجتياح الإسرائيلي، نجد ان موقف الولايات المتحدة في هذه المرحلة كان له بعدان[١]:

١- البعد الداخلي: يرتبط بالسياسة الداخلية اللبنانية.

٢- البعد الخارجي: يتعلق بمسار النزاع العربي - الإسرائيلي.

١- البعد الداخلي:

١- أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة (٤)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص٨١ - ٨٣ .

لم يطرأ على الموقف الأمريكي أي تغير جذري تجاه الازمة اللبنانية (شكلاً ومضموناً)، فإدارة الرئيس (كارتر) إتبعت إلى حد ما السلوك السياسي نفسه عن ادارتي (نيكسون وفورد).

وفي عهده كان لبنان مسألة شبه مستعصية في ظل غياب الحلول العملية للنزاع العربي - الإسرائيلي وإنَّ كل ما ارادت اليه الولايات المتحدة هو تجميد الوضع في لبنان بالوسائل المتاحة.

وعليه فإنّ أية محاولة لكسر الجمود من الأطراف اللبنانية لإعادة بسط سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية، كما نصت عليه مقررات القمة المصغرة في الرياض عام ١٩٧٦، كانت تقابل بالرفض من الولايات المتحدة[١].

وإنَّ أقصى ما حصل عليه الرئيس اللبناني السابق (الياس سركيس) من الولايات المتحدة هو التصريحات الاعلامية لابقاء الازمة داخل اطارها اللبناني. لكن التحرك الأمريكي الوحيد في عهد الرئيس سركيس جاء ردة فعل على العملية العسكرية التي قامت بها (إسرائيل) في الجنوب اللبناني في آذار (١٩٧٨) رداً على مهاجمة مجموعة فلسطينية باص أوتوبيس اسرائيلية. وكان هدف الولايات المتحدة في ذلك الوقت هو تطويق ذيول العملية الاسرائيلية لكي لا تعيق سير المحادثات المصرية - الاسرائيلية في اطار مبادرة السلام التي كانت ترمي اليها الولايات المتحدة.

وتبعاً لذلك كان دعم الولايات المتحدة لأرسال وحدات من الجيش اللبناني للتمركز بين الفلسطينيين وقوات جيش لبنان الجنوبي في الجنوب.

١- أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٨٤.

إنَّ هذه المحاولة الفاشلة عكست مقدار عدم الاهتمام الأمريكي بلبنان، الا عندما تطرأ تطورات قد تؤثر في السياسة الأمريكية تجاه النزاع العربي - الإسرائيلي. وكانت النتيجة المباشرة لهذه السياسة تحويل الجنوب إلى منطقة عازلة (Buffer Zone) بين القوى الاقليمية المتحاربة، ولكن هذه المرة بدعم أمريكي وتأييد عربي[1].

٢- البعد الإقليمي (الخارجي):

منذ البداية كانت ادارة كارتر تدعو إلى حصر النزاعات الجانبية داخل لبنان، لأن قناعته الشخصية وقراءته الشمولية لطبيعة أزمة الشرق الاوسط أدت إلى تهميش الوضع اللبناني داخل المعادلة الاقليمية. ولعل الرئيس كارتر من الرؤساء القلائل الذين كونوا نظرة مميزة لا تخلو من الطوباوية إلى منطقة الشرق الاوسط ونزاعاتها وطرائق حلها. إذ يعد النفوذ الذي يتمتع به على رأس دولة عظمى (كالولايات المتحدة) يمكن توظيفه لإيجاد حل سلمي للنزاع بين العرب واليهود في الاراضي المقدسة[2].

إن الدوافع والاعتبارات التي كانت وراء إعطاء أزمة الشرق الاوسط أنْ تحتل أولوية في سياسة حكومة (كارتر) الخارجية، التي تبلورت عملياً في التركيز على مصر و (اسرائيل) التي كانت ذات آثار سلبية على لبنان، فالنظرة الأمريكية في حل النزاع يبدأ من نقطة البداية بإيجاد المستويات السلمية بين فرقاء النزاع الاساسيين، بدءاً بمصر و (اسرائيل) وسوريا وانتهاءً بالفلسطينيين. فالحل يأتي بهذه التراتيبيه، ويؤدي

١- علي الطالقاني: العلاقات الاسرائيلية - الأمريكية (المصالح والابعاد)، شبكة النبأ المعلوماتية (الانترنت)، في ٨/3/2005
Http//www.annabaa.org/nabanews/66/370.htm

٢- نصير حسن عاروري، امريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقية في عملية السلام) ومناورات واشنطن، الطبعة الاولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص٦٨ - ٦٩.

في النهاية إلى ايجاد الحلول اللازمة في لبنان، وهكذا رأت ادارة كارتر موقع لبنان في النزاع، وهكذا رأت المخرج الواقعي من دوامة الحرب.

ومع فوز الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) في انتخابات الرئاسة الأمريكية في بداية الثمانينيات، فإن ثمة عوامل أسهمت في اعطاء منحى جديد للعلاقات الأمريكية اللبنانية، أبرزها التوجه الجديد لسياسة (ريغان الخارجية) ليس في الشرق الاوسط فحسب، بل في مناطق النزاعات الإقليمية كلها، ولاسيما إن للاتحاد السوفيتي نفوذاً ومصالح حيوية في هذه المنطقة[1].

وجاء هذا التوجه الشمولي للادارة الأمريكية الجديدة كرد فعل قوي على تراجع النفوذ الأمريكي في عهد كارتر بعد خسارة ايران وافغانستان وتنامي النفوذ السوفياتي في بعض دول أمريكا الوسطى. وشكلت المواجهة مع موسكو المحور الاساس لسياسة إدارة ريغان الخارجية في بولونيا كما في أمريكا الوسطى وفي الشرق الاوسط.

ولكن منذ تولي بيغن مقاليد السلطة في (إسرائيل) عام ١٩٨١، حدثت تطورات مهمة في السياسة الاسرائيلية تجاه القضية اللبنانية ومنها وصول آراييل شارون إلى وزارة الدفاع واسحق شامير إلى وزارة الخارجية اللذان ساعدا على اتخاذ القرارات الحاسمة، ولاسيما قرار ضرب منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً وسياسياً في لبنان[2].

١- هالة ابو بكر سعودي، صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، الطبعة الاولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص٧٨ - ٨٣.

٢- مجدي حماد، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الإسرائيلي، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص١٨٣ - ١٨٥ .

وسبق الاجتياح الإسرائيلي للبنان توتراً شديداً بين (إسرائيل) والفلسطينيين سنة ١٩٨١ على جانبي الحدود، نتج عنه قصف الطيران الإسرائيلي أحياء سكنية في بيروت. وهذا ما حمل الولايات المتحدة على ارسال السفير (فيليب حبيب) إلى بيروت بمهمة خاصة للتوسط بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير أدت إلى اتفاق لوقف اطلاق النار، والتزمت به المنظمات الفلسطينية جميعها، ولأول مرة، خوفاً من قيام (إسرائيل) بعملية عسكرية تفوق بحجمها وبأهدافها عملية (١٩٧٨). وكانت الترجمة العملية لهذه المتغيرات، إقليميا ودولياً، في لبنان (أزمة الصواريخ) بين سوريا و(اسرائيل) والمواجهة العسكرية بين القوات اللبنانية بقيادة (بشير الجميل) والجيش السوري في منطقة (زحلة) عام ١٩٨١. وكان لبنان المتنفس للاجواء التصادمية التي سادت في اوائل الثمانينيات والتي مهدت للاجتياح الإسرائيلي في صيف عام ١٩٨٢. وحاولت الولايات المتحدة احتواء أزمة الصواريخ، فأوفدت السفير فيليب حبيب إلى لبنان لمعالجة الازمة بالطريقة الانسب، ولكن دون إزالة الصواريخ السورية (أرض جو – من طراز سام) من البقاع، فأزمة الصواريخ كانت في الواقع صورة مصغرة لأزمة أكبر في ١٩٨٢، أسهمت في تغيير مسار النزاع العربي – الإسرائيلي – الفلسطيني[١].

منذ عام ١٩٨٣ أثير جدل كبير حول مدى معرفة الولايات المتحدة بالاجتياح الإسرائيلي وتأييدها له وما اذا كان وزير الخارجية الأمريكية آنذاك (الكسندرهيغ)، قد أعطى الضوء الاخضر لشارون للقيام بعملية عسكرية واسعة تتعدى أهدافها الوجود الفلسطيني في الجنوب اللبناني[٢].

١– رضوان زياده، السلام الداني (المفاوضات السورية – الاسرائيلية)، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص١٤٧ – ١٤٩ .

٢– مجدي حماد، المصدر السابق، ص١٨٥ .

وتعاملت الولايات المتحدة في بادئ الأمر مع حرب ١٩٨٢ كحدث طارئ يمكن معالجته بالطرائق التقليدية ولكن مع دخول الحرب مرحلة الحسم ومع حصار بيروت وتزايد الخسائر البشرية، انعكست الازمة داخل الإدارة الأمريكية فاستقال وزير الخارجية السكندر هيغ وعين مكانه جورج شولتز[١].

وفي تلك المرحلة، سعت الإدارة الأمريكية إلى الافادة من المعطيات الجديدة التي أوجدتها الحرب لاقتراح مبادرات طموحة تهدف ليس فقط إلى اسكات المدفع، بل إلى اقتراح الحلول للنزاع العربي – الإسرائيلي[٢]، وللتدليل على ذلك مبادرة ريغان التي أعلنها في أيلول عام ١٩٨٢ التي إسهمت في تأجيج نار الحرب في لبنان بدل أن تساعد على إخمادها.

فمبادرة ريغان التي رفضتها الحكومة الاسرائيلية بعد ساعات من اعلانها كانت نقطة تحول اساسية في السياسة الاسرائيلية في لبنان في عام ١٩٨٢[٣].

إنّ مفاوضات السفير فيليب حبيب الذي تولى من جديد الملف اللبناني بطريقة غير مباشرة مع الفلسطينيين، وأدت، بعد مناورات فلسطينية متكررة إلى خروج الفلسطينيين من بيروت بعد ان حصلوا على تعهدات أمريكية لحماية المخيمات في العاصمة اللبنانية في اقل من شهرين (آب وأيلول)، أخذت الأزمة اللبنانية حجماً لم تعرفه من قبل، فلأول مرة أنصب الاهتمام الدولي وبشكل جدي على ما يجري في لبنان[٤].

١– هالة سعودي، صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، المصدر السابق، ص٨٤ .

٢– هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، المصدر السابق، ص١٦٦.

٣– المصدر نفسه، ص١٦٧ .

٤– وديع سعيد، اللاجئون الفلسطينيون (حق العودة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)،

ولكن ما يميز هذه المرحلة عن سابقاتها هي أنه كانت للبنان هذه المرة حصة من هذه الاهتمامات وليس فقط الاطراف المتحاربة على أرضه، لكن هذه الايجابيات رافقتها سلبيات ومتغيرات داخل لبنان، إذ كان الحدث الابرز هو انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية واغتياله بعد أسابيع قليلة قبل أن يستلم مقاليد الحكم[1].

وفي ضوء ذلك دخلت الولايات المتحدة في عمق الازمة ولم يعد باستطاعتها التراجع، وأدى السفير حبيب دوراً محورياً لجهة استقطاب الاهتمام الأمريكي بالشعب اللبناني من الازمة، ومن ثم كان تأكيد الولايات المتحدة لأنتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية ودعمها فيما بعد لأمين الجميل في محاولة لإعادة بسط سيادة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية، لكن محاولات التفخيخ استمرت من الداخل والخارج إلى ان اكتشفت الولايات المتحدة ان الأحداث تجاوزتها وان خياراتها في لبنان أصبحت محدودة، فالتطور السريع للاحداث والكلفة الباهظة للحرب فضلاً عن الخلافات حول أهداف الحرب، حملت الاطراف على مراجعة حساباتهم وإعادة النظر في استراتيجية تحركاتهم. فسرعان ما تكونت أهداف ومصالح التقت في النهاية على عرقلة التحرك الأمريكي في لبنان أو إفشاله[2].

وبدأت (إسرائيل) تضع الشروط المستحيلة للشروع في المفاوضات مع الحكومة اللبنانية (مكان انعقاد الجلسات، مستوى التمثيل، الخ...)، بهدف المماطلة والتأخير، انطلاقا من الاعتبارات الآتية[3]:

ص٢٠٢ – ٢٠٣

١– علي الطالقاني، المصدر السابق .

٢– هالة سعودي، صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، المصدر السابق، ص٩١ .

٣– رضوان زيادة، المصدر السابق، ص١٦٠ – ١٦١ .

١– الخلافات الحادة داخل الحكومة الاسرائيلية التي برزت اثر مجزرة (صبرا وشاتيلا)، ولاسيما بعد ارتفاع حجم الخسائر البشرية وظهور تململ في صفوف الجيش الإسرائيلي.

٢– بروز خلافات بين القيادات الاسرائيلية التي كانت وراء نسيج العلاقة مع بعض الاطراف في لبنان في مرحلة التحضير لحرب ١٩٨٢.

٣– حدوث خلاف مع الرئيس أمين الجميل الذي إتبع سياسة في التعامل مع (إسرائيل) مغايرة لتلك التي رسمها شقيقه بشير الجميل بعد وصوله إلى الرئاسة.

وإن تفجير مبنى السفارة الأمريكية في بيروت في ١٨ نيسان عام ١٩٨٣، الذي قتل فيه (١٧) شخصاً بينهم مستشار شولتز، وهو (بوب أيمز)، الذي كان أبرز الخبراء في شؤون الشرق الاوسط في وكالة المخابرات المركزية، دفع شولتز إلى زيارة لبنان والمنطقة بهدف تسريع سير المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية[1].

ومنذ ذلك التأريخ بدا واضحاً أن الولايات المتحدة لم تعد تملك سوى بعض أوراق اللعبة بعد أن استنفدت طاقاتها السياسية وأصبحت في موقع دفاعي ضعيف يصعب الدفاع عنه أو حتى تبريره تجاه الرأي العام الأمريكي.

ان محادثات شولتز مع الرئيس الاسد في دمشق في ٧ آيار عام ١٩٨٣، لم تبدل الموقف السوري، خصوصاً وإن دمشق أصبحت في موقع تفاوضي أقوى بعد القرار السوفيتي بأعادة بناء سلاح الجو السوري[2].

١– محمد أحمد النابلسي، واشنطن في لبنان، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية من على موقع الانترنت: http: //www.alnabaaalamia.com/rh156.htm

٢– رضوان زيادة، المصدر السابق، ص١٦٥ .

ولعل الهدف من زيارة (شولتز) إلى بيروت هو العمل على تحقيق اتفاق لبناني – اسرائيلي لأنتشال الولايات المتحده الامريكيه من المستنقع في لبنان، وذلك باسرع وقت ممكن وبطريقة مقبولة تحفظ ماء الوجه للأدارة الأمريكية.

أما الرئيس الاسد فكان على العكس من شولتز، فلم يكن مستعجلاً، فلا رأياً عاماً يحاسبه ولا مجلس نواب يجبره على سحب قواته من لبنان، ولاسيما مثل هذا الوضع المعقد والحافل بالمفاجآت لحكومة الولايات المتحدة كالوضع اللبناني.

إن اتفاق ١٧ آيار ١٩٨٣ أنهى المفاوضات الصعبة التي رعتها الولايات المتحدة، الا أنه لم ينه الازمة، فسوريا قامت بحشد طاقاتها السياسية والعسكرية من أجل اسقاط الاتفاق، ولكن في الواقع لم يكن هناك حاجة لحشد الطاقات لأن اتفاقاً يربط انسحاب فريق بانسحاب فريق آخر لا احد يملك وسائل ضغط عليه، هو اتفاق ساقط. فالدولة اللبنانية الطرف الثالث في الاتفاق لا تملك من وسائل الضغط الأمريكي الا الشيء القليل، وحتى هذا القليل غير نابع من قوة ذاتية بل هو نتيجة الدعم الأمريكي[1].

ومع تفاقم الخلافات الداخلية في اواخر عام ١٩٨٣ وتراجع الدعم الأمريكي لها، فقدت الدولة اللبنانية ركائز نفوذها واستقرارها التي حاولت احياءها منذ عام ١٩٨٢، وهو جوهر المعادلة الدقيقه بين الوجود الأمريكي في لبنان، بغطاء من الشرعيه اللبنانيه وقوة الدولة اللبنانية التي استخدمت الجزء الأكبر من شرعية سياستها الجديدة في مرحلة ما بعد عام ١٩٨٢ من الغطاء الذي يؤمنه الوجود

١– هالة سعودي، صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، المصدر السابق، ص١٠٤ .

الأمريكي. فمع توقيع هذا الاتفاق، اختلت المعادلة وبدأ الميزان يميل إلى الانحناء في الاتجاه المغاير لمصلحة الدولة اللبنانية[1].

ولكن مع تفجيرات مقري المارينز والقوات الفرنسية في بيروت في ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٣، قلب هذا الحدث المعادلات جميعها، فالحدث أيقظ الرأي العام الأمريكي إلى خطورة الوضع في لبنان واعاد للاذهان ذكريات حرب فيتنام. فأسماء الـ (٢٤١) جندياً الذين قتلوا في الانفجار التي اوردتها التلفزة الأمريكية كما كانت ترددها تباعاً، كانت كافية لتوجيه رسالة الموت إلى الرأي العام الأمريكي[2].

وفي ضوء ذلك بدأ الشعب الأمريكي ووسائل الاعلام، والمسؤولون في الإدارة الأمريكية يتساءلون عن جدوى وجود قوات (سلام امريكية في لبنان) ما دامت هذه القوات مرفوضة من بعض القيادات اللبنانية، وفي وقت أصبحت فيه هدفاً لعمليات يقوم بها انتحاريون يعملون لحساب جهات معينة ليس من مصلحتها إنهاء الحرب في لبنان.

ومع عمليات التفجير، بدأ العد العكسي لقرار الانسحاب الأمريكي في لبنان، كما أن المحاولات الأمريكية للرد العسكري كانت فاشلة.

وفي عام (١٩٨٤) بدأت الانسحابات والانتصارات والهزائم، فانسحبت القوات المتعددة الجنسيات وسيطرت ميليشيات المعارضة المدعومة من دمشق على بيروت الغربية، وانهارت عملية السلام وعاد لبنان إلى واقع ما قبل (١٩٨٢)[3].

١– المصدر نفسه، ص١٠٥.

٢– أحمد يوسف أحمد، التحديات (الشرق أوسطية) الجديدة والوطن العربي، الطبعة الاولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٢٤ – ٢٧ .

٣– أحمد يوسف أحمد، التحديات (الشرق أوسطية) الجديدة والوطن العربي، المصدر السابق، ص٢٧ .

ولم تتأثر الإدارة الأمريكية إلا مرحليا بالانهيار في لبنان، ومن ثم فإن لبنان كان الخاسر الاكبر، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت كقوة حفظ سلام وليس كجيش محارب، والهزيمة التي منيت بها امريكا في لبنان لم تكن موضع جدل سياسي في الانتخابات الرئاسية في عام (١٩٨٤)، ولم تؤثر إطلاقاً في شعبية (ريغان)، الذي أعيد انتخابه لولاية ثانية بأكثرية مطلقة لم تشهدها الانتخابات الرئاسية منذ وقت طويل.

ومع رحيل القوات الأمريكية والغربية معاً، بدأ لبنان رحلته إلى الوراء، إلى ما كان عليه قبل (١٩٨٢)، ليدخل من جديد دوامة الحروب الخاسرة والاقتتال المدمر. وهكذا عاد الوضع إلى معادلة ما قبل (١٩٨٢)، لكن مع فارق كبير هذه المرة، وهو تسليم أمريكي وإسرائيلي وعربي بواقع النفوذ السوري الكبير في لبنان[١].

وخلال الاعوام (١٩٨٤ - ١٩٨٨) دخلت العلاقات اللبنانية الأمريكية مرحلة جديدة تعرف بمرحلة (التهميش) اذ تتمحور في اصلاح النظام السياسي دون المساس بالمعادلة الاقليمية القائمة في لبنان، أي الابقاء على الوجود السوري العسكري وضبط النزاع في جنوب لبنان قدر المستطاع. وبناءً على طلب لبناني، أوفدت الولايات المتحدة السفيرة (أبريل غلاسبي) إلى لبنان في عام (١٩٨٧) في مهمة وساطة بين دمشق وبيروت. وأدت جولاتها بين البلدين بنقل الورقات الاصلاحية والاقتراحات والتعديلات إلى تعميق الخلافات بين الولايات المتحدة وبيروت[٢].

١- هالة سعودي، صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، المصدر السابق، ص٩٣.

٢- سليمان تقي الدين، العبث الأمريكي في الصيغة اللبنانية والعلاقات العربية، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية من على موقع (الانترنت)، http//www.alkhaleej.ae/articles/show.article.cfm?

إن العنوان الأكبر لمهمة (أبريل غلاسبي) كان الاصلاح كما تفهمه الولايات المتحدة أي الاصلاح دون التطرق إلى موضوع الانسحابات، وكانت دمشق الطرف الأكبر إفادة من هذا التحرك الأمريكي، وهو جزء من إطار توازن القوى في لبنان لصالح سوريا.

وكانت الولايات المتحدة الطرف الوحيد من بين الأطراف الأخرى، التي أرادت فعلاً انتخاب رئيس جديد للجمهورية تفادياً لحصول فراغ دستوري قد يزيد الوضع تأزماً، ومن ثم يجبر الولايات المتحدة على إعادة فتح ملف الازمة اللبنانية من جديد، وهو ما عبر عنه (مورفي) أفضل تعبير حينما وعد اللبنانيين بالفوضى في حال عدم انتخاب رئيس للجمهورية[١].

ويمكن القول إنَّ ما من أحد أراد ان يفوت فرصة الضياع والفشل في الأيام القليلة التي سبقت انتهاء المهلة الدستورية لإجراء الانتخابات الرئاسية، فهي عبارة عن (اجتماعات، وقرارات، وتحركات على مختلف الأنواع والمستويات في بيروت ودمشق لاختيار الرئيس العتيد، إلى أن داهم الوقت الجميع، فعاد كل واحد إلى موقعه ولم يعد بالامكان الاّ التسليم بالأمر الواقع. وهذا ما حمل الرئيس (الجميل) على اصدار مرسوم في ربع الساعة الاخيرة من عهده يقضي بتعيين حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون)[٢].

ومع هذا الحدث دخل لبنان مرحلة اخرى امتدت من (١٩٨٢ - ١٩٨٨) لتبدأ مرحلة جديدة في مسار الازمة اللبنانية تختلف عن سابقاتها بأبعادها الداخلية

١- د. سعد الدين ابراهيم، مخاض نظام عربي جديد، مركز ابن خلدون، ص٢٣.

٢- المصدر نفسه، ص٢٤.



والخارجية، وهي (مرحلة انهاء الحرب)، التي كادت تكون كسواها من مراحل سابقة لولا اعلان العماد (ميشال عون) حرب التحرير، الذي فوجئت الولايات المتحده به.

وفي عهد ادارة الرئيس بوش الاب فإن توجهات السياسه الخارجية الأمريكية ينصب اهتمامها على النزاع العربي الإسرائيلي الذي دخل مرحلة جديدة بعد اعلان الدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨ واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية (باسرائيل) التي وضعت لبنان في ادنى سلم أولوياتها، ومن ثم كان التباين في اسلوب التعاطي مع الوضع اللبناني بين العماد ميشال عون والولايات المتحدة أمرا محتما[١].

والجدير بالملاحظة ان السياسة الأمريكية في أواخر الثمانينيات تهدف إلى تحقيق أمرين:

١- ازاحة العماد ميشال عون عن السلطة سواء بالوسائل السياسية او العسكرية.

٢- ايجاد مخرج سياسي لانهاء حالة الحرب.

ولعل البوادر الاولى لتلك السياسة برزت من خلال محاولة الاختراق العسكري التي قامت بها على المنطقه التي كان يسيطر عليها العماد ميشال عون في عام ١٩٨٩. وعلى الرغم من فشل المحاولة الا ان الضغط العسكري تزايد حتى تم الاعلان عن وقف العمليات العسكرية في أيلول عام ١٩٨٩ اثر إعلان ممثل اللجنة العربية الثلاثية (الاخضر الابراهيمي) خطة لانهاء النزاع من سبع نقاط[٢].

١- دبوراجرنر، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص١٢٢ – ١٢٣.

٢- عارف العبد، لبنان والطائف (تقاطع تأريخي ومسار غير مكتمل)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص١٦٤ – ١٦٥.

وكان من بنود تلك الخطة الدعوة إلى عقد اجتماع للنواب اللبنانيين في مدينة الطائف السعودية، الذي تم التحضير له برعاية سعودية وبدعم أمريكي مباشر، ونتج منه (وثيقة الوفاق الوطني) والتي عرفت فيما بعد بـ (اتفاق الطائف)[١].

وكان هذا الاتفاق بين مؤيد له ومعارض، ولعل أبرز المعارضين كان العماد ميشال عون المدعوم من رأي عام معارض باتفاق الطائف في المنطقة الشرقية. وهكذا انقسمت مؤسسات الدولة إلى حكومتين، حكومة (سليم الحص) في بيروت الغربية، وحكومة العماد ميشال عون في بيروت الشرقية. الا ان الانقسام الاعمق والأكثر تأثيراً على مجرى الأحداث كان في المنطقة الشرقية بين القوتين العسكريتين الأساسيتين:

(وحدات من الجيش اللبناني بقيادة عون)، ومليشيا القوات اللبنانية بقيادة (سمير جعجع)، وأدى هذا الانقسام إلى معارك دامية أنهكت الطرفين، ميشال عون المعارض لاتفاق الطائف والمدعوم من أطراف إقليميه ودوليه، وسمير جعجع المؤيد لاتفاق الطائف والمدعوم من الولايات المتحدة[٢].

واستمرت هذه الأوضاع بضعة اشهر حتى تم حسمها عسكرياً في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ في عملية عسكرية واسعة لوحدات الجيش اللبناني مدعومة من الجيش السوري أطاحت بالعماد ميشال عون وانهت حالة الانقسام، وفر العماد عون طالبا الحماية واللجوء إلى السفارة الفرنسية. وكان الغطاء لتلك العمليه هو استغلال الظرف العربي والدولي المنشغل بدخول العراق إلى الكويت في ٢/اب ١٩٩٠، ولاقت هذه العملية الدعم كله السياسي الأمريكي والغطاء الدبلوماسي والاعلام المطلوب، كما انها ازاحت الخطوط الحمر بين سوريا و(اسرائيل) عام ١٩٧٦ على

١- المصدر نفسه، ص١٧٩ – ١٨٠.

٢- عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٣٦ – ٢٣٦٠.

المستوى السياسي، ثم اقرار بنود الطائف في المجلس النيابي وانتخب النائب (رينيه معوض) رئيسا للجمهورية الذي اغتيل بعد أيام قليلة من انتخابه، وبعد يومين من انتخاب الرئيس (الياس الهراوي)، وفي أيلول ١٩٩٠ أقر المجلس النيابي التعديلات الدستورية على أساس اتفاق الطائف[١].

١ - ١ - ٢ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان بعد الحرب الباردة

إنَّ الخطوط الكبرى للسياسة الخارجيه الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تجاه لبنان كان دعمها الرمزي لسيادة لبنان ووحدة اراضيه، وتجلى ذلك بوضوح من خلال القرار الأمريكي:

(ابحثوا عن الطريقة الممكنة لكي لا نسمع مجدداً الصراخ الصادر عن لبنان)[٢]

وتهيأت للبنان ظروف عربية ودولية مؤاتية كان من الصعب ان تتحقق تسوية الطائف من دونها، لهذا تولت المملكة العربية السعودية بمعاونة الجزائر والمغرب ترتيب التفاصيل الرعائية بالتوافق مع سوريا وبما لا يتعارض مع مصالحها الاستراتيجية في لبنان كقوة إقليمية أساسية في معادلة التسوية والحرب مع (إسرائيل) وكدولة قطب لا دولة كيان.

وفي المحصلة النهائية ان اتفاق الطائف يشكل تسوية بين الأطراف التي شاركت فيه إذ تم تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة مجلس الوزراء

١- للمزيد من التفاصيل ينظر: (وثيقة الوفاق الوطني اللبناني)، التي اقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥، الملحق رقم (١) .

٢- عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٩٥ .

مجتمعاً أي بمعنى التخفيف من صلاحيات الرئيس الماروني لمصلحة تعزيز أو تعديل مشاركة باقي الطوائف في السلطة. وعبر البطريرك الماروني (نصر الله بطرس صفير) عن حقيقة المعادلة بعد مرور تسع سنوات على اتفاق الطائف بالقول: "اذا عدنا إلى الطائف فالجميع يعرف اننا كنا مع هذا الاتفاق، لانه تأكد لنا انه اذا كان يراد للحرب ان تضع اوزارها وان يسكت المدفع فلا بد منه... ولقد قال لنا يوم ذاك الاخضر الابراهيمي بالذات يجب ان تقبلوا بالطائف والا عدتم إلى عام ١٩٧٥ ونحن كنا في عام ١٩٨٩، والحرب تستمر بين شرين اخترنا الاهون... فاخترنا الطائف"[١].

واذا كانت حصيلة المؤتمر الدولي (١٨٦١ - ١٨٦٤) قد توصلت إلى صيغة المصرفية كتسوية وكحل لايقاف الحرب في لبنان، فإن مؤتمر الطائف الذي حل فيه بعد اكثر من مائة عام النواب اللبنانيون بدلا من ممثلي الدول الاوربية قد توصل إلى اتفاق ما هو الا تسوية ومن ثم كحل بين مطلبين او بين مطالب عدة. وجاءت عبارة النائب الراحل جميل كبي بمثابة العبارة الاكثر تكثيفاً للمعاني حين ختم المؤتمر بالقول:

"كل طرف نال جائزة ترضيه، اما الجائزة الكبرى فكانت من نصيب لبنان"[٢].

إنَّ تسوية الطائف التي قامت على قرار دولي ورعاية عربية تبدلت بعض موازينها بفعل متغيرات عدة جعلتها تسير في اتجاهات غير التي رسمت على أساسها، وهذه التغيرات تمثلت بالعناصر الاتيه[٣]:

١- بشارة منسي، الطائف بين الطوائف، ط١، (بيروت: شركة المشرق للنشر، ١٩٩٤)، ص٤٩.

٢- نقلا عن، المصدر نفسه، ص٥٠ .

٣- خير الدين حسيب، لبنان بعد اتفاق الطائف (الايجابيات والسلبيات)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص٣٢ - ٣٣.

١- رفض العماد ميشال عون القبول بالنتائج التي خرج بها الطائف وقرر مواجهتها ورفض الحلول التي اقترحت عليه. ولقد ادت فرنسا دوراً داعماً إلى ميشال عون على أمل البحث عن نفوذ في المنطقة عشية انهيار الاتحاد السوفيتي.

٢- اقدم العماد ميشال عون على شن حرب على القوات اللبنانية الطرف الثاني في المعادلة العسكرية في المناطق المسيحية فكانت النتيجة تدمير الجيش والقوات.

٣- اجتياح العراق للكويت ونشوء ازمة الخليج التي شغلت الدول العربية اعضاء اللجان الثلاثية عن متابعة تنفيذ الحل الذي اتفقا عليه في الطائف بكل جوانبه. وأعلن ميشال عون وقوفه مع العراق فيما وقفت سوريا ضد العراق.

٤- ازدياد التقارب الأمريكي - السوري، فيما التحقت باقي الاطراف المحلية بسوريا التي باتت الطرف العربي الوحيد الأكثر قدرة على التحرك بحرية في لبنان.

إنَّ التعديلات والاصلاحات التي ادخلها الطائف على صيغة الحكم، هي محاولة تعزيز المشاركة الطائفية بشكل عام في الحكم وتعزيز المشاركة الاسلامية بشكل خاص عبر التعديلات التي طالت مدة ولاية رئيس مجلس النواب واستحالة حل المجلس من الحكومة، فضلاً عن نقل السلطة الادارية إلى مجلس الوزراء... الخ، وهذه التعديلات افقدت السلطة اللبنانية آلية منظمة.

وفي ضوء اتفاق الطائف، يطل علينا سؤال، من يملك السلطة في لبنان؟

رئيس الجمهورية، أم رئيس مجلس الوزراء أم رئيس مجلس النواب؟

يمكن القول ان المعادلة التي انتجها الطائف هي اقرب ما يكون إلى معادلة الاوزان المتقابلة[1].

فمنذ الايام الاولى من عهد الرئيس (الياس الهراوي) التي تولى رئاسة الحكومه فيها (سليم الحص) التي اتسمت بالتوتر على مستوى العلاقات بين أهل السلطة، لكن هذا التوتر كان مكبوتا فلم يظهر تأثيره علناً وصاخباً بفعل الاهتمامات الاخرى لأهل السلطة ذاتها في مواجهة حال تمرد العماد ميشال عون ثم تنفيذ خطة توحيد العاصمة وحل الميليشيات وجمع الأسلحة واقرار الاصلاحات الدستورية.

ومع رحيل حكومة سليم الحص ووصول الرئيس عمر كرامي إلى السلطة في لبنان، رجحت كفة رئيس مجلس النواب حسين الحسيني والأسباب قد تتعلق بموازين القوى من جهة والخبرات الشخصية من جهة اخرى.

وفي تلك الظروف اطلق على الرئيس حسين الحسيني القاباً مثل (عراب الطائف) (وابو الطائف)، ولهذا تمكن من اطلاق وتطبيق نظريته القائلة بأولوية التعاون بين السلطات على الفصل، نتيجة للمرحلة الحساسة من عمر بداية تطبيق (الميثاق الوطني الجديد)[2].

كانت مدة حكومة الرئيس عمر كرامي ورشيد الصلح مدة وقف فيها الرئيس حسين الحسيني في مقدمة السلطات لتنطلق معادلة الترويكا ونظريات السلطة المجلسية، إلى ان كانت نتائج انتخابات عام ١٩٩٢ التي اخرجته من حلبة الواجهة السياسية ليأتي رئيس حركة الأمل نبيه بري على رأس مجلس النواب الجديد

١- خير الدين حسيب، المصدر السابق، ص٣٤.

٢- البير منصور، الانقلاب على الطائف، (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣)، ص٢٧٩.

المطعون في شرعيته من قطاعات واسعة من الأوساط المسيحية التي سبق ان قاطعت الانتخابات[١].

وكانت الارجحية حتى انتخابات ١٩٩٢ تبدو مع نبيه بري رئيس مجلس النواب، حتى بدأت مرحلة جديدة مع وصول (رفيق الحريري) إلى رئاسة الحكومة حاملاً لواء الإعمار والإنقاذ الاقتصادي بعد ان كان سعر صرف الدولا ر مقابل العملة الوطنية اللبنانيه قد بلغ ٢٨٠٠ ليرة، وقد عبر ذلك عن وصول الاوضاع النقدية إلى حضيض الانهيار.

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم سياسة الاعمار التي اتبعها رفيق الحريري، فمنذ وصوله إلى رئاسة الحكومة في أواخر عام ١٩٩٢ شهد لبنان مرحلة جديدة استمرت ٦ سنوات امضاها رفيق الحريري في موقع رئاسة الحكومة، وترأس خلالها ثلاث حكومات، وعرفت هذه المرحلة بمرحلة الانماء وإعادة الإعمار بخاصة ان دولة ما بعد الطائف لم يكن قد اتيح لها الوقت لبدء ورشة الاعمار، إذ إنَّ كل شيء كان مدمراً ومنها شبكات الماء والكهرباء والهاتف والطرق وغيرها، وكان البنك الدولي قد قرراجمالي الاضرار المادية التي تكبدها لبنان خلال سنوات الحرب بخمسة وعشرين مليار دولار امريكي أي ما يفوق ثمانية اضعاف اجمالي الناتج القومي للبنان في عام ١٩٩٠[٢].

وتمكن الرئيس رفيق الحريري من إعادة إعمار غالبية ما دمرته الحرب، فضلاً عن اطلاق مشاريع عديدة جديدة لم تكن موجودة وإعادة بيروت مدينة حديثة.

١- البير منصور، المصدر السابق، ص٢٨٠.

٢- رفيق بهاء الدين الحريري، الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في المستقبل، ط٢، (بيروت: الشركة العربية المتحدة للصحافة، ١٩٩٩)، ص١٤ _ ١٥.

وتميزت هذه المرحلة برجحان كفة الرئيس رفيق الحريري كرئيس لمجلس الوزراء على باقي مواقع القرار في السلطة اللبنانية، واتهمه المعارضون بأنه صادر صلاحيات المؤسسات ولاسيما مؤسسة مجلس الوزراء، وهيمن على مراكز القرار نتيجة لقدراته وامكانياته وعلاقاته العربية والدولية[١].

ومن هنا، فإن صيغة الحكم عبر تطبيقها تظهر غياب الاستقرار والثبات وتنم عن عدم اقتناع القوى اللبنانية المؤلفة للنظام السياسي بحدود صلاحيات المؤسسات الجديدة التي قامت بعد الطائف. ففي كل مرحلة تظهر مؤشرات جديدة برجحان كفة هذا الموقع او ذاك على المواقع الاخرى او هذا المسؤول او ذاك عن باقي المسؤولين، فيما كانت الصيغة السابقة للطائف تعطي الارجحية دائما لرئيس الجمهورية.

فضلا عن هذه الوضعية الجديدة، فإن الطوائف المنضوية ضمن النظام السياسي باتت تعمل وتتصرف على أساس ان لكل طائفة حصة ما يجب الحصول عليها او زيادة ما تم تحقيقها. واذا كان الدروز يطالبون برئاسة مجلس الشيوخ، فإن طائفة الروم الكاثوليك قررت في اجتماعات المجلس الابرشي العام لمطرانية بيروت المطالبة (بأن تسند رئاسة المجلس الاقتصادي - الاجتماعي إلى شخصية من أبناء الطائفة)[٢].

إنَّ صيغة تعزيز المشاركة الوطنية عبر تعزيز مشاركة الطوائف في السلطة ومؤسسات النظام باتت اقرب إلى التحول من دولة المؤسسات إلى دولة المذاهب المتنافسة.

١- شبلي الملاط، الرئاسة بين الامس والغد، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص٨٣ .

٢- المصدر نفسه، ص٨٤ .

وإنَّ أساس توازن النظام الطائفي اللبناني الذي ظهرت معالمه الأولى عبر نظام القائم مقامين، فأعاد وتكرس بشكل فعلي عبر نظام المتصرفية، ولم يولد الا من رحم الصراعات الدموية الطائفية على وقع التدخلات الدولية والاقليمية.

ومن هنا، فإن آلية التطور السياسي في لبنان لم تخرج حتى الان على نسق الالية الاساسية التي سبق ان انطلقت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كجزء من علاقة معقدة نتيجة اصطدام معسكرين من الافكار والقيم والمصالح والمعتقدات، أي بين ما تمثله الحداثة الغربية كنقطة تطور للمجتمعات الرأسمالية في مرحلة العولمة المحدثة والمجتمعات اللارأسمالية الملحقة بقوة الحديد والنار عبر وكلاء متنقلين من عاصفة الصحراء إلى جموع المستوطنين اليهود المتقاطرين من بقايا اخر دولة اشتراكية على الساحل الأمريكي[١].

وإنَّ التسوية التي توصل اليها اللبنانيون عبر اتفاق الطائف لاتعكس نضجا كافياً او هدوءاً لدى القوى الاجتماعية اللبنانية عند الحدود الحالية للطوائف، بل تعبر عن استراحة محاربين متعبين هم على استعداد لتكرار تجارب سبق ان وقعوا فيها. واذا كانت المنطقة العربية مع نهاية القرن العشرين وبداية الالفية الثالثة تدخل في مرحلة جديدة من إعادة توزيع مراكز النفوذ فإن لبنان يقع في قلب هذه المعادلة لا في خارجها مستمداً اليته وإعادة إنتاج صراعاته على واقع تحول الأنظمة السياسية العربية من طموح النمذجة مع المجتمعات والدول الغربية إلى واقع الوراثة السياسية على انقاض أحلام الديمقراطية[٢].

١- عارف العبد، المصدر السابق، ص٣١١ .

٢- المصدر نفسه، ص٣١١ _ ٣١٢ .

ومن الخطوط الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تجاه لبنان هي[١]:

١- رفع الحظر على سفر الامريكيين إلى لبنان في عام ١٩٩٨.

٢- سياسة احتواء التصعيد العسكري في الجنوب اللبناني بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

٣- عدم اعطاء اهمية للمسار اللبناني - الإسرائيلي في مفاوضات السلام ومقاربة المسار اللبناني من المنظار الاقليمي ولاسيما السوري - الإسرائيلي.

٤- دعم موقف الحكومة الاسرائيليةّ المنادي بالانسحاب من الجنوب على أساس قرار مجلس الامن ٤٢٥ لكن بعد الاتفاق على اجراءات أمنية مع الحكومة اللبنانية.

٥- الابقاء على الاوضاع القائمة في لبنان بتوازناتها الداخلية والخارجية والتحرك فقط في حال التصعيد العسكري لاحتواء النزاع العسكري في الجنوب.

إنَّ مشروع الانسحاب من جنوب لبنان مشروع اسرائيلي دائم أرادته الحكومات السابقة كلهل من رابين إلى بيريز ونتنياهو وصولا إلى باراك.

ولكن كان هناك امران يعوقان الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان هما[٢]:

١- خلدون ناجي معروف، السلوك السياسي الأمريكي والصراع العربي - الصهيوني، (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٨)، ص٦٥ _ ٦٦.

٢- مجموعة باحثين، الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان: مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، (الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٠)، ص٢٥ _ ٣٠ .

الاول: المخاوف مما سيترتب على هذا الانسحاب على الحدود، أي هل ستحصل (إسرائيل) على حدود آمنة ام لا اذا انسحبت من لبنان؟

الثاني: الرغبة الاسرائيلية في حصول هذا الانسحاب ضمن اتفاق شامل في المنطقة وتحديداً مع سوريا، وهذه النقطة كانت دائماً تؤخر الانسحاب الإسرائيلي.

اما الضغط الاكبر في موضوع هذا الانسحاب، فهو عدم قدرة (إسرائيل) على تحمل المزيد من الخسائر في جنوب لبنان. ويعد ترشيح باراك، إذ كان احد عناصر حملته الانتخابية هو الانسحاب من جنوب لبنان في وقت محدد، أي انه حدد موعد الانسحاب في إثناء الحملة الانتخابية وليس بعد نجاحه وقد أراد ان يلتزم بهذا الأمر.

ومن المعلوم ان الجنوب اللبناني اصبح بالنسبة إلى الإسرائيليين مكان لا يمكن المكوث فيه اكثر من ذلك ولا يمكن تحمل ضغوط الرأي العام في شأنه وهذه هي النقطة الاولى التي جعلت الجيش الإسرائيلي يفكر بالانسحاب من جنوب لبنان.

امام الترتيبات الأمنية الإسرائيلية مع جنوب لبنان، فكان يفترض ان تكون ضمن اتفاق وتوقيع على وفق التصور الإسرائيلي، وكان هذا أصلا ضمن التفاهم الذي تم بين (إسرائيل) وسوريا حول الجولان.

ان لبنان رفض أي ترتيبات أمنية على أساس القرار ٤٢٥ وهذا يعني ان (إسرائيل) تفكر في اليونيفيل (unifil)، لأن الترتيبات الأمنية تعني اسقاط القرار (٤٢٥) أولا، وثانياً، وهذه نقطة لمصلحة سوريا[١].

١- عادل محمود مظهر، الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان (الواقع... والابعاد)، نشرة دراسات دولية، العدد (٣١)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠)، ص٧ .

فالمقاومة هي التي حلّت محل القوات الاسرائيلية والقوات العميلة المنسحبة، والمرحلة اللاحقة هي كيفية تسليم بعض المواقع الموجودة تحت سيطرة المقاومة إلى الدولة، وهنا يمكن حصول ترتيبات أمنية. لكن المقرر الاساس فيها عملياً على الارض هو الجانب السوري وليس الجانب اللبناني.

وبدأ تصعيد نوعية عمليات حزب الله ضد (إسرائيل) وشدتها في أثناء التسعينيات واشترط الموقف التقليدي (لأسرائيل) ان يكون انسحاب القوات الاسرائيلية جزءاً من تسوية سياسية شاملة مع لبنان اذ كان الخوف انه مع عدم وجود منطقة أمنية فلن يحول شيء بين تنظيمات المقاومة والمستوطنات الاسرائيلية في الشمال[١].

وعلى الرغم من رفض قادة حزب الله تحديد ما يكون فعله بعد انسحاب القوات ا الاسرائيلية الا انهم مع ازدياد العلامات والتوقعات التي تشير إلى التوصل لتسوية سياسية بين (إسرائيل) وسوريا ولبنان، الا انهم تحدثوا بصراحة اكثر عن كونهم مجبرين على انهاء الكفاح المسلح. وأعلن ناطق رسمي باسم سوريا صراحة، ان على حزب الله ان يعيد اسلحته إلى اغمادها في حال تم التوصل إلى تسوية سياسية. وكان وليد المعلم سفير سوريا في الولايات المتحدة أدلى بتصريح في حزيران في عام ١٩٩٩ بعد مدة قصير من استلام ايهود باراك رئاسة الوزراء في إسرائيل. وفي مقابلة مع صحيفة (middle east in night) وضح وليد المعلم في قوله: "ان حزب الله حركة مقاومة وطنية لسوريا ولبنان، وقيادة حزب الله تفهم ان كل اتفاقية تقبلها سوريا و (اسرائيل) ولبنان لابد ان تكون ملزمة إلى الحزب أيضاً"[٢].

١- دانييل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة (إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان)، ترجمة واشراف عماد فوزي شعيبي، ط١، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص٣١ .

٢- نقلا عن، المصدر نفسه، ص٣٧ .

وفي أواخر ١٩٩٩، اعلن الرئيس الأمريكي الاسبق كلينتون عن طرح مقاربة لتجديد المفاوضات بين (إسرائيل) وسوريا. ومنذ تلك النقطة ولغاية انهيار المفاوضات، التي كان احد مكوناتها القمة الفاشلة التي تمت في جنيف بين الرئيس كلينتون والرئيس حافظ الاسد في آذار ٢٠٠٠، وكان حزب الله يبدو انه يهيئ نفسه لما تكلم عنه وليد المعلم، وبدى ذلك واضحاً حينما تكلم حسن نصر الله في شباط ٢٠٠٠، "انه وبعد انسحاب (إسرائيل) فإن حزب الله سيعود إلى مواقعه في الجنوب ولكنه لن يتخذ أي شكل لقوة أمنية، إذ إنه حركة مقاومة هدفها تحرير الاراضي وليست بديلاً عن الحكومة، وشرح نصر الله قائلاً، ان الجنوب اللبناني سيبقى تحت سيادة الحكومة اللبنانية"[١].

وكانت التنبؤات جميعها المصاحبة في (إسرائيل) كئيبة، ففي الاشهر التي سبقت الانسحاب حينما لم يكن مؤكداً بعد ان كان الانسحاب سيتم مع تسوية سياسية ام لا، كانت وسائل الاعلام الاسرائيلية تكرر ذكر تقييمات الاستخبارات المثيرة للاشمئزاز عن نتائج الانسحاب الأحادي الجانب. وحذرت القوات الاسرائيلية قبل أشهر من الانسحاب، وإنَّ الانسحاب الأحادي الجانب من المحتمل أن يقود إلى مهاجمة عسكرية بين (إسرائيل) وسوريا، وفقا لما جاء في التقييم ورد "ان سوريا لن تبدأ الحرب لكنها ستفعل كل شيء يمكن ان يثير لبنان ويؤجج الاوضاع في القطاع كله"[٢].

١– دانييل سوبلمان، المصدر السابق، ص٣٨ .

٢– ورد ان مسؤول امني انه يقول "هنالك أحداث على طول السياج وطريق الخفر، وهدف ذلك هو ايقاع اصابات تؤدي إلى رد فعل عنيف من القوات الاسرائيلية، ومن وجهة نظره تلك القوات سوف تضرب البنى التحتية اللبنانية ويكون الرد اطلاق قذائف الكاتيوشا ضد (إسرائيل) وربما يصل الهدف إلى الضواحي الشمالية لحيفا والتي ما زالت حتى الان خارج ميدان القتال. وقد تنبأ هذا الضابط بأن سوريا ستفعل ما من شأنه ان يثير لبنان... وهذا يمكن ان يؤجج الوضع في القطاع كله".

وهكذا كان التقدير بأن سوريا ستحرض على أي نشاط واسع من خلال وكلائها في لبنان ضد قوات الدفاع الاسرائيلية التي تحمي الجانب الإسرائيلي من الحدود.

١ - ٢ دوافع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان

غيرت الأحداث العالمية بعمق التطورات الأمريكية على صعيد السياسة الخارجية، وأدركت الإدارة الأمريكية أهمية السيطرة على الشرق الاوسط لدوافع جيوستراتيجية لأنه يؤمن السلم والحرب، وتدفق النفط والغاز والمواد الاولية، كما يضمن من خلاله السيطرة على ممراته الملاحية والبحار المحيطة به. ولدوافع اقتصادية تختص بحماية النفط والتحكم به انتاجاً وتسويقا واسعاراً، ولدوافع أمنية تتعلق بحماية أمن (إسرائيل)، للروابط الوشيجه والمصالح المتينة التي تربط بينهما.

ولجوار لبنان من (إسرائيل) فإن الولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على أمن (إسرائيل) المهدد من المقاومة اللبنانية لتماس تواجد الأخيره مع (إسرائيل)، وهذا ينعكس بدوره على تهديد المصالح الأمريكية والاسرائيلية.

١ - ٢ - ١ الدوافع الجيوستراتيجية

يعد العامل الجيوستراتيجي من العوامل المهمة في سياسة الدولة الخارجية، لأن تلك السياسة تكمن في أهميتها الجغرافية، ويرى المختصون في مجال العلاقات الدولية أنَّ هناك علاقة وثيقة ومترابطة بين الجغرافية والسياسة، لهذا اطلق على هذه العلاقة الوثيقة تسمية علم الجغرافية السياسية (الجيوبوليتكس) الذي يمكن تعريفه بأنه العلم الذي يهتم بالدولة لاعلى اساس انها مفهوم جامد بل كائن حي،

للتفصيل ينظر: صحيفة معاريف الاسرائيلية في ١٩٩٩/١١/٣٠ .

وفي أواخر ١٩٩٩، اعلن الرئيس الأمريكي الاسبق كلينتون عن طرح مقاربة لتجديد المفاوضات بين (إسرائيل) وسوريا. ومنذ تلك النقطة ولغاية انهيار المفاوضات، التي كان احد مكوناتها القمة الفاشلة التي تمت في جنيف بين الرئيس كلينتون والرئيس حافظ الاسد في آذار ٢٠٠٠، وكان حزب الله يبدو انه يهيء نفسه لما تكلم عنه وليد المعلم، وبدى ذلك واضحاً حينما تكلم حسن نصر الله في شباط ٢٠٠٠، "انه وبعد انسحاب (إسرائيل) فإن حزب الله سيعود إلى مواقعه في الجنوب ولكنه لن يتخذ أي شكل لقوة أمنية، إذ إنه حركة مقاومة هدفها تحرير الاراضي وليست بديلاً عن الحكومة، وشرح نصر الله قائلاً، ان الجنوب اللبناني سيبقى تحت سيادة الحكومة اللبنانية"[1].

وكانت التنبؤات جميعها المصاحبة في (إسرائيل) كئيبة، ففي الاشهر التي سبقت الانسحاب حينما لم يكن مؤكداً بعد ان كان الانسحاب سيتم مع تسوية سياسية ام لا، كانت وسائل الاعلام الاسرائيلية تكرر ذكر تقييمات الاستخبارات المثيرة للاشمئزاز عن نتائج الانسحاب الأحادي الجانب. وحذرت القوات الاسرائيلية قبل أشهر من الانسحاب، وإنَّ الانسحاب الأحادي الجانب من المحتمل أن يقود إلى مهاجمة عسكرية بين (إسرائيل) وسوريا، وفقا لما جاء في التقييم ورد "ان سوريا لن تبدأ الحرب لكنها ستفعل كل شيء يمكن ان يثير لبنان ويؤجج الاوضاع في القطاع كله"[2].

١- دانييل سوبلمان، المصدر السابق، ص٣٨ .

٢- ورد ان مسؤول امني انه يقول "هنالك أحداث على طول السياج وطريق الخفر، وهدف ذلك هو ايقاع اصابات تؤدي إلى رد فعل عنيف من القوات الاسرائيلية، ومن وجهة نظره تلك القوات سوف تضرب البنى التحتية اللبنانية ويكون الرد اطلاق قذائف الكاتيوشا ضد (إسرائيل) وربما يصل الهدف إلى الضواحي الشمالية لحيفا والتي ما زالت حتى الان خارج ميدان القتال . وقد تنبأ هذا الضابط بأن سوريا ستفعل ما من شأنه ان يثير لبنان... وهذا يمكن ان يؤجج الوضع في القطاع كله" .

وهكذا كان التقدير بأن سوريا ستحرض على أي نشاط واسع من خلال وكلائها في لبنان ضد قوات الدفاع الاسرائيلية التي تحمي الجانب الإسرائيلي من الحدود.

١ - ٢ دوافع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان

غيرت الأحداث العالمية بعمق التطورات الأمريكية على صعيد السياسة الخارجية، وأدركت الإدارة الأمريكية أهمية السيطرة على الشرق الاوسط لدوافع جيوستراتيجية لأنه يؤمن السلم والحرب، وتدفق النفط والغاز والمواد الاولية، كما يضمن من خلاله السيطرة على ممراته الملاحية والبحار المحيطة به. ولدوافع اقتصادية تختص بحماية النفط والتحكم به انتاجاً وتسويقا واسعاراً، ولدوافع أمنية تتعلق بحماية أمن (إسرائيل)، للروابط الوشيجه والمصالح المتينة التي تربط بينهما.

وبجوار لبنان من (إسرائيل) فإن الولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على أمن (إسرائيل) المهدد من المقاومة اللبنانية لتماس تواجد الأخيره مع (إسرائيل)، وهذا ينعكس بدوره على تهديد المصالح الأمريكية والاسرائيلية.

١ - ٢ - ١ الدوافع الجيوستراتيجية

يعد العامل الجيوستراتيجي من العوامل المهمة في سياسة الدولة الخارجية، لأن تلك السياسة تكمن في أهميتها الجغرافية، ويرى المختصون في مجال العلاقات الدولية أنَّ هناك علاقة وثيقة ومترابطة بين الجغرافية والسياسة، لهذا اطلق على هذه العلاقة الوثيقة تسمية علم الجغرافية السياسية (الجيوبوليتكس) الذي يمكن تعريفه بأنه العلم الذي يهتم بالدولة لاعلى اساس انها مفهوم جامد بل كائن حي،

وللتفصيل ينظر: صحيفة معاريف الاسرائيلية في ١٩٩٩/١١/٣٠ .

وانه يبحث بالدرجة الرئيسة علاقة الدولة ببيئتها وحيزها والعمل على محاولة حل المشاكل جميعها الناتجة عن العلاقات المكانية[١].

وعليه فإن قوة الدولة عبر العصور الماضية كانت نابعة من جغرافيتها بمعناها الواسع، أي من مواردها وحجمها ومواقعها وسكانها، وقد ساد دور المكان في بناء عظمة الدولة وسعة هيمنتها على التفكير السياسي الجيوبوليتيكي القديم، غير انه لم يخضع إلى دراسة منظمة وهادفة[٢].

فالدراسات الجغرافية والاستراتيجية نتاج القرن التاسع عشر، اذ انصرفت إلى دراسة الدولة من زوايا متعددة، وطالما ان الدولة في حركة سريعة بسبب تعرضها لضغوط خارجية وتغيرات داخلية، ومن ثم فإن تحليل الدولة من منظور الجغرافية السياسية يعين على فهم ظاهرة التغيير والابعاد المترتبة عليها، وهذا يعني ان الحدود السياسية تؤثر في توزيع السكان، كما ان الموقع الجغرافي بالعلاقة مع دول اخرى يتحكم إلى قدر كبير في التطورات السياسية للدولة[٣].

فالموقع الجيوستراتيجي لدولة ما يملي عليها نتائج منها: الاعتبارات الأمنية والخطط العسكرية والتنمية والاحلاف... وغيرها، ولا يخلو الموقع الجغرافي للدولة من تأثير في الشعور بالوهن أمام واقع جغرافي آخر لدولة مجاورة أو لتحالف دول،

١- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد: شركة اياد للطباعة الفنية، ١٩٨٨)، ص١٦.

٢- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الاصول والنظريات)، ط٥، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٨٧)، ص١٧٧ - ١٧٨.

٣- كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٩.

ويؤول هذا الامر إلى تبني سياسات داخلية وخارجية تحول دون تمكين تلك الدول من التعرض إلى الدولة الواهنة[١].

وإنّ التداعيات الجيوسياسية التي انعكست بسبب الوضع الدولي الجديد ولاسيما الأحداث في لبنان وتمركز ساحة عمليات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط، لها تأثيرات اعمق ما يمكن رصده خلال المرحلة الراهنة[٢].

وفي ضوء ذلك فإن الجغرافية السياسية يجب ان تتلاقى مع الجغرافية الاستراتيجية، وهو ما يبدو اليوم غير متوافر على الاطلاق في معادلة السياسة في المنطقة.

فالامريكيون باتوا جزءاً من الجغرافية السياسية (اصبحوا جيراناً) دون أن تكون هذه الجيرة أكثر من اخلال بالجغرافية السياسية، ذلك لأن الارض ليست أرضهم والموارد ليست مواردهم وكل ما هناك أنهم يريدون الأرض والموارد ويريدون ان يكونوا جزءا من الجغرافية الاستراتيجية بالتدخل في شؤون الدول الاخرى ورسم سياستها ووسائلها عبر ما يسمى بـ (الشرق الاوسط الجديد)[٣].

فالمشكلة تتمثل بأن كل وافد على الجغرافية الاستراتيجية صحيح انه يستطيع ان يدير الارض والموارد مهما كانت الصعوبات، لكن البشر والتاريخ أمر لا يمكن

١- عماد فوزي شعيبي، الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجغرافية، (المختار، مجلة شهرية تصدر عن المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم في سوريا)، ٢٠٠٦/١٠/١، على الرابط الالكتروني: http:// www.elmokhtar.net/modules.php .

٢- للتفصيل ينظر: نافع القصاب، صباح محمود وعبد الجليل عبد الواحد، الجغرافية السياسية، (بغداد، بلا، ١٩٩٥)، ص٣٦٦.

٣- محمد ابراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية، (دور الجيوسياسة والجيوا ستراتيجية في السياسة الخارجية)، ط١، (عمان: شركة المطابع النموذجية، ١٩٨٢)، ص٦٢ - ٦٣.

ادارته وهو جزء من الجغرافية الاستراتيجية، بل هو الجزء الاكثر أهمية في تلك المعادلة كما يقول الاميرال (سيليريه) و(ماكس سور) عندما يصيغان معادلة ان الجغرافية البشرية تغدو اكثر وأكثر كجغرافية الانسان، أي بمعنى التمييز بين العوامل الثابتة والعوامل المتغيرة[١].

لذلك لم يكن الأدميرال (بيير سيليير) مخطئاً في أهمية (المدى) الذي يسكنه البشر، حينما قال: فإذا كان ثقل تاريخ البشر (بما فيه التاريخ الايديولوجي للبشر) يفرض نفسه بشدة في المعادلة الجيوستراتيجية، فإن ثقل المكان يفرض نفسه بالشدة نفسها في تلك المعادلة، ذلك أن تغيير الدول ليس ممكناً او قابلاً لأن يكون مثمراً لصالح دولة واحدة على حساب الدول الاخرى[٢]. ومن ثم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع ان تكون جزءاً من الجغرافية السياسية عبر النفوذ او الانظمة الحليفة او الموالية، لكنها لا تستطيع ان تكون جزءًا من الجغرافية الاستراتيجية، لأنها تفتقد إلى الامتداد مع الأرض والاحتكاك مع البشر والتاريخ.

ولا يخفى علينا القول أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية أحدثت خللاً في المعادلة الجيوستراتيجية، وارادت أن تحل ثقلها كقوة كبرى في المنطقة وإلغاء الاطراف الاخرى كلها، وكانت المحصلة النهائية هو ممارسة جيوسياسة في صيغة جيوستراتيجية[٣]. من خلال افتعالها الازمات تارة وبالقوة تارة اخرى، وهذا ما يفسر التواجد العسكري الأمريكي الكثيف في منطقة الشرق الاوسط الذي تسعى

١– جودة حسنين جودة، جغرافية اسيا الاقليمية، ط١، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٨)، ص٨٠ – ٨١.

٢– المصدر نفسه، ص٨٢.

٣– عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، مجلة الحكمة، ع١٢، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٠)، ص٢٥٦.

وتدعي من خلاله تحقيق أمنها القومي، ولضمان تعاون أوثق بين حلفاء الولايات المتحدة لتحقيق أهدافهم المشتركة[١].

ولعل لبنان بموقعه الاستراتيجي المهم، يمثل أحد مناطق التقاء المواصلات مع آسيا وأوروبا وافريقيا، بسبب موقعه المطل على البحر المتوسط، لذا فإن الاهتمام الأمريكي بلبنان يرجع إلى موقعه الجغرافي المحاذي (لإسرائيل)، لأنها السند القوي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط ولتأمين المصالح الحيوية للإمبريالية الأمريكية، ذلك ان للبنان وضعا جيوبوليتيكياً مميزاً أو شديد التعقيد، فهو يعد من جهة (قصر المياه) في الشرق الادنى، مما يجعل الحياة في البلدان المجاورة له مرتبطة به وسياستها منعكسة عليه، ومن جهة اخرى (سطح الشرق الادنى) الذي يمكن من فوقه، عسكرياً، مراقبة اوضاع المنطقة وتشكيل سلسلة فطرية للاستراتيجيات العسكرية[٢]. فالاحداث والوقائع التاريخية تشير إلى ان لبنان منطقة عازلة منذ الصراع المصري – الاشوري... وصولاً إلى زمن الصراع العربي – الإسرائيلي.

وكما هو معروف فإن تراكمات الصراع في منطقة الشرق الاوسط في التاريخ القديم والحديث والمعاصر على حد سواء لا تدع أي مجال للجدل في أن لبنان بالذات ولأسباب متعددة ومتنوعة كان أحد مراكز الاهتمام عند صانعي السياسة ومخططيها في مختلف الدول الكبرى العالمية والاقليمية.

١– صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، ط٢، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٥)، ص١٩٩ – ٢٠٠.

٢– نبيل خليفة، ميثاق توافقي للحل الوطني في لبنان، مجلة المستقبل العربي، ع١١١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص١٠٣.

ومع ذلك كله، يمكن القول بأنه مع بداية ضعف قوة الامبراطورية العثمانية على البلاد العربية، وترهل تلك الامبراطورية (مرحلة الرجل المريض)، تفتحت شهية الدول الكبرى الاوروبية في اطار عملية التكالب والتنافس الاستعماريين للسيطرة على ممتلكات الباب العالي. وتذرعت الدول الاوروبية لتؤكد مصالحها واهتماماتها بالوسائل كلها والحجج مثل الادعاء بحماية الاقليات والمطالبة بامتيازات...، إلى غير ذلك من الوسائل والحجج[1].

وإنَّ المسألة المهمة المراد الاشارة اليها هي ان لبنان لم يكن قد تبلور بصورته الراهنة، ولكن مع التطورات اللاحقة وتزايد حركة المد الاستعماري من جانب الدول الاوروبية الكبرى مروراً بقيام الحرب العالمية الاولى بين تلك الدول، ففرنسا إحدى القوى الاوروبية المؤثرة في العالم وقتذاك، وقد أدت دوراً اساسياً في رسم خريطة لبنان جغرافياً وديموغرافياً على النحو الذي نراه في الوقت الحاضر بأنها اكثر خبرة في شؤون المنطقة العربية نظراً لتجربتها الطويلة ولماضيها الاستعماري، حتى استغلت في ذلك المعطيات الطبيعية والاجتماعية الموجودة، بل ذهبت إلى ابعد من ذلك عندما قننت هذا الوضع في لبنان بصياغة دستور عام ١٩٢٦. وإنَّ استقراء الاحداث والمواقف يدلل بأن فرنسا أدت الدور الرئيس في السياسة الدولية إنها لم تكن مطلقة اليد تماماً فقد كانت هناك انكلترا وروسيا القيصرية، بينما في مطلع القرن الحادي والعشرين اصبحت السياسة الأمريكية الأكثر خبرة والأوفر حظاً في التمتع بمزايا المنطقة[2].

١- غسان سلامة، الحرب اللبنانية في قراءتها وفي سبل الخروج منها، مجلة المستقبل العربي، ع١١٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٧٠.

٢- سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص٩.

الامر الذي جعل الشرق الاوسط يحتل مكانة محورية في خريطة اهتمامات الدول الكبرى، نظراً للمعطيات والإمكانات السياسية والاقتصادية والجيوبوليتيكية التي تملكها المنطقة[1].

وفي المحصلة النهائية، فإن هذه الميزات الجيوبوليتيكية جميعها جعلت من لبنان بلداً ذا منفعة حيوية بالنسبة للدول المعنية بالمنطقة، كما جعلت منه نقطة استقطاب مهمة لمطامح هذه الدول اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، مما يعني موضوعياً تحويله إلى مركز تجاذب ومن ثم التأثير في شعبه وسيادته واستقراره ونظم الحياة فيه.

١ - ٢ - ٢ الدوافع الاقتصادية

تحتل المنطقة العربية موقعاً استراتيجياً على خارطة العالم وخارطة التوازنات الدولية، لذا سعت القوى كلها للسيطرة لإيجاد مواطئ اقدام لها في المنطقة نظراً لأهميتها التي اخذت تتزايد بمرور الزمن، إذ بدأت تبرز عوامل إغراء جديدة فيها لاحقاً، مما زاد من تلك الاطماع فحضيت باهتمام كبير من جانب القوى الدولية الممسكة بمصير عالمنا المعاصر لمحاولة السيطرة عليها وبسط نفوذها في اطار الصراع الدولي للحد الذي نالت من الاهتمام في السنوات الاخيرة، مالم تنله أية منطقة أُخرى في العالم واشتدت فيها الصراعات والاضطرابات السياسية.

وبالرجوع إلى المدخل الاقتصادي فإنه يعد الدافع الاخر للإهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الاوسط في اطار ما يسمى الجيواقتصادية الذي يرى الامريكيون بأنها سوق رائجة وضخمة وواحدة من أكبر الاسواق الناشئة في العالم[2]. فهو يحقق

١- جودة حسين جودة، جغرافية لبنان الاقليمية (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥)، ص٢١١ - ٢١٢.

٢- سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ٢٦٤.

ومع ذلك كله، يمكن القول بأنه مع بداية ضعف قوة الامبراطورية العثمانية على البلاد العربية، وترهل تلك الامبراطورية (مرحلة الرجل المريض)، تفتحت شهية الدول الكبرى الاوروبية في اطار عملية التكالب والتنافس الاستعماريين للسيطرة على ممتلكات الباب العالي. وتذرعت الدول الاوروبية لتؤكد مصالحها واهتماماتها بالوسائل كلها والحجج مثل الادعاء بحماية الاقليات والمطالبة بامتيازات....، إلى غير ذلك من الوسائل والحجج[1].

وإنَّ المسألة المهمة المراد الاشارة اليها هي ان لبنان لم يكن قد تبلور بصورته الراهنة، ولكن مع التطورات اللاحقة وتزايد حركة المد الاستعماري من جانب الدول الاوروبية الكبرى مروراً بقيام الحرب العالمية الاولى بين تلك الدول، ففرنسا إحدى القوى الاوروبية المؤثرة في العالم وقتذاك، وقد أدت دوراً اساسياً في رسم خريطة لبنان جغرافياً وديموغرافياً على النحو الذي نراه في الوقت الحاضر بأنها اكثر خبرة في شؤون المنطقة العربية نظراً لتجربتها الطويلة ولماضيها الاستعماري، حتى استغلت في ذلك المعطيات الطبيعية والاجتماعية الموجودة، بل ذهبت إلى ابعد من ذلك عندما قننت هذا الوضع في لبنان بصياغة دستور عام ١٩٢٦. وإنَّ استقراء الاحداث والمواقف يدلل بأن فرنسا أدت الدور الرئيس في السياسة الدولية إنها لم تكن مطلقة اليد تماماً فقد كانت هناك انكلترا وروسيا القيصرية، بينما في مطلع القرن الحادي والعشرين اصبحت السياسة الأمريكية الأكثر خبرة والأوفر حظاً في التمتع بمزايا المنطقة[2].

١– غسان سلامة، الحرب اللبنانية في قراءاتها وفي سبل الخروج منها، مجلة المستقبل العربي، ع١٢٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٧٠.

٢– سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص٩.

الامر الذي جعل الشرق الاوسط يحتل مكانة محورية في خريطة اهتمامات الدول الكبرى، نظراً للمعطيات والإمكانات السياسية والاقتصادية والجيوبوليتيكية التي تملكها المنطقة[1].

وفي المحصلة النهائية، فإن هذه الميزات الجيوبوليتيكية جميعها جعلت من لبنان بلداً ذا منفعة حيوية بالنسبة للدول المعنية بالمنطقة، كما جعلت منه نقطة استقطاب مهمة لمطامح هذه الدول اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، مما يعني موضوعياً تحويله إلى مركز تجاذب ومن ثم التأثير في شعبه وسيادته واستقراره ونظم الحياة فيه.

١ – ٢ – ٢ الدوافع الاقتصادية

تحتل المنطقة العربية موقعاً استراتيجياً على خارطة العالم وخارطة التوازنات الدولية، لذا سعت القوى كلها للسيطرة لإيجاد مواطئ اقدام لها في المنطقة نظراً لأهميتها التي اخذت تتزايد بمرور الزمن، إذ بدأت تبرز عوامل إغراء جديدة فيها لاحقاً، مما زاد من تلك الاطماع فحضيت باهتمام كبير من جانب القوى الدولية الممسكة بمصير عالمنا المعاصر لمحاولة السيطرة عليها وبسط نفوذها في اطار الصراع الدولي للحد الذي نالت من الاهتمام في السنوات الاخيرة، مالم تنله أية منطقة أُخرى في العالم واشتدت فيها الصراعات والاضطرابات السياسية.

وبالرجوع إلى المدخل الاقتصادي فإنه يعد الدافع الاخر للإهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الاوسط في اطار ما يسمى الجيواقتصادية الذي يرى الامريكيون بأنها سوق رائجة وضخمة وواحدة من أكبر الاسواق الناشئة في العالم[2]. فهو يحقق

١– جودة حسين جودة، جغرافية لبنان الاقليمية (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥)، ص٢١١ – ٢١٢.

٢– سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ٢٦٤.

مكاسب اقتصادية هائلة كونه مجالاً رحباً لاستثمار رؤوس الاموال فيه لما تتضمنه من ثروات وموارد طبيعية تعود على قدر كبير من الأهمية في التحكم بمجريات الصراع الدولي، وفي مقدمة هذه الثروات النفط[1]، الذي يشكل العصب الحيوي للدول الصناعية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا الغربية واليابان، ومن ثم يعد النفط عاملاً بنيوياً لصلته بالاقتصاد الأمريكي من جهة، وبالاقتصاد الرأسمالي الغربي من جهة اخرى، ومن خلال النظر إلى هذه العلاقة تبدو بوضوح قضية الأمن الأمريكي والأمن الغربي.

وتعد مسألة ضمان تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من أهم الضرورات السياسية والاستراتيجية، لان النفط سوف يظل يمثل في المستقبل المنظور المرتبه الأولى ضمن مصادر الطاقه في العالم، فضلاً عن ان الولايات المتحده المستهلك الاول للطاقه في العالم، وهذا يعني ان درجة اعتمادها على النفط العربي في ازدياد مستمر[2].

فضلا عن ذلك، فمن الحقائق الرئيسة التي يمكن تأشيرها في الميدان الاقتصادي للأهداف الأمريكية في المنطقة العربية، إلى جانب النفط هي التجارة – الاستثمارات – الفوائد النقدية، وفي الحقيقة لاتوجد أية امكانية لتأشير أهمية مستقلة

١– رمـزي زكـي، الاقتصـاد العربي تحت الحصـار، ط١، (بيروت: مركز دراسـات الوحـدة العربية، ١٩٩٨)، ص٣٠٣ – ٣٠٤.

٢– يـزداد الطلـب العالمي على النفـط، وتأتي الدول العربية فـي طليعة المناطق التي تؤمـن هذه الزيادة وتذهـب بعض التقديرات إلـى انه حتى عام ٢٠١٥ يزيد الطلب العالمـي ٢٧ مليون برميل تقريباً من مجموع انتاج الاوبك حالياً. وتذهب تقديرات اخرى إلى ان الطلب العالمي سـيتضاعف على النفط، اذ يبلغ ١٣٠ – ١٤٠ برميل، مقابل ٧٠ مليون برميل، وللتفصيل ينظر: نيقولا سـركيس، دور النفط في تحقيـق الامن العربي (ندوة الامن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المسـتقبلية)، (باريس: مركز الدراسات العربي – الاوروبي، ١٩٩٦)، ص٢٢٦ – ٢٢٨.

لهذه العوامل الثلاثة الاخيرة، فهي تستمد وجودها وأهميتها من عوامل النفط الذي يمكن الدول النفطية من إقامة علاقات اقتصادية على مستوى عال من الأهمية حتى انها كونت بؤرة التصور الأمريكي للمصالح الحيوية في المنطقة العربية، فالنفط هو العامل الحاسم في خلق القدرات والإمكانيات التجارية لدول المنطقة النفطية، إذ إنّ استيعاب السوق المحلي لهذه الدول أصبح من أهم الاهداف الاقتصادية السياسية والإستراتيجية الأمريكية، وعليه يتوقف حقاً نمو الاقتصاد الأمريكي الرأسمالي، اذ يستطيع العمل بكل طاقاته وبذلك يرتفع مستوى الارباح إلى ارقام خيالية تعمل على تحريك الاقتصاد أمام الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الأمريكية في المنطقة التي مثلت هي الاخرى دوراً كبيراً في نمو الاقتصاد الأمريكي وتطوره، ومن ثم استطاعت الدول الاقليمية النفطية امتلاكها من خلال نمو الدخول القومية المرتبطة بالعائدات النفطية[1].

ولذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على جذب رؤوس الأموال العربية من خلال كثير من الوسائل وكالاتي[2]:

١– جذب الأرصدة النقدية كودائع ومدخرات.

٢– فتح أسواق لتصريف الاسلحة الأمريكية خاصة وما يتطلبه ذلك من تشجيع الإنفاق العسكري لدول المنطقة.

٣– استثمار رؤوس الأموال في الدول الصناعية المتقدمة.

١– فتحـي محمد أبو عيانة، دراسـات في الجغرافيـة الاقتصادية والسياسـية، ط١، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص١٠٦ – ١٠٧.

٢– ممدوح محمود مصطفى محمود، الصراع الأمريكي السـوفيتي في الشـرق الاوسـط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص٥٩ – ٦٠.

٤- فتح اسواق جديدة في المنطقة لامتصاص فائض القوة الشرائية منها، مع تشجيع سكان دول المنطقة على انماط الاستهلاك الغربية بهدف ترويج السلع الغربية ومن ثم ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية.

وتأثرت السياسة الأمريكية بالخطر النفطي الذي فرضه العرب عليها في تشرين الاول عام ١٩٧٣، حتى هدد المسؤولون الامريكان مراراً ومنهم هنري كيسنجر باتخاذ تدابير مضادة ضد منتجي النفط والتلميح بالتدخل العسكري وزيادة في قوة حاملات الطائرات المنتشرة في المحيط الهندي، وأسهم قيام الولايات المتحدة بفك الاشتباك في الجبهة السورية في رفع الحظر في آذار/ ١٩٧٤[1]، الأمر الذي يوضح هشاشة الأمن الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً تجاه النفط العربي، ومن ثم فإن عامل النفط في الاقتصاد الغربي يرتبط بشكل رئيس بالاستقرار السياسي للدول الغربية وأمنها الداخلي والخارجي على حد سواء[2].

وإنَّ السيطرة على موارد النفط العربي تكتسب أهمية محورية في ظل محاولات فرض الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً في ظل وجود وتنامي القوة الاقتصادية لحلفائها مثل أوروبا الغربية واليابان وأندادها مثل الصين وروسيا الاتحادية في هذه المنطقة لايخدم فقط ربط أوروبا الغربية واليابان بفلك الولايات المتحدة في اطار استراتيجية شراكة بقيادة الاخيرة، بل يمنح لها القدرة على استخدام النفط كسلاح لكبح جماح هؤلاء الحلفاء اذا ما تحولوا إلى خصوم في المستقبل، فالسيطرة الأمريكية على النفط العربي انتاجاً وتسويقاً وأسعاراً يمكن هذه الدولة من

١- سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص٥٦.

٢- كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة)، ١٩٩٠، ص٤٤٥.

مواصلة هيمنتها على حلفائها، ناهيك عن استمرارها في قطع الطريق على خصومها من تحقيق درجات تنافسية تضر بمصالحها على المدى القريب والبعيد[1].

وعلى الرغم من ان الأهداف والمصالح الأمريكية تتسم بالثبات، إلا أنَّ واقع الحال يؤشر بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في العقد القادم على الاقل من هذا القرن تركز على منطقة الشرق الاوسط، للعديد من الاعتبارات الأمريكية وكالآتي[2]:

١- التطورات الجارية حول عملية السلام وإسهامات بعض الحكومات العربية فيها.

٢- الوضع الاقتصادي في المنطقة وفشل أنظمتها في تبني إصلاحات اقتصادية شاملة.

٣- زيادة النفوذ السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية الذي تكرس بوضوح في عقد التسعينيات، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تسعى إلى دفع دول أُخرى لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل.

٤- الخوف من نوايا ايران وسوريا البعيدة المدى مع رعايتها المستمرة ودعمها للإرهاب ولاسيما في لبنان والعراق.

٥- تدمير العراق لأنه الطرف الاقوى في منطقة الخليج العربي، وهذا ما بات واضحا من خلال احتلاله وإسقاط نظام حكومته على مرأى ومسمع العالم كله تمهيدا

١- سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص٥٦.

٢- محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية (التصورات - المحاذير - اشكال المواجهة)، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٤، ص١٠٦.

للسيطرة على العالم والقضاء على كل ما يهدد تحقيق مصالحها وأهدافها الحيوية حتى لجأت في ذلك إلى وسيلة ما يسمى بمكافحة الإرهاب[1].

أي ان ماتريده الولايات المتحدة الآن لا يعني أنها تخلت عن أهدافها الحيوية، بل يشير الواقع إلى انها استغلت هذا الظرف وصعدت من وسائلها الاستراتيجية والسياسية للهيمنة على العالم.

وتبعاً لذلك صنفت العالم إلى صنفين هما (أما ان تكون معنا أو ضدنا) فالذي معها تقدم له كل ما يسنده من أموال وقواعد، وكل من يعارض ذلك فهو ضدها ويجب أن ينال العقاب الصارم منها ومن حلفائها بحجة تأييده للإرهاب[2].

وهذه الخطوة تحققت بعد ان طوقت قارة اسيا ونفذت اليها، وأصبحت قريبة من روسيا والصين، لأن وصول الولايات المتحدة إلى هذه المناطق سيجعل من الصعب التخلي عنها طالما انها تهدد العالم بحجة محاربة الإرهاب التي استسلم لها البعض دون التفكير بالعواقب المترتبة على هذه الخطوة الأمريكية[3].

وتعد لبنان أحد الركائز الرئيسة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها بمنطقة الشرق الاوسط وعلى وفق الرؤية الأمريكية، فإن ارتباط

١– للتفصيل ينظر: ناجي علوش، إرهاب قمة مكافحة الإرهاب، مجلة قضايا دولية، ع٣٢٥، (باكستان، نعهد الدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص١٨ – ١٩، وكذلك: فضل الامين، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب الإسلامي العالمي، مجلة قضايا دولية، العدد المزدوج (٢٧٠، ٢٧١)، (باكسان: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص٤ – ٥.

٢– محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين، مجلة المستقبل العربي، ع١٩٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٢١ – ٢٢.

٣– عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة، ط١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص١٢٣ – ١٢٤.

الولايات المتحدة الأمريكية مع لبنان يشكل أهمية جديدة في المنطقة لقرب موقعها الجغرافي من (إسرائيل).

ونظراً لما تواجهه لبنان من تحديات ومصاعب اقتصادية فإن الولايات المتحدة تعمل على الافادة من أهمية لبنان الإستراتيجية وتقديم يد المساعدة لها في حل المشكلات التي تعترضها.

وفي الجانب الاخر دعمت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية سعي الكيان الصهيوني للافادة من مياه نهر الليطاني، للتوسع الزراعي واستغلال مياهه نظراً لأن مشكلة نقص المياه تعد من أهم العقبات التي تواجه مشاريع التنمية الزراعية في (إسرائيل)، لذلك تنبهت الحركة الصهيونية منذ قيامها بهذه النقطة بالذات، ويمكننا ان نجد كثيراً من الوثائق التي تكشف الاهتمام الإسرائيلي بضرورة تأمين مصادر المياه (لإسرائيل) من جنوب لبنان، وفي مقدمتها تلك التي نشرتها إحدى المجلات[1]*، وهي عبارة عن رسالة من حاييم وايزمان إلى رئيس الحكومة البريطانية الاسبق دايفد لويد جورج بتاريخ ٢٩/ ديسمبر/ ١٩١٩ أكد فيها أكد وايزمان أن تأمين مصادر المياه (لإسرائيل) من جنوب لبنان أمر حيوي، ومن ثم فإن ضم تلك المنطقة إلى (إسرائيل) ضرورة لابد منها وإنه لايمكن (لإسرائيل) أن تقبل بحدود فلسطين طبقاً لإتفاقية سايكس بيكو[2].

وتحقيقاً لذلك، حرصت (إسرائيل) على تأمين حدودها مع لبنان واتجهت إلى تصعيد اعتداءاتها على مناطق الجنوب اللبناني بهدف تفريغها من الكثافة السكانية

١– (Jobsh Obzerfer and medle east review مجلة شهرية، ١٩٧٣.

٢– محمد سعيد ابراهيم، ازمة الجنوب اللبناني، مجلة السياسة الدولية، ع٥١، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٧)، ص١٣٠.

وتصفية العمل الفدائي بها. وكانت (إسرائيل) تدرك تماماً جدوى هذه السياسة، فهي من ناحية تزيد من عمليات نزوح أهالي الجنوب إلى الشمال، مما يسبب مشاكل اقتصادية وسياسية خطيرة للبنان، ومن ناحية اخرى فإن هذه السياسة تؤثرفي الأمن والإستقرار في لبنان. وهي أمور يدركها النظام اللبناني الذي يعتمد اقتصاده اساساً على التجارة والسياحة، ولا يمكن ان يعيش بدونها، ومن ثم فإن النظام اللبناني سيقوم بنفسه بتصفية الوجود الفلسطيني ليس من الجنوب فحسب بل من لبنان عموماً[1]، حتى التقت الأهداف والمصالح الاسرائيلية مع القوى الانعزالية اللبنانية حول ضروة تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان، وكان الجنوب هو المسرح الذي شهد تنفيذ هذه السياسة التي أدت فيما بعد إلى انفجار الحرب الاهلية في عام ١٩٧٥.

وعلى الرغم من أنّ منطقة الجنوب لم تكن الجبهة الرئيسة للصراع حول الأزمة اللبنانية، إلا أنها كانت بمثابة المؤشر الفعلي لاستمرار هذه الأزمة نظراً إلى ان (إسرائيل) كانت على استعداد كامل لإشعال الموقف من جديد في الجنوب، اذ تعرضت القوة الانعزالية للخطر التي حرصت (إسرائيل) على إمدادها بكل أنواع الدعم والمساندة لكنها كانت حريصة على عدم التدخل المباشر في الازمة ليس تخلياً عن القوة الانعزالية، ولكن خوفاً من أن يؤدي مثل هذا التدخل إلى توحيد المواقف العربية في خلق جبهة عربية موحدة ضدها، وهذا الأمر ما كانت تريده أن يحدث وبالذات في أثناء اشتعال الأزمة طوال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ نظراً للخلاف المصري - السوري حول طبيعة التدخل السوري في الأزمة اللبنانية[2].

١- عادل محمود مظهور، المياه والحرب، لبنان والتهديدات الصهيونية، الراصد الدولي، ع٥٨، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢، ص١ ـ ٣.

٢- محمد سعيد ابراهيم، المصدر السابق، ص١٣١ ـ ١٣٢.

وفي سياق ما تقدم فإن هناك توافقاً مابين الاهداف الأمريكية والاسرائيلية، والدليل على ذلك ان الولايات المتحدة تتجاهل عن عمد تصرفات (إسرائيل) نحو اللبنانيين والفلسطينيين خصوصاً والعرب عموماً.

١ - ٢ - ٣ الدوافع الأمنية

لاشك ان الاهتمام الأمريكي الاستراتيجي بالمنطقة العربية تجسد في الاسهام الفعال ماديا ومعنوياً في إنشاء الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨.

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحده الامريكيه لم تكن صاحبة الفكرة الرئيسة في انشاء هذا الكيان ولا كانت هي الدولة التي طرحت مشروع انشاء (إسرائيل) في قلب الوطن العربي، الا ان السياسة الخارجية الأمريكية التقطت هذا المشروع بشكل سريع حتى استثمرت كل ما يمكن تقديمه (لإسرائيل). وفي الواقع هناك أربعة عوامل تدفع النخبة المسؤولة عن صنع القرار في الولايات المتحدة بالتزام الترابط مع إسرائيل[1]:

١- ان (إسرائيل) تجسيد للدولة اليهودية المنشودة.

٢- (إسرائيل) اداة للمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الاوسط.

٣- (إسرائيل) مصلحة امريكية، اذ يرى الكثير من الامريكيين أنَّ (إسرائيل) المجتمع الديمقراطي الوحيد في المنطقة وتمثل أُ نموذجاً للتقدم والتنمية تحتاج اليه الدول العربية نفسها.

١- محمد السعيد ادريس، الرؤية الأمريكية لإسرائيل، في كتاب السياسة الأمريكية والعرب، ط٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص٢٧٥ ـ ٢٨٣.

٤- (إسرائيل) قوة غربية، حتى أصبح هذا التصور تجسيداً لوحدة المصالح والاهداف بين الولايات المتحدة و (اسرائيل).

وتعد حرب عام ١٩٦٧ من الامثلة البارزة على مدى فاعلية الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، مما زاد من اعتماد إمكانية الولايات المتحدة عليه في تحقيق أهدافها في المنطقة، إذ طرح الكيان الصهيوني نفسه القوة التي بإمكانها الوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي وعدم تمكينه من السيطرة على المنطقة، وان فشله أو قضاء العرب عليه يمكن (السوفيت) من التحكم بالنفط[١].

ومن هنا أصبح من الاهداف الأمريكية الرئيسة في المنطقة، ولاسيما إنَّ دعم التفوق الاستراتيجي للكيان الصهيوني يعد أداة الاستراتيجية الأمريكية الرئيسة وعنصراً من عناصر الردع للقوى الاقليمية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

ويستند التوافق الاستراتيجي بين الدولتين إلى أسس عدة تتمثل في[٣]:

١- تفوق عسكري اسرائيلي دائم قادر ليس فقط على الدفاع عن (إسرائيل) بل الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة.

٢- تكريس حالة الانقسام في الوطن العربي وتحييد سلاح النفط.

٣- تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة بما يحقق مصالح الدولتين.

١- المارشال سكولوفسكي، الاستراتيجية العسكرية السوفيتية، ترجمة خيري حمادة، (بيروت: منشورات عالم الكتب، ب. د)، ص١٢٠.

٢- سمير جسام راضي، إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط، اطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد، كلية العلوم السياسية)، ص١٢٠.

٣- هشام الدجاني، العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، قضايا استراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، ع٨٦، (دمشق: المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص٦.

٤- ضرب القوى الراديكالية الغربية المناهظة لمصالح الولايات المتحدة.

٥- فرض السلام الإسرائيلي على العرب.

لذلك عملت الولايات المتحدة على تقوية الكيان الصهيوني ودعمه، ومن ثم فإن بقاء هذا الكيان قوة اقليمية كبرى مرهون بالدعم الأمريكي. فضلاً عن ذلك التصور الأمريكي تجاه هذا الكيان الذي يرى بأن الاخير هو قاعدة استراتيجية لايمكن مقارنتها بأية علاقة مع أي من الدول العربية، على الرغم مما قدمته بعض الدول العربية من خدمات للولايات المتحدة تفوق ما قدمته (إسرائيل) ولاسيما في المدة ١٩٩١ - ٢٠٠٠.

ومن هنا لا يمكن القول بأي حال من الأحوال فصل الاستراتيجية الأمريكية عن الاستراتيجية الإسرائيلية، لأن عناصر كل من التخطيط الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي مترابطة ومتداخلة إلى حد وحدة الاستراتيجية

وهكذا اصبحت (إسرائيل) الدولة الوحيدة الموثوق بها في المنطقة، نظراً لارتباطها بالولايات المتحدة ولما تشكله من أهمية في الاستراتيجية الأمريكية التي تركز على[١]:

١- القدرة على التحكم في المنطقة وحماية المصالح الأمريكية.

٢- القدرة على القيام بهذه المهمة دون حاجة إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ولاشك ان الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها لا تقتنع يوماً بضرورة الموازنة بين (إسرائيل) من جهة وبين الدول العربية من جهة أخرى.

١- فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي (توازنات نهاية القرن وآفاق المستقبل) في كتاب العرب والقوة العظمى)، (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٨)، ص١٠٢.

ومن الجدير بالذكر ان الالتزام الأمريكي ليس نابعاً من كون (إسرائيل) تمثل حامية للمصالح الأمريكية فحسب بل تتأثر بالعوامل الداخلية كاللوبي الصهيوني والعوامل الثقافية والدينية[1].

تعد (إسرائيل) في الاستراتيجية الأمريكية طيلة ٦ عقود هدفا استراتيجياً على درجة قصوى من الاهمية وليس وسيلة ستراتيجية أو خياراً يمكن اللجوء إليه في حالة اختلال المصالح الأمريكية في المنطقة.

ويحدد الرئيس الأمريكي الاسبق ريتشارد نيكسون، الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لمسألة (إسرائيل) هدفاً ووسيلة بقوله: "... إن التزامنا بـ (إسرائيل) نابع من مصلحتنا الاخلاقية والايديولوجية... واننا سوف نجد انفسنا بما يقارب اليقين مشاركين في نزاع مستقبلي في الشرق الاوسط... ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة بأن تهزم (إسرائيل) "[2].

وعلى الرغم من الاشاعات التي خرجت على تراجع دور (إسرائيل) في الاستراتيجية الأمريكية جراء العدوان على العراق، الا ان الواقع أثبت غير ذلك بأن التحالف الأمريكي الإسرائيلي مازال على قوته، وأن أهمية (إسرائيل) للولايات المتحدة لم يطرأ عليها أي تغيير، لأن للأخيرة هدفين أساسيين هما (النفط - إسرائيل)، وهما هدفان مترابطان من خلال (إسرائيل) بمثابة الحارس الأخير للنفط العربي.

١- شبلي تلحمي، السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط والصراع العربي الإسرائيلي، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٧)، ص١٥ - ١٦.

٢- ريتشارد نيكسون، (امريكا والفرصة التاريخية)، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، (بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٢)، ص٣٧.

ويمكن تغيير الدعم الأمريكي (لإسرائيل) للأسباب الآتية[1]:

١- ازدياد أهمية المنطقة العربية، وما يسمى بـ (منطقة الشرق الاوسط) وما يخطط لها، حتى يمثل هذا الكيان الصدارة في حماية المصالح الأمريكية.

٢- تقوم الاستراتيجية الأمريكية على أساس إضعاف الدول العربية والإسلامية لكي تحتفظ بهيمنتها وهو هدف مشترك مع هذا الكيان، ومن ثم فإن التوافق في الأهداف بينهما يدفع باتجاه دعم الولايات المتحدة لهذا الكيان بشكل مستمر وعلى نحو كبير.

٣- أصبحت (إسرائيل) جزءاً اساسياً وفقاً لأمن المعادلة السياسية الأمريكية، وأنَّ بإمكانها التأثير في سير العملية الانتخابية داخل الولايات المتحدة من خلال الصوت اليهودي واللوبي وبالذات منظمة (ايباك)[2]، التي تؤدي دوراً مؤثرا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية بشأن الموقف والسياسة الأمريكيين في منطقة الشرق الاوسط[3].

وفي ضوء ذلك فإن (إسرائيل) هدف ووسيلة في آن معاً. فالدافع الأخلاقي الأيديولوجي يجعل من (إسرائيل) ليس جزءاً من الأمن القومي فحسب، إنما جزء من الإقليم القومي الأمريكي يحميه الامريكان في الظروف والاحوال كلها.

١- خلدون ناجي معروف، جوانب اساسية من المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية، مجلة قضايا سياسية، ع٢، (بغداد: مكتبة الزمان، ٢٠٠٢)، ص٩٢ - ٩٣.

٢- ضغطت ايباك كثيرا على ادارة بوش كي تنبذ الحل السياسي في آب/١٩٩٠، وللمزيد من التفاصيل عن اللوبي الصهيوني ينظر: تمام البرازي، امريكا والعرب ١٩٨٣ - ١٩٩٠، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت)، ص٤٦٧ - ٤٧٣.

٣- فايز سارة، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا، (بيروت، منشورات دار الكرمل، ١٩٨٨)، ص٣٩ - ٤٠.

وعلى وفق الرؤية الأمريكية فإن (إسرائيل) اكثر من حليف يمثل أمنه إحدى المصالح الحيوية لها، وعليه فإن أي هجوم على (إسرائيل) يشكل تهديداً لوضع الولايات المتحدة الاستراتيجي.

وإنَّ التحالف الإسرائيلي – الأمريكي، الذي ادى إلى اتجاه كل من الدولتين إلى إهمال قرارات هيئة الامم المتحدة الخاصة بالقضايا العربية ولاسيما القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية، أديا إلى زيادة حدة التوتر وتعميق مخاوف العرب وشكوكهم بالنيات الأمريكية، التي أدت تلك التطورات إلى تشجيع (إسرائيل) على العبث بمستقبل الدول والشعوب العربية دون خوف أو رادع، الأمر الذي دفع (إسرائيل) إلى القيام بغزو جنوب لبنان عام ١٩٧٨، واحتلال بيروت عام ١٩٨٢ حتى ارتفعت حدة المقاومة العربية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وانطلق رجال المقاومة اللبنانية يلاحقون جنود الاحتلال الإسرائيلي الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التوتر في منطقة الشرق الاوسط تارة واضعاف فرص التوصل إلى حل سياسي شامل بين العرب والاسرائيليين تارة أخرى(١).

إنَّ لبنان الذي يمتلك حدوداً مشتركة مع فلسطين تبلغ نحو ٦٢ كم وبتركيبة سكانه غير المتآلفة اجتماعياً وسياسياً حمل وزر القضية المركزية العربية بشكل مباشر ودفع غالياً ثمن تقاعسه عن المشاركة في الحروب (١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣). وعلى الرغم من عدم خسارته أية أرض في هذه الحروب فقد احتلت مساحات واسعة في جنوبه وبقاعه الغربي في الاجتياحين (١٩٧٨ و١٩٨٢)، فضلاً عن الخسائر الفادحة في الارواح والممتلكات من جراء الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة

١- محمد عبد العزيز ربيع، العونات الأمريكية لإسرائيل، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص٩٦.

عليه، ومن ثم انهيار البنية التحتية وتدمير اقتصاده خلال الحرب الاهلية التي طغت عليها العوامل الخارجية ولعل في مقدمتها التدخلات الاسرائيلية(١).

ففي الاجتياح الإسرائيلي الأول عام ١٩٧٨ لم ينل لبنان سوى القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الامن الدولي بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٨، كسند قانوني له لاسترجاع سيادته في الجنوب. وفي الاجتياح الثاني مجموعة من القرارات بدأها مجلس الامن الدولي بالقرار ٥٠٨ بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٨٢. ولم تتمكن أي من الضغوط الدولية على (إسرائيل) من تنفيذها بل جر لبنان بتشجيع امريكي إلى مفاوضات مباشرة بدأها على أساس تمسكه بإتفاق الهدنة الموقعة مع (إسرائيل) عام ١٩٧٩ ومجموعة القرارات الدولية الاخرى، لكنها سرعان ما انتهت بتوقيع اتفاقية سلام في ١٧/ ايار/ ١٩٨٣(٢).

إن لبنان اصبح معنيا بشكل مباشر في خيارات الحرب والسلم في المنطقة بخلاف مواقفه السابقة. فبعد العام ١٩٧٨ تساوى لبنان عمليا مع دول الطوق الجغرافي بفلسطين، واحتلت بعض أراضيه، كما احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان وبات يترتب عليه ما يترتب على باقي الدول العربية في تحرير أراضيها.

واعتمد لبنان نهجاً غير واقعي في محاولته لتحرير أرضه بعد الاجتياح الإسرائيلي الثاني. فقد دخل المفاوضات مع (إسرائيل) وسرعان ما ابتعد عن الخيار العربي بشكل عام والخيار السوري بشكل خاص، واعتمد فعليا على الدعم الأمريكي في

١- خليل حسين، المفاوضات العربية – الاسرائيلية (وقائع ووثائق) من ١٩/١٠/١٩٩١ إلى ١٩/١٢/١٩٩٢، ط١، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص١٨.

٢- المصدر نفسه، ص١٩.

مواجهة الضغوط الاسرائيلية عليه، لكنه لم يراع حسابات الدول الكبرى ومصالحها في المنطقة[١].

١ - ٣ هياكل صنع السياسة الخارجية الأمريكية ومؤسساتها

ينصرف مفهوم الهياكل والمؤسسات في ادب العلاقات الدولية إلى تلك الاجهزة التي تشارك وتؤثر في صياغة السياسة الخارجية وصنعها، الا ان نوعيتها تتأثر تبعا لنوعية وامكانية الدول وطبيعة نظامها السياسي، ومن ثم فإنها تختلف في الدول الاوتوقراطية عن مثيلاتها في الدول الديمقراطية، اذ تتخذ في الاولى النمط المركزي، بينما تتخذ في الثانية النمط اللامركزي[٢].

وعلى الرغم من ان السياسة الأمريكية تجاه لبنان نتاج السياسة الداخلية الأمريكية من جهة، وضغط اللوبي الصهيوني من جهة اخرى، الا ان هناك مصادر مجتمعية وثقافية وحضارية وأمنية تسهم في تشكيل تصورات الإدارة الأمريكية تجاه لبنان، ولعل أبرز العوامل المتداخلة والمتشابكة مايأتي: سلطات الجهازين التنفيذي والتشريعي، الدور المشترك لدوائر المخابرات ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية وجماعات الضغط (اللوبي) وجماعات المصالح، وأجهزة الاعلام والرأي العام وصناع الرأي[٣].

١- محمد يوسف العملة، الامن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الإسرائيلي، ط١، (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص٥٤ ـ ٥٥.

٢- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١)، ص٣٤٠.

٣- صبري فالح الحمدي، المصدر السابق، ص٤٠.

وفي ضوء ذلك فإن عملية صنع القرار السياسي الخارجي تضم عدداً كبيراً من الأطراف المشاركة مع اختلاف طبيعة هذه الاطراف، ومن ثم فإن السياسة الخارجية الأمريكية وصناعتها هي عملية معقدة لا يرسمها شخص أو جهاز واحد محدود إنَّما تشارك فيها مجموعة من المؤسسات المتعددة[١].

ويمكن تقسيم الهياكل والمؤسسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلى قسمين:

- الهياكل الرسمية
- الهياكل غير الرسمية

١ - ٣ - ١ الهياكل والمؤسسات الرسمية

أولاً: رئاسة الدولة

تعد الرئاسة أحد اهم هياكل صنع السياسة الخارجية الأمريكية ومؤسساتها، وتضم رئاسة الدولة الآتي: الرئيس، المكتب التنفيذي للرئيس والجهاز الحكومي المتمثل بالوزارات والوكالات التابعة له[٢].

١- مروان بحري، السياسة الأمريكية والشرق الاوسط، عن كتاب السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص٥٠ ـ ٥١.

٢- نايس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع١٢٧، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص٨٠ ـ ٨١.

ويتباين تأثير رئيس الدولة في السياسة الخارجية تبعاً لطبيعة الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، فضلاً عن مدى اهتمامه الذاتي بالسياسة الخارجية وقوة فكره وشخصيته وأثرها في القضايا الخارجية التي تهم دولته[١].

ومن الصلاحيات الممنوحة التي تزيد من فاعلية الرئيس في الجمهورية الأمريكية ولاسيما إبان الحرب هي الصلاحية التي يتمتع بها لإعلان حالة الحرب دون الرجوع إلى الكونغرس، فضلاً عن ذلك فله سلطات لا حد لها لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة وهذا يجعله يتحكم بمختلف الطرائق في مجرى العلاقات الخارجية ويحدد عملياً المسائل الكبرى في الحرب والسلم معاً[٢].

وأشار جون والترمان[٣]* في مذكراته "ان الرئيس الأمريكي يشرف على السلطة التنفيذية، وهو الذي يعين ويقبل الوزراء ويمنح وظائف في كل وزارة لحلفائه السياسيين"[٤].

وإنَّ إدارة الرئيس الأمريكي الكاملة للسياسة الخارجية لابد ان تشارك فيها البيروقراطيات الرئيسة، اي الأجهزة الرسمية، ومن ثم فإن مهارة الرئيس تتلخص في قدرته على السيطرة على مدخلات وحركة مخرجات عمل تلك الاجهزة[٥].

١- دكستر بركنس، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة وتحليل)، تعريب دكتور حسن عمر، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٢)، ص١٧٠ - ١٧١.

٢- المصدر نفسه، ص١٨١.

٣- مدير برنامج الشرق الاوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية والعضو السابق في شعبة التخطيط السياسي الخارجي بوزارة الخارجية بمصر وسوريا، للتفصيل ينظر.

٤: جون والترمان، بنى رسمية وغير رسمية في السياسة الخارجية الأمريكية، ابحاث استراتيجية امريكية، (دمشق: مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص١٩٣.

٥- للتفصيل ينظر: والاس ايروين الصغير، اضواء على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، ترجمة

ويذهب ودرو ولسون قائلاً "ان منصب الرئيس يعتمد على الشخص ذاته، فإذا كان شخصاً كبيراً وذا سلطة كان المنصب كبيراً وذا سلطة"[١]، وفي هذا المعنى يقول أحد مستشاري الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون خلال عام ١٩٦٩ بقوله "إن رئيس الجمهورية يجب أن يكون الشخصية القدوة وأن يكون قائداً وبطلاً وزعيماً دينياً وملاكاً وعلى قدر كبير من الدهاء[٢].

ويستمد من سلطة الرئيس بوصفه قائداً لأعلى سلطة في توقيع الاتفاقيات العسكرية التي قد تلزم البلاد إلى أبعد الحدود، علما ان سلطة الرئيس تتأكد بشكل واضح ومنفرد في مجال السياسة الخارجية مع مستشاريه وممثليه ومبعوثيه[٣].

وهذه الصلاحية كانت لها استخدامات عدة مثل استخدامها في حرب الخليج الثانية بقرار الرئيس بوش الأب على الرغم من المعارضة القوية التي يصدرها الديمقراطيون في الكونغرس نتيجة التخوف من مخاطرها وليس نتيجة الموقف من مبدئها بحد ذاته[٤].

نور الدين الرازي، (القاهرة: مؤسسة العرب، ١٩٨٣)، ص٨٦.

١- روبرت دكليريلر ولان هاموك، اراء في الحكومة والسياسة الأمريكية، ترجمة عامر توفيق، (بغداد: دار المعارف، ١٩٨٣)، ص٣٤٤.

٢- المصدر نفسه، ص١٦١.

٣- المصدر نفسه، ص٣٣ - ٣٥.

٤- حسن ابو طالب، عالم ما قبل... عالم ما بعد، التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢)، للتفصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:.http: //www.ahram orq.eg .

ويعلق الرئيس بوش الأب[1]* على هذه الحالة قائلًا " ان الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة تحتاج إلى المزاوجة بين دورها السياسي والدبلوماسي المتميز وقوتها العسكرية المنفردة بتلك المميزات التي لا تتوافر عند القوى الكبرى الأخرى لغرض تأكيد الانفراد والزعامة، وما يؤكد هذه الحقيقة قوله أن الولايات المتحدة ستحارب دفاعاً عن المبادئ الأمريكية والسلام العالمي[2]".

ومما تقدم يمكن القول أن الرئاسة لها الدور الكبير في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية ولاسيما منصب الرئيس بفعل الصلاحيات الممنوحة له وبفعل الدستور الأمريكي.

ثانياً: الكونغرس الأمريكي

يتألف الكونغرس الأمريكي من مجلسين (مجلس النواب) الذي يتم انتخاب أعضائه من لدن الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنتين، و(مجلس الشيوخ) الذي يمثل الولايات المتحدة الأمريكية على أساس مبدأ المساواة، فلكل ولاية مهما كان عدد نفوسها أو مساحتها عضوان فقط في مجلس الشيوخ، مدة العضوية ٦ سنوات[3].

١- جورج بوش الأب ولد عام ١٩٢٤ ولا يزال على قيد الحياة وهو الرئيس ال٤١ للولايات المتحدة الأمريكية، انتخب عام ١٩٩٠ كمرشح للحزب الجمهوري، رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية سابقاً ونائب رئيس الجمهورية في عهد الرئيس ريغان، وهو صاحب قرار الحرب ضد العراق عام ١٩٩١، واب الرئيس جورج دبليو بوش

٢- نقلا عن، محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة في المفاهيم والنظريات)، (بيروت: دار الجبل، ١٩٩٩)، ص١١٥.

٣- السيد هاشم ميرلوحي، أمريكا بلا قناع، ترجمة علاء رضائي، ط١، (بيروت: مركز الغدير للدراسات الاسلامية، ٢٠٠٣)، ص١٨٢.

ويتمتع الكونغرس الأمريكي بسلطات واسعة منها[1]:

- الحق في ممارسة الإشراف.
- الرقابة التشريعية.
- فحص أداء السلطة التنفيذية.

وهذه السلطات تمثل قيوداً واضحة على أداء السلطة التنفيذية.

وبدأ دور الكونغرس يتطور في إطار صنع السياسة الخارجية الأمريكية على أثر حرب فيتنام وفضيحة (ووتر كيت)، كذلك في الوقوف بوجه مؤسسة الرئاسة، فإصدار قانون سلطات الحرب عام ١٩٧٣ ماكان الا خطوة في هذا الاطار وذلك في محاولة منه لتقييد صلاحيات الرئيس وضرورة الرجوع إلى الكونغرس في القرارات السياسية والاستراتيجية[2]، حتى بدأ دور الكونغرس الأمريكي يزداد في المجال الداخلي من خلال سيطرته على الشؤون الداخلية وممارسة سلطاته التشريعية وصلاحياته في إصدار القوانين بعد إقرارها من الرئيس الأمريكي[3].

وفي مجال الشؤون الخارجية يمارس الكونغرس عدداً من السلطات منها: اصدار القوانين الخاصة بالمساعدات الأمريكية للدول الاجنبية والمنظمات الدولية، كذلك سلطاته الاستشارية في مجال التصديق على المعاهدات[4]، والقوانين الخاصة في المجال العسكري، وهذه القوانين ملزمة للسلطات التنفيذية، الا ان هناك نوعاً من

١- لاري لويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٦)، ص٨٥.

٢- خلف الجراد، ابعاد الاستهداف الأمريكي، ط١، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢)، ص١٢٠ - ١٢١.

٣- للتفصيل ينظر: المادة الاولى/القسم الثامن/المقطع الثاني من الدستور الأمريكي، الملحق رقم (٢).

٤- نايس مصطفى خليل، المصدر السابق، ص٨٢ - ٨٣.

القوانين الاخرى غير الملزمة للسلطة التنفيذية وتتعلق بقضايا خارجية، إذ تعد بمثابة رسالة موجهة للرئيس الأمريكي تمثل وجهة نظر الكونغرس في القضايا الدولية[1].

كما يستطيع الكونغرس ممارسة الرقابة عبر جلسات الاستماع إلى موضوعات السياسة الخارجية بأن يطلب من السلطة التنفيذية ان تقدم له تقارير دورية احياناً بشأن هذه الموضوعات[2].

ومنح الدستور الأمريكي الكونغرس صلاحية اعلان الحرب ومنح تصاريح مهاجمة سفن العدو والانتقام ووضع قواعد حول عمليات الاستيلاء والأسر في البر والبحر[3]. وعليه فإن الرئيس الأمريكي اذا ما أراد اعلان الحرب عليه الحصول على موافقة الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ وبالاغلبية المطلقة[4].

كما ان الكونغرس مسؤول عن تكوين الجيوش والتكفل بها، وهو الذي يرصد الاعتمادات المالية، كما انه المسؤول عن وضع القواعد اللازمة لإدارة القوات البرية والبحرية وتنظيمها.

ومع ذلك كله تم تطوير دور الكونغرس في العقدين الاخيرين من القرن العشرين عبر سلسلة من القرارات الاجرائية التي أدت إلى زيادة نشاطه في مجال

١- لاري لويتز، المصدر السابق، ص٨٧.

٢- كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل (العروة الاوثق)، ترجمة نصيرة مروة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، ص٣٠٨.

٣- للتفصيل ينظر: المادة الاولى/القسم الثامن/المقطع السابع من الدستور الأمريكي، الملحق رقم (٢) .

٤- احمد باسل البياتي، دزر الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، (٢٠٠١)، ص١٨٠.

السياسة الخارجية ومن هذه القرارات: انشاء لجان المراقبة من الكونغرس على المخابرات وزيادة استخدام الفيتو على بعض مسائل الجهاز التنفيذي[1].

وطرأ تغيير على هذا الاتجاه في عهد الرئيس جورج بوش الابن، اذ شهدت سنوات حكمه إعادة هيمنة السلطة التنفيذية على القرار السياسي الخارجي الأمريكي[2]، الأمر الذي يولد الشعور بأن السياسة الخارجية الامريكية ستظل موضعاً للتنازع الشديد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا التنازع سيختلف من إدارة إلى أُخرى ومن ظرف إلى اخر.

وعلى الرغم من السلطة الواسعة للكونغرس، الا انه لايخلو من بعض نقاط الضعف التي انعكست على دوره في صنع السياسة الخارجية، ومنها[3]:

- ضعف القرار الحزبي داخل الكونغرس.
- تداخل قضايا الداخل الخارج، وهو ما أدى إلى صعوبة الاجماع على قضية معينة.
- زيادة عدد اللجان الدائمة والمؤقتة.
- ازدياد خضوع الكونغرس إلى مصالح قوى مؤثرة فيه وأمثلتها جماعات الضغط.

إنَّ الكونغرس الأمريكي يتحمل مسؤولية دستورية بالغة الأهمية في الشؤون الخارجية ويؤثر بأبعاد متشعبة في صنع القرار السياسي الخارجي، إذ أدى دوراً في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، فهو يرسم خطوطاً عريضة او توجهات عامة تجاه

١- فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ومن يصنعها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص٤٧.

٢- التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص٩٢.

٣- نايس مصطفى خليل، المصدر السابق، ص٨٣.

الإدارة نفسها إلى حد كبير بعدم الخروج عنها، ولاسيما عندما يكون الرئيس جمهورياً والاغلبية ديمقراطية، كما هو الحال غالباً أو العكس كما هو الحال إبان رئاسة كلينتون أو جورج بوش الإبن، ولما كانت موافقة الكونغرس متعاطفة إجمالاً مع (إسرائيل) فإن أية ادارة تفكر بالضغط على (إسرائيل) لابد أن تراعي ردود الفعل المحتملة[١].

وكثير ما يتردد الرئيس الأمريكي في اتخاذ خطوات منصفة او جريئة ازاء المشكلة الفلسطينية أو الصراع العربي - الإسرائيلي، عندما يجد ان المكاسب المتوقعة من موقف مثير للجدل يتخذه في هذا الصدد لا تسوغ ما قد يجره عليه هذا الموقف من خسائر في رصيده السياسي المحلي، ولعل هذا ما يفسر لنا مثلاً تراجع الرئيس كارتر عن تصريحات أو مواقف باشر باتخاذها فعلاً ثم تراجع عنها وغيره من الرؤساء الامريكان.

ثالثاً: وزارة الخارجية

تختلف عملية صنع السياسة الخارجية عن عملية تنفيذها، فبينما ترمي الأولى إلى تحديد مضمون السلوك السياسي الخارجي، تقوم الاخرى بترجمته إلى واقع ملموس، وتتم عملية التنفيذ هذه عبر ادارة بيروقراطية تسمى بوزارة الخارجية[٢].

وتعد وزارة الخارجية الأمريكية عنصراً مهماً من عناصر رسم السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد اتجاهاتها من خلال تقديمها المعلومات يومياً، اذ تمثل المصدر الرئيس للحكومة الأمريكية، الذي يعطي صورة واضحة عن اتجاهات الحكومات الأجنبية، حتى توصف القناة العادية حينما تحتاج الإدارة الأمريكية لتحديد موقفها

١- سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص٣٠ - ٣١.

٢- مازن اسماعيل الرمضاني، المصدر السابق، ص٣٤٧.

في أزمة تريد بحثها أو تسويتها مع الآخرين، الذي كل ما من شأنه تعزيز المصالح والأهداف الأمريكية[١].

وتعود فكرة إنشاء وزارة الخارجية إلى عام ١٧٨٩، وترجع حداثتها بعد التصديق على قانون روجرز لعام ١٧٢٤، وان المسؤول الأول في ذلك هو وزير الخارجية الأمريكي الذي يقدم النصائح للرئيس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية، ويأتي من بعده الرئيس الذي يعد عضواً في مجلس الأمن القومي، فضلاً عن عضويته في الحكومة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

ويجب أن يتصف وزير الخارجية ببعض السمات الرئيسة منها: أن يكون متصفاً بالحكمة وبعد النظر والمعرفة الفنية، كما يجب أن يكون قادراً على إصدار البيانات على المشاكل القائمة بشكل منفرد، ويعرف كيف يزن الأمور، ويقابل الدبلوماسيين الأجانب ويتمسك بوجهة النظر التي تخدم مصلحة بلده إلى أبعد مدى، كما ينبغي عليه أن يعرف كيف يساير الكونغرس ويكون من الموهوبين سياسياً[٣].

وتركز وزارة الخارجية الأمريكية على الوسيلة الدبلوماسية دوماً، لذلك نرى دورها في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية محدوداً، إذ يرى أنصار دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية أن القوة العسكرية ينبغي أن تكون لدعم الدبلوماسية ولكن كوسيلة تستخدم بمعزل عن استخدام الدبلوماسية[٤].

١- زبغينيو بريجنسكي، الاختيار (السيطرة على العالم أم قيادة العالم)، ترجمة عمر الايوبي، ط١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص٢٠.

٢- المصدر نفسه، ص٢٥.

٣- دكستر بركنس، المصدر السابق، ص١٩٤.

٤- هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية (نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين)، ترجمة عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص٢١٠.

وإنَّ الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية يتيح لرجال السياسة ورجال القانون العمل معاً وبما يتيح للخبراء القانونيين القيام بدور ناشط لخدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية، ومنحه المشورة القانونية اللازمة التي تناسب الوضع القانوني للدولة، في مرحلة مبكرة دون الانتظار لطلب المشورة عندما تكون أية مشكلة قد بدأت[1].

وتواجه وزارة الخارجية الأمريكية منافسة قوية من دوائر أخرى رسمية وغير رسمية، وعلى وفق رأي هنري كيسنجر، بأن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية يجب أن تتخلى عن تقاليد إدارة وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية التي سادت في القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى مفهوم بعيد المدى أكثر من حاجتها إلى ممارسة سياسة معينة، لذلك فهي مضطرة لأول مرة إلى اتباع استراتيجية عالمية تمتد إلى مستقبل غير محدود[2].

وفي ضوء ذلك يمكن القول أنَّ المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتق وزارة الخارجية، ما هي إلا توضيح لدورها الكبير والمهم في رسم وصنع السياسة الأمريكية.

رابعاً: وزارة الدفاع (البنتاغون)

من الحقائق التي لاتقبل الشك والجدال، إنَّ أهمية المؤسسة العسكرية في أي بلد أمر مرتبط بطبيعة النظام السياسي، وفي دور الدولة اقليميا ودوليا، كذلك بطبيعة التحديات وكيفية مواجهتها والتصدي لها، فالولايات المتحدة الأمريكية تعد من أبرز الدول التي تؤدي فيها المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية، بسبب الدور الذي تمتعت به بعد الحرب العالمية الثانية، بعدّها إحدى القوتين العظيمتين، فضلاً عن ذلك مواصلتها لسباق التسلح لأجل التفوق على

١- دكستر بركنس، المصدر السابق، ص١١.

٢- هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية...، المصدر السابق، ص١٤.

منافسها. وكان للمؤسسة العسكرية الأمريكية الدور الابرز والمهم في هذا المجال على مستوى التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الدول الكبرى أو على مستوى العمل الميداني العسكري.

وازداد دور وزارة الدفاع في السياسة الأمريكية تبعاً لما أقرته المتغيرات الدولية الجديدة المسماة (بالنظام الدولي الجديد) بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، وبروز الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، التي ازدادت انشغالاتها الخارجية على مستوى الممارسة العسكرية لوضع مطلب الهيمنة على العالم موضع التنفيذ المباشر[1].

أما في مجال السياسة الخارجية، فتعد وزارة الدفاع هذا العمل أكبر مسؤولية وأكثر ضخامة من الهيئات المدنية العاملة، فهي بما تحتويه من أساطيل وقوات وهيئات ضخمة للتخطيط وأكبر نظم للإتصالات في العالم، فضلاً عن هيئة المخابرات الضخمة التابعة له، التي تشكل في الواقع أكبر قوة بيروقراطية متماسكة وثابتة في العالم الحر، ففي أي اجتماع داخلي لمناقشة السياسة الخارجية يستطيع البنتاغون حشد أكبر أعضاء[2].

فضلا عن ذلك، فإن وزير الدفاع هو عضو في حكومة الرئيس، وهو عضو في مجلس الأمن القومي، ومستشار للرئيس في الشؤون العسكرية والدفاعية، وله مسؤولية الإشراف والتوجيه للقوات المسلحة الأمريكية بعد رئيس الدولة[3].

١- سوسن اسماعيل العساف، المؤسسة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الحربي الجديد، اوراق امريكية، ع١١٥، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢)، ص١.

٢- بروستر. ك.ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، ترجمة نور الدين الرازي، (القاهرة: مؤسسة العرب، ١٩٨٣)، ص٨٦.

٣- محمد عبد الحليم، استراتيجية البنتاغون الحرب الطويلة بدلاً من الخاطفة، ٢٠٠٦، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني:. http: //www.islamonline.net

ولا يخفى من ذكر بعض أهم اهداف وزارة الدفاع الأمريكية، وكالآتي[١]:

١- إستخدام التكنولوجيا المعلوماتية لربط القوات الأمريكية المختلفة، وهو ما يؤهلها للقتال معاً في صف واحد.

٢- إفهام الاعداء أنه ليس لديهم مأوى يحميهم.

٣- حماية الداخل الأمريكي، وحماية القواعد الأمريكية في الخارج.

٤- الابقاء على مستوى القوات في الأماكن البعيدة.

٥- حماية شبكة المعلومات من أي اختراق.

٦- الحفاظ على اتصال سهل وسلس بالفضاء الخارجي، وحماية القدرة الفضائية من أي اعتداء مفاجئ.

وتزايدت في الاونة الاخيرة أهمية وزارة الدفاع الأمريكية في عملية صنع القرار الأمريكي الخارجي، ولاسيما بعد أحداث ١١/ أيلول، ولعل خبرة (كولن باول) المريرة في حرب فيتنام دليلِ على ذلك، التي خرج منها بإصابتين، كما خرج منها بأولوية الإدارة العسكرية على الإدارة الدبلوماسية، وبأن اللجوء إلى الحرب يتوقف على وضوح الهدف فيها، والثقة بالنصر المؤكد.

وقد وجدت وزارة الدفاع بعد أحداث ١١/ أيلول ضرورة إعادة مراجعة للسياسات الدفاعية، إذ إنَّ الحرب على الإرهاب هي حرب من نوع يجب أن يكون تغييراً في طبيعة القوات العسكرية والتكتلات التي تستخدمها والفلسفة العسكرية

١- صلاح التكمة جي، الاستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مجلة كتابات، البصرة، الحلقة السابعة، ٢٠٠٥، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني:.http: www kitabat@kitabat.com

بصورة عامة، كما تتطلب زيادة في ميزانية الدفاع، كذلك تدريباً متخصصاً في مواجهة الإرهاب، وإعطاء حرية أكبر للقادة العسكريين في الميدان العسكري، وهذه السياسات توضح ان الولايات المتحدة في حالة مراجعة شاملة لمنظومة الأمن القومي الأمريكي، وخصوصاً في حال وجود تهديدات أمنية محتملة في المستقبل[١].

يعد البنتاغون مؤسسته الخارجية الجزء الوحيد الذي يتوافر لديه مؤيدين على المستوى الداخلي، ومن هؤلاء المؤيدين المجمع الصناعي العسكري الذي يضم كبرى الشركات الصناعية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالصناعة العسكرية كذلك مجموعة اللوبيات ذات النفوذ والتأثير في السياسة الأمريكية، كما هو الحال مع اللوبي الصهيوني المتشعب الجذور في تأثيره في وزارة الدفاع والوزارات الاخرى[٢].

وبسبب تزايد دور وزير الدفاع، فإن اغلب رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية يعمدون إلى استشارته قبل اعتمادهم على مبادرات سياسية خارجية محددة[٣]. وهو ما يبدو بوضوح من خلال العلاقة بين الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن مع وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد، التي عدّت عماد التحركات السياسية الخارجية الأمريكية منذ ولاية بوش الاولى حتى استقالته في عام ٢٠٠٦[٤].

١- محمد مصطفى كمال، أحداث (١١/سبتمبر) والامن القومي الأمريكي (مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، ع١٤٧، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص٥٩.

٢- فواز جرجس، المصدر السابق، ص٩٦.

٣- مازن اسماعيل رمضاني، المصدر السابق، ص٣٥٥.

٤- للتفصيل ينظر: آريك لوران، حروب آل بوش، ترجمة سلمان حرفوش، (بيروت: دار الخيال، ٢٠٠٣)، ص٣٤.

واستناداً لما تقدم، فإن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) تمارس دوراً كبيراً في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ومن خلال دورها في السيطرة على مجريات الإستراتيجية الأمريكية.

خامساً: مجلس الأمن القومي

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حدثت تغييرات مهمة بعيدة المدى في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها وذلك بين عامي (١٩٤٧ – ١٩٤٩)، حينما شغل فيها الجنرال جورج مارشال وزيراً للخارجية الأمريكية في عهد الرئيس هاري ترومان، فمنذ توليه المنصب أدى دوراً مهماً في إبتكاره وسائل ادارية جديدة لمواجهة تحديات الحرب الباردة، وأدى قانون الأمن القومي الأمريكي في تموز ١٩٤٧ إلى إنشاء هيئة جديدة من أجل تنسيق السياسة الخارجية والعسكرية لمصلحة الدفاع والأمن القومي هي مجلس الأمن القومي، إذ أعطت هذه الهيئة أهمية جديدة إلى العوامل العسكرية، على الرغم من اعترافها بهيمنة السلطات المدنية في تطوير السياسات، ولاسيما أن وزير الخارجية عضو في المجلس[١].

ويعود انشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى عهد الرئيس الأسبق هاري ترومان، وهذا المجلس أدى دوراً كبيراً حتى أصبح المسؤول عن جمع المعلومات وتقديم المشورة إلى الرئيس والمساعدة في اتخاذ القرارات، ومن ثم أعطى مؤسسة الرئاسة قوة كبيرة، التي ظهرت فاعليته في عهد الرئيس الاسبق جون كنيدي، وأصبح يشكل أهم أركان السياسة الأمريكية، وأستعمل مجلس الأمن القومي في أثناء الحرب الباردة من أجل المصالح الخاصة للتأثير، وأحياناً كان الرئيس الأمريكي يستخدم هذا المجلس أداة بيده من أجل مصالحه الشخصية، لاسيما في التأثير على

١– مروان بحيري، المصدر السابق، ص٥٢.

المؤسسات الاخرى، كما كان هذا المجلس يستخدم في كسب التأييد للعمليات العسكرية والإستخباراتية في عهد الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون[١].

ويعتمد الرئيس من الناحية العملية في اتخاذ قراراته السياسية والاستراتيجية على مجلس الأمن القومي، على الرغم من أنّ الدستور الأمريكي يعطي وزير الخارجية صلاحيات كونه المسؤول عن تقديم المشورة إلى الرئيس، لأن مجلس الأمن القومي الأمريكي يعتمد على مجموعة من الخبراء، كذلك على دقة المعلومات التي تأتي بها أجهزة المعلومات لذلك حصل صراع بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي[٢].

وتدار عملية صنع القرار وادارة الازمات في اغلب الأحوال في الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق الوكلاء الذين هم من المساعدين الذين يقومون بالجهد الفعلي والدراسات اللازمة وإعداد التقارير ورفعها إلى مستشار مجلس الأمن القومي الذي بدوره يرفعها ويقدمها إلى الرئيس، وغالباً ما يكون مستشار الأمن القومي أمريكياً، وعلى صنفين[٣]:

- إمَّا مستشاراً قومياً يتمتع بقدرات ذاتية تمكنه من وضع سياسات وليس فقط إقرار الخيارات، وهذه النوعية غالباً ما تتعدى وظائفهم دور التنسيق ومن تقديم المقترحات، وحتى اختيار المقترح الذي يعتقد في جدواه للرئيس، أمثال هنري كيسنجر وزبغنيو بريجنسكي.
- أو أشخاصاً مثل برنت سكوكروفت الذي يعد أُنموذجاً للقوة المثالية.

١– نايس مصطفى خليل، المصدر السابق، ص٨٢.

٢– صلاح المختار، من يصنع القرار الأمريكي؟ وكيف؟، آفاق عربية، ع١١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١)، ص٤١.

٣– للتفصيل ينظر: حنان البدري، اللاعبون الجدد في المجلس القومي الأمريكي، ملف الاهرام الاستراتيجي، ع٢٣، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص بلا.

لذلك فإن مجلس الامن القومي الأمريكي يعد من المؤسسات صاحبة القرار والمهمة التي لها دور كبير وفعال ومهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، بسبب قربه من الرئيس الأمريكي والاعتماد على مشورته في عملية اتخاذ القرارات، وما يؤكد هذه الحقيقة هو أن (جون كيلي)، عندما كان سفيرا للولايات المتحدة في لبنان في الثمانينيات كان يبعث برسائل مباشرة إلى مجلس الأمن القومي مستخدماً تسهيلات CIA بدلاً من استخدام القنوات الرسمية المعتادة في وزارة الخارجية وكان هذا يعني انه يتخطى رئيسه (رونالد ريغان) ووزير خارجيته (جورج شولتز)، كذلك كان كيلي قد أجرى في مرات عديدة عندما كان يأتي إلى الولايات المتحدة لقاءات مع اوليفر نورث وغيره من مسؤولي الأمن القومي بشأن خطتهم لمد إيران بالاسلحة مقابل الرهائن، وهي خطة قد عارضها وزير خارجيته شولتز[1].

سادساً: وكالة الاستخبارات المركزية

تقوم هذه الوكالة بجمع المعلومات والمخابرات من جهة وبإدارة وتدبير عمليات التجسس وبتخطيط وتنفيذ العمليات السرية في أنحاء العالم كافة من جهة أخرى، وهي تشكيل معقد يحتوي على مجاميع غير ثابتة من الأشخاص، وتم اختيارها من ضمن باقي الأجهزة والدوائر والأقسام والوزارات الحكومية[2].

وتعتمد السلطة التنفيذية وبشدة على المعلومات التي تزودها بها أجهزة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ولاسيما وكالة الاستخبارات المركزية.

١- للتفصيل ينظر: جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، مذكرات جيمس بيكر، ترجمة مجدي شرشر، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص٣٥٢، وكذلك أحمد نوري النعيمي، وزارة الخارجية بين وظيفة التنفيذ وعملية صنع القرار (انموذج وزارة الخارجية الأمريكية)، مجلة دراسات دولية، ع٢١، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٣)، ص١٣.

٢- وائل محمد اسماعيل، وكالة الامن القومي الأمريكية (دوافعها - تطورها - مهامها)، محطات استراتيجية، ع٢٦، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠)، ص١.

وإنَّ وكالة الاستخبارات المركزية تؤدي دوراً مباشراً في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وبناءً على ذلك فإن العلاقة بين هذه الوكالة ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الأخرى تكون مسألة حيوية والدليل على ذلك أن أكثر الرؤساء الأمريكان فاعلية في الشؤون الخارجية هو الرئيس الذي ينجح في تكوين علاقات عمل جيدة مع مؤسسة الاستخبارات، وهذه الوكالة هي من أضخم وكالات الاستخبارات في العالم[1].

ويسند القانون إلى مدير الاستخبارات المركزية مهمة تنسيق المعلومات ونشرها التي يتم جمعها من الوكالات الأمريكية كافة، وإن طبيعة دور أنشطة المخابرات في مجالات السياسة الخارجية والدفاع تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، ومن ثم فإن الجميع يشتركون في مثل هذه الأنشطة، الأمر الذي يحدث في بعض الأحيان الخلط بين أنشطة المخابرات وبعض الانشطة الحكومية الاخرى التي تتلاقى معها في بعض السمات وإنْ اختلفت معها من حيث الهدف ومنها حرب العصابات والبرامج السياسية السرية... وغيرها.

إنَّ عملاء الـ (F.B.I) يعملون مباشرة في مقر الـ (C.I.A)، وتقوم الاخيرة بتقييم المعلومات الاستخباراتية تمشياً مع التفويض الممنوح لها في الاطلاع على الإدارة المركزية للمجتمع الاستخباراتي الأمريكي، كذلك مناقشة طبيعة هذه التقييمات الاستخباراتية وأهدافها التي تقدم بانتظام إلى الأعضاء الرئيسيين في حكومة البيت الابيض.

١- إن وكالة الاستخبارات الأمريكية في لانغلي، فرجينيا، لديها ملاك موظفين يبلغ (١٦٥٠٠) موظف وميزانية أكثر من مليار دولار سنوياً، وهي تعتمد في عملها على أعلى وأحدث التقنيات المعروفة وغير المعروفة في العالم، للتفصيل ينظر: فواز جرجس، المصدر السابق، ص٤٤.

وفي النتيجة النهائية فإن وكالة الاستخبارات المركزية تعد جزءاً رئيساً في عملية إدارة السياسة الخارجية الأمريكية لأنها المصدر الرئيس للمعلومات بالنسبة لمؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

١ - ٣ - ٢ الهياكل غير الرسمية

يقصد بالهياكل غير الرسمية مجموعة من الهياكل والمؤسسات والمنظمات وجماعات الضغط ذات الطابع الديني أو المالي أو الفكري أو الإعلامي، التي من شأنها التأثير في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، سواء بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة من خلال التأثير في الهياكل الرسمية المعنية مباشرة في صنع السياسة الخارجية ورسمها وصياغتها.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية كثير من الهياكل غير الرسمية، التي بدورها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة الأمريكية.

وأهم تلك الهياكل هي:

- جماعات الضغط.
- المجمع الصناعي - العسكري.
- المؤسسات الفكرية.

أولاً: جماعات الضغط

ان السياسة الأمريكية ما هي الا نتاج عملية تفاعل الحكومة مع جماعات ضغط مختلفة، وهذا يعني ان العملية السياسية أفرزت في الولايات المتحدة جماعات ذات مصالح مختلفة ومتحالفة في الوقت نفسه مع هيئات السلطة التشريعية، حتى

مع الوكالات والوزارات المختلفة التي تؤدي دوراً كبيراً في رسم ووضع السياسة الأمريكية.

إنَّ هذه الجماعات تشترك حول أهداف ومصالح مشتركة، وهناك لوبيات سياسية أبرزها اللوبيات العرقية أو الدينية، وهي عبارة عن جماعات ضغط تعمل باتجاه التأثير في القرار السياسي الحكومي لمصلحة الفئة التي تمثلها، ولعل ابرز تلك اللوبيات اللوبي الصهيوني، وهو عبارة عن جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل، وهذا اللوبي يحاول أن يستخدم نجاحاته وموارده لمساعدة الدولة اليهودية[١]، أو الحيلولة دون ما يتعارض مع مصالح (إسرائيل) ومطامحها الاقليمية قدر الامكان[٢].

واعترفت (إسرائيل) منذ قيامها بأهمية اللوبي، ودعمت جهود بحث لدراسة ديناميكية، وإنَّ السياسيين الاسرائيليين بلغو بشكل روتيني بالمد والجزر في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط[٣].

ويعد اللوبي الصهيوني من أهم الجماعات التي تؤثر في رسم وصنع السياسة الأمريكية، إذ يمارس دوراً كبيراً في التأثير على مؤسسات القرار الأمريكية، وهذا اللوبي يستخدم قوة هائلة ونفوذاً في الولايات المتحدة الأمريكية وهو عامل محدد في تأييد الولايات المتحدة (لإسرائيل)[٤].

١- المصدر نفسه، ص٩٦. وكذلك ينظر: حسين بكر، اللوبي الصهويني والانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع١٠٩، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢)، ص٨٦.

٢- هشام الدجاني، المصدر السابق، ص٩.

٣- جانيس تيري، جماعات الضغط في تشكيل سياسات الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، مجلة المستقبل العربي، ع٢٦، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص١٣ - ١٤.

٤- جون ميرز هايمر، هارفرد ستيفان والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، بحث

لذلك فإن اللوبي الصهيوني أدى دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار، وكرس جهوده كلها في التصدي للنقد الذي تعرضت له (إسرائيل) في الصحافة الأمريكية والمجالات المهمة بعد هجومها على بيروت عام ١٩٨١، والمفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، واجتياح لبنان عام ١٩٨٢.

وهناك لوبيات أُخرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية مهمة وقوية مثل، (اللوبيات الايرلندية واليونانية والكوبية والأرمنية، وبالمقابل فإن اللوبي العربي لايزال ضعيفاً إلى حد ما وخاصة بعد أن وجد نفسه محاصراً في السنوات الاخيرة بتهم دعم الإرهاب داخل الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وتمارس اللوبيات الدور الاكبر في التأثير على العملية السياسية وعملية صنع القرارات السياسية، إذ وصل عددها إلى اكثر من ١٠٠ الف ناشط مسجل[٢].

وتقوم هذه اللوبيات بتقديم التبرعات للحملات الانتخابية لدعم تلك الإدارات التي تخدم (وفق وجهة نظرها) مصالحها الخارجية، وعليه تقدم تلك الجماعات للسياسيين ما يحتاجونه فيتجاوب السياسيون معهم مقدمين بالمقابل ما تحتاجه تلك الجماعات من سياسات تخدم مصالحها ومصالح القوى التي تنبثق منها.

ثانياً: المجمع الصناعي – العسكري

منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع الأتي:. www.asharaqalarabi.org

١– وحيد عبد المجيد، الإرهاب وامريكا والاسلام، من يطفئ النار، (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢)، ص٣٢ – ٣٣.

٢– مارك وبرا، دراسة عن قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ترجمة محمد عبد اللطيف حجازي، بحث منشور، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:. www.google.com

يعرف المجمع الصناعي – العسكري، بأنه تحالف الدولة الاحتكارية من منتجي الأسلحة وكبار السياسيين والعسكريين الذي يفرض على المجتمع الأمريكي والعالم بأسره سياسة بناء الأسلحة وعملية تصعيد التوترات الدولية، لضمان أقصى الأرباح والتوصل إلى أهداف تخدم مصالحه الخاصة[١].

ويرى عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز أن الذي يسيطر على الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما أسماه بالتحالف القومي بين رجال الصناعة والعسكريين[٢]، ومن ثم فإن السياسة الخارجية الأمريكية تكاد تكون محصلة لدور المؤسسة العسكرية الصناعية[٣].

ويشكل المجمع الصناعي – العسكري أقوى مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما بات واضحاً في مقولة جارلس ويلسون الشهيرة، حينما كان الرئيس التنفيذي لشركة (جنرال موتورز)، بأن "ماهو في صالح جنرال موتورز هو في صالح امريكا"[٤].

وكما معروف فإن وصف المجمع الصناعي – العسكري لا يقتصر على الباحثين الأمريكيين فقط، اذ وصف غورباتشوف هذا المجمع في عام ١٩٨٦ بأنه أحد أهم

١– باسل محمود سلوم، المجمع الصناعي – العسكري والاعلام الأمريكي ودورها في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٠ – ٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية)، ٢٠٠٢)، ص٦٠.

٢– غازي صالح نهار، القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه أزمة الخليج، (عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٩٧)، ص٤٠.

٣– محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص١٨.

٤– نقلا عن، باسل محمود سلوم، المصدر السابق، ص٦٠.

أسباب إطالة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، وأكد أن الإدارة الأمريكية تفكر بالطريقة نفسها التي يفكر بها المجمع الصناعي – العسكري واصفاً الإدارة الأمريكية بأنها رهينة له، والرئيس الأمريكي هو ليس حراً في اتخاذ قراراته، ويتناسب المجمع الصناعي – العسكري طردياً في إجمالي التأثير في أداء دور معين في السياسة الخارجية الأمريكية ولاسيما عندما تكون الإدارة الأمريكية على علاقة وطيدة به كإدارة بوش الابن، لأن هذه الإدارة تعكس في سياساتها الكونية تحالفاً عضوياً بين ما يمكن وصفه (بالمثلث الحديدي) المتمثل بتلاقي وتقاطع مصالح قطاعات المجمع الصناعي – العسكري والمجمع النفطي والمجمع الاستشاري – المالي، وتتمثل قاعدة هذا المثلث وضلعه الرئيس في المجمع الصناعي – الحربي الذي يقف وراء التنامي المفرط في حجم الإنفاق العسكري، الذي وصلت ميزانيته المباشرة وغير المباشرة إلى نصف ترليون دولار سنوياً[١]، الذي يقدر عدده بنحو ٢٥٪ من مهندسي وعلماء كاليفورنيا الذين يعملون في وزارة الدفاع أو المجمع الصناعي – العسكري، فهو يتعدى مسألة الاحتكار العلمي لهؤلاء الفنيين بخدمة العسكرية إلى تهيئة فرص عمل كبيرة تتفوق على تلك التي تقدمها الهيئات الحكومية، مما يزيد من جعله قوةً مؤثرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

لذلك فالتحالف الصناعي – العسكري بضخامته وعلاقاته الوطيدة مع وزارة الدفاع أو من يقوم عليها يزيد من المرونة في صفقات الاتجار وبيع الأسلحة والضغوط على الحكومات[٣].

١– نقلا عن، المصدر نفسه، ص٦١.

٢– آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع١٢٧، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص٩٠.

٣– للتفصيل ينظر: بول كنيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة محمد عبد القادر، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص١٢٠، وكذلك فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين

وإستناداً لما سبق، يمكن القول أنّ المجمع الصناعي – العسكري له دور بارز في صنع القرارات والسياسات الأمريكية.

ثالثاً: المؤسسات الفكرية

لا جدال، إنّ الذين درسوا تكوين هذه المؤسسات متفقون جميعاً بأن الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي كذلك غياب الانضباط الحزبي الصارم، والتبرعات المالية للمؤسسات الخيرية، قد أسهمت بدرجة كبيرة في تكاثر المؤسسات الفكرية خلال ربع القرن الماضي[١].

واستخدمت لأول مرة عبارة (مؤسسة فكر ورأي) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الامور السياسية والاستراتيجية، إلا أن هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة اتسع منذ ذلك الحين ليصف قرابة (٢٠٠٠) منظمة مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل في ميدان التحليلات السياسية، وبحدود (٢٥٠٠) مؤسسة أخرى مشابهة عبر العالم[٢].

وعبارة مؤسسة الفكر والرأي تورد إلى الأذهان صورة منظمة مثل (راند)، وهي أحدى اكبر مؤسسات الأبحاث الأمريكية الخاصة بالسياسة الخارجية

أحمد، (القاهرة: مركز الاهرام للنشر والترجمة، ١٩٩٣)، ص٤٢.

١– دونالد. أبلسون، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية (نظرة تاريخية)، للتفصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني:.http: //www thebrokeninginstitutions.com .

٢– علي وجيه محجوب، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ومستقبل النظام الدولي الجديد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص٣٤ – ٣٥.

والدفاعية، التي تعد أكثر من ألف موظف وتزيد من ميزانيتها السنوية عن ١٠٠ مليون دولار، كما تستعمل لوصف ورشة عمل حول السياسة أكثر تواضعاً، مثل مؤسسة الدراسات السياسية في الولايات المتحدة، وهي منظمة يقل عدد العاملين فيها عن ٢٤ شخصاً وتتراوح ميزانيتها بين مليون ومليوني دولار أمريكي[١].

لذلك تعد المؤسسات الفكرية نتاجاً أمريكيا خالصاً، فهي تؤثر في عملية صنع القرارات والاستراتيجيات الأمريكية عبر وسائل خمسة رئيسة على وفق ما جاء في وجهة نظر المدير السابق لدائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية وهو (ريتشارد هاس)، وهذه الوسائل هي[٢]:

١- إنتاج أفكار خلاقة وجديدة، واقتراح خيارات للسياسة الأمريكية.

٢- توفير مخزون جاهز من الخبراء لتبوأ مناصب رئيسة لدى كل ادارة.

٣- تقديم صيغ جدية للحوارات حول القضايا الجوهرية.

٤- مساندة المساعي الرسمية في مجالات تعنى بالتفاوض وحل النزاعات الإقليمية.

٥- تزويد المواطنين الأمريكيين بمعلومات وتحليلات عن الشؤون العالمية.

وتؤدي المؤسسات الفكرية دوراً حيوياً في تقديم التصورات والمقترحات للقيادة السياسية، والإدارات المتعاقبة حول العديد من القضايا المتعلقة بالشؤون الداخلية والخارجية، لأن أصحاب تيار اليمين المتطرف الجديد لهم دور كبير ومهم في

١- ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية (وجهة نظر أحد صانعي السياسة)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع الالكتروني:.http: //www thebrokeninginstitutions.com .

٢- منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار السياسي، مجلة المستقبل القومي، ع٣٢٥، (بيروت: الدار العربية للنشر، ٢٠٠٦)، ص٣٥.

صنع القرارات والسياسات على هذه المؤسسات، لأن هذه المؤسسات تأسست من لدن هذا التيار، وإنَّ أهم ما يميز هذه المؤسسات هو سيطرة اليهود عليها التي تؤدي دوراً مهماً في تشكيل المنافسة العامة وخلق اللوبي اليهودي مصنع الأفكار الخاص في عام ١٩٨٥ عندما ساعد مارتن أنديك (سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل سابقا) في تأسيس معهد الولايات المتحدة لسياسة الشرق الأوسط الذي يمول ويدار من أفراد ملتزمين التزاماً عميقاً بدعم جدول أعمال (إسرائيل)[١].

وبرزت المؤسسات الفكرية منذ أكثر من ثلاثة عقود، إذ إنَّ إنشاء موجة جديدة من المؤسسات الفكرية لا تقتصر في عملها على تقديم الأبحاث فحسب، بل على تقديم المشورة السياسية الهادفة للتأثير الموجه في القرارات السياسية الأمريكية لخدمة أغراض خاصة في قطاعات محدودة، ولعل (مؤسسة التراث) المحافظة هي أحدى ابرز هذه النماذج التي أنشأت عام ١٩٧٣ والمعهد الليبرالي للدراسات السياسية[٢].

وتعمل المؤسسات الفكرية في حقل تطوير الأفكار وترويجها، وتم تخصيصها على غرار شركات القطاع الخاصة، ولها موارد مهمة لتسويق منتجاتها لكنها خلافاً للشركات لا تقيس مدى نجاحها على أساس هامش الربح بل على أساس درجة التأثير الذي لها في صوغ الرأي العام والسياسة، حتى باتت مؤسسات الفكر بهذا المعنى تشبه مجموعات الضغط التي تتنافس مع المنظمات غير الحكومية على السلطة السياسية والاعتبار. وعلى الرغم من الفوارق الظاهرة بين مؤسسات الفكر والرأي

١- جون ميرز هايمر والف، اللوبي الإسرائيلي وسياسة امريكا الخارجية، مجلة المستقبل العربي، ع٣٢٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٤٠.

٢- منذر سليمان، المصدر السابق، ص٣٥.

ومجموعات المصالح، فإن الميزات التي تميز الاثنتين أصبحت مع الزمن أقل تحديداً أكثر فأكثر[١].

إنَّ ما يجعل المؤسسات الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية فريدة من نوعها إلى جانب عددها الكبير هو المدى الذي بلغه العديد منها في انخراطه النشط في عملية صنع السياسة، ومن ثم يجب الإدراك بان هذه المؤسسات تمارس أنواعاً مختلفة من النفوذ وعلى مراحل متعددة من دورة صنع السياسة.

ويشهد المسرح السياسي الأمريكي في بداية القرن الحادي والعشرين أكثر من ١٢٠٠ مؤسسة متنوعة الاتجاهات يمكن جعلها من ضمن دائرة مخازن المؤسسات الفكرية، وتتمثل بمعهد الاقتصاديات الدولية (IIE) ومعهد الولايات المتحدة لسياسة الشرق الأدنى الذي يعرف بأنه الذراع الفكرية والسياسية الضاربة للمصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة[٢].

ومن الملاحظ أنَّ هناك معاهد مهمة وبارزة لصنع القرار الأمريكي ومن أمثلتها[٣]:

١– معهد هدسون

٢– منتدى الشرق الأوسط.

٣– مشروع القرن الأمريكي الجديد.

١– فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي (دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي)، ط١، بغداد، مطبعة العزة، ٢٠٠١)، ص١٠٢.

٢– للتفصيل ينظر: منذر سليمان، المصدر السابق، ص٣٧.

٣– جهاد الخازن، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٥)، ص١٠٣ – ١٢٠.

٤– مؤسسة برادلي.

٥– قلعة المحافظين الجدد.

٦– الأمريكيون من أجل النصر على الإرهاب.

٧– المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي.

٨– معهد الشرق الأوسط لأبحاث الميديا ميميري.

وتقدم المؤسسات الفكرية جميعها دوراً كبيراً وبارزاً في إعطاء المشورة والآراء والأفكار للقيادة السياسية، ومن ثم التأثير في عملية صنع القرارات السياسية الأمريكية.

وبناءً على ما تقدم، يتبين لنا بوضوح أنَّ السياسة الخارجية الأمريكية تستند على هياكل ومؤسسات رسمية وغير رسمية وذات كفايات عالية، تمتلك مقومات التطور والتقدم على مستوى البحث والتحليل العلمي، فضلاً عن أن الولايات المتحدة في سياستها الخارجية تنطوي على وسائل عديدة ومتنوعة في تحقيق سياساتها، ومما زاد من فاعلية هذه الوسائل سيطرتها على مؤسسات دولية ومن أمثلتها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

ختاماً، فإن الأهداف المعلنة وغير المعلنة للسياسة الأمريكية تتمتع بقدر كبير من الحظ من أجل التحقق، إذا تخطى ذلك بمؤسسات مقتدرة وبوسائل متنوعة فضلاً عن القدرات المادية والمعنوية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية.

مصادر الفصل الاول

١- صبري فالح الحمدي: دراسات في تأريخ امريكا وعلاقاتها الدولية، (بغداد: مكتبة أحمد الدباغ، ٢٠٠٢).

٢- سليمان تقي الدين: المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التأريخي، (بيروت: دار ابن خلدون، د.ت).

٣- د.غسان سلامة: السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

٤- محمد أحمد السامرائي: البحر المتوسط صراع ام تعاون، (بغداد: دار الشؤون الثقافية: ٢٠٠٠).

٥- د.صباح محمود محمد: البحر المتوسط جيوبليتيكيا، (عمان: دار المستقبل، ١٩٩٨).

٦- محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية اسس وتطبيقات، (الموصل: دار الكتب للطباعة، ١٩٨٨).

٧- جونيد أقالي: العلاقات السورية التركية خلال أزمة ١٩٥٨، ترجمة محمد يوفا، مجلة دراسات تأريخية، العددان ٩٣/ ٩٤، (دمشق: لجنة كتابة تأريخ العرب، ٢٠٠٦).

٨- سعد حقي توفيق: علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان، دار وائل، ٢٠٠٣).

٩- عبد المنعم سعيد: العلاقات الأمريكية - العربية الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١٨)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

١٠- هالة ابو بكر سعودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٦٧ - ١٩٧٣)، الطبعة الرابعة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

١١- علي الدين هلال: امريكا والوحدة العربية (١٩٤٥ - ١٩٨٢)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

١٢- نبيل عبد الغفار: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٧٣ - ١٩٧٨)، (القاهرة: الهيأة العامة للكتاب، ١٩٨٢).

١٣- زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ط٢، (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧).

١٤- نصير حسن عاروري: أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية والنفط العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١)، (بيروت: دار النهار، كانون الثاني/ يناير، ١٩٧٥).

١٥- هنري كيسنجر: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، اعداد حسين شريف. (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣).

١٦- هنري كيسنجر: سنوات العصف، المجلد الثاني، (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٤).

١٧- سيمور هيرش: ثمن القوة - سنوات كيسنجر في البيت الابيض، ترجمة خالد اسماعيل الصفار، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٠).

١٨- مجلة السياسة الدولية، ملف: (صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي)، العدد (٧٨)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٤).

١٩- للتفصيل عن الحرب الاهلية اللبنانية ينظر شبكة المعلومات الدولية للانترنت من على الموقع الاتي:

http: //www.moqatel/moqatel/data/behoth/siasin?.

20- مسلم مناصرة، لبنان والحرب الاهلية في ١٢/ ٣/ ٢٠٠٣، شبكة المعلومات الدولية من على موقع الانترنت:

http: //www.al – moharer.net/moh248/monasra248.htm

21- ميخائيل عوض: الوجود السوري في لبنان (انجازات استراتيجية واخطاء قاتلة)، للمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية من على موقع الانترنت، http: //www.kobayat.com/data/documents/arab_awlant27.

22- أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة (٤)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨).

٢٣- علي الطالقاني: العلاقات الاسرائيلية – الأمريكية (المصالح والابعاد)، شبكة النبأ المعلوماتية (الانترنت)، في ٨/ 3/2005 http//www.annabaa.org/ nabanews/66/370.htm

24- نصير حسن عاروري، امريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقية في عملية السلام) ومناورات واشنطن، الطبعة الاولى (بيوت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

٢٥- هالة ابو بكر سعودي، صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، الطبعة الاولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

٢٦- مجدي حماد، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الإسرائيلي، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

٢٧- رضوان زياده، السلام الداني (المفاوضات السورية – الاسرائيلية)، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

٢٨- وديع سعيد، اللاجئون الفلسطينيون (حق العودة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

٢٩- محمد أحمد النابلسي، واشنطن في لبنان، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية من على موقع الانترنت:

http: //www.alnabaaalamia.com/rh156.htm

30- أحمد يوسف أحمد، التحديات (الشرق أوسطية) الجديدة والوطن العربي، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

٣١- سليمان تقي الدين، العبث الأمريكي في الصيغة اللبنانية والعلاقات العربية، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية من على موقع (الانترنت)، http// ?www.alkhaleej.ae/articles/show.article.cfm

32- دبوراجرنر، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

٣٣- العبد، لبنان والطائف (تقاطع تأريخي ومسار غير مكتمل)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

٣٤- (وثيقة الوفاق الوطني اللبناني)، التي اقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٨٩.

٣٥- بشارة منسي، الطائف بين الطوائف، ط١، (بيروت: شركة المشرق للنشر، ١٩٩٤).

٣٦- خير الدين حسيب، لبنان بعد اتفاق الطائف (الايجابيات والسلبيات)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

٣٧- البير منصور، الانقلاب على الطائف، (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣).

٣٨- رفيق بهاء الدين الحريري، الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في المستقبل، ط٢، (بيروت: الشركة العربية المتحدة للصحافة، ١٩٩٩).

٣٩- شبلي الملاط، الرئاسة بين الامس والغد، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨).

٤٠- خلدون ناجي معروف، السلوك السياسي الأمريكي والصراع العربي – الصهيوني، (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٨).

٤١- مجموعة باحثين، الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان: مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، (الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٠).

٤٢- عادل محمود مظهر، الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان (الواقع... والابعاد)، نشرة دراسات دولية، العدد (٣١)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠).

٤٣- دانييل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة (إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان)، ترجمة واشراف عماد فوزي شعيبي، ط١، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤).

٤٤- صحيفة معاريف الاسرائيلية في ٣٠/ ١١/ ١٩٩٩.

٤٥- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد: شركة اياد للطباعة الفنية، ١٩٨٨).

٤٦- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الاصول والنظريات)، ط٥، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٨٧).

٤٧- عماد فوزي شعيبي، الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجغرافية، (المختار، مجلة شهرية تصدر عن المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم في سوريا)، ١/ ١٠/ ٢٠٠٦، على الرابط الالكتروني: -http: //www.elmokhtar.net/mod ules.php.

48- نافع القصاب، صباح محمود وعبد الجليل عبد الواحد، الجغرافية السياسية، (بغداد، بلا، ١٩٩٥).

٤٩- محمد ابراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية، (دور الجيوسياسة والجيوا استراتيجية في السياسة الخارجية)، ط١، (عمان: شركة المطابع النموذجية، ١٩٨٢).

٥٠- جودة حسنين جودة، جغرافية اسيا الاقليمية، ط١، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٨).

٥١- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، مجلة الحكمة، ع١٢، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٠).

٥٢- صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، ط٢، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٥).

٥٣- نبيل خليفة، ميثاق توافقي للحل الوطني في لبنان، مجلة المستقبل العربي، ع١١١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٥٤- غسان سلامة، الحرب اللبنانية في قراءتها وفي سبل الخروج منها، مجلة المستقبل العربي، ع١١٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٥٥- جودة حسين جودة، جغرافية لبنان الاقليمية (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥).

٥٦- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

٥٧- نيقولا سركيس، دور النفط في تحقيق الامن العربي (ندوة الامن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، (باريس: مركز الدراسات العربي - الاوروبي، ١٩٩٦).

٥٨- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والسياسية، ط١، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠١).

٥٩- ممدوح محمود مصطفى محمود، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الاوسط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥).

٦٠- كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة).

٦١- محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية (التصورات - المحاذير - اشكال المواجهة)، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز درسات الوحدة العربية)، ١٩٩٤.

٦٢- ناجي علوش، إرهاب قمة مكافحة الإرهاب، مجلة قضايا دولية، ع٣٢٥، (باكستان، نعهد الدراسات السياسية، ١٩٩٦).

٦٣- فضل الامين، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب الإسلامي العالمي، مجلة قضايا دولية، العدد المزدوج (٢٧٠، ٢٧١)، (باكسان: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٥).

٦٤- محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين، مجلة المستقبل العربي، ع١٩٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

٦٥- عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة، ط١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩).

٦٦- (Jobsh Obzerfer and medle east review) مجلة شهرية، ١٩٧٣.

٦٧- محمد سعيد ابراهيم، ازمة الجنوب اللبناني، مجلة السياسة الدولية، ع٥١، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٧).

٦٨- عادل محمود مظهور، المياه والحرب، لبنان والتهديدات الصهيونية، الراصد الدولي، ع٥٨، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢.

٦٩- محمد السعيد ادريس، الرؤية الأمريكية لإسرائيل، في كتاب السياسة الأمريكية والعرب، ط٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

٧٠- المارشال سكولوفسكي، الاستراتيجية العسكرية السوفيتية، ترجمة خيري حمادة، (بيروت: منشورات عالم الكتب، د.ت).

٧١- سمير جسام راضي، إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط، اطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد، كلية العلوم السياسية).

٧٢- هشام الدجاني، العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، قضايا استراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، ع٨٦، (دمشق: المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨).

٧٣- فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي (توازنات نهاية القرن وآفاق المستقبل) في كتاب العرب والقوة العظمى)، (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٨).

٧٤- شبلي تلحمي، السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط والصراع العربي الإسرائيلي، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٧).

٧٥- ريتشارد نيكسون، (امريكا والفرصة التاريخية)، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، (بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٢).

٧٦- خلدون ناجي معروف، جوانب اساسية من المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية، مجلة قضايا سياسية، ع٢، (بغداد: مكتبة الزمان، ٢٠٠٢).

٧٧- تمام البرازي، امريكا والعرب ١٩٨٣ - ١٩٩٠، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت).

٧٨- فايز سارة، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا، (بيروت، منشورات دار الكرمل، ١٩٨٨).

٧٩- محمد عبد العزيز ربيع، العونات الأمريكية لإسرائيل، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

٨٠- خليل حسين، المفاوضات العربية - الاسرائيلية (وقائع ووثائق) من ١٩/١٠/١٩٩١ إلى ١٩/١٢/١٩٩٢، ط١، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

٨١- محمد يوسف العملة، الامن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الإسرائيلي، ط١، (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ١٩٩٠).

٨٢- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١).

٨٣- مروان بحري، السياسة الأمريكية والشرق الاوسط، عن كتاب السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

٨٤- نايس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع١٢٧، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧).

٨٥- دكستر بركنس، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة وتحليل)، تعريب دكتور حسن عمر، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٢).

٨٦- جون والترمان، بنى رسمية وغير رسمية في السياسة الخارجية الأمريكية، ابحاث استراتيجية امريكية، (دمشق: مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤).

٨٧- والاس ايروين الصغير، اضواء على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، ترجمة نور الدين الرازي، (القاهرة: مؤسسة العرب، ١٩٨٣).

٨٨- روبرت دكليريلر ولان هاموك، اراء في الحكومة والسياسة الأمريكية، ترجمة عامر توفيق، (بغداد: دار المعارف، ١٩٨٣).

٨٩- حسن ابو طالب، عالم ما قبل... عالم ما بعد، التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢)، للتفصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني: http: //www.ahram.orq.eg.

90- محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة في المفاهيم والنظريات)، (بيروت: دار الجبل، ١٩٩٩).

٩١- السيد هاشم ميرلوحي، أمريكا بلا قناع، ط١، ترجمة علاء رضائي، (بيروت: مركز الغدير للدراسات الاسلامية، ٢٠٠٣).

٩٢- لاري لويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٦).

٩٣- خلف الجراد، ابعاد الاستهداف الأمريكي، ط١، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢).

٩٤- المادة الاولى/ القسم الثامن/ المقطع الثاني من الدستور الأمريكي، الملحق رقم (٢).

٩٥- كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل (العروة الاوثق)، ترجمة نصيرة مروة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦).

٩٦- المادة الاولى/ القسم الثامن/ المقطع السابع من الدستور الأمريكي، الملحق رقم (٢).

٩٧- احمد باسل البياتي، دزر الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، (٢٠٠١).

٩٨- فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ومن يصنعها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

٩٩- التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣).

١٠٠- زبغينيو بريجنسكي، الاختيار (السيطرة على العالم أم قيادة العالم)، ترجمة عمر الايوبي، ط١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤).

١٠١- هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية (نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين)، ترجمة عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).

١٠٢- سوسن اسماعيل العساف، المؤسسة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الحربي الجديد، اوراق امريكية، ع١١٥، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢).

١٠٣- بروستر. ك. ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، ترجمة نور الدين الرازي، (القاهرة: مؤسسة العرب، ١٩٨٣).

١٠٤- محمد عبد الحليم، استراتيجية البنتاغون الحرب الطويلة بدلاً من الخاطفة، ٢٠٠٦، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني: http: //www. .islamonline.net

105- صلاح التكمة جي، الاستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مجلة كتابات، البصرة، الحلقة السابعة، ٢٠٠٥، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني: http: www.kitabat@kitabat.com

106- محمد مصطفى كمال، أحداث (١١/ سبتمبر) والامن القومي الأمريكي (مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، ع١٤٧، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢).

١٠٧- آريك لوران، حروب آل بوش، ترجمة سلمان حرفوش، (بيروت: دار الخيال، ٢٠٠٣).

١٠٨- صلاح المختار، من يصنع القرار الأمريكي؟ وكيف؟، آفاق عربية، ع١١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١).

١٠٩- حنان البدري، اللاعبون الجدد في المجلس القومي الأمريكي، ملف الاهرام الاستراتيجي، ع٢٣، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥).

١١٠– جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، مذكرات جيمس بيكر، ترجمة مجدي شرشر، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩).

١١١– أحمد نوري النعيمي، وزارة الخارجية بين وظيفة التنفيذ وعملية صنع القرار (انموذج وزارة الخارجية الأمريكية)، مجلة دراسات دولية، ع٢١، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٣).

١١٢– وائل محمد اسماعيل، وكالة الامن القومي الأمريكية (دوافعها – تطورها – مهامها)، محطات استراتيجية، ع٢٦، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠).

١١٣– حسين بكر، اللوبي الصهويني والانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع١٠٩، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢).

١١٤– جانيس تيري، جماعات الضغط في تشكيل سياسات الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، مجلة المستقبل العربي، ع٢٦، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

١١٥– جون ميرز هايمر، هارفرد ستيفان والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع الأتي: www.asharaqalarabi.org.

116– وحيد عبد المجيد، الإرهاب وامريكا والاسلام، من يطفىء النار، (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢).

١١٧– مارك وبرا، دراسة عن قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ترجمة محمد عبد اللطيف حجازي، بحث منشور، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: www.google.com.

118– باسل محمود سلوم، المجمع الصناعي – العسكري والاعلام الأمريكي ودورها في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٠ – ٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية)، ٢٠٠٢).

١١٩– غازي صالح نهار، القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه أزمة الخليج، (عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٩٧).

١٢٠– محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

١٢١– آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع١٢٧، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧).

١٢٢– بول كنيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة محمد عبد القادر، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

١٢٣– فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين أحمد، (القاهرة: مركز الاهرام للنشر والترجمة، ١٩٩٣).

١٢٤– دونالد. أبلسون، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية (نظرة تاريخية)، للتفصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني: http: //www.thebrokeninginstitutions.com.

125– علي وجيه محجوب، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ومستقبل النظام الدولي الجديد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦).

١٢٦– ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية (وجهة نظر أحد صانعي السياسة)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع الالكتروني: http: //www.thebrokeninginstitutions.com.

127– منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار السياسي، مجلة المستقبل القومي، ع٣٢٥، (بيروت: الدار العربية للنشر، ٢٠٠٦).

١٢٨– جون ميرز هايمر والف، اللوبي الإسرائيلي وسياسة امريكا الخارجية، مجلة المستقبل العربي، ع٣٢٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

١٢٩– فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي (دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي)، ط١، بغداد، مطبعة العزة، ٢٠٠١).

١٣٠– جهاد الخازن، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٥).



الفصل الثاني

المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان





يقول (الفين توفلر) حول التغيير: "ليس في الكون (شيء) انما يوجد فيه (حوادث)، وكل شيء يتغير، والزمن كفيل بتغيير كل شيء، انما على نسب متفاوتة"[١].

وبقدر تعلق الموضوع بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان، فإن هناك جملة من المتغيرات وعلى مستويات متعددة تؤثر فيها سواء على صعيد البيئة الداخلية المتمثلة بـ (المحافظين الجدد، والرأي العام الأمريكي، والاقتصاد الأمريكي)، أو على صعيد البيئة الاقليمية المتمثلة بـ (سوريا وإيران وإسرائيل)، أو على صعيد البيئة الدولية المتمثلة بـ (فرنسا وروسيا ومجلس الامن).

ولكي نحاول فهم المتغيرات وطبيعتها المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان، لابد من معالجة هذه الموضوعات من خلال المباحث الآتية:

٢ - ١ متغيرات البيئة الداخلية الأمريكية

تؤثر البيئة الداخلية للدول في طبيعة سلوكها الخارجي، أو غالبا ما تكون سببا في ذلك السلوك، ولا تشذ الولايات المتحدة عن هذه القاعدة، لأن البيئة الداخلية تؤثر حتماً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم فإن التغييرات الحاصلة في هذه البيئة لابد أن تؤثر في السياسة الأمريكية.

١- الفين توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة عبد اللطيف الخياط، (بغداد: مطبعة جميل، ١٩٧٩)، ص٨.

٢ - ١ - ١ المحافظون الجدد

يوصف التيار المحافظ الجديد الجمهوري (Neo – Conservation) والمعروف اصطلاحاً (New Christian Rifht) الحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية بتطرفه ونظرته الايديولوجية للقضايا المختلفة[١]، الذي يهتم بالمصالح الاقتصادية العالمية التي تتناقض مع العناصر اليمينة الأمريكية التي تروج إلى الميل للحروب وعسكرة السياسة الخارجية[٢]، وهذا ناتج بحقيقته من التقارب بين اليمين الديني واليمين المسيحي، اذ كلاهما تجمعهما رؤية واحدة للولايات المتحدة الامريكيه والعالم، فالولايات المتحدة في قناعتهم وطن استثنائي تأريخي يجب ان يسود ويهيمن[٣]، وانطلاقا من مقولة مفادها أن الشعب الأمريكي هو الشعب المختار الجديد الذي عاهد الرب على بسط سلطته على العالم[٤].

ويعد هذا التيار الأكثر دعماً (لإسرائيل) انسجاماً مع أوهام نصوصية تتأرجح حول عدم إمكانية عودة السيد المسيح الا بتواجد اليهود في فلسطين وهو التيار الصهيوني غير اليهودي[٥] الذي يعد تياراً متصاعد النفوذ، وأصحابه يرتدون

١- للتفصيل ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص١٣٥، وكذلك: حازم حمد موسى، العلاقات العربية الأمريكية (دراسة في الابعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الاوسط الكبير)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ٢٠٠٦)، ص١٦٩.

٢- محمد السيد سعيد، الازمة العامة للخطاب العربي، صحيفة الاهرام المصريه، في ٢٠٠٤/٣/٨.

٣- حازم حمد موسى، المصدر السابق، ص١٦٩.

٤- رضا هلال، المسيح واليهودية ونهاية العالم (المسيحية السياسية والاصولية في امريكا)، (كوالالمبور، مكتبة الشروق، ٢٠٠٤)، ص١٥٨.

٥- عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي، ط١، (دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٣)، ص١١٨.

زي مخطط بلون بترولي ينسجم مع تقاليد المتدينين في الولايات المتحدة ولاسيما في الجنوب الأمريكي.

وعلى الرغم من ان العامل الديني ليس بجديد في الولايات المتحدة الأمريكية، الا انه ادى دوراً متميزاً في الفكر الأمريكي المعاصر، وكان ذلك واضحاً منذ السبعينيات إبان الصراع الأمريكي ضد الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية، وتبين لديهم انه يجب ادخال العامل الديني بصورة كبيرة في هذه اللعبة حتى ظهر للوجود ما يسمى بسياسة (الحزام الديني)[١]، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الفكرة وضع حزام ديني اسلامي يبدأ من دول الخليج وايران ويمتد إلى الدول الاسلامية ولاسيما باكستان، وهذا ما بات واضحا في حرب افغانستان في أثناء الوجود العسكري السوفيتي هناك[٢].

لكن المشكلة التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية هي كيف تقيم حزاماً مماثلاً لذلك الحزام الذي وضعته في اوروبا ولاسيما في الجهة المقابلة للاتحاد السوفيتي[٣].

وبسبب الدور الفاعل الذي كانت تؤديه الكنيسة في أوروبا، إذ كانت بمنزلة ثانوية، إلا ان الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت في تنشيط دور الكنيسة في بولندا ولاسيما في منتصف السبعينيات، وذلك في اختيار الكاردينال البولندي (كارول ووجيتلا) على رأس البابوية والفاتيكان لأول مرة في تأريخها الطويل.

١- فرانسوا غريغوار، المذاهب الاخلاقية الكبرى، ترجمة قتيبة المعروفي، (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٤)، ص٩٦ – ٩٧.

٢- حمد بو عشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (بيروت: دار الجليل، ١٩٩٩)، ص١٣.

٣- المصدر نفسه، ص١٠٣.

وعلى الرغم من تعاقب الإدارات الأمريكية على مر التاريخ فإنه لم يحدث ان وصل اليمين ببعديه السياسي والديني إلى المشاركة في السلطة في آن واحد. على الرغم من وجود تجربة سابقة في عهد الرئيس (ريغان)، لكن اليمين الديني كان يمارس دوره آنذاك كجماعة ضغط من خارج السلطة، أو يقدم الدعم المطلوب في المواقف المختلفة التي تتعرض لها ادارة ريغان، لذلك فإن الظروف الملتبسة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ٢٠٠٠ فضلاً عن التشكيك الذي حدث في نتائج الانتخابات في بعض الولايات التي غطت على جوهر الحدث كان يمثل نقطة مهمة ومؤثرة ليس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل في العالم كله، لأن الايديولوجية اليمينية في بعديها السياسي والديني لديها تصورات تتجاوز حدود الولايات المتحده إلى العالم في الحاضر والمستقبل معاً، الأمر الذي جعل من الجانب الديني مكوناً رئيساً من مكونات السياسة الخارجية الأمريكية[١].

وكان لصعود اليمين الأمريكي المحافظ إلى سدة الحكم المتمثل بالحزب الجمهوري قد مثل انعكاساً جوهرياً لتناقض مهم من تناقضات العولمة، على الرغم من ادعائه بأن العولمة تأكيد معنى الحوار مع الاخر، وجاء المد اليميني ليتبنى التشدد مع الأمر المختلف ديناً أو لغةً أو عرقاً[٢].

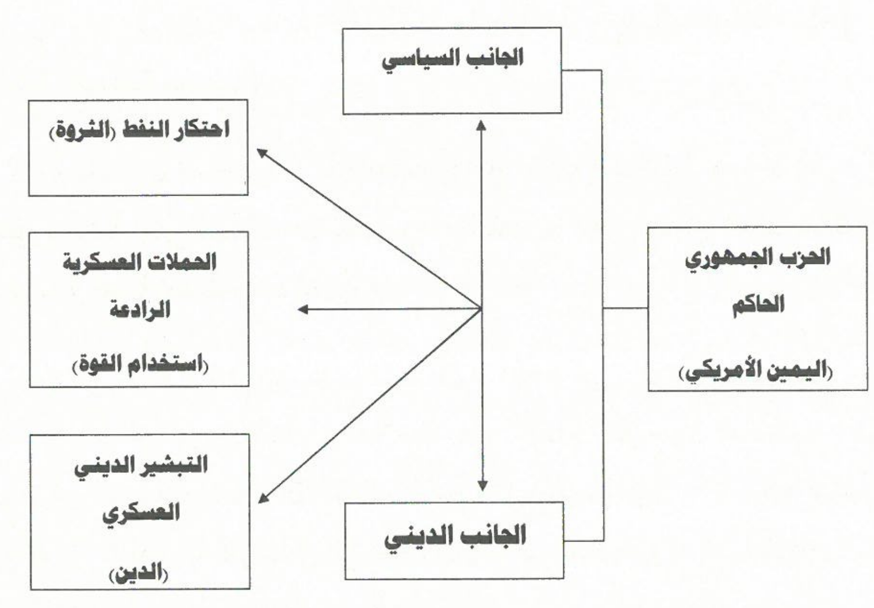
ومن ذلك يفهم ان التوسع الأمريكي عالميا بات مدعوماً بأكثر من جهة او عقيدة، والشكل رقم (١) يوضح ذلك.

١- عماد فوزي الشعيبي، الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها، من كتاب (احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص١٣٥.

٢- نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١/أيلول، عن كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص٢١١.

الشكل رقم (١)

يبين التوسع الأمريكي عالمياً



المصدر: التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣)، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص١٣٦

ومن هذا المنطلق اختار اليمين الأمريكي الصهيوني اسلوب هجومه المضاد من خلال قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقة العربية، لأنها من أضعف جوانب الحياة العربية وأكثرها انكشافاً أمام الضغط والتشهير، التي تكون الحجة الرئيسة التي يوظفها اليمين الأمريكي والاوروبي لتبرير التدخل العسكري، على

عكس ما تمليه اعتبارات القانون الدولي بحجة أن التطرف يهدد الأمن العالمي، ومن ثم يؤسس اليمين الأمريكي تحالفاً عالمياً لفرض الاصلاحات الديمقراطية على العالم العربي، ومن ثم فإن الساسة الأمريكان عازمون على تطبيق الديمقراطية في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وعليه فإن المحافظين الجدد اعتمدوا على ان الديمقراطية يجب ان تكون قوية بصورة كافية حتى تستطيع ان تقف بوجه الطغيان، الذي يشكل الخطر الأكبر على البشرية وهو ما يحدث في عالمنا اليوم.

ومن الافكار التي يعتمدها المحافظون الجدد هي: العمل على رفض الحداثة وتفضيل المنطق على التقليد، والفلاسفة هم الحكام الطبيعيون للمجتمع، كما أن الوطنية والقومية يعتقدون أن العدائية الأصيلة في الطبيعة البشرية لايمكن ضبطها الا عن طريق دولة قوية تقوم على الوطنية وان الحرب الدائمة تولد الاستقرار والكذب والخداع ضروريان للمحافظة على السلطة[1].

وتجدر الملاحظة أن المحافظين الجدد في عهد الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) انخفض تأثيرهم ونفوذهم، ولكن عادت الحياة إلى ما كانت عليه وبنشاط مضاعف مع انتخاب الرئيس الأمريكي الحالي (جورج بوش الابن) نهاية عام ٢٠٠٠، اذ تولى عدد منهم مناصب بارزة في وزارة الدفاع الأمريكية مثل (بول وولفويتز) نائب وزير الدفاع و(دوغلاس هيث) وكيل وزارة الدفاع و(ريتشارد بيرل) عضو المجلس الاستشاري لوزير الدفاع السابق (دونالد رامسفيلد)[2].

١- باهر مردان مضخور، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص١٩٨ - ١٩٩.

٢- المصدر نفسه، ص١٩٩.

وطرح المحافظون الجدد مشروع القرن الأمريكي الذي يهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم بعد ان انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم إثر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق[1].

ويعتقد المحافظون الجدد أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها بما فيها القوة العسكرية لصالح التوجه العام نحو الديمقراطية وعلى وفق وجهة نظرهم فإن هذا التوسع في الديمقراطية ينسجم في الوقت نفسه مع القيم الأمريكية التي تعد قيماً عالمية، ومن ثم فإن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت قوتها لتطبيق أفكار المحافظين الجدد لحروبهم ضد بعض الدول، ومنها العراق وافغانستان والتدخل في الشؤون الداخلية العربية ولاسيما في لبنان[2].

وإنّ المحافظين الجدد تمكنوا من توظيف أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١ في تحقيق أهدافهم المتمثلة في تغيير السياسات الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال التركيز على زيادة الانفاق العسكري، اذ يتعدى وفقا لبعض الاحصائيات مجموع الانفاق العسكري لبقية دول العالم مجتمعة، كما أنه يفوق إنفاق الولايات المتحده خلال الحرب الباردة بنسبة ١٢٪ في المتوسط، ولاسيما بعد سيطرة النخبة العسكرية الصناعية على الانتاج الصناعي والصناعات العسكرية وشركات الاستثمار والمال الكبرى للولايات المتحدة والعالم وهي تدير القسم الاعظم من الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم على استراتيجية حماية التفوق الأمريكي في العالم ومنع سيطرة

١- سليم كاطع علي، المحافظون الجدد والنزعة العسكرية الأمريكية الجديدة، اوراق دولية، ١٥٥، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٧)، ص١٩، وكذلك: نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، ع٢٩٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص١٢ - ١٣.

٢- ناظم عبد الواحد جاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الاوروبية تجاه قضايا الامة العربية (حقبة ما بعد الحرب الباردة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٣٤.

أية قوة معادية لها في اوروبا وشرق اسيا وعلى حرية التجارة لضمان الحصول على المواد الأولية، فضلاً عن الغاء دور الامم المتحدة والدول الكبرى واعتماد استراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي قامت عليها سياسة بوش الخارجية التي اعلنت في عام ٢٠٠٢ وتضمنت عدم السماح بظهور قوة منافسة للولايات المتحدة اقليميا ودولياً وانتهاج أُسلوب الضربة العسكرية الوقائية ضد الدول التي يحتمل أن تصبح عدواً للولايات المتحدة مستقبلاً والقيام بهجمات إستباقية ضد الدول الأخرى[١].

ويبدو ان هذه الإستراتيجية لن تستهدف العراق بمفرده وهو ما يمثله الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إنّما يكشف عن التحرك الأمريكي في العالم العربي والاسلامي والمستهدفين من الحملة الأمريكية ضد الإرهاب بعد أحداث ١١/ أيلول، حتى أثرت هذه الحملة في لبنان وذلك عندما اتهم تنظيم حزب الله بصلاته بالقاعدة أو العراق فسارعت أعلى المستويات في الحكومة اللبنانيه للدفاع عن التهم الموجهة ضد التنظيم[٢].

وأدرك الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله هذا الواقع الجديد لأنه على دراية بالاصوات التي تشير إلى الإدارة في واشنطن بوجوب مجابهة التنظيم[٣].

١- للتفصيل ينظر: طارق محمود شكري، الضربة الاستباقية والوقائية (مصطلحات عسكرية تغزو المفاهيم السياسية)، مجلة دار الحكمة، ع٣٤، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٣)، ص١٥.

٢- أحد الأمثلة البارزة على هذا هو الاعلان الحازم والمفاجئ الذي صدر عن الرئيس إميل لحود يوم ٩/ تشرين الثاني/٢٠٠٢، بعد تقرير عرضته محطة سي أن أن، عن ان "عماد مغنية تآمر مع ارهابيين لهم صلة بالقاعدة في امريكا الجنوبية لضرب أهداف امريكية واسرائيلية. وفي ٢٧/كانون الاول ٢٠٠٢ انكر الرئيس اللبناني التقرير الذي ظهر في اليوم السابق في صحيفة هارتس الاسرائيلية وورد فيه أن لوازم القتال قد تم تحويلها من العراق إلى حزب الله، للتفصيل ينظر: سليم كاطع علي، المصدر السابق، ص١٨ - ١٩.

٣- المصدر نفسه، ص٢٠.

وإن هذه الحملة الأمريكية تهدف إلى تذويب الثقافة الاسلامية وافساح المجال لتكريس الانموذج الثقافي الأمريكي الذي يمثل الأساس الايديولوجي للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة بوصفها الأرقى مقارنة بالثقافات الاخرى.

وبنظرة واقعية، نجد ان افكار المحافظين الجدد كان القصد منها التنظير لصانع القرار الأمريكي وايجاد المبررات المناسبة لاستخدام القوة العسكرية في التعامل مع القضايا العالمية الاخرى، وجعلها خياراً ضرورياً للولايات المتحدة، ولم يكن القصد منها إبراز صورة الولايات المتحده الحقيقية للعالم، فأغلبية الجنود الامريكيين في الوقت الحاضر لايكادون يمثلون الشعب الأمريكي، اذ ينتمي أفراد الجيش الأمريكي إلى طبقات وشرائح فقيرة قليلة التعليم، ففي عام ٢٠٠٤ شكل أبناء الاقليات نسبة ٤٢٪ من الجيش الأمريكي مقارنة بنسبة ٤٦٪ داخل المجتمع الأمريكي[١].

وضع المحافظون الجدد استراتيجيتهم الجديدة موضع التطبيق من خلال الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ومن ثم يسعون إلى تحقيق النصر في تلك الإستراتيجية، لأن النجاح في العراق يمكن أن يضيف مصداقة إلى افكارهم وطروحاتهم على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية، في حين أنّ فشل التجربة الأمريكية في العراق يمكن ان يؤدي إلى تراجع افكارهم وطروحاتهم، وهو ما قد يؤدي إلى ظهور تيار جديد في السياسة الخارجية الأمريكية يمكن تسميته بالواقعية التقليدية مستقبلاً[٢].

١- ذكر عن السيناتور الأمريكي بوب غراهام الذي كان رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ أنه قال في صحيفة نيويورك تايمز يوم ٢٤/كانون الاول/٢٠٠٢، بأن الإدارة يجب أن تجابه حزب الله قبل العراق لأنه أكثر التنظيمات الارهابية شراً في العالم. وفي أيلول/٢٠٠٢ عرف ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية حزب الله بأنه فريق من تنظيمات الإرهاب العالمية.

٢- سليم كاطع علي، المصدر السابق، ص٢٠.

ويرى المحافظون الجدد نجاح استراتيجيتهم في ظل الظروف الراهنة، إلاّ أنّ نتائج الانتخابات التشريعية النصفية في عام ٢٠٠٦ التي ادت إلى هزيمتهم بشكل واضح وسيطرة منافسيهم الديمقراطيين على مجلس الشيوخ والنواب بعد ١٢ عاماً من الانفراد في الهيمنة على الكونغرس الأمريكي، جعلتهم أمام استحقاقات اخرى، وأصبح لزاماً عليهم تعديل طروحاتهم وتهيئة دفاعاتهم أملاً في استرجاع شيء مما فقدوه.

٢ - ١ - ٢ الرأي العام الأمريكي

يؤيد الرأي العام الأمريكي في غالبيته النظرة التعددية للعالم منذ انتهاء الحرب الباردة، ويعترف بالحقيقة المتنامية للعولمة، ويفضل الشرعية الاجرائية كمسألة مبدأ، ويرى بضرورة العمل من خلال المنظمات الدولية.

ومن هذا يفهم أن عقلية الرأي العام الأمريكي سليمة في الاساس ولاسيما فيما يتعلق بالدور العالمي، وليس للاحادية جاذبية واسعة الانتشار[1].

ولم يتغير الرأي العام حتى بعد أحداث ١١/ أيلول لقبولهم الحرب على الإرهاب وكان ذلك واضحاً عندما خرجت تظاهرات كبيرة في انحاء الولايات المتحدة الأمريكية رافضة الحرب على العراق[2]، لكن الذي تغير هو حقيقة الادراك الرسمي لدور الرأي العام الأمريكي، وتجلى ذلك بوضوح حينما نقلت صحيفة نيويورك تايمز للرئيس الأمريكي بوش الابن قوله: "ان القيادة تتطلب احياناً تخطي

١- زبغينيو بريجنسكي، المصدر السابق، ص٢٢٣.

٢- ناظم عبد الواحد جاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الاوروبية تجاه قضايا الامة العربية (حقبة ما بعد الحرب الباردة)، المصدر السابق، ص٢٥٦.

الرأي العام، لأن دور القائد هو في تقرير السياسة التي يتبعها بناءً على حفظ الأمن جاعلاً من مدركات قيادته بدلاً عن الرأي العام[1].

ويرى القادة السياسيون أنهم اكثر كفاية وجدارة وقدرة في اتخاذ القرار على الرأي العام، ويأتي ذلك من خلال الثقة المتزايدة في أحكامهم الشخصية وحدها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تجاهل الرأي العام من هؤلاء القادة السياسيين، إلا أنهم يتناسون أحياناً أنّ أكثر العوامل تثير حساسية على الرأي العام تجاه قادته السياسيين عند معالجة المشاكل التي تأخذ هذه القرارات شكلاً غير واضح بل تكون مثل المبهم أمام الجمهور[2].

وهذا يؤدي بدوره إلى تناقص نسبة المؤيدين لسياسة قادتهم، كما يؤدي إلى تناقص الدعم الأمريكي لسياسات الإدارة الأمريكية، ولا يمكن للمواطن الأمريكي ان يتنازل عن الرخاء او أمن وطنه، كما أن الجمهور الأمريكي لا يبالي بانتهاكات ادارته للقوانين الدولية، لكنه لايسمح أن يصل إلى حدوث العبث بمدخرات المواطن الأمريكي، لأن الأمر لن يكون تحت السيطرة[3]، وتجلى ذلك بوضوح حينما أعلن الرئيس بوش الابن عن احتلاله العراق بأن نصف الجمهور الأمريكي لم يتم اخباره بهذا الاحتلال، وهذا يمثل مؤشراً لتناقص التأييد من لدن الرأي العام لسياسة ادارة بوش الابن.

١- نقلا عن، هانس بليكس، نزع سلاح العراق (الغزو بدلا من التفتيش) ترجمة داليا حمدان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص١٨٩.

٢- روبرت دكليريلر والان هاموك، المصدر السابق، ص١١٥.

٣- كوثر عباس الربيعي، عوامل اخفاق المشروع الأمريكي في العراق، الملف السياسي، ع١٥، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥)، ص٢٦ – ٢٧.

وإذا ما استمرت الإدارة الأمريكية بقلة المصداقية تجاه شعبها واستمرار حالة البطالة والاوضاع الاقتصادية على حالها، فإن ذلك سينعكس على شعبيتها، وعبر عن ذلك السيناتور الأمريكي (ادوارد كنيدي) بقوله: "في هذه الإدارة – ادارة بوش الابن – اصبحت (الحقيقة) الضحية الاولى للسياسة (Truth is the first casualty of policy)"[1].

وبقدر تعلق الامر بلبنان، فإن اغلبية الرأي العام الأمريكي لايؤيد التدخل الأمريكي العسكري في لبنان، لأن هناك الالاف من المدنيين الامريكان موجودين على الاراضي اللبنانية، وسيكون هؤلاء المدنيون أهدافاً سهلة لعمليات الاختطاف، وكان الامر واضحاً عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قواتها إلى لبنان في الثمانينيات للمساعدة في تخليص (إسرائيل) من غزوها الكارثي، حتى انجرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب الأهلية اللبنانية وخرجت بنتائج قاتلة إلى أبعد الحدود بعد أن قامت البارجة الأمريكية (يو أس لاس نيوجيرسي) باستهداف القوات الموالية لسوريا في لبنان، وردت تلك القوات بتفجير ثكنة عسكرية تابعة لقوات المارينز الأمريكية في لبنان، وقامت بسلسلة عمليات اختطاف الاجانب. وهو ما أدى إلى شل حركة إدارة الرئيس (ريغان) التي قامت ببيع اسلحة إلى ايران على أمل ان تساعدها في اطلاق الرهائن، ولعل فضيحة (ايران كونترا) في عام ١٩٨٧ دليلا على ذلك[2].

وإستناداً لما سبق يبدو أن الرأي العام الأمريكي يؤثر بشكل كبير في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء قضايا الشرق الاوسط ولاسيما القضية اللبنانية، وهكذا

١- نقلا عن، المصدر نفسه، ص٢٧.

٢- اندرو ليباترز، دبلوماسية السفن الحربية الأمريكية في لبنان مرة اخرى، مجلة التأميم الأمريكية، ع١١٢، (لندن: مركز الشرق العربي، ٢٠٠٨/٢/٢٩)، ص٢.

بدا واضحاً أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الابتزاز السياسي والعسكري والاقتصادي على حد سواء مع خصومها أو حلفائها عند الضرورة، ولعل المؤرخ الكبير (كويني) كان محقاً حينما صرح أن الشعب الأمريكي يكاد ان يكون الشعب الوحيد الذي قفز من مرحلة التخلف إلى مرحلة الانحطاط دون أن يمر بمرحلة الحضارة مما ترك نتائجه على السلوك الأمريكي الذي اتسم بالعنف والقتل وإبادة الشعوب الآمنة، وتلك صفات لازمت حقيقة مجريات التاريخ الحديث والمعاصر كلها للولايات المتحدة الأمريكية[1]. ونتيجة لذلك تشير الدراسات الاجتماعية إلى حتمية الانهيار القادم للطاغوت الأمريكي، وانه سيكون هذه المرة من داخل الولايات المتحدة نفسها، لأنها قائمة على بناء هش لا ركائز له تنخر فيها وباستمرار عوامل الصراع والتنافس، ولم تنفع الادارات الأمريكية سياسة شن الحروب على البلدان المستقلة لإلهاء الشعب الأمريكي عن مشاكله المتزايدة، ونستشهد هنا بمقولة بول كنيدي في كتابه صعود وهبوط الدول العظمى من أن الدول والإمبراطوريات تحمل في داخلها بذور تفككها وزوالها، ولعل سنوات القرن الحادي والعشرين لابد أن تشهد انهيار الطاغوت الأمريكي بفعل حركة التاريخ وسلامتها التي تؤثر حتمية انتصار إرادة الحق على الباطل واندحار قوى الشر والرذيلة أمام صلابة قوى الخير والسلام في عالمنا المعاصر، ولعل وليام فلبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي السابق كان منصفاً حينما تحدث عن النهاية الحتمية لسقوط الولايات المتحدة بقوله: " ولكني أرى الولايات المتحدة اليوم وقد حققت من أمرها ما حققت، ونالت من أمانيها ما نالت، وكسبت القوة والجبروت، وبلغت من تأريخها تلك المرحلة التي عندها تفقد الامم العظيمة صفاء بصرها، ومع صفاء البصر هدى الطريق، إني لا أرى الولايات المتحدة اليوم وقد أصابها من مرض الغطرسة، غطرسة

١- نقلا عن، صبري فالح الحمدي، المصدر السابق، ص٥٤.

القوة، تلك الاعراض التي سبق أن اصابت من قبلها أمماً عزيزة منيعة قوية، فيما لبثت أن أصابها الضعف، فإذا هي بعد حين يقصر أو يطول خبر يروى"[١].

وطبقا لدورة التاريخ فإن ذلك سيحدث وسيكون سقوطها حتماً كسقوط الاتحاد السوفيتي لكنها أكثر اثارة وعمقاً ذلك أن هيمنة قوى عظمى وحيدة هي ظاهرة عابرة مائلة إلى السقوط[٢].

٢ – ١ – ٣ الاقتصاد الأمريكي

يعد الاقتصاد الأمريكي أحد القواعد الرئيسة التي تستند عليها تفاعلات حركة السياسة الخارجية، وتبنى هذا الرأي (أوركانسكي) في قوله: "إنَّ القوى الاقتصادية يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية والسياسية، فالدولة التي تنجح في خلق قاعدة اقتصادية سليمة انها تقوم بدعم قوتها في باقي المجالات"[٣].

ومن الواضح ان الاقتصاد الأمريكي اكبر الاقتصادات العالمية وهو يتميز بمكانة عالية ومتميزة في النظام الاقتصادي العالمي، وهذا ما بات واضحاً من خلال هيمنتها على المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) بالشكل الذي يخدم المصالح الأمريكية.

وتأسيساً على ذلك فإن صندوق النقد الدولي أصبح مؤسسة أمريكية تديرها وتوجهها واشنطن، حتى أخضع برامجه بمؤثرات سياسية تمثلت بالهيمنة الأمريكية

١- نقلا عن، المصدر نفسه، ص٢١٢.

٢- حميد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الاقليمي العربي، (عمان: دار الطليعة، ٢٠٠١)، ص٧٤.

٣- نقلا عن، إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الاصول والنظريات)، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص٨٦.

على مجمل نشاطاته الأمر الذي جعل المؤسسات الدولية لاتستطيع أن تخفي هدفها الحقيقي وهو خدمة المصالح الأمريكية على الرغم من ادعاءات واشنطن الكاذبة وقولها: "ان الصندوق ينطق بآسم ضعفاء هذا العالم"[١].

ومع ذلك كله واجه الاقتصاد الأمريكي منذ أعقاب الالفية الثانية جملة من التعقيدات، حتى وصفه (ديفد هارفي) بقوله: "إنَّ الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام ٢٠٠٢ كانت في مجالات كثيرة اكثر خطورة مما كانت عليه لسنوات عدة، فالركود الاقتصادي الذي بدأ منذ مطلع ٢٠٠١ والذي زاد من حدته ما حصل يوم ١١/ أيلول لم ينته وما زالت آثاره باقية"[٢].

كما عانى الاقتصاد الأمريكي من مجموعة اختلالات هيكلية تتمحور حول ارتفاع كبير في اجمالي الديون الأمريكية، فهي تعد اكبر دولة مدينة في العالم بمبلغ ٥٠٤ مليار دولار، ويعاني الاقتصاد الأمريكي من عجز كبير اذ وصل عجز الميزانية الأمريكية في مطلع الالفية الثانية إلى ٣٥٠ مليار دولار فضلاً عن عجزها في الميزان التجاري، وهذا يعني تراجعاً في فاعلية الاداء الاقتصادي العالمي للإقتصاد الأمريكي، ناهيك عن ان البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في آرتفاع مستمر، وآنعدام الأمن وآزدياد فضائح الشركات، وما كان يبدو امبراطوريات الشركات الراسخة حتى أخذت بالانحلال والتفكك بين عشية وضحاها وظهور الفساد والاخفاق في الأعمال المحاسبية والإخفاق في الأنظمة مما أفقد منطقة (وولستريت) وسوق الأوراق المالية سمعتها، اذ كانت قيم الأسهم والخدمات في آنخفاض مستمر، وبهذا

١- نقلا عن، صبري فالح الحمدي، المصدر السابق، ص٥٣ – ٥٤.

٢- ديفيد هارفي، الامبريالية الجديدة ترجمة وليد شحادة، (بيروت: دار الحوار الثقافي، ٢٠٠٤)، ص٣٨ – ٣٩.

فإن الاقتصاد الأمريكي على الرغم من كونه أكبر الاقتصاديات الدولية حجماً، إلاّ أنه يعاني من آختلالات ومشكلات كبيرة[١].

وبسبب تلك الاختلالات والمشكلات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية نحو الحروب، التي تحرك عجلة الآلة الانتاجية وتعيد الاقتصاد الأمريكي إلى حالته الطبيعية[٢]، وذلك على وفق تعبير (ديفيد ميللر) اذ يقول: "في كل مرة نخوض فيها حرباً تنعش اقتصادنا"[٣]، لأن الحروب لها علاقة وثيقة بالاقتصاد من خلال زيادة الانفاق العسكري في مجالات البحوث والتطوير والانتاج في هذا المجال.

ويبدو أنّ الاختلالات التي أصابت الاقتصاد الأمريكي قد تبشر بتراجع الامبراطورية الأمريكية، بيد أنها لا تلغي حقيقة ان الولايات المتحدة لا تزال تتربع على قمة الاقتصاد العالمي[٤]، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى دائمًا إلى استخدام السيطرة العسكرية والسياسية العالمية وتحديداً في المناطق ذات المصالح الحيوية، بهدف ضمان آستمرار التراكم الرأسمالي الذي يسمح به الاقتصاد الأمريكي بإعادة الحياة إلى مناطق الشلل والتدفق التي قد تحدثها التقلبات الرأسمالية الدورية والاضطرارية،

١- تميم حسين الحاج محمد التميمي، التحديات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد أحداث ١١/أيلول، مجلة دراسات عراقية، العدد٤، (بغداد: مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص١٧٠ – ١٧٤.

٢- لستر ثرو، المتناطحون (المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوروبا وامريكا)، ترجمة محمد فريد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦)، ص٢٠٧.

٣- نقلا عن، اسماعي الشطي، تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر، عن كتاب: العرب والعالم بعد ١١/سبتمبر/٢٠٠١، سلسلة كتب المستقبل العربي، ع٢٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص١٣٨.

٤- هنري كيسنجر، المصدر السابق، ص١١.

كما أن الاقتصاد الأمريكي يكمل عمل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال دعم تكاليف تلك السيطرة العسكرية والسياسة الخارجية على مناطق العالم ذات الأهمية الاستراتيجية[١].

وينبغي الا يخفى علينا ان الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من ثلاث مشكلات اقتصادية كبرى تسعى إلى تصديرها للخارج واللجوء بها إلى الحروب هي[٢]:

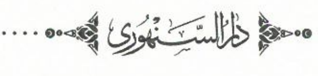
المشكلة الاولى

تتمثل هذه المشكلة في آنخفاض وزنهم النوعي في الاقتصاد العالمي، فبعد أن شكلوا ٣٠٪ من الانتاج العالمي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الأولى في الانتاج بعد الحرب العالمية الثانية أصبحوا يشكلون اليوم ١٨٪، بينما أوروبا تشكل حالياً ٢٧٪ من الانتاج العالمي...، واذا كنا نريد تطبيق القوانين الموضوعية التي تعتمد النظام الرأسمالي لتحديد من هو الأقوى والأحق بالنفوذ السياسي (فعلى وفق كل حصة من الرأسمال هناك حصة تقابلها من النفوذ)، وآنخفض نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي ومازال نفوذها السياسي يقاس بـ ٣٠٪، وهي تدرك الأمر تماماً لكن اذا ترك الموضوع للتطور العفوي، فإن دورها السياسي والعسكري سيتبع دورها الاقتصادي الحالي، ومن ثم فهي إذا تركت الأمور تتطور بلا تحكم فهي قوة تسير نحو الأفول[٣].

١- ديفيد هارفي، المصدر السابق، ص٢٨.

٢- منير الحمش، الابعاد الاقتصادية للحرب على لبنان، مجلة ابيض واسود، ع١٨٤، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:. http: //www.awaonline.net/indate.php?/

٣- المصدر نفسه.



وفي ضوء ذلك، كان لديها الحل هو الذهاب إلى منطقة تستطيع فيها ان تقطع الاوكسجين عن منافسيها الكبار لإرجاعهم إلى الوراء، أي السيطرة على النفط ورفع سعره إلى الحد الاقصى بالنسبة لغيرها، والاستيلاء عليه بشكل مباشر وبدون ثمن، وكان الحل رائعاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

المشكلة الثانية

وتكمن هذه المشكلة في (بريتين وودز)، أي تعني مشكلة الكم الدولاري الكبير، الذي يقوم بدور العملة العالمية، وهو أكبر من حاجة السوق العالمية بكثير، والولايات المتحدة تسعى دائماً إلى الهروب من هذه المشكلة[١].

ولكن بعد آنتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١، جنى الاقتصاد الأمريكي أرباحاً كبيرة لأن آنهيار الاتحاد السوفيتي ونهب ثرواته من لدن المافيا العالمية وفي مقدمتها الامبريالية الأمريكية سمح لها بأن يحولوا جزءاً من السيولة الفائضة إلى سلع وهذا جعلهم يرتاحون حتى عام ١٩٩٥ حين تغير الحال في البورصات العالمية وأصبحت ٩٠٪ من مبادلاتها مالية بحتة أي غير حقيقية، وأصبح حجم التداولات في اليوم (ترليون ونصف ترليون دولار)، وتحولت البورصة إلى نظام تدوير سريع للفوائد. وضغطت الازمة من جديد في أوائل القرن الحادي والعشرين، وكانت الولايات المتحده بحاجة كبيرة إلى الهروب من الأزمة وتشغيل المجمع الصناعي العسكري الأمريكي الذي يعمل لحسابه (٢٤٠ الف) مؤسسة أمريكية أي الاقتصاد الأمريكي كله.

١- المصدر نفسه.

كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث ١١/ أيلول للإنطلاق إلى حرب عالمية سميت بالحرب ضد الإرهاب، أي أنّ الاقتصاد الأمريكي محكوم بالحرب وتوسيعها لكي يعيش، لأن حجم رقعة الحرب له علاقة بحجم الأزمة الاقتصادية[١].

المشكلة الثالثة

تعود هذه المشكلة إلى نمط الاستهلاك الأمريكي المترف والاستهلاك المفرط للطاقة، الذي يؤمن استقراراً سياسياً اجتماعياً معيناً ومؤقتاً، والهدف هو السيطرة على منابع النفط لتأمين الاستقرار الداخلي لأكبر مدة ممكنة، ولاسيما وأن متوسط تكلفة آستخراج برميل النفط في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم هي ٢٥ دولار، اي ١٠ اضعاف ما يكلفه في المنطقة، اي ان الولايات المتحده محكومة بالحرب لكنها ستفشل إذا واجهتها إرادة سياسية قوية[٢].

أما على مستوى المنطقة، فإن احتياطي النفط فيها يكفي الاستهلاك العالمي لمدة (٥٠ عاماً) على وفق تقديرات المختصين. ومنذ عام ١٩٧٥، اقترح (سيغمو بيوفنسكي) إعادة تقسيم المنطقة واعادة تكوين الدول على أساس احادي (قومي، ديني طائفي) لأن حالة الاحتراب الداخلي في المنطقة الممتدة من الحدود الافغانية وحتى مضيق باب المندب التي يحدها شمالاً البحر المتوسط تضمن الأمريكان السيطرة على الثروة دون مقاومة كبيرة، وفي هذه الاثناء تكون (إسرائيل) قد نقلت

١- جبريل محمد، الاقتصاد الأمريكي... ضحية سياسة بوش الخاطئة، مفاهيم ادارية، ٢٠٠٦/٢/٢٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:/http: //Islamtoday.net/articals articals – contant .

٢- روجيه غارودي، الولايات المتحدة طليعة الانهيار، (القاهرة: النهار للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص٦٧.

أهم النشاطات والمراكز الاقتصادية المتوزعة في العالم العربي اليها، وتحديداً في لبنان، فهي تعد مركزاً مالياً ومصرفياً وسياحياً، تسعى (إسرائيل) لضمها اليها وهذا يذكرنا بمشروع الشرق الأوسط الجديد لـ (بيريز)[1] الذي يتضمن سلطات مركزية عدة في المنطقة، منها (سلطة الماء، سلطة الكهرباء وسلطة المصارف)، حتى تصبح السلطات كلها التي لها علاقة بالأمور الحيوية متركزة في (إسرائيل)، اي أنّ الهدف هو تفكيك المنطقة وتكوين فضاء اقتصادي واحد لها عبر قيادة اسرائيلية، لأن التكوينات الجديدة لايمكن أن تعيش منقطعة اقتصادية عن المحيط الواسع[2]، وتجلى ذلك بوضوح في الحرب الاسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ التي كان القصد منها اضعاف البنية الاقتصادية اللبنانية وتدميرها بجميع فروعها الخدمية والانتاجية والمدنية، اذ لم تقتصر الحرب على أهداف عسكرية، وانما تعدتها للطرق والجسور والأبنية ومحطات الكهرباء والماء والمعامل والمشروعات وغيرها، ولم تستطع المصادر الاقتصادية اللبنانية ان تقدر حجم الخسائر الاجمالية حتى لم يتقدم أصحاب المعامل بحجم خسائرهم بعد، ولاسيما ان معظمهم لم يسددوا أقساطهم التأمينية الخاصة بهم، فضلاً عن خسارة البورصة الكبيرة وشركات التأمين والخسائر البيئية جراء تسرب النفط

١- للتفصيل ينظر: شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ط١، (عمان: الاهالي للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، وكذلك محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية، ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، ع١٧٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص١٠٧ - ١٠٩، وكذلك نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، ع١٩٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص١٥ - ١٦.

٢- عدنان عويد، استقرار لبنان امانة في ضمير بوش، مجلة الفرات، (دير الزور: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٧/٨/٥)، ص٢.

على السواحل[1]، ذلك إنَّ هذه الحرب العدوانية على لبنان ومقاومته الباسلة تأتي في إطار مشروع أمريكي اسرائيلي متكامل ينفذ حلقاته في المنطقة وينتقل من بلد إلى آخر.

إنَّ العامل الاقتصادي أخذ يثير قلق الامريكيين حتى أن المواطن هناك بدأ يتحسس جيبه خوفاً مما قد يحدث في الأيام المقبلة ومن أقاويل تتحدث عن أيام ركود كئيبة في الانتظار، وأخذ يقول لنفسه لايجب التهوين من شأن التقلبات المالية العالمية والأزمات الاقتصادية التي يمكن ان تصيب الولايات المتحدة عاجلاً أم آجلاً.

وتبعا لذلك فالاقتصاد الأمريكي يعد أحد المتغيرات المهمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية ولاسيما في لبنان.

٢ - ٢ المتغيرات الإقليمية

تعد المتغيرات الإقليمية من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية في لبنان بفعل تأثيرها المباشر أو غير المباشر سواء أكان هذا التأثير سلبياً أم ايجابياً، لما تمثله تلك المتغيرات من دول ذات ثقل كبير في التأثير على السياسة الأمريكية ولاسيما سوريا التي أدت دوراً مؤثراً وفعالاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان بصورة مباشرة عبر التصادم مع السلوك الأمريكي أو بصورة غير مباشرة من خلال التغلغل والنفوذ داخل البيئة الداخلية اللبنانية بقصد إفشال المشروع الأمريكي أو بقصد تحقيق مصالحها الذاتية، وهذا ينسحب على الدول غير العربية ومنها إيران. فضلاً عن المتغير الإسرائيلي الذي أدى دوراً فعالاً في دعم وإسناد السياسة الخارجية الأمريكية في لبنان وهو ناجم بحقيقته من عمق العلاقات الثنائية والمصالح المتبادلة.

١- منير الحمش، المصدر السابق.

٢ - ٢ - ١ المتغير السوري

دخلت العلاقات السورية – اللبنانية بعد وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد عام ٢٠٠٠ ووصول بشار حافظ الاسد إلى مقاليد السلطة في سوريا منعطفاً جديداً في تاريخ العلاقات بين البلدين، اذ لا تمرمده وجيزة تستقر فيها العلاقات حتى يتفاقم الخلاف بينهما، ويمكن تفسير ذلك بسببين هما:

١- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

٢- تزايد الاحتجاجات الداخلية اللبنانية المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان وفقاً لإتفاقية الطائف التي انتهى دورها.

ولكن تبقى التطورات الأهم في نظر المراقبين السياسيين هو التغيير الدولي الذي حصل بعد أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١، بدءاً بآحتلال افغانستان والعراق وانتهاءً بصدور القرار ١٥٥٩، الذي يدعو إلى احترام سيادة لبنان، إذ كان بمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق ولاسيما بعد دعمها لتمديد حكومة أميل لحود بعد تعديل دستوري الأمر الذي أثار كثيراً من الاحتجاجات والمناقشات داخل لبنان[١].

فالتاريخ يذكرنا بأن سوريا قد اعادت آنتشار قواتها العسكرية في لبنان ٤ مرات قبل صدور القرار الدولي المرقم ١٥٥٩ لكن الجديد هذه المرة، هو التشدد الفرنسي ازائها، حتى وجدت نفسها في مأزق صعب في لبنان.

وتمثلت الخسارة السورية الأكبر من هذه الخطوة في توتر علاقاتها مع فرنسا بعدما وصلت هذه العلاقة إلى مستوى عال من التنسيق والتوحد في المواقف،

١- صحيفة المستقبل اللبنانية في ٢٠٠٤/٩/٣.

فالموقف الفرنسي في مجلس الأمن كان بمثابة المحرك الفعلي لصدور القرار حتى وصلت (العلاقة السورية – الفرنسية) إلى حالة من التوجس والترقب والحذر ولاسيما ان دمشق باتت وحيدة تماماً على الرغم من توقيعها اتفاق الشراكة بالأحرف الاولى في مطلع تشرين الأول من عام ٢٠٠٤[١].

ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق (رفيق الحريري) في ١٤/ ٢/ ٢٠٠٥، دخلت العلاقات بين البلدين حقبة جديدة ذات عناوين مختلفة ان لم تكن جذرية على مستوى علاقات سوريا مع لبنان أو على مستوى علاقات سوريا الإقليمية والدولية، فبالنسبة للمعارضة اللبنانية التي اطلقت (انتفاضة الاستقلال) حان الوقت بالنسبة لها لكي تصاغ هذه العلاقة وفق منطق مختلف عن المسار الواحد أو الشعار الشهير (شعب واحد في دولتين)، إذ ان هناك مسارات عدة في لبنان وحدها، ومن ثم لايمكن الحديث عندئذ عن مسار واحد يجمع بين سوريا ولبنان[٢].

أما المجتمع الدولي الذي دفع بالقرار ١٩٥٩ بعد آغتيال الحريري إلى قائمة أولوياته، وآتفقت عليه الرؤيتان الأمريكية والاوروبية، فإنه أصبح لا يرى في العلاقات السورية – اللبنانية إلا احتلالاً سورياً قائماً على الهيمنة والسيطرة الأمنية والمخابراتية، حتى كانت سوريا قد آتهمت بإغتيال الحريري، بل المسؤولة بشكل مباشر عن اغتياله بسبب سيطرتها المحكمة على الوضع الأمني في لبنان، ولمح إلى ذلك وزير الخارجية السعودية (سعود الفيصل) حينما حمل سوريا مسؤولية التورط المباشر في التنفيذ[٣].

١- صحيفة السفير اللبنانية في ٢٠٠٤/٩/٣.

٢- رضوان زيادة، لبنان والدور الاقليمي المتغير لسوريا، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني: http: //www.mokarbat.com

٣- للتفصيل ينظر: تقرير مجموعة الازمات الدولية:

فأغتيال الحريري لم يظهر مواقف كانت موجودة مسبقاً كما يدعي البعض، وإنما خلق مواقف جديدة وصنع رؤى سياسية داخل لبنان وخارجه، فالمعارضة اللبنانية التي أصبحت فيها بعد تسيطر على معظم مقاعد مجلس النواب بعد فوزها في الانتخابات النيابية، إذ امتلكت زمام المبادرة بشكل كامل، ولكن دمشق تتحمل المسؤولية الكاملة عن تدهور علاقتها مع لبنان وذلك لتجاهلها التام لضرورة تأسيس هذه العلاقة وفق أسس جديدة تتجاوز مبادئ (الخاصرة الرخوة) أو معنى (الملف) وهو ما راكم الاخطاء بشكل أتاح لها الانفجار دفعة واحدة في وجه دمشق[1].

وكانت دمشق تقر بآستمرار على أن العلاقة بين الطرفين تحكمها اتفاقيات ومواثيق، وان هذه العلاقة تحددها مؤسسات الدولتين، وهكذا فقصر نظر السياسة السورية التي تؤمن بالاشخاص أكثر في جديتها في بناء السياسات الإستراتيجية الحقيقية جعلتها تتخذ قراراً لتمديد الرئيس أميل لحود وفرضه عبر مجلس النواب اللبناني بشكل أو بآخر. ولم يجد السوريون حقيقة (عدا عن اللبنانيين) تبريراً شرعياً واحداً، يجعل من هذه الخطوة مستساغة[2].

وبآغتيال الحريري وتوجيه اصابع الاتهام إلى سوريا، بدت دمشق محاصرة من المجتمع الدولي بأطرافه كافة، بل جرى توافق امريكي واوروبي نادر فيما يتعلق بالملف السوري – اللبناني، وأولوية تطبيق القرار الدولي ١٥٥٩، وتضاعف المشهد سوءاً حينها لم تتمكن القيادة السورية في إدارة الأزمة إعلاميا وسياسياً وشعبياً، مما جعل الشكوك تزداد بدل أن تتبدد. فالقيادة السورية ظهرت مربكة وغير قادرة على آتخاذ

Syria after Lebanon after Syria's meddle east report, N39, 12/April/200

١– المصدر نفسه.

٢– عبد الله بو حبيب، اخطاء سوريا الإستراتيجية في العلاقة مع واشنطن، وللتفصيل ينظر: صحيفة الحياة اللندنية في ٢٠٠٥/٤/١١.

القرار، ولم تفلح مسيرة ١٥ عاماً من العلاقات التاريخية المميزة، فضلاً عن (معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق) في ابعاد الشبهة، وزاد الوضع سوءاً عدم قدرة السياسيين السوريين على آتخاذ المبادرة الصحيحة في اللحظة المناسبة[1].

لذلك يمكن القول ان المسألة كانت أبعد من اغتيال الحريري، فالدبلوماسية السورية تجد أنّ حرب العراق أصبحت أسيرة الاخطاء المتكررة، وباتت أخطاؤها كبيرة، ويعود ذلك إلى آلية صنع القرار السياسي في سوريا والدائرة المصغرة في سوريا التي يتخذ منها القرار[2].

ويقول (فاروق الشرع) وزير الخارجية السوري السابق خلال المؤتمر الصحفي الذي جمعه مع المندوب الدولي (لارسون) أن دمشق بآنسحابها الكامل من لبنان تكون قد نفذت الشق المتعلق بها من القرار ١٥٥٩، وأصبح الشق الآخر لبنانياً محضاً، وكان الكلام ذاته قد أعلنه الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب السوري حينما أكد صراحة بأن سوريا تكون بآنتهاء هذا الانسحاب قد أوفت بإلتزاماتها وفق اتفاق الطائف ومقتضيات القرار ١٥٥٩، بل وطلب الاسد من لارسون تشكيل لجنة تحقيق دولية تؤكد تنفيذها الكامل للشق المتعلق بها في القرار، وذلك خوفاً من آتخاذ ذريعة بيد اطراف دولية تحاول من خلاله تحديد الازمة عبر اظهار مماطلة سوريا في تنفيذ التزاماتها[3].

١– المصدر نفسه.

٢– تقرير مجموعة الازمات الدولية، المصدر السابق.

٣– ايال زيسرو باسم الاب، بشار الاسد السنوات الاولى في الحكم، ج١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص١١٣ – ١١٤.

ونفذت سوريا الشق المتعلق بها في القرار ١٥٥٩ تحت ضغط دولي شديد وصل درجة التلويح بخيارات اخرى استناداً إلى البند السابع، لذلك لم يعد منطق الرئيس بشار الاسد في المقايضة هنا واقعياً أو قابلا للتحقق أو الصرف، فالادارة الأمريكية الحالية ترى أن على دمشق تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها فيما يتعلق بالعراق ولبنان وفلسطين دون الشكر على واجبها المنوط بها، ومن ثم تبدو دمشق مقتنعة تماماً ان الانسحاب لن يكون نهاية الضغوط الأمريكية عليها، وهذا ما حصل فعلاً، فالولايات المتحدة الأمريكية انتظرت ملف الانسحاب حتى اغلق بشكل نهائي، لتفتح ملفاً آخر يتعلق بالوجود الاستخباراتي والضغط لتنفيذ الشق الآخر من القرار ١٥٥٩ المتعلق بنزع سلاح حزب الله[١].

ويرى المراقبون السياسيون في سوريا ان الولايات المتحدة لم تنه ضغوطها على دمشق، لكنها لن تخوض حرباً ضدها، ولكن ما يجب ادراكه هو ان الولايات المتحدة الأمريكية تعرف تماماً مدى تحدد الادوار أو الاشواك الإقليمية السورية في المنطقة، ولذلك فإذا رأى النظام السياسي السوري ان قرارا آتخذ بتغييره، فعندها سيستخدم اشواكه تلك لتعزيز دوره وإثبات موقعه، ونتيجة لذلك تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتم نزع هذه الاشواك الإقليمية الواحدة تلو الاخرى حتى يصبح النظام معزولاً تماماً وعندها يمكن الاجهاز عليه بيسر وسهولة، فهناك نظرية في العلاقات الدولية تقول ان حصر التمدد الاقليمي يتبع بالتأكيد آنحساراً وضعفاً في الداخل، فجزء من القوة الداخلية مستمد من القدرة على الايذاء في الخارج[٢].

١- محمود صالح الكروي، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية، مجلة المستقبل العربي، ع٣١٦، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص٣٩ - ٤٠.

٢- رضوان زيادة، المصدر السابق.

ولذلك يصح القول تماماً، ان قراراً امريكياً بتغيير النظام قد اتخذ، وتكرار وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) لأكثر من مرة، أنه ليس للولايات المتحده مشكلة مع سوريا وإنّما لسوريا مشاكل مع جيرانها، وهو دليل يؤشر على ذلك، وهنا يبدو الوضع أكثر خطورة، فحتى الوصول إلى هذه الخطوة لابد من المرور بمستويات متعددة ستلجأ اليها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها، وأول هذه الخطوات وأشدها وطأة هو ما يسمى (بالدبلوماسية القذرة) القائمة على تطهير الوجه السيء للنظام في الخارج، عبر فتح ملف انتهاكاته فيما يتعلق بحقوق الانسان والفساد وشبكات التهريب وغير ذلك، ويبدو أن تجميد أرصدة بعض المسؤولين السوريين وعلى رأسهم وزير الداخلية (غازي كنعان) الذي انتحر في ظروف غامضة في دمشق فيما بعد والرئيس السابق لجهاز الأمن والاستطلاع (رستم غزالة) يعد مؤشراً واضحا على آتباع هذه الدبلوماسية، كما أنّ آستقبال الخارجية الأمريكية لمعارضين سوريين في الخارج وظيفته ان يحقق جزءاً من ذلك[١].

ومع فشل الولايات المتحدة الأمريكية في العثور على اسلحة الدمار الشامل في العراق، بدت قضية نشر الحرية واستراتيجيتها التي تمنع من خلال انتشار الإرهاب، وهو ما أدى إلى الاهتمام الأمريكي المفرط بالقضية اللبنانية عقب اغتيال الحريري، اذ مثلت رأس حربة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وفي ضوء هذه التحولات، فإن على السوريين قراءة طبيعة التحولات التكتيكية والاستراتيجية الأمريكية، وعدم الاكتفاء بذلك، فالقراءة وحدها اليوم لم تعد تكفي، وإنما تتطلب سياسة متوائمة وواقعية.

١- وليد محمود احمد، رؤية تحليلية لأبعاد الازمة اللبنانية - السورية، متابعات اقليمية، ع٥، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٥)، ص١٦ - ١٧.

وتبعاً لذلك كله يمكن تفسير (المراوحة في المكان) وهي السياسة التي رسمها النظام السوري منذ وصول الرئيس بشار الاسد إلى السلطة، فحصيلة الاعلانات والتصريحات والحوارات والبيانات التي بشرت بالتطوير والتحديث (والذي اصبح شعاراً رسمياً) يبدو كبيراً جداً سواء على لسان الرئيس نفسه أو أعضاء القيادة القطرية أو رئيس الوزراء او الوزراء، ولكن ذلك كله لا يعدو أن يكون (ميديا) لأجل الاستهلاك المحلي، إن حجم التغيير الحقيقي الذي تم انجازه على ارض الواقع يبقى ضئيلاً ومحدوداً جداً ولا يتناسب مع الحجم الذي يأخذه في وسائل الاعلام، بل أن الاسد نفسه لحظ في احد حواراته ان المشكلة تكمن في حقيقة ان المراسيم والتشريعات هائلة العدد[١]، التي جرى اصدارها لم تجد طريقها إلى التطبيق متسائلاً هو نفسه عن السبب في ذلك[٢].

وآتخذ السلوك السياسي الأمريكي تجاه سوريا خطوات مشابهة لحد ما بالسلوك الأمريكي تجاه العراق، اذ وجهت تهماً مشابهة كتلك التي وجهت للعراق، كرعاية الإرهاب وايواء ومساندة منظمات إرهابية وممارسة القمع والاستبداد، وانتاج اسلحة دمار شامل - كيمياوية وبايولوجية، فضلاً عن مسألة آحتلال لبنان والتدخل والتحكم في شؤونه، ومثلما فعلت في العراق، أصدرت من الكونغرس قانون محاسبة سوريا ثم احتضنت أحزاباً معارضة لسوريا كحزب الاصلاح برئاسة (فريد الغادري) الذي وضعته فجأة في دائرة الضوء والاهتمام، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى انصياع سوريا التام بمطالبها التي قدمها وزير الخارجية

١- للإطلاع على نصوص المراسيم والقوانين والتشريعات التي صدرت في عهد الرئيس بشار الاسد، راجع: اربعة اعوام على الانطلاقة الواثقة، (دمشق: مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ٢٠٠٤) .

٢- للتفصيل ينظر: الرئيس بشار الاسد مع صحيفة (الحياة اللندنية) في ٢٠٠٣/١٠/٧، وكذلك صحيفة (نيويورك تايمز) في ٢٠٠٣/١٢/١.

الأمريكي الاسبق (كولن باول) ومن بعده (ريتشارد ارميتاج) نائب وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الاوسط، التي يمكن تلخيصها بالاتي[١]:

١- الانسحاب التام من لبنان ورفع هيمنتها عنه وقطع الدعم عن حزب الله (وهو ما يجري الآن اضطراراً اثر التداعيات الهائلة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق (رفيق الحريري).

٢- تصفية حزب الله.

٣- اجراء تغييرات جوهرية في النظام السياسي الراهن للتخلي عن احتكار السلطة والانتقال إلى الليبرالية السياسية والاقتصادية بما يتناسب مع مفاهيم الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي ونشر الحريات التي تبشر بها الولايات المتحدة الأمريكية اعتقاداً منها ان ذلك يحقق الاستقرار ويجفف منابع انتاج التطرف ويجلب حكومات متعاونة معها وذات شرعية شعبية.

٤- التعاون فيما يسمى بمكافحة الإرهاب، وهو أمر أبدت الحكومة السورية آستعدادها له، بل وقدمت معلومات وسلمت مطلوبين بهذا الشأن.

٥- التعاون التام فيما يخص العراق، وقطع أية صلة مع المقاومة العراقية، ومنع تسلل عناصرها عبر الحدود السورية وتسليم المطلوبين من عناصر النظام العراقي السابق.

٦- اغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية ولاسيما حماس والجهاد الإسلامي في دمشق، واستخدام نفوذها لإطلاق سراح الجنود الاسرائيليين المأسورين.

٧- القبول بالشروط الاسرائيلية فيما يخص التفاوض بشأن الجولان المحتل.

١- جمال عبد الواحد، المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، كراسات استراتيجية، ع١٥٢، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٥)، ص١٢٨.

٨- ايقاف المساعي السورية الهادفة إلى آمتلاك الأسلحة المحظورة (اسلحة الدمار الشامل).

٩- التزام سوري بقرار مجلس الامن رقم ١٧٠١ الصادر في آب/ ٢٠٠٦ والذي يوفر الاطار اللازم ليستعيد لبنان السيادة فوق اراضيه.

١٠- تعاون سوريا الكامل مع التحقيقات جميعها حول الاغتيالات السياسية في لبنان ولاسيما رفيق الحريري وبشير الجميل.

ويعلق وزير الخارجية السوري السابق (فاروق الشرع) على هذه الضغوطات أن سوريا لم تواجه ضغوطاً أمريكية عليه بهذه الحدة منذ القرن السادس عشر[١] في تاريخ العلاقات الأمريكية السورية كلها بالمعنى المجازي للكلمة.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الضغط الأمريكي على سوريا خطر حقيقي يمكن أن يضع سوريا في سياق (افغاني او عراقي) لمصلحة الصهيونية، وان اللوبي الصهيوني الذي سيكون صاحب المصلحة الكبرى من السير في مخطط كهذا سيدفع الإدارة الأمريكية إلى فعل غير مدروس تكون سوريا ضحيته.

وإنّ النصائح الاوروبية لسوريا التي تؤكد ان تلك الضغوط ليست مجرد ضجيج وإنما هي سياسة يحركها اللوبي الصهيوني، والادارة الأمريكية هي مجرد منفذ لإدارة هذا اللوبي، وهذه النصائح تقع جميعها في سياق تزيين التنازلات السورية، والاستجابة للمطالب الأمريكية التي يرفضها السوريون أصلاً، إذ شعروا دائما أنها ارغامية وتعجيزية كما كانت من قبل مع العراق، الذي طلب اليه ان يكشف أسلحة وبرامج لا يملكها، علما ان الرئيس السوري بشار الاسد آنتقد من متتالية التعجيز

١- نقلا عن، محمد جمال باروت، غضبة سوريا، صحيفة البيان الاردنية، ع١٩٦ في ٢٠٠٣/٨/٦.

الأمريكية هذه، ورأى فيها نوعاً من الذرائعية، حتى صرح في مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية: "من عادة الامريكيين أن مطالبهم غير محددة لا بالعدد ولا بالنوع، وربما تكون أحياناً متناقضة"[١].

ولا شك ان التصعيد الأمريكي تجاه سوريا يؤشر إلى احتمال خروج العلاقات الأمريكية السورية من سياقها التقليدي في حركة المد والجزر ليبلغ حدود المواجهة وهو آحتمال ممكن في ظل الإدارة الأمريكية (بوش الابن).

ونتيجة لذلك نجد أن سوريا هي من ضمن دائرة الولايات المتحدة، وان مستقبل النظام السياسي السوري مرهون بمدى الاستجابة السورية للمطالب الأمريكية، ومن ثم ينعكس بدوره على مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية على إعتبار ان المؤثر الخارجي الفاعل (الدور الأمريكي) هو بحقيقته مؤثر واحد على القطرين.

٢ - ٢ - ٢ المتغير الإيراني

تعد إيران من أهم دول الجوار الجغرافي في الوطن العربي، إذ تحتل موقعاً مهماً وثقلاً استراتيجيا في اطار علاقات التوازن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط وذلك بدافع الرغبة في طرح نفسها كقوة إقليمية فاعلة في إطار تفاعلاتها السياسية والأمنية في المنطقة، لذلك لم تحقق سياستها الخارجية من طموحاتها التاريخية وأطماعها التوسعية في الوطن العربي، تجسيداً لأحلام امبراطوريتها التوسعية الرامية إلى احتلال اقطار الخليج العربي ثم الامتداد بنفوذها السياسي والمذهبي إلى اقطار اخرى ومحاولة

١- للتفصيل ينظر: زهير سالم، قانون محاسبة سوريا هل سيكون له ما بعده؟، صحيفة الشرق العربي في ٢٠٠٣/١٠/١٥، وكذلك صحيفة الحياة اللندنية في ٢٠٠٣/١٠/٧.

منها لإعطاء (القومية الفارسية) توجهاً شمولياً تتعدى به حدودها الجغرافية لتشمل الوطن العربي ككل تحت راية الاسلام[١].

وعلى وفق هذا المفهوم تميزت السياسة الخارجية الايرانية بعدم الثبات أو التماسك، ويعود ذلك لعوامل عدة أولها العامل الايديولوجي الذي هو بمثابة الموجه الرئيس للسياسة الخارجية الايرانية، وثانيها العامل الأمني والتماسك الوطني الداخلي ومنع التفتت الاثني بين مكونات المجتمع الإيراني كهاجس في علاقات ايران مع محيطها الجيوستراتيجي بما في ذلك علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وثالثها العامل الاقتصادي الذي له الدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية الايرانية[٢].

ولعل هواجس ايران الأمنية تشكل عنصراً رئيساً في رسم السياسة الخارجية الايرانية، ومن هنا تتضح أهمية دور المؤسسات الدفاعية والأمنية في رسم النزعة الدائمة للسياسة الخارجية، ولاسيما الخيارات التي يمكن اعتمادها لمواجهة التهديدات المحتملة، على الرغم من حقيقة أن المؤسسات الدفاعية والأمنية لا دور لها بترتيب أولويات الأهداف الوطنية، بل يقتصر دورها على المشاركة في صنع السياسات اللازمة وتنفيذها لتحقيق الاهداف الوطنية التي وضعتها السلطة العليا المتمثلة بـ (علي خامنئي) ومجلس تشخيص مصلحة النظام ومجلس الأمن القومي[٣].

وتزايدت تلك الهواجس بعد ما أصاب المنطقة من متغيرات اقليمية ودولية، لأن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة كان له اثر بارز في سعي ايران إلى تعزيز

١- ثامر كامل محمد، المصدر السابق، ص١٧٦.

٢- نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الامنية الايرانية، مجلة الدفاع الوطني، ع٥٨، (لبنان: وزارة الدفاع، ٢٠٠٦)، ص١٣.

٣- أمير صادقي نشاط، المعالم العامة للنظام الإسلامي في ايران، ترجمة رعد هادي جبارة، (طهران: مركز الدراسات الثقافية الدولية، ٢٠٠١)، ص٢٩ - ٣١.

مكانتها الإقليمية ولاسيما أن دول المنطقة - بسبب كثافة التواجد الاجنبي - تجاهلت الدور الإيراني وآعتمدت على الغطاء الأمني الاجنبي لحماية أمنها[١].

فايران ترى أن البيئة الدولية والاقليمية تنطوي على قدر من التهديد لها، فالبيئة الدولية افرزت انماطاً جديدة من التهديدات أصبح العالم الإسلامي يتعرض من خلالها لهجمات ومؤامرات عديدة ولاسيما وضع الاسلام محل الأيديولوجية الشيوعية ومناصبته للعداء[٢].

ومع ان ايران ترى أن ما يؤهلها للقيام بمثل هذا الدور هو أنها يجب أن تكون قوية[٣]، فإن ما شهدته البيئة الإقليمية والدولية ولاسيما بعد العدوان على العراق عام ١٩٩١، أدت إلى تحديد الآمال الايرانية بممارسة دور إقليمي مهيمن في شؤون المنطقة[٤].

ومن هذا المنطلق، بذلت إيران جهوداً كبيرة في آتجاهين هما[٥]:

١- سهيلة أنيس، اثر سياسة التسلح الإيراني على امن الخليج العربي، مجلة دراسات سياسية، ع١٠، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٨٨.

٢- حازم عبد الغفور خماس، سقوط النظام الملكي في ايران وأثره على الامن القومي العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٥، ص١٥٣.

٣- عزمي الصالحي، تركيا وايران والوضع الدولي الراهن، عن كتاب العرب والوضع الدولي الراهن، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٤)، ص٣٤١.

٤- باكينام رشاد الشرقاوي، تأثير الثورة الايرانية الاسلامية على العلاقات العربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص١٩٤.

٥- طلال عتريسي، النتائج والتداعيات ايرانياً، عن كتاب ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص٤٤١ - ٤٤٩.

أولاً: الاتجاه نحو البدائل السياسية والاقتصادية والتسليحية التي تحد من أثر هذا الاختلال الاقليمي والدولي في أمنها الداخلي وفي دورها وموقعها في ظل الحصار والاحتواء الأمريكيين، فتوجهت نحو روسيا وأوروبا وكوريا الشمالية والصين.

ثانياً: الاتجاه نحو تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتجنب أية حرب إقليمية يمكن أن تتورط فيها، ولاسيما بعد كارثة الحرب العراقية - الإيرانية، وهو ما كلفها ثمناً سياسيا واقتصادياً باهظاً.

كما لجأت إيران إلى سياسات معقدة في التعامل مع هذا الواقع، إذ تبنت استراتيجيات عدة هي:

١- إستراتيجية التصلب، وبها تظهر إيران استقلالها عن الغرب والولايات المتحدة من خلال تأكيد قوتها الإقليمية والمبادئ الرئسة للثورة.

٢- استراتيجية المساومة، وتهدف إلى تحقيق أعلى درجة من المنفعة من خلال المناورة الدبلوماسية.

٣- استراتيجية التبني، ويقصد بها الالتزام بالاعراف والشرعية الدولية.

٤- استراتيجية التحفيز الذاتي، وتهدف إلى تأكيد الدور الإيراني الإقليمي في المعادلة الاسيوية والخليجية والعربية (المشاركة في الترتيبات الأمنية).

ومن خلال هذه الاستراتيجيات الاربع، جاءت ضرورة مساعي إيران للحصول على الطاقة النووية، وللأسباب الآتية[1]:

١- أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية في الشرق الاوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين (صفاتها واحتمالات تطورها)، من كتاب الخيار النووي في الشرق الاوسط، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص٤٦٣.

١- استمرار الوجود العسكري الأمريكي الكثيف بالقرب من حدود إيران.

٢- تدعيم المكانة الإقليمية والدولية لإيران.

٣- تأكيد الاعتماد الذاتي الدفاعي لإيران وعرض مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت إليه، وتأكيد نجاح الثورة فيما لم يصل إليه الشاه.

٤- السعي لتحقيق المساواة والتكافؤ الثوري مع بعض دول المنطقة وتحديداً (إسرائيل وباكستان).

٥- الافادة من القيمة السياسية للأسلحة النووية، إذ توفر هذه الاسلحة الردع والدفاع عن الدولة الإيرانية لغرض التأثير السياسي والاستراتيجي وتحقيق التوازن النووي في المنطقة ولاسيما مع (إسرائيل).

وبقدر تعلق الامر بلبنان، فإن إيران هيأت الحرس الثوري، وهي القوة العسكرية التي أنشأتها بعد الثورة الإيرانية، فضلاً عن الجيش الإيراني، ويعد هؤلاء أكثر تخصصاً وولاءاً للمؤسسة الدينية المحافظة لكي يكونوا القوة الموجهة لتأسيس حزب الله بعد غزو إسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢، ومن ثم تقديم المساعدات اللوجستية كلها والغطاء الايديولوجي له تحت مسمى (المضطهدون في الارض) التي تبناها لأول مرة آية الله (الخميني) قائد الثورة في إيران، ومع مرور السنين تطور حزب الله إلى قوة بارعة ذات أساليب قتال معقدة مما جعله أكثر إعتماداً على إيران التي تمثل المصدر المادي الاول له في قتاله، حتى زودته بأسلحة ومعدات حولت التنظيم إلى قوة ردع يحسب لها حساب.

ووفقاً لمصادر اسرائيلية، فإن الصواريخ طويلة المدى التي كانت منتشرة على الاراضي اللبنانية لم يتم تسليمها إلى حزب الله وإنها بقيت تحت إشراف حراس الثورة، إلا أن هذه الصواريخ تشكل العامل الرئيس لقوة الردع في حزب الله.

ومنذ ما يقارب من ٢٥ سنة تم نقل الاسلحة والاعتدة والذخائر من إيران عبر الاراضي السورية لحزب الله وهذا الأمر مازال قائماً حتى الآن. ولولا الدعم الإيراني والسوري ماكان لحزب الله ان يصل إلى المكانة الحالية التي أحرزها، ويعد التنظيم من نواحٍ عدة مديناً بوجوده لسوريا وإيران.

وأمّا على المستوى الايديولوجي فإن حزب الله هو نتاج لسياسة إيران التي تم تبنيها في عام ١٩٧٩ وهي (تصدير الثورة إلى الخارج)، ويرى الايرانيون في حزب الله أنجح ما انتجته هذه السياسة، إذ يعدونه النجاح الأكبر لها.

لقد عزز حزب الله وجوده من الناحية العسكرية كقوة لها وزنها على الخط الشمالي لإسرائيل، وبما أن الطائفة الشيعية تشكل العدد الأكبر في هذا التنظيم اللبناني اليوم، فإن حزب الله سيكون مدخل إيران إلى هذه الكتلة السكانية[1].

وينبغي ألا يخفى علينا أنَّ عالم الشيعة ليس كياناً متجانساً، فالشيعة في إيران يختلفون عن أولئك في لبنان، فلكل منهما نظرته المختلفة ثقافياً وسياسياً ودينياً، فالمرجع الشيعي في لبنان (محمد حسين فضل الله) الذي تشير إليه بعض المصادر على أنه الزعيم الروحي الرسمي لحزب الله (على الرغم من إنكاره لذلك)، فإنه لم يزر إيران على مدى سنوات عدة، وفي مقابلة أجريت معه في كانون الثاني/ ٢٠٠٣ اتهم

١- عماد فوزي شعيبي، إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، (بيروت: مركز المعطيات للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص٦٢ - ٦٣.

فضل الله علناً كلاً من إيران وحزب الله بمحاولة المساس بمكانته في لبنان مدعياً بأن هناك جماعات معينة داخل إيران وخارجها لا يرتاحون لتنامي السلطة الشيعية خارج إيران، وبأن حزب الله قد قرر مساندة إيران في هذا الشأن. وتابع فضل الله قائلاً بأنه "لهذا السبب هناك عناصر في لبنان تسعى لتشويه سمعته سياسيا من خلال تسميته بأنه منحرف عن المسار الشيعي"[1].

إن قدرة إيران على جعل حزب الله بيدقاً إيرانياً تعترضها مشاكل، فالموقف الإيراني السياسي الرسمي تجاه (إسرائيل) مازال قائماً على عدم الاعتراف بحق (إسرائيل) في الوجود، وفي دعمها لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي تحتلها (إسرائيل) كلها، لذلك فإن إقامة علاقات سياسية بين (إسرائيل) وجيرانها يتعارض مع مصالح إيران، ومن الممكن أن يؤدي إلى عزل طهران في حال تم التوصل إلى اتفاقية سلام بين (إسرائيل) وسوريا ولبنان[2].

ومن هنا فالسؤال الذي يطرح نفسه، هل ستكون المجابهة العسكرية بين (إسرائيل) وجارتها في الشمال أمراً مرغوباً من وجهة نظر إيران؟

وفي هذه المرحلة يبدو الجواب سلبياً. وهذا هو أحد الاسباب التي دعت إيران إلى كبح نشاط حزب الله في نيسان ٢٠٠٢، حينما وصل وزير الخارجية الإيراني السابق (كمال خرازي) إلى بيروت على ضوء تصعيد حزب الله للأوضاع، وأعلن بأنه ينبغي عدم إعطاء (إسرائيل) ذرائع لمهاجمة سوريا أو لبنان، ... لكن صورة الواقع أكثر تعقيداً من هذا...، فعلى الرغم من أن خرازي قام بدور الكابح مع بدء حزب

١- نقلا عن، صحيفة الحياة اللبنانية، ٢٠٠٣/١/٢٥، استشهدت الصحيفة بما قاله فضل الله في مقابلة له مع محطة تلفزيون (Mbc) وقد أنكر فضل الله دوره كزعيم روحي لحزب الله.

٢- عماد فوزي شعيبي، إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، المصدر السابق، ص٦٥.

الله بتصعيد الاوضاع إلا أن إيران هي التي حرضت حزب الله على الفعل في المقام الاول، والأكثر من ذلك أن عبارات خرازي سببت له الانتقاد الذي وجهته اليه وسائل الاعلام الإيرانية، ومنحته التعاطف والتأييد، فالاتجاهات المتصارعة تشهد حقيقة أن دعم حزب الله قد آزداد تعقيدا في السنوات الأخيرة على الاقل لدرجة معينة، فهناك صراع داخلي بين كتلة المحافظين والاصلاحيين في إيران. ولكن مازال هناك روابط وثيقة بين حزب الله والجهات المحافظة، ويدعي سياسيون اسرائيليون، ان هناك قناة مباشرة بين الأمين العام لحزب الله (حسن نصر الله) والزعيم الروحي لإيران (علي خامنئي)[1].

وفي ظل التطورات والتغيرات التي شهدتها الساحة الإقليمية والدولية من أحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر/ ٢٠٠١، وما ترتب عليها من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو واحتلال كل من افغانستان والعراق، جاءت زيارة الرئيس الإيراني السابق (محمد خاتمي) إلى لبنان عام ٢٠٠٣ ضمن جولة عربية شملت كلاً من بيروت وصنعاء ودمشق والمنامة التي آكتسبت أهمية كبيرة على الصعيدين الإيراني والعربي، فهي أول زيارة يقوم بها رئيس ايراني إلى لبنان منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، كما أنها جاءت تماشياً مع سياسة إيران الخارجية الهادفة نحو الانفتاح على الدول العربية وتعزيز التقارب معها، وجاء هذا على وفق توصيات الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن القومي الإيراني برئاسة (علي خامنئي) في تموز/ ٢٠٠٢، الذي أكد وجوب تطوير وتعزيز العلاقات مع الدول العربية والانفتاح عليها[2].

١- نعيم قاسم، حزب الله (المنهج – التجربة – المستقبل)، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٠)، ص٨٥ – ٨٦.

٢- محمد عز العرب، جولة خاتمي العربية (معاني ودلالات)، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع الالكتروني:. http: //www.al – bainah.net

وتزامنت زيارة خاتمي إلى لبنان مع سعي الولايات المتحدة الأمريكية للخروج بخارطة طريق جديدة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مع تزايد الضغوط على كل من إيران وسوريا ولبنان، وهي الدول التي يجمعها عامل دعم (حزب الله) في لبنان الذي تعده الولايات المتحدة الأمريكية منظمة ارهابية ويتوجب نزع سلاحه، ووقف انشطته وأشكال الدعم والمساندة له كلها، وإن إيران كانت تقدم مساعدة مادية إلى حزب الله تصل إلى ١٠ ملايين دولار شهرياً، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى مطالبة لبنان بتجميد أرصدة حزب الله الامر الذي رفضته الحكومة اللبنانية[1].

وعلى وفق ما تناقلته بعض المصادر العربية فإن الرئيس خاتمي في هذه الزيارة ينصب إهتمامه على ثلاثة إتجاهات[2]:

الاتجاه الاول: تعزيز العلاقات الإيرانية – اللبنانية وتقوية العلاقة مع كافة الاطراف السياسية اللبنانية كافة دون تمييز.

الاتجاه الثاني: توسيع العلاقات مع لبنان لتتجاوز النطاق السياسي إلى المحور الحضاري والثقافي والحوار بين البلدين في ظل الاحترام والقبول الذي يحضى به خاتمي بين كثير من الشرائح اللبنانية.

الاتجاه الثالث: يتعلق بموقف إيران من الاوضاع الإقليمية، ولاسيما الملفات المتعلقة بإيران ولبنان وسوريا في ظل الحرب الأمريكية على العراق والضغوط الأمريكية على هذه الدول[3].

١- صحيفة المستقبل اللبنانية في ٢٠٠٦/٦/١٢.

٢- أمير نذير البياتي، العلاقات اللبنانية – الإيرانية (١٩٩٠ – ٢٠٠٣)، سلسلة أوراق إقليمية، ع٧، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٧)، ص٦ – ٧.

٣- صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠٠٣/٥/١٣.

ويشير المحللون السياسيون إلى أنَّ هدف زيارة الرئيس خاتمي إلى لبنان هو العمل على حث حزب الله على تهدئة الجبهة اللبنانية في مزارع (شبعا) وهو ما يتوافق مع التوجه الإيراني الجديد الهادف إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولايمنع ذلك من آستمرار الدعم الإيراني لحزب الله ليس بالضرورة أن يكون عسكرياً بل سيكون دعماً مالياً في مجالات أخرى والسعي إلى إغلاق ملف حزب الله العسكري وتحويله إلى حزب سياسي واجتماعي وآتباع سياسة من شأنها أن تمتص الضغط الأمريكي وتسهم في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وبناءً على ما تقدم، فإن إيران تهدف إلى تحقيق مصلحتها القومية من خلال دعمها لحزب الله في لبنان بهدف التأثير في السياسة الأمريكية وإشغالها واربالك مخططاتها إلى اقصى حد ممكن تجنباً للآلة العسكرية الأمريكية بالتوجه نحوها.

٢ – ٢ – ٣ المتغير الإسرائيلي

تمثل (إسرائيل) آستعماراً مثلث الأبعاد، فهو آستعمار استيطاني وآستراتيجي وآقتصادي، ووجوده غير الشرعي رهن من البداية إلى النهاية بالقوة العسكرية ويكونها ترسانة وقاعدة وثكنة مسلحة إلى أنْ أصبحت تشكل قاعدة أميركية وأكبر قاعدة أمريكية عبر البحار، إلا أنها قاعدة بحجم (دولة)، وإنَّ طاقمها كله من اليهود[٢]، وبذلك لم تعد (إسرائيل) مجرد اصطلاح جغرافي بل أنه أشبه بكيان إيلامي يبدو من الصعب على الهيئات الدولية تصنيفه على حدود ثابتة المعالم[٣].

١– محمد عز العرب، المصدر السابق.

٢– جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط٢، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣)، ص١٣٩.

٣– عبد العزيز قائد سيف، الامة العربية والتحديات الصهيونية (خلال الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩١)، دراسة تاريخية، مجلة المؤرخ العربي، ع٤٦، (بغداد: الامانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب، ١٩٩٥)، ص١٤.

وتركز الإستراتيجية الاسرائيلية على الافادة من الوجود الأمريكي في المنطقة العربية بأكبر قدر ممكن، حتى طورت (إسرائيل) والولايات المتحدة تعاونها الاستراتيجي إلى اتفاق بين الطرفين يحل محل اتفاق ١٩٨١ ويتقدم عليه اتفاق ٢٩/ ١١/ ١٩٨٣[١].

وفي سبيل تحقيق (إسرائيل) خطتها وهدفها المعلن هو (إسرائيل الكبرى) قامت بحروب عدوانية ضد دول عربية في الاعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، فضلاً عن تدخلاتها الواضحة (بل عدوانها) على لبنان عام ١٩٨٢[٢]، والحرب الاسرائيلية الاخيرة على لبنان في عام ٢٠٠٦[٣]، وبذلك سيطرت (إسرائيل) على أراض عربية جديدة مساحتها تعادل ثلاثة اضعاف المساحة قبل عام ١٩٥٦[٤].

وفي ضوء ذلك تبقى (إسرائيل) مثاراً للقلق لأن المؤشرات كلها في الصراع العربي الإسرائيلي أكدت أن القيادة الاسرائيلية حددت ثلاثة أدوار رئيسة هي الدفاع والردع والهجوم[٥].

١– قيس محمد نوري، ابعاد التحالف الاستراتيجي الأمريكي، مجلة افاق عربية، ع٢، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢)، ص٢٦ – ٢٧.

٢– شيمون شيفر، كرة الثلج – اسرار الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ترجمة كميل داغر، ط١، (بيروت: دار النضال للطباعة النشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص١٦٧.

٣– ماجد كيالي، الغزو الإسرائيلي للبنان – ابعاده وانعكاساته، مجلة شؤون عربية، ع١٢٧، (القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٦)، ص٢٩.

٤– تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، ط٣، (عمان: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص٣٤٩.

٥– يزيد صايغ، العرب والتحديات البحرية، مجلة شؤون عربية، ع٤٩، (القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٦)، ص١٩٥.

ولكن مع آنهيار القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتي وآنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير السياسة الدولية وتأكيد مشاركتها الفاعلة في مواجهة الازمات والصراعات الإقليمية وإدارتها بما لا يتعارض ومصالحها الحيوية في المنطقة، فإن ذلك ادى إلى ظهور آتجاهين لدور (إسرائيل) في المنطقة[١]:

الاتجاه الاول: يرى ان دور (إسرائيل) في تلك التحولات هو عنصر اضعاف لها، لأن المهمة الموكلة (لإسرائيل) من الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الحليف الاستراتيجي في المنطقة في أثناء الحرب الباردة هو احتواء النفوذ السوفيتي وحماية المصالح الغربية، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي فإن مهمة (إسرائيل) التي أوكلت لها انتهت، ومن ثم فإن مكانتها تراجعت لدى الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية الحرب على العراق عام ١٩٩١، اذ تجمد دورها في تلك الأحداث، وقاد ذلك إلى آضمحلال قيمتها الإستراتيجية في نظر صانعي السياسة الامريكيين لأنه لم يعد هناك عدو مشترك[٢].

ومن هذا المنطلق توجهت السياسة الأمريكية إلى اشراك (إسرائيل) بصورة مباشرة في الحملة الأمريكية المضادةِ لحركات التحرر ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل في أنحاء مختلفة من العالم، ومن ثم أصبحت (إسرائيل) تعد مصدر قوة استراتيجية للولايات المتحدة مع كل ما ينطوي عليه هذا التفسير من دلالات، ومن

١- كريم السيد كمبار، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص١٠٨.

٢- هشام الدجاني، العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، قضايا استراتيجية، ع٦، (سوريا: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨)، ص٢٥ - ٢٦.

ثم أصبح الدفاع عن (إسرائيل) جزءاً لا يتجزأ من المهمة الشاملة للدفاع عن المصالح الدولية للغرب عامة والولايات المتحدة خاصة[١].

الاتجاه الثاني: إتخذ هذا الاتجاه موقفاً مناقضاً للاتجاه الاول، اذ يرى ان مكانة (إسرائيل) لدى الولايات المتحدة الأمريكية لم تتأثر بفعل التحولات التي حدثت بعد عام ١٩٩١ لأن جهود الغرب ومساعيهم في اقامة دولة (إسرائيل) اسبق زمنياً من واقع الحرب الباردة ونشوبها[٢]، ومن ثم فإن الامن الإسرائيلي يعد أحد الاهداف الرئيسة للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا مابات واضحاً من خلال الحرب الأمريكية على العراق ١٩٩١، فالهدف هو حماية أمن (إسرائيل) وتقديم الدعم لها على الرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي، وهكذا يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن الدور الإسرائيلي لم يتراجع، بل على العكس من ذلك، ستضل وكيلاً احتياطياً للسياسة الأمريكية في ارجاء الوطن العربي، لذلك لايمكن أن يتراجع دورها وأهميتها الإقليمية في المنطقة طالما أنها أداة للمحافظة على المصالح الأمريكية والغربية في الشرق الاوسط[٣].

وعلى الرغم من مصداقية هذين الاتجاهين، الا اننا نرى أنَّ هناك وجهة نظر أمريكية ترى بعد آنتهاء الحرب الباردة وجود عدو جديد اطلق على تسميته بـ (الاصولية) يمكن أن يؤثر في المصالح الأمريكية والاسرائيلية كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن قضايا الحرب على الإرهاب، وقضايا اسلحة الدمار الشامل، ومواجهة النظم والجماعات الاسلامية المتطرفة، ومن ثم فإن (إسرائيل)

١- سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص٢٣ - ٢٤.

٢- جورج قرن، الهدف الأمريكي الاول من الحرب... امن إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٥، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ص٦٤.

٣- المصدر نفسه، ص٦٥.

أصبحت تبعاً لذلك تواجه خطراً جديداً وهو ما يسمى بالاصولية الاسلامية التي تعمل على إبعاد هذا الخطر الذي يضر بالمصالح الغربية في عموم المنطقة العربية[١].

والجدير بالملاحظة أن السياسة الاسرائيلية على الصعيد الخارجي تنبع من ثوابت عدة[٢]:

١- تعتمد السياسة الاسرائيلية إلى حد كبير على اقامة علاقات سليمة بين العوامل الثابتة في مصالحها والعوامل المتغيرة منها، من خلال كسب المزيد من الاصدقاء والحلفاء وبقاء الاهداف البعيدة المدى ماثلة في الاذهان عند تنفيذ أي مخطط.

٢- إنَّ السياسة الخارجية الاسرائيلية تقوم على آستغلال الفرص لتحقيق الاهداف المرسومة، إدراكاً منها أن لكل شخصية مفتاحها، ولكل حادث ايجابياته وسلبياته التي تستحق الاستغلال لأقصى حد.

٣- آتباع سياسة دبلوماسية طويلة النفس وبعيدة المدى، اذ لاتنظر للحوادث المختلفة كحوادث منفصلة مقطوعة الجذور، فلا تعالجها بشكل مجزأ بل تسيّر نشاطاتها على وفق مخطط طويل المدى تنبثق منه برامج مرحلية.

٤- يعد الانجاز المادي أقوى حجة سياسية وأكثرها تأثيراً مع ضرورة الربط بين العمل الدبلوماسي والانجازات المادية من خلال ترجمة الاتفاقات السياسية إلى حقيقة مادية ملموسة.

١- توفيق أحمد القصير، النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية، (الرياض: مكتب الافاق المتحدة للاستشارات العلمية والتقنية، ١٩٩٥)، ص١٣.

٢- ابراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجية (اهدافها ووسائلها وادواتها)، دراسات فلسطينية، ع٣٣، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٦٩٨)، ص٥٤.

٥- التقدير الواقعي للموقف الموضوعي من خلال مقارنة العوامل المؤيدة وقوتها والعوامل المعارضة وقوتها وتقدير الطاقة الإسرائيلية الذاتية والاهتمام بعنصر الزمن.

٦- تكييف الوسيلة على وفق ضبط الواقع وإمكاناته وقيوده للوصول إلى الهدف المنشود والبراعة في ابتكار آستراتيجيات بديلة تفي بالغرض المنشود دون إثارة أشكال عمل مرفوضة.

وبهذا يمتلك الاسرائيليون عقلية مزدوجة من الشعور المستمر بالخطر المميت بحيث يخافون أن يلقي بهم إلى البحر، فضلاً عن الثقة بقدرتهم على سحق أعدائهم إذ إنّ فكرة البقاء هي الدافع القوي جداً (لإسرائيل)[١].

إنَّ علاقة (إسرائيل) مع الولايات المتحدة الأمريكية من نوع خاص ومميز، اذ تعد المفضلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وأفادت من الحماية الأمريكية بوصفها القوة العسكرية المسيطرة في الشرق الأوسط، (فإسرائيل) تمتلك القدرة في حال نشوب أية أزمة إقليمية لا على أن تكون قاعدة عسكرية أمريكية فحسب، وانما على ان تسهم فعلياً في أي تدخل عسكري أمريكي[٢].

إنَّ استعراض بنود الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين يؤشر بوضوح أن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ترك آثاره الواضحة على بنود الاتفاق واضعاً في الاعتبار

١- ستاسي بيرمان، جواسيس لمتد شركات وصناعات متقدمة يديرها أسياد الاستخبارات الاسرائيلية، ترجمة سعيد الحسنية، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥)، ص٣١ وص٧٨.

٢- زبغينيو بريجنسكي، الاختيار...، المصدر السابق، ص٧٧.

أصبحت تبعاً لذلك تواجه خطراً جديداً وهو ما يسمى بالاصولية الاسلامية التي تعمل على إبعاد هذا الخطر الذي يضر بالمصالح الغربية في عموم المنطقة العربية[1].

والجدير بالملاحظة أن السياسة الاسرائيلية على الصعيد الخارجي تنبع من ثوابت عدة[2]:

١- تعتمد السياسة الاسرائيلية إلى حد كبير على اقامة علاقات سليمة بين العوامل الثابتة في مصالحها والعوامل المتغيرة منها، من خلال كسب المزيد من الاصدقاء والحلفاء وبقاء الاهداف البعيدة المدى ماثلة في الاذهان عند تنفيذ أي مخطط.

٢- إنَّ السياسة الخارجية الاسرائيلية تقوم على آستغلال الفرص لتحقيق الاهداف المرسومة، إدراكاً منها أن لكل شخصية مفتاحها، ولكل حادث ايجابياته وسلبياته التي تستحق الاستغلال لأقصى حد.

٣- آتباع سياسة دبلوماسية طويلة النفس وبعيدة المدى، اذ لاتنظر للحوادث المختلفة كحوادث منفصلة مقطوعة الجذور، فلا تعالجها بشكل مجزأ بل تسيّر نشاطاتها على وفق مخطط طويل المدى تنبثق منه برامج مرحلية.

٤- يعد الانجاز المادي أقوى حجة سياسية وأكثرها تأثيراً مع ضرورة الربط بين العمل الدبلوماسي والانجازات المادية من خلال ترجمة الاتفاقات السياسية إلى حقيقة مادية ملموسة.

١- توفيق أحمد القصير، النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية، (الرياض: مكتب الافاق المتحدة للاستشارات العلمية والتقنية، ١٩٩٥)، ص١٣.

٢- ابراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجية (اهدافها ووسائلها وادواتها)، دراسات فلسطينية، ع٣٣، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٦٩٨)، ص٥٤.

٥- التقدير الواقعي للموقف الموضوعي من خلال مقارنة العوامل المؤيدة وقوتها والعوامل المعارضة وقوتها وتقدير الطاقة الإسرائيلية الذاتية والاهتمام بعنصر الزمن.

٦- تكييف الوسيلة على وفق ضبط الواقع وإمكاناته وقيوده للوصول إلى الهدف المنشود والبراعة في ابتكار آستراتيجيات بديلة تفي بالغرض المنشود دون إثارة أشكال عمل مرفوضة.

وبهذا يمتلك الاسرائيليون عقلية مزدوجة من الشعور المستمر بالخطر المميت بحيث يخافون أن يلقي بهم إلى البحر، فضلاً عن الثقة بقدرتهم على سحق أعدائهم إذ إنّ فكرة البقاء هي الدافع القوي جداً (لإسرائيل)[1].

إنَّ علاقة (إسرائيل) مع الولايات المتحدة الأمريكية من نوع خاص ومميز، اذ تعد المفضلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وأفادت من الحماية الأمريكية بوصفها القوة العسكرية المسيطرة في الشرق الأوسط، (فإسرائيل) تمتلك القدرة في حال نشوب أية أزمة إقليمية لا على أن تكون قاعدة عسكرية أمريكية فحسب، وانما على ان تسهم فعلياً في أي تدخل عسكري أمريكي[2].

إنَّ استعراض بنود الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين يؤشر بوضوح أن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ترك آثاره الواضحة على بنود الاتفاق واضعاً في الاعتبار

١- ستاسي بيرمان، جواسيس لمتد شركات وصناعات متقدمة يديرها أسياد الاستخبارات الاسرائيلية، ترجمة سعيد الحسنية، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥)، ص٣١ وص٧٨.

٢- زبغنيو بريجنسكي، الاختيار...، المصدر السابق، ص٧٧.

المتغيرات الإقليمية والدولية، مما يسمح (لإسرائيل) بأداء دور رئيس في المنطقة، ولاسيما في المواجهات العسكرية، وتمثل الاتفاق بعشر نقاط رئيسة[1]:

١- تكثيف التعاون العسكري بين الدولتين في مجالات الأمن والاستخبارات وتبادل المعلومات الحربية.

٢- توفير الغطاء الجوي الإسرائيلي للقوات الأمريكية اذا تطلب العمل.

٣- تنسيق العمل بين القيادة السياسية والعسكرية للدولتين في مجالات التخطيط الاستراتيجي لشن الأعمال التعرضية الضرورية لمواجهة ما قد تتعرض له منطقة الشرق الاوسط من اخطار داخلية وخارجية.

٤- تطوير امكانات الإعاشة والخدمات الإدارية والفنية داخل القواعد العسكرية الإسرائيلية البرية - البحرية - الجوية وتجهيزها لأستقبال عناصر قوة الانتشار السريع الأمريكية، فضلاً عن بذل الجهود الكفيلة لتسهيل مهمة دفعها إلى مناطق التهديد المحتملة بالسرعة الواجبة وبأقصى درجات الكفاية.

٥- عقد مشروعات التدريب التعبوية والعسكرية وادارتها.

٦- تنمية قدرات وطاقات الصيانة والاصلاح لخدمة القوات الجوية والبحرية الأمريكية التي تدعي العمل أو البقاء وذلك بالكم والكيف المناسبين لحجم الاعمال الحربية المتوقعة.

٧- تخزين أعتدة واسلحة وذخائر وقطع غيار امريكية داخل مستودعات ومناطق تكريس استراتيجي اسرائيلية بطريقة تخدم مصالح البلدين المتحالفين، طيلة اشتعال القتال في المنطقة.

١- قيس محمد نوري، المصدر السابق، ص٢٦ _ ٢٧.

٨- وضع المرافئ الإسرائيلية تحت تصرف الأسطول الأمريكي وتوفير الدعم اللوجستي والفني للقطع البحرية الأمريكية.

٩- التعاون المشترك في تصنيع السلاح وتطويره بالاعتماد على الخبرة والتمويل الأمريكي.

١٠- زيادة الدعم الاقتصادي والمعونات والهبات والقروض طويلة الأجل لمعاونة إسرائيل على النهوض بنصيبها من هذه الاتفاقية.

وفي هذا السياق، فإن (إسرائيل) التي دخلت الحرب مع لبنان عام ٢٠٠٦ كانت ترى بأن حربها عادلة، ولكنها لم تبذل من الجهد سوى القليل لتبريرها للعالم الخارجي كعامل رئيس في آستراتيجياتها العسكرية والتنفيذ الفعلي للمعارك.

ومالت الحكومة الاسرائيلة وقواتها العسكريه دائما - شأنها شأن أقرانها الامريكيين - إلى رؤية هذا الجانب من الحرب بمعايير الأعمال السياسية والادراكات الداخلية أكثر من رؤيته لمعايير دول وثقافات وديانات اخرى.

وكان أحد الأهداف الإسرائيلية المعلنة هو استعادة مصداقية الردع الإسرائيلي بعد تفتتها في أعقاب انسحابات من جانب واحد من لبنان وغزة، وسنوات من التسامح ورد محدود إزاء هجمات وتحرشات منخفضة المستوى. ويبدو أن الخطة الإسرائيلية كانت ترمي إلى إلحاق الهزيمة بحزب الله[1].

فالانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني محنة حقيقية لحزب الله، اذ لم يسبق لهذا التنظيم اللبناني أن واجه موقفاً أكثر جدية منذ تأسيسه عام ١٩٨٢، لأن

١- مجلة المستقبل العربي، (ملف)، العدوان على لبنان (السيد حسن نصر الله، السيرة الذاتية)، ع٣٣١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص١٣٣ _ ١٣٤.

الانسحاب الإسرائيلي يمثل عهداً جديداً في الجانب الأمني والسياسي (لإسرائيل)، حتى لم يعد بإمكان أحد داخل (إسرائيل) أو خارجها اعتمادها قوة محتلة للجنوب اللبناني.

ونشأ عن فكرة الانسحاب من الجنوب اللبناني تحفظات شديدة في (إسرائيل)، وكان هناك كثير من التوقعات والتنبؤات المرتبطة بهذا الانسحاب أحادي الجانب من المنطقة الأمنية التي تعبر عن الخوف في أن تصبح الحدود الإسرائيلية على الجبهة الشمالية أهدافاً لنشاطات الارهابيين مما يمكن ان يؤدي إلى تدهور الاوضاع على طول الحدود[١].

وعلى الرغم من مرور مده زمنية من الانسحاب، فإن حزب الله يتصرف بطريقة تختلف عن هذه التنبؤات، ففي الاشهر التي تم فيها التمهيد لغزو العراق كانت هناك تخمينات عن أن حزب الله سيستغل حالة عدم الاستقرار ويقوم بعمليات ضد (إسرائيل) في الشمال، لكن الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عبرت عن شكها في أن يغتنم التنظيم فرصة الحملة على العراق ليهاجم (إسرائيل) وهذا ما اكده جهاز الموساد الإسرائيلي في ذلك الوقت، ويبدو أن حزب الله كان حريصاً للغاية على أن يبقي نشاطه في الحد الأدنى خلال أسابيع المعركة في العراق، ولم يخف قادة حزب الله معارضتهم للحملة الأمريكية ضد العراق، لكنهم حافظوا على صمتهم بشكل كامل...، ولم يعلُ صوتهم إلا عندما أعلنوا بأنهم لم يرسلوا أية مساعدات إلى العراق لطرد الغازين، وعندما ذكر من بغداد أن ٦ مقاتلين من حزب الله تم اعتقالهم على الحدود السورية – العراقية سارع التنظيم للإعلان عن رفض رسمي[٢].

١– عماد فوزي شعيبي، إسرائيل وحزب الله، المصدر السابق، ص٣١ – ٣٢.

٢– المصدر نفسه، ص٣٢.

ومع ذلك كله فإن (إسرائيل) تظل دوماً تتمتع بعوامل قوة مضافة على غاية الاهمية في معادلة الصراع وموازين القوة في المنطقة، ويمكن اجمالها في النقاط الآتية[١]:

أولاً: احتكار التسلح النووي لضمان تأمين عنصر الردع المطلق.

ثانياً: استمرار حرص الولايات المتحدة على ضمان تفوقها العسكري وأمنها وآستقرارها.

ثالثاً: حرص الدول الغربية على (إسرائيل)، على الرغم من مناهضة بعض الدول لسياساتها واحتلالاتها واعتداءاتها، الا انها لا تسمح للدول العربية بالقضاء عليها أو تهديدها.

رابعاً: واقع التشتت والضعف السائدة في النظام العربي واضعاف دوره في مقاومة التحدي الصهيوني.

خامساً: ضعف امكانات الشعب اللبناني في مواجهة الكيان الصهيوني.

وإستناداً لما سبق، فإن المتغير الإسرائيلي سيظل دوماً يؤدي دوراً مهماً وفعالاً ومؤثراً في لبنان للحفاظ على المصالح الغربية وخصوصاً المصالح الأمريكية.

٢ - ٣ المتغيرات الدولية

لا يمكن اغفال العامل الدولي ودوره في التأثير على نمط العلاقات قديماً وحديثاً من خلال توظيفه للأدوار، على وفق نوعية الارتباط وشكله، ومن ثم فهو متغير سياسي، فالسياسة الأمريكية في لبنان تعتمد على مدى تكييف العامل الدولي مع أهدافها والأساليب المعتمدة لتحقيقها، وآزدادت درجة تأثير هذا المتغير في السياسة الأمريكية بفعل التداخل الكبير بين العناصر المكونة لها تبعاً لتعدد عوامل

١– ماجد كيالي، المصدر السابق، ص٣٠ – ٣١.

ووسائل الاتصال وسرعتها بين عناصر المنظومة الدولية ذات الأهداف المتزايدة التي جعلت من الدول مقيدة وخاضعة في بعض الأحيان إلى تأثيراتها التي غالباً ما تبلور السياسات التي تتبناها خارجياً على وفق ما تمتلك من قدرات وبتغير نوع ودرجة تأثير المتغيرات الدولية التي تؤثر في السياسات المتبعة في الدول على وفق الظروف الدولية السائدة والمكان الذي تقع فيه الدولة جغرافياً، ولاسيما اذا كانت الدولة كبيرة وذات قوة ونفوذ على الصعيد العالمي، فيكون التأثير والتأثر أكثر من الدول المتوسطة والصغيرة.

وهكذا فإن المتغيرات الدولية تؤثر سلباً او ايجاباً في السياسة الأمريكية في لبنان، سواء بالدعم والاسناد أو بكبحها وعرقلة فرص نجاحها.

٢ - ٣ - ١ المتغير الفرنسي

تميز الدور الفرنسي في لبنان بأبعاده التاريخية والدينية والثقافية، وتعزز هذا الدور في أثناء مرحلة الانتداب الذي كرس قانون النظام العرفي، وأعطى الموارنة دون غيرهم من الطوائف اللبنانية حق آحتكار منصب رئيس الجمهورية بهدف الابقاء على الولاء السياسي. كما آرتكز الدور الفرنسي على عنصر آخر مماثل مع العنصر الديني هو العنصر الثقافي، لوجود التباين العرقي والقومي في لبنان.

وحرصت الادارات الفرنسية المتعاقبة على المشاركة الفاعلة في الازمات اللبنانية كلها، فمنذ الوهلة الاولى للحرب الاهلية في لبنان، اقترح الرئيس الفرنسي الاسبق (فاليري جيسكار ديستان) (١٩٧٤ - ١٩٨١) على الحكومة اللبنانية ارسال قوات فرنسية إلى لبنان لإيقاف تلك الحرب إلا إنّ الحكومة اللبنانية رفضت المقترح، وتدخلت مرة اخرى في عهد الرئيس (فرانسو ميتران) (١٩٨١ - ١٩٩٥) إبان الأزمة اللبنانية من عام ١٩٨٩ بين العماد ميشيل عون من جهة والقوات اللبنانية - السورية من جهة أُخرى، وقاد ذلك إلى منح فرنسا العماد ميشيل عون حق اللجوء السياسي عبر بوابة السفارة الفرنسية في بيروت[1].

وفي تلك الاثناء فكرت الإدارة الفرنسية في تأمين تغطية دولية (امريكية واوروبية) لتحركها في مجلس الأمن في محاولة منها لآستخدام الأزمة اللبنانية لآستعادة نفوذها في لبنان، إذ أدركت فرنسا أنَّ تعديل بعض الوقائع على الساحة السياسية اللبنانية والتي تنسجم مع التوجهات الفرنسية يتطلب إخراج القوات السورية من لبنان ليتناغم مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على المنطقة ولاسيما بعد آحتلالها العراق في عام ٢٠٠٣.

وجاءت التغييرات المتسارعة على الساحة اللبنانية فرصة سانحة، ولاسيما من قرار التمديد لرئيس الجمهورية السابق اميل لحود بعد تعديل الدستور اللبناني من لدن المجلس النيابي التي أبدت فرنسا آعتراضها على القرار حين أشارت الناطقة بلسان الخارجية الفرنسية بأن التمديد "يشكل تحدياً للمجتمع الدولي ويفتح الطريق أمام تطور خطير في الحياة السياسية اللبنانية"[2]. وعبرت فرنسا عن قلقها تجاه تصويت البرلمان اللبناني على تعديل الدستور، اذ وصفت هذا التعديل "بأنه يتناقض مع التقاليد الديمقراطية اللبنانية"[3].

١- سهى سعيد العزاوي، السياسة الفرنسية تجاه العرب، متابعات دولية، ع٢٢، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠)، ص١ - ٢.

٢- نقلا عن، صحيفة الامانة اللبنانية، ع٣٤١٥، ٢٠٠٥/٣/٥.

٣- نقلا عن، المصدر نفسه.

ولكن بعد آنقسام المجتمع اللبناني إلى (معارضة وموالاة)[١]، وما نجم عن ذلك من احتقان سياسي بين القوى السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية، اضطلعت فرنسا بتشجيع المعارضة على التصعيد، وقاد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك معركة المعارضة مباشرة منذ بدايتها، فبعد استقالة وزارة رفيق الحريري على خلفية قرار التمديد استقبله الرئيس الفرنسي في قصر الالزية في باريس معرباً له عن "رغبة فرنسا بالتطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩" مستطرداً بأن فرنسا تقف دائماً إلى جانب لبنان[٢].

ومع تزايد تصعيد المعارضة اللبنانية آستقبل جاك شيراك كلاً من النائب المعارض وليد جنبلاط (زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي) والبطريارك نصر الله صفير، وتعمد شيراك إيصال رسالة الدعم والتأييد للمعارضة وجرى توديعهما بشكل لا يليق الا برؤساء دول، وهو ما يعطي دلالة على الاهتمام الفرنسي في لبنان، ولعل تصريح وليد جنبلاط بعد عودته "اننا لم نعد وحدنا"[٣] دليلًا على ذلك ومن ثم وجدت الدبلوماسية الفرنسية بأن ليس لديها كثير ما تراهن عليه سوريا، وإن فرصة

١ـ المعارضة: اطلق لفض (البريستول) على صفوف المعارضة للوجود السوري في لبنان والذين عارضوا التمديد للرئيس اللبناني، والذي ضم تيارات مسيحية بالأساس، مثل قرنة شهوان والكنيسة المارونية بزعامة البطريرك نصر الله صفير والتيار الوطني الحر اتباع ميشيل عون، كما ضم تيارات اسلامية سواء الدرزية كتلة وليد جنبلاط، والسنية التي انضمت بعد اغتيال الحريري.
الموالاة: يطلق لقاء عينة التينة على الموالين لسوريا التي ضمت حكومة كرامي السابق وشخصيات مسيحية مثل الرئيس لحود وكريم بقرادوني من حزب الكتائب اضافة إلى منظمة امل وحزب الله بزعامة حسن نصر الله.
للتفصيل ينظر: ثامر عزام، لبنان بعد الانسحاب (مستقبل محفوف بالمخاطر)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني:. http: //www.arabonline.net

٢ـ نقلا عن صحيفة السفير اللبنانيه، ٢٠٠٤/٨/٦

٣ـ نقلا عن، الحوار المتمدن، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الاكتروني:. http: //www.rezgar.com .

لاستعادة نفوذها في ظل الظروف الإقليمية المتاحة وملء الفراغ الذي سينجم بعد خروج القوات السورية[١].

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استمالة فرنسا وإشراكها في الأزمة اللبنانية على وفق التحالفات الجديدة التي تبنتها بعد أحداث ١١/ أيلول وهي تحالفات إرادية بمعنى أنّ نوع المهمة هو الذي يحدد طبيعة التحالف، وهذه التحالفات ليست ثابتة او دائمة، ولاسيما ان الولايات المتحدة الأمريكية اصطدمت بثقل الاعباء التي تواجهها في العراق بما لا تستطيع قوة منفردة على تحملها[٢].

الأمر الذي قاد إلى التحضير وآستصدار القرار (١٥٥٩) اذ آتصل الرئيس الفرنسي السابق (جاك شيراك) بأعضاء مجلس الأمن لإقناعهم بالتصويت على القرار، ومن ثم آتسم الدور الفرنسي بعد صدور القرار بالحزم إزاء تطبيقه وذلك بتفعيل النقاط الواردة فيه وتطبيقها حرفيا.

وفي أثناء زيارة مستشار الرئاسة الفرنسية (موريس غوردر) إلى الولايات المتحدة فانه دعا إلى[٣]:

١ـ دعوة الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي أنان) إلى تقديم تقرير دوري لمجلس الأمن عن مدى آمتثال سوريا بتنفيذ القرار.

١ـ صحيفة الوطن الاماراتية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت الموقع الاكتروني:.www.alwatanvoise.com .

٢ـ عن طبيعة التحالفات الأمريكية الجديدة ينظر: اشتون كارتر ووليام بيري، الدفاع الوقائي (استراتيجية امريكية جديدة للعراق)، ترجمة اسعد حليم، ط١، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١)، ص٦٠.

٣ـ صحيفة الوطن الاماراتية، المصدر السابق.

٢- متابعة صارمة لتنفيذ القرار الدولي المرقم ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن لخروج القوات السورية في أقرب مدة ممكنة ليتسنى تطبيق الفقرات اللاحقة للقرار.

٣- تعيين موفد دولي تابع للأمين العام للأمم المتحدة مختص بمتابعة تنفيذه عبر زيارته الأطراف المعنية بالقرار.

وبناءً على ما تقدم، فإن الموقف الفرنسي يمكن تلخيصه بالنقاط الآتية[١]:

١- تنفيذ سوريا القرار الدولي وما يترتب عليه من سحب قواتها وآستخباراتها من لبنان وان يكون السلوك السوري في لبنان بما يؤمن آستقراره ويدفع بآتجاه وطني مع تأكيد وحدته وآستقلاله وأمنه وآستقراره.

٢- الضغط على السلطة اللبنانية وما سمي بالموالاة بدعم تداول السلطة وتقبل سياسة هادئة للسلطة على وفق الصيغ الديمقراطية.

٣- تقبل الحقائق الجديدة للبيئة الدولية والاقليمية والبدء بعملية اصلاح النظام السياسي السوري.

وشجعت فرنسا على آستصدار بيان رئاسي من مجلس الأمن في ١٩/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٤، جدد ما جاء في القرار ١٥٥٩ وتضمن البيان دعوة الامين العام للأمم المتحدة لتقديم تقرير دوري لمجلس الامن عن مدى الإمتثال لتنفيذ القرار.

وفي اللقاء الذي جمع الرئيس الفرنسي السابق (جاك شيراك) بمبعوث الأمين العام (تيري رودلارسن) حول انجاح مهمته، طالب المبعوث الدولي بمنح مدة اطول وأن يكون التقرير على مرحلتين:

١- صحيفة الشرق الاوسط، ع٩٦٢٤، ٤/٤/٢٠٠٥.

الاولى: في اوائل شهر نيسان. والثانية: في أواخر تشرين الاول لإعطاء سوريا الوقت اللازم.

وتبعا لذلك تمخضت الجولات المكوكية للمبعوث الدولي مع سوريا بإعلانه أنَّ سوريا عازمة على تنفيذ القرار، ولاسيما بعد لقائه الرئيس السوري بشار الاسد موضحاً "توصلنا إلى اتفاق حول متطلبات الالتزام الكامل بتطبيق القرار ١٥٥٩ الخاص بالانسحاب العسكري والاستخباراتي السوري". كما تم الاتفاق مع المبعوث الدولي على قبول ارسال فريق من الأمم المتحدة للتحقق من الانسحاب السوري الكامل من الأراضي اللبنانية.

كذلك لا يمكن إخفاء انزعاج الولايات المتحدة الأمريكية من قيادة فرنسا لمعسكر الدول المعارضة للحرب على العراق واللجوء إلى استخدام القوة، اذ دعت قبل مناقشة الحرب ضرورة اعطاء الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الفرصة الكاملة للبحث عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة، كما هددت بآستخدام الفيتو لمنع اتخاذ قرار في مجلس الأمن لشن الحرب[١].

إلا إنَّ الخلاف الفرنسي - الأمريكي لم يستمر طويلاً، إذ بدأ الموقف الفرنسي يتغير تدريجياً ما بعد آحتلال العراق، ولاسيما بعد ان وجدت نفسها معزولة دون أي تأثير أو دور تؤديه في الشرق الاوسط، فضلاً عن فشل المحور الفرنسي - الالماني - الروسي الذي سعت إلى إقامته قبل الحرب[٢].

١- عوزم عيلان، الهوية الاوروبية الجديدة، عرض نزار رمضان، ط١، (يافا: مركز يافا للدراسات، ٢٠٠٥)، ص٢٦.

٢- المصدر نفسه، ص٢٨.

ونتيجة لذلك، أدركت فرنسا ضرورة إعادة حساباتها وعدم الذهاب بعيداً، وان العودة والتوافق مع السياسة الأمريكية للحصول على بعض المكاسب الإقليمية، وهذا ما عكسه القرار ١٥٥٩ والحرب على الإرهاب، لذلك تعين على فرنسا تجاوز حالة التوتر الا انها كانت ليست على آستعداد للعودة والانسياق بالكامل خلف السياسة الأمريكية، وان اجواء الوفاق الظاهري التي جسّدها القرار ١٥٥٩ عدّ بداية تصحيحية لرأب الصدع في العلاقات بين الدولتين[١].

ومع تطور الاحداث في البيئة الاقلميمية ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية اشراك فرنسا في مشروعها الكوني (الشرق الاوسط الكبير)، تعين على فرنسا أن تتخذ مجموعة من الخطوات التي تخدم السياسة الأمريكية، وهذا ما حصل في قمة الثمان التي عقدت بولاية جورجيا الأمريكية في ١٩/ حزيران/ ٢٠٠٤، اذ شاركت فرنسا في صفقة اقتضت بأن تقوم الولايات المتحدة بتعديل مشروع الشرق الاوسط الكبير بما يتناسب مع مصالح ووجهات النظر الاوروبية، مقابل ان توافق فرنسا على مشروع القرار الذي طرح في مجلس الأمن وهو القرار ١٥٤٦ الذي تضمن شرعنة الاحتلال الأمريكي وتحويله إلى قوات متعددة الجنسيات[٢].

وأصبحت المطالبة الأمريكية - الفرنسية بضرورة انسحاب القوات السورية من لبنان بمثابة الشعار الاسمى الذي ترتكز عليه تصريحات وخطب قادة الدولتين وخطبهم ومواقفهم، ولاسيما تلك الصادرة عن الرئيسين الفرنسي السابق (جاك شيراك) والرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، كما تحولت إلى نداء اوروبي جامع بعد اغتيال رفيق الحريري، ففي اللقاء الذي جمع الرئيسين الفرنسي والامريكي

١- سهى سعيد العزاوي، المصدر السابق، ص٤.

٢- صحيفة الوطن الاماراتية، المصدر السابق.

حدثت مشادة بينهما أمام الصحفيين اذ قال بوش "ان الأحوال في العراق سوف تتحسن شيئاً فشيئاً"، فرد عليه شيراك "أنها سوف تسوء أكثر فأكثر"[١].

ومع ذلك كله، تضمن الوفاق الفرنسي - الأمريكي الحرص على عدم ربط القرار ١٥٥٩ بمسيرة السلام في الشرق الاوسط، اذ آعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على أن ملف المسار السوري واللبناني الإسرائيلي ليس له الاولوية وإنه ينبغي التوصل إلى تنفيذ كامل للقرار، فيما تميزت الرؤية الفرنسية بأنها طالبت بعودة سيادة لبنان وحريته وآستقلاله من اجل مسيرة السلام في الشرق الاوسط.

وتم تشكيل غرفة عمليات في داخل السفارتين الأمريكية والفرنسية في بيروت لإدارة العملية ومراقبة تنفيذ القرار ولاسيما ما يتعلق بمراحل الانسحاب السوري.

ومن الواضح ان الضغوط الأمريكية لتطبيق القرار الخاص بإخراج القوات السورية من لبنان ليس مرده وجود لبنان على اولوية الاجندة الأمريكية في المنطقة بقدر ما هو ممارسة ضغوط على سوريا[٢]. وان مستوى هذه الضغوط مرتبط إلى حد كبير بمستوى الاستجابة السورية لمسار الملف العراقي، وان التمييز هنا بين الرؤيتين الفرنسية والامريكية لجهة القرار ١٥٥٩ هو أن واشنطن مارست ضغوطاً على دمشق لتنفيذ القرار الدولي الخاص بآنسحاب القوات السورية في لبنان والانتخابات وغيره من الملفات، ومن ثم وجدت فرنسا أن اولويات سياساتها هو إعادة نفوذها في لبنان

١- للتفصيل ينظر: قناة الجزيرة الفضائية في ٢٠٠٤/٥/١١ على الموقع الاكتروني:www.aljazeera.net.

٢- عارف العبد، المصدر السابق، ص٢١١.

من خلال ممارسة الضغوط لإخراج سوريا من لبنان، ومن ثم اعلنت فرنسا أنها غير عازمة بالدخول في المشروع الأمريكي الخاص بإسقاط النظام السياسي السوري[١].

ولكن من وجهة النظر الأمريكية فإن البند المتعلق بنزع اسلحة المقاومة يعد من أولوياتها، بعد حزب الله منظمة ارهابية فضلاً عن تقويض النظام السوري لتعزيز دور (إسرائيل) في المنطقة، بخلاف فرنسا، اذ لا تعد حزب الله منظمة ارهابية بل دعت إلى تسليم سلاحه ومشاركته في العملية السياسية[٢].

واستناداً لما سبق، فان الدبلوماسية الفرنسية لم تصل إلى سقف المطالب الأمريكية بإحداث تغيير سياسي في سوريا، وإنما اعطت اشارة للولايات المتحدة بأن لا مصلحة لها من اهتزاز الوضع الداخلي في سوريا، كما أن فرنسا تبدو حذرة في أية مواجهة مع سوريا، بل الاستمرار بالضغط عليها[٣]، ولتعزيز دورها في الشرق الأوسط واجهت الدبلوماسية الفرنسية صعوبات عدة، نظراً لما آرتكبته من أخطاء تكتيكية عندما دفعت في فصل القرار ١٥٥٩ عن مسار المفاوضات المتعددة الاطراف مع (إسرائيل)، فضلاً عن فصل القرار عن القرارات الدولية الاخرى الخاصة بالمسار اللبناني، واللافت للنظر سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام الدور الفرنسي كعنصر ضاغط على سوريا ولبنان كما ادركت فرنسا أنَّ تأثيرها في المنطقة لا يعني إحلاله بديلاً عنها[٤]، اذ توجت تلك الجهود في عقد اللقاء (العربي الدولي)

١– نقلا عن قناة الجزيرة الفضائية، في ٢٠٠٤/٥/١٢ المصدر السابق.

٢– تامر عزام، المصدر السابق.

٣– للاطلاع عن الوفاق الفرنسي الأمريكي بشأن منطقة الشرق الاوسط، ينظر: جان بيير شوفنمان، فكرة ما عن الجمهورية قادتني إلى...؟، ترجمة ليلى غانم، مراجعة بود بوس، ط١، (ليبيا: دار الجماهير للنشر والاعلام، ١٩٩٣)، ص٨٥.

٤– عامر كامل احمد، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي، عقد التسعينيات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص٩٥.

في باريس، وشاركت فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي والسعودية ومصر، الذي يدعو مجلس النواب اللبناني إلى انتخاب رئيس جديد للبنان من دون مزيد من التأخير.

وفي المقابل أعلن الرئيس الفرنسي الحالي (نيكولاي ساركوزي) في مقابلة مع عدد من وسائل الاعلام بأنه وصل إلى طريق مسدود مع الرئيس الاسد، "لقد وصلنا إلى نهاية المطاف، ولم تعد تكفيني الكلمات اريد افعالاً"[١]، وأعطى مدة زمنية لعقد جلسة البرلمان اللبناني لإنتخاب رئيس جديد للبنان، وانه أجرى ثلاثة اتصالات هاتفية مع الرئيس السوري بشار الاسد حاول اقناعه بضرورة حل الازمة اللبنانية مقابل مكاسب اقليمية ودولية لصالح دمشق، فضلاً عن محاولات وزير خارجيته (كوشنير) الذي بقي في لبنان أيام عدة دون جدوى، ويبدو أن تصريحات ساركوزي تؤكد انسحاب فرنسا من محاولة حل الازمة اللبنانية وعودة الملف مرة اخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن ليست الاوراق اللبنانية كلها بيد دمشق، وهذا ما أوضحه الرئيس الفرنسي ساركوزي بقوله "سوريا ليست وحدها في لبنان، بل هناك عامل آخر هو العامل الإيراني، ولنا مع الايرانيين مشاكل من نوع اخر (السلاح النووي)، وقلت بآستمرار ان امتلاك إيران القنبلة النووية شيء لايمكن ان اقبله ولم اغير رأيي ولنا مع إيران قنوات اتصال لمحاولة اقناعه. ونحن نطلب منهم ان يتركوا المفتشين الدوليين ان يقوموا بعملهم، أدعوهم من اجل الا يدفعوا العالم إلى ركوب المخاطر والتوقف عن آنتهاك القواعد الدولية التي صادقوا عليها"[٢].

١– للتفصيل ينظر: خطاب الرئيس الفرنسي في ٢٠٠٧/١٢/٥، على الموقع الالكتروني: www.alaraibya.net .

٢– عمر الكدي، لبنان... تراجع فرنسي وعودة امريكية شديدة اللهجة، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية الانرنتت، وعلى الموقع الاكتروني:
http: //www.arabic.rnw.n1/midestafrica/19120702 .

ومن هذا يفهم أنَّ فرنسا تبحث عن دور مؤثر في منطقة الشرق الاوسط ولاسيما في لبنان، من خلال توظيفها عمق العلاقات التاريخية والثقافية لأنها الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط الذي تنتمي إلى الفضاء الفرانكفوني الذي تعده فرنسا فضائها، وان فرنسا ستمد يد المساعدة إلى لبنان بإشراك اوروبا لإعادة إعماره ودفع عجلة الاقتصاد اللبناني والاصلاح السياسي والاداري إلى الأمام، وعليه فإن فرنسا تتطلع بالمحافظة على مكانتها في المستقبل في منطقة الشرق الاوسط، وهذا بدوره يجعل فرنسا متغيراً أساسياً ومؤثراً في الوقت نفسه في السياسة الأمريكية في لبنان.

٢ - ٣ - ٢ المتغير الروسي

تعد علاقات روسيا بالعرب حديثة نسبيا مقارنة بعلاقات العرب مع الغرب، وتمثل تواصلاً للعلاقات العربية السوفيتية، لأن روسيا الوريث الشرعي للإتحاد السوفيتي.

ويرى بعض القادة الروس أن المصالح الوطنية لروسيا تتطلب أن ياخذ في الاعتبار عوامل جديدة، وينبغي علىٰ روسيا ان تقترح بديلاً محدداً عن الغرب في المنطقة العربية، الا ان هذا المدخل يجب الا يجري في اطار المجابهة السياسية التي ميزتها حقبة الحرب الباردة، إذ كانت الأيديولوجية تحدد شكل المنافسة بين النظامين العالميين، ويعد هذا الشرط بالنسبة لهؤلاء ضرورياً لدخول روسيا المنطقة العربية التي مازال وجود الغرب فيها يتمتع بالتأثير السياسي والاقتصادي الكبير تاريخياً في المنطقة، وإنْ كان الاتحاد السوفيتي السابق قد تمكن من ازاحة عدوه في اتجاهات محدودة، وينبغي على روسيا الابتعاد عن العموميات في سياستها مع الدول العربية، ومن ثم لا ترغب روسيا العمل وفق التقاليد السوفيتية، ولا توزع مشاعرها الايجابية او السلبية بين التقدميين والمحافظين في الدول العربية انطلاقا من موقفهم من الغرب، ومن ثم لابد

ان تدرك ان هذه الدول الحليفة ستمارس في الاوضاع الحالية الجديدة سياسة أكثر اعتماداً على الذات لأنها تنطلق من مصالحها الخاصة ولم تأخذ في الاعتبار الجانب الروسي بالقدر الذي كان سابقاً[١].

وأنطوت اتجاهات السياسة الخارجية الروسية على غرار ما اعلنه الناطق الرسمي بآسم وزارة الخارجية الروسي (الكسندر باكونيتكو) في أعقاب الالفية الثانية على ما يأتي[٢]:

١- توحيد مواقف القيادة للمجتمع الدولي من قضية اقامة نظام عالمي ديمقراطي جديد.

٢- تدعيم فكرة التعاون الدولي في العلاقات الدولية مع سيادة القانون الدولي.

٣- ترتيب البيت الروسي وتعزيز النمو الاقتصادي وتنشيط الدبلوماسية وممارسة تأثير فعلي في سير الشؤون العالمية وفقاً لمصالح روسيا القومية.

٤- تعزيز دور الأمم المتحدة وإعلاء شأنها وهيبتها ودورها الفعلي في الشؤون العالمية.

٥- الثبات على المصالح الوطنية من مواقع الواقعية البراغماتية، وضمان الأمن والتنمية الداخلية، وتعزيز كيان الدولة الروسية.

ولتنفيذ هذه الاولويات، اعتمدت روسيا على ادوات عدة أهمها[٣]:

١- للتفصيل ينظر، الكسندر فيلونيك، المصالح الاقتصادية الروسية في الشرق الاوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٢٦، (بيروت: مؤسسة الايحاث الفلسطينية، ١٩٩٦)، ص١٠٧ – ١٠٨.

٢- السياسة الخارجية الروسية (تقييمات وتفاصيل)، وكالة الانباء الروسية، في ٢٠٠٤/٣/١٨، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني:. http: //www.rain.ru

٣- نبيه الاصبهاني، المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، ع١٤٢،

١- سياسياً: دورها الاقليمي وعضويتها في مجلس الأمن.

٢- اقتصادياً: الانضمام إلى مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى في كانون الاول/ ٢٠٠٥.

٣- عسكرياً: الحرص الشديد على الاحتفاظ بترسانة الأسلحة النووية وتعزيز قدرتها العسكرية.

أما في ما يخص التوجهات الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط، فهناك مجموعتان أساسيتان من المصالح تحكمان السياسة الروسية في الشرق الاوسط هما: (المصالح الاقتصادية - المصالح الأمنية)[1].

فالمصالح الاقتصادية تتمثل في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال والحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول الغنية في المنطقة، وتنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة، فضلاً عن تنشيط تجارة السلاح وزيادة الصادرات الروسية من الأسلحة إلى دول المنطقة.

أما المصالح الأمنية، فتنطوي في المحافظة على أمن وآستقرار المنطقة، والحيلولة دون تفاقم الصراعات القائمة وحلها بالطرائق السلمية، ومن ثم المحافظة على التوازنات الإقليمية، فضلاً عن تأييد المبادرات الخاصة بجعل المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.

(القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص١٧٢.

١- نورهان الشيخ، سياسة روسيا الاتحادية ازاء الشرق الاوسط، مجلة قضايا استراتيجية، ع١٣، (لندن: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨)، ص١٠ - ١١.

وبقدر تعلق الأمر بلبنان، فمن الواضح ان المتغير الروسي يعد واحداً من أهم المتغيرات على الساحة اللبنانية، اذ تجلى ذلك واضحاً من خلال موقفها عندما أعلنت عدم سماحها لأي طرف خارجي من التدخل في الشؤون اللبنانية. وأكد نائب وزير الخارجية الروسي (الكسندر سلطانوف) على تمديد مدة ولاية الرئيس السابق أميل لحود، فعند صدور القرار ١٥٥٩ وما تلته من أحداث أعرب وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) عن اعتقاده بأن الانسحاب السوري من لبنان يجب أن يجري بحذر ومن دون أن يضر بما أسماه بـ (التوازن الهش في لبنان)[1].

فالضغوط الأمريكية على سوريا بعد صدور القرار ١٥٥٩ والاتهامات الموجهة إلى القيادة السورية في التقارير التي قدمها مجلس الأمن، كذلك التحقيقات التي أجراها القاضي الالماني (ديتليف ميليس) في قضية اغتيال الحريري، وذلك كله من أجل ان تضغط الولايات المتحدة على سوريا لتخرج هذه التقارير بهذه الصيغة، لكن الموقف الروسي كان واضحاً عندما وقف بوجه الضغوط الأمريكية تجاه سوريا، وآستطاعت روسيا عن طريق ذلك الموقف أن تحبط المشاريع التي حاولت فرض عقوبات مسبقة على سوريا قبل الوصول إلى النتائج النهائية في التحقيق[2].

ومع الانسحاب العسكري السوري بصورة كاملة بأجهزته كلها الأمنية والاستخباراتية من الاراضي اللبنانية، فإن وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) اعلن: "بأننا نأمل أن تجري الانتخابات اللبنانية في موعدها المحدد ومن

١- نقلا عن، روسيا تؤيد انسحاب سوريا من لبنان، اذاعة (BBC) الناطقه بالعربية في ٢٠٠٥/٣/٣.

٢- منير درويش، روسـيا التحادية... الصراع الدولي والعرب، شبكة المعلومات الدولية الانترنت:: http //al – moharer.net/moh242/m – darwish242.htm .

المهم أن تعمل الحكومة الانتقالية اللبنانية في هذا الاتجاه ويستعد اللبنانيون للمشاركة في الانتخابات في أجواء هادئة وآمنة وتمكنهم من التعبير بحرية كاملة عن إرادتهم[1].

ويؤكد وزير الخارجية الروسي ان بلاده لم تعترض على ما جاء في مضمون القرار ١٥٥٩ بعد ما آعترضت على صيغته، وأعلن لافروف أن البند المتعلق بحل المليشيات ونزع سلاحها انما يدعو إلى نزع اسلحة التنظيمات اللبنانية وغير اللبنانية دون الاشارة إلى تنظيم بعينه وبالتأكيد حزب الله هو أحد تلك التنظيمات، ولكن لمعالجة هذه القضية، لابد من الأخذ بنظر الاعتبار قوة حزب الله السياسية المؤثرة، ومن ثم فإن الحزب يركز في اهتماماته على أن يصبح له دور سياسي على الساحة اللبنانية، فحزب الله ظاهرة لبنانية لها جذورها في لبنان، وهو أمر يقر به زعماء حركة ١٤/ اذار مثل وليد جنبلاط، لذلك نأمل ان يجد اللبنانيون بأنفسهم الطريقة المثلى بتحويل تنظيم مؤثر كحزب الله إلى حزب سياسي اعتيادي[2].

ولم يكن الموقف الروسي غائباً عن الاحداث والتطورات التي حدثت على الساحة اللبنانية وما نتج عنها من متغيرات مهمة على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي، إذ قام وفد رسمي من تيار المستقبل بقيادة رئيس كتلة المستقبل في البرلمان اللبناني (سعد الحريري) بزيارة روسيا، وأجرى محادثات مع الرئيس الروسي السابق (فلاديمير بوتين) حول تطورات الأوضاع في لبنان، واختصر اللقاء بقوله: "نلمس الآن تبدلاً جذرياً في الموقف الروسي من الوضع في لبنان بآتجاه الدعوة إلى اقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء بين روسيا ولبنان"[3]، وفي شأن المحكمة

١– نقلا عن، عمرو عبد الحميد، لقاء مع وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف)، قناة العربية الفضائية: برنامج ضيف وحوار، ٢٠٠٥/٤/٢٨.

٢– نقلا عن، منير درويش، المصدر السابق.

٣– نقلا عن، صحيفة المستقبل في ٢٠٠٦/٦/١٧.

بقضية اغتيال رفيق الحريري ذات الطابع الدولي، أعلن نائب رئيس الخارجية الروسي (الكسندر سلطانوف) ان روسيا ضد تسييس التحقيق في جريمة الإغتيال، وإنّ الموقف الروسي هذا يكمن في آعتراض روسيا على تغيير النظام في سوريا، وأضاف سلطانوف قائلاً: "إن لدى روسيا رغبة قاطعة في معرفة الحقيقة وجلائها ومحاكمة أي متورط في الجريمة"[1].

كما أن الموقف الروسي كان واضحاً من صدور قرار مجلس الأمن (١٦٨٠)، عندما أكد كبار المسؤولين الروس بأن روسيا عندما صادقت على القرار يجب الا يفهم موقفها بآنحيازها إلى الموقف السوري ضد الموقف اللبناني، بل أن التصويت يخضع لآعتبارات خاصة ولحسابات تتجاوز الملف اللبناني – السوري إلى المنطقة ككل، وأكد سلطانوف أنّ من ينظر إلى الموقف الروسي من القرار (١٦٨٠) على أنه آنحياز إلى جانب سوريا فهو خاطئ، والدليل على ذلك ما أكده وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) في تأييد بلاده للقرارات التي توصل اليها مؤتمر الحوار الوطني في بيروت، مشدداً على أهمية التواصل بين اللبنانيين كأساس للتوصل إلى توافق حول قضاياهم الداخلية[2].

كما ان الموقف الروسي كان مطابقاً للموقف اللبناني في أحداث الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام ٢٠٠٦، حتى أن روسيا رفضت أية قرارات دولية لاتوافق عليها الحكومة اللبنانية، ولاسيما جراء الانتهاكات الإسرائيلية ضد لبنان، وحذر المسؤولون الروس من وجود مخطط كبير لا يقف عند حد لبنان فقط، إنّما يتعدى ذلك ومنهم وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) من نشر القوات

١– نقلا عن، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٦/٥/٢١.

٢– نقلا عن، المصدر نفسه.

الدولية في لبنان، وأكد أن روسيا لن تشارك في أية قوات دولية في لبنان مالم يوافق عليها الأطراف كلهم، وصرح مستشار وزارة الخارجية الروسي (اوليغ بيريسكن) بشأن الموقف من حزب الله، بأن "روسيا لاترى في قصف حزب الله لإسرائيل بالصواريخ عملاً عدوانياً، لأن حزب الله منظمة رسمية معترف بها من النظام اللبناني، ومفوضة للدفاع عن لبنان"[1].

ومع ذلك كله، كان الموقف الروسي من الحرب ضعيفاً ولم يكن متناسباً مع سياسة استعادة النفوذ الدولي، وأكد ذلك (فيتالي نعومكن) الخبير الروسي في شؤون الشرق الاوسط بقوله: "إنَّ النزاع في المنطقة يدخل الآن مرحلة مهمة ولايمكن لروسيا ان تقف منه موقف المتفرج بسبب التزاماتها في اطار اللجنة الرباعية وتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى روسيا الا تدخل في خلافات مع الولايات المتحدة ومع أي طرف من أطراف النزاع في المنطقة، لأن هذا الأمر لا يصب في مصلحة روسيا ولعل من الاجحاف ان نطلب من روسيا ان تفعل ما لم تستطع الدول العربية فعله"[2].

ولكن هذا الأمر سرعان ما تغير بعد الحرب، إذ كان الموقف الروسي واضحاً وايجابياً وهذا ما دفع الرئيس الروسي السابق (فلاديمير بوتين) من أن يعد الشعب اللبناني ويدعمه من ناحية البناء والاعمار ورفع اقتصاد البلاد، وأكد أن روسيا ستبذل جهدها في دعم الحكومة اللبنانية وإسنادها في بناء البنى التحتية، وفعلاً وافق مجلس الفيدرالية الروسي في ٢٦/ أيلول/ ٢٠٠٦ على مقترح الرئيس بوتين الخاص بإرسال

١ـ نقلا عن، مغازي البدراوي، روسيا تبحث عن دور في الشرق الاوسط، صحيفة الوقت البحرينية، ع١٧٥، ٢٠٠٦/٨/١٤.

٢ـ طه عبد الواحد، قراءة في الموقف الروسي من الحرب في لبنان، شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http: //www.an – nour.com/index.php?optio .

كتيبة هندسية عسكرية إلى لبنان على أساس ثنائي خارج إطار قوات حفظ السلام الدولية التي تشرف عليها الأمم المتحدة، وتم توقيع اتفاقية بين الحكومتين (الروسية واللبنانية) مدتها ٣ أشهر لتنفيذ هذا المشروع[1].

وأعادت كتيبة هندسة الجسور العسكرية الروسية بناء الكثير من الجسور التي دمرتها الحرب، وأعلن (ايفان سيغانكوف) رئيس فريق العمليات في وزارة الدفاع الروسية، ان مجمل وزن الشحنات التي أرسلت إلى لبنان ما يقارب ١٠٠٠٠ طن[2].

وبعد تصاعد الخلافات الداخلية اللبنانية بشأن قضية اغتيال الحريري حول تشكيل المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة في قضية الاغتيال، واعتراض الاطراف الداخلية على اقرار الحكومة اللبنانية نظام المحكمة واستقالة وزراء حركة ٨/ اذار وما أحدثه ذلك من أزمة دستورية فضلاً عن الأزمة السياسية الموجودة أساساً، أعلن الرئيس الروسي السابق بوتين في أثناء استقباله السفير اللبناني في موسكو "نحن نفكر في تداعيات المحكمة على الداخل اللبناني، إذ ان من الضروري الحفاظ على اكبر قدر من التقارب بين وجهات نظر الفرقاء اللبنانيين، ينظر خبراؤنا في آنسجام موافقة حكومة السنيورة على نظام المحكمة مع الدستور اللبناني ولاسيما بعد اعتراض الرئيس اللبناني على هذه الموافقة"[3].

١ـ وكالة الانباء الروسية (نوفوستي)، ٢٠٠٦/١٠/٦، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http:// ar.rain.ru/policy/arab/20061006.htm .

٢ـ محمد النعماني، فشل إسرائيل وهزيمة امريكية وانتصار روسي في الحرب على لبنان، الحوار المتمدن، ع١٦٦٢، ٢٠٠٦/٩/٣، على الموقع الالكتروني:. www.rezgar.com

٣ـ نقلا عن، صحيفة الحرة السورية، ٢٠٠٧/٣/٢٣، على الموقع الالكتروني:.www.free – syria com .

وعلى أية حال يمكن تفعيل الدور الروسي ولكن دون مبالغة، إذ إنَّ دوره لا يمكن ان يحل محل الدور الأمريكي، لكنه قادر على ان يمارس نوعاً من التأثير في مجلس الأمن لصالح المواقف العربية، كما حدث ذلك حينما أصرت روسيا في مجلس الأمن على تضمين القرار الخاص لآستكمال انسحاب (إسرائيل) من جنوب لبنان نصاً يشير إلى الخروقات الإسرائيلية للحدود اللبنانية في الجنوب[1].

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أنَّ روسيا تهدف إلى تحقيق مصلحتها القومية بالدرجة الرئيسة، وان درجة تأثيرها في السياسة الأمريكية تجاه لبنان مرتبطة بشكل مباشر مع مدى تحقيق مصالحها القومية، كما أنها تؤثر بشكل سلبي في السياسة الأمريكية في العراق كلما تعرضت المصلحة القومية الروسية للخطر، والعكس صحيح.

٢ - ٣ - ٣ مجلس الأمن

يعد مجلس الامن من أهم منظمات الأمم المتحدة، ويتكون كما هو معروف من خمسة أعضاء دائمين هم الولاياتَ المتحدة - روسيا - بريطانيا - فرنسا - الصين، ومن عشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة عامين، ولا يجوز انتخاب أحد هؤلاء الاعضاء العشرة مباشرة مرة ثانية، وينظر المراقبون السياسيون إلى هذا المجلس على انه الجهاز الوحيد الذي يتمتع بصلاحيات وسلطات تنفيذية واسعة النطاق وملزمة للدول جميعها اعضاء كانوا أم غير اعضاء في منظمة

١- طه عبد العليم، العرب وروسيا، عن كتاب العرب والعالم، تحرير وليد عبد الحي، (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص١٢٨.

الأمم المتحدة، وهذه الصلاحيات تمكن مجلس الأمن من القيام بدول الحارس بما يسمى الشرعية الدولية كما هو المؤمل منه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[1].

إلا إن واقع الحال يشير إلى عكس ذلك، فلو رجعنا إلى حقبة الحرب الباردة، فإن من الصعوبة حصول أي اتفاق بين الدول الخمسة دائمة العضوية بشأن القرارات التي يتخذها من أجل أن تتعاطى مع النزاعات الدولية ذات الصلة بالقوى العظمى.

وبعد آنتهاء الحرب الباردة وآنهيار المعسكر الاشتراكي عام ١٩٩١ دخل العالم في مرحلة جديدة تميزت بآنفراد امريكي على العالم وبأمور السياسة الدولية، وهو ما أدى بالنتيجة إلى تضييع دور الأمم المتحدة السلمي[2]، وعلى وفق تعبير (جون بولتون) السفير الأمريكي السابق في الأمم المتحدة إذ يقول: "ليس هناك شيء آسمه الأمم المتحدة، وانما هناك مجتمع دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وها هم قادة الولايات المتحدة يؤكدون ان من يحفظ النظام الدولي هو الولايات المتحدة الأمريكية"[3].

وفي ضوء ذلك جعلت واشنطن تبدو وكأنها المرجع الوحيد لتأويل الازمات العالمية وتفسيرها ومن ثم اتخاذ القرارات بشأنها وبما يؤمن مصالحها الاستعمارية، ولاسيما القرار رقم (١٣٦٨) في ١٢/ أيلول والقرار (١٣٧٣) في ٢٨/ أيلول/ ٢٠٠١[4].

١- عدنان عبد العزيز مهدي الدوري، سلطة مجلس الامن الدولي في اتخاذ التدابير المؤقتة، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠١)، ص٩ - ١٠.

٢- عبد السلام بغدادي، مجلس الامن والحقبة الأمريكية، وضرورة الرقابة القانونية، اوراق استراتيجية، ع٨٧، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١، ص٢.

٣- نقلا عن، سعيد اللاوندي، المصدر السابق، ص١٢٠ وص١٦٩.

٤- ناظم عبد الواحد جاسور، المصدر السابق، ص٢٥٧.

وبقدر تعلق الامر بلبنان، فإن مجلس الأمن أصدر العديد من القرارات تجاه لبنان ولاسيما القرار (٤٢٥) عام ١٩٧٨ والقرار (٤٢٦) عام ١٩٧٨ المؤرخين في ١٩/ اذار/ ١٩٧٨ والقرار (٥٢٠) المؤرخ في ١٧/ أيلول/ ١٩٨٢ والقرار (١٥٥٣) المؤرخ ٢٩/ تموز/ ٢٠٠٤، فضلاً عن بيانات رئيسة بشأن الحالة في لبنان ولاسيما البيان المؤرخ في ١٨/ حزيران/ 2000 (S/prst/2000/21)[١].

وطلب مجلس الأمن من (إسرائيل) في القرار ٤٢٥ لعام ١٩٧٨ الانسحاب من الاراضي اللبنانية كلها وبطلب من الحكومة اللبنانية تقرر تشكيل قوة دولية في لبنان تخضع لسلطة مجلس الأمن، إلاّ أنَّ (إسرائيل) بقيت منتهكة للقرار ٤٢٥، وفي ١٧/ نيسان تلقى الأمين العام السابق لمجلس الامن كوفي انان اشعاراً من (إسرائيل) بأنها ستسحب قواتها من لبنان بحلول شهر تموز عام ٢٠٠٠ وفقاً لقراري مجلس الامن ٤٢٥ و٤٢٦[٢].

أما القرار ١٥٥٩ فإنه لم يأت من فراغ، فالأحداث المتسارعة على صعيد البيئة الداخلية اللبنانية - السورية والبيئة الإقليمية والدولية هيأت الظروف المناسبة لآستصداره.

وإنَّ القراءة المتأنية للقرار تظهر عدداً من النقاط التي يجب التوقف عندها وتسليط الضوء عليها، فالقرار ١٥٥٩ يتكون من مقدمة وسبع فقرات تضمنت معالجة الحالة اللبنانية بتشعباتها وتعقيداتها.

١- للتفصيل ينظر قرار مجلس الامن المرقم ٤٢٥ عام ١٩٧٨ والقرار ٤٢٦ لعام ١٩٧٨ (الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٠)، ص١٧ - ١٨.

٢- المصدر نفسه، ص٧١ - ٧٢.

وفي مقدمة القرار يستذكر مجلس الأمن عدداً من قراراته السابقة التي صدرت حول الحالة اللبنانية التي تضمنت دعم المجلس لوحدة لبنان وسيادته واستقلاله السياسي والحرص على ممارسة الحكومة اللبنانية سيادتها الكاملة على الأرض اللبنانية[١].

فالقرار من حيث الشكل أراد المجلس تصويره وكأنه متخذ وفقاً لصلاحياته المنصوص عليها، وعند التدقيق في حيثياته تجده يفتقد صفة الالزام كونه لم يصدر وفق الفقرة (السابعة) البند (الثاني) من ميثاق الأمم المتحدة، كما ان المجلس قد تجاوز بهذا القرار حدود صلاحياته وخالف ميثاق الامم المتحدة، فالحكومة اللبنانية لم تطلب من مجلس الأمن التدخل ولم تقدم شكوى تجاه القوات السورية المتواجدة فيها لذلك رفضته الحكومة اللبنانية في البداية بوصفه تدخلاً في شؤونها الداخلية وآنتهاكاً لخصوصيات الدول، وبذلك يكون سابقة جديدة في العلاقات الدولية وتأكيداً لآستقواء الدول الكبرى في مجلس الأمن، فضلاً عن ان القرار ذكر لأول مرة العلاقة - اللبنانية عبر ادراج القوات السورية في لبنان بأنها قوات أجنبية ووجودها خارج إطار الشرعية الدولية.

أما من حيث التنفيذ، فقد أعطى مجلس الأمن صلاحية متابعة تنفيذ القرار للأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي انان) الذي يقوم بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن خلال ٣٠ يوماً وتعيين موفد دولي لمتابعة خطوات تنفيذ بنوده، الا ان القرار

١- في مقدمة قرار مجلس الامن ذكر بالقرارات السابقة والصادرة منذ عام ١٩٧٨، كالقرار ٤٢٥ والقرار ٤٢٦ في عام ١٩٧٨، والقرار ٥٢٠ في عام ١٩٨٢، والقرار ١٥٥٣ في ٢٠٠٤ وهي قرارات صدرت للتأكيد على استقلال لبنان بعد العمليات العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد لبنان، للتفصيل ينظر الموقع الالكتروني على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: . www.islamonline.net وحول مشروعية القرار ينظر: احمد علي القطماني، الحوار المتمدن، ع١١٢٨، في ٢٠٠٥/٣/٥.

آفتقد آلية التنفيذ من خلال تحديد سقف زمني لسحب القوات الاجنبية (السورية) والمدة التي يتم سحب سلاح المليشيات المسلحة اللبنانية وغير اللبنانية وابقائها سائبة.

ففي الفقرة الاولى من القرار دعوة المجلس (لاحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه)[١]، ويفهم منها القوة الإقليمية المتمثلة بسوريا وإيران و(إسرائيل) إلى ضرورة آحترام استقلال لبنان، وان القوات الاجنبية الموجودة على الاراضي اللبنانية بمثابة انتهاك لسيادته واستقلاله، لذلك جاء في الفقرة الثانية التي تؤكد بما جاء في الفقرة الاولى من حيث مطالبة القوات الاجنبية المتبقية جميعها بالانسحاب من لبنان، وان القوات الاجنبية على وفق رأي الحكومتين الأمريكية والفرنسية هي القوات السورية والايرانية، إلا أنّ التركيز كان على القوات السورية لإعتبارات تتعلق بالموقفين الفرنسي والامريكي منه، أما (إسرائيل) فلم يقصدها القرار لأنها انسحبت من جنوب لبنان منذ عام ٢٠٠٠ ونفذت التزاماتها تجاهه، وآعتمدت (إسرائيل) مزارع شبعا ذات عائدية سورية، لكي تبقى في منأى عن تنفيذ القرار ١٥٥٩[٢].

أما الفقرة الثالثة حول (حل ونزع اسلحة المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية كافة)[٣]، فآعتمد المجلس أن حزب الله هو ضمن المليشيات المسلحة، الا ان الحكومة والشعب اللبناني يعدان حزب الله مقاومة وطنية وحزب فاعل على الساحة السياسية وله نواب منتخبون في المجلس النيابي، وان نزع اسلحته ينبغي ان يكون بعد تحرير أراضي الجنوب (مزارع شبعا) من الاحتلال الإسرائيلي، كما شملت هذه الفقرة

١- للتفصيل ينظر: اسلام اونلاين على الموقع الالكتروني:. www.islamonline.net

٢- المصدر نفسه.

٣- عن تركيبة الاحزاب والمليشيات اللبنانيه ينظر: شوكت اشتي، الاحزاب اللبنانية قراءة في التجزئة، ط١، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٤)، ص٨٤.

الفصائل الفلسطينية المتمركزة في جنوب لبنان بنزع اسلحتها وتوطينها في الجنوب لإلغاء حق العودة إلى ديارهم[١].

ان هذا المطلب هو مطلب امريكي اسرائيلي قبل أن يكون فرنسياً، لأن الهدف من تجريد أسلحة المقاومة العربية بفصائلها اللبنانية والفلسطينية والعمل على تأمين الحدود الشمالية (لإسرائيل) وتطبيع العلاقات مع لبنان بتوقيع اتفاقية سلام على غرار اتفاقية السلام الموقعة مع مصر والأردن[٢].

أما المرحلة الثانية من القرار الخاص بالإستحقاق والانتخابات التشريعية وأهمية اجرائها بطريقة مستقلة ونزيهة، فهذه الفقرة من القرار يجري تنفيذها بعد خروج القوات السورية التي اتهمت في مراحل سابقة للتدخل في الانتخابات اللبنانية سواء التشريعية أو الرئاسية. فيما دعا القرار الاطراف المعنية كافة إلى التعاون مع المجلس بغية التنفيذ الكامل للقرارات السابقة الصادرة بحق لبنان والمتعلقة بسيادته واستقلاله[٣].

وإزاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦، فإن مجلس الأمن عبر عن بالغ قلقه تجاه استمرار تصعيد الاعمال القتالية بين لبنان و(إسرائيل) منذ هجوم حزب الله على (إسرائيل) في ١٢/ تموز/ ٢٠٠٦، التي تسببت في وقوع مئات من القتلى والجرحى على كلا الجانبين والحاق الاضرار الجسيمة بالهياكل الاساسية المدنية وتشريد مئات الآلاف من الداخل.

١- المصدر نفسه، ص٨٥.

٢- قرار مجلس الامن المرقم ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤، تقرير الشرق الاوسط، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:www.islamonline.net ، وكذلك الملحق رقم (٣) .

٣- شوكت آشتي، المصدر السابق، ص٨٥.

ومع إصدار مجلس الأمن القرار ١٧٠١ في عام ٢٠٠٦ الخاص بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، والتي أكدت بنوده على ضرورة انهاء العنف مع تأكيد ضرورة العمل على وجه عاجل لمعالجة الاسباب التي ادت إلى نشوب الازمة اللبنانية بما في ذلك اطلاق سراح الجنديين الاسرائيليين دون شروط، كما أكد أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على الاراضي اللبنانية جميعها وفق أحكام القرار ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤ والقرار ١٦٨٠ لعام ٢٠٠٦ والاحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وان تمارس كامل سيادتها حتى لا تكون هناك أية اسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان كما انه أكد احترام الخط الازرق.

كما يؤكد أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الاوسط استناداً إلى قراراته ذات الصلة جميعها بما في ذلك القرار ٢٤٢ المؤرخ ٢٢/ تشرين الثاني/ ١٩٦٧ والقرار ٣٣٨ المؤرخ في ٢٢/ تشرين الاول/ ١٩٧٣ والقرار ١٥١٥ المؤرخ ١٩/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٣[١].

وتأسيساً على ما اوردناه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سلبت مجلس الأمن إرادته، لأن قراراته أصبحت جاهزة وفق الرؤية الأمريكية بعد أن تتم صياغتها خارج المجلس، وغدا الاخير بمثابة الغطاء لتمرير المخططات الأمريكية ليس إلا، ولاسيما في القرارات الخاصة بالصراع العربي - الإسرائيلي، حتى أضحى مجلس الأمن متغيراً رئيسا من المتغيرات المؤثرة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية وصنعها في قضايا العالم ولاسيما القضية اللبنانية.

١- للمزيد من التفاصيل ينظر نص القرار (١٧٠١) في الملحق رقم (٤).

مصادر الفصل الثاني

١- الفين توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة عبد اللطيف الخياط، (بغداد: مطبعة جميل، ١٩٧٩).

٢- التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣).

٣- حازم حمد موسى، العلاقات العربية الأمريكية (دراسة في الابعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الاوسط الكبير)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ٢٠٠٦).

٤- محمد السيد سعيد، الازمة العامة للخطاب العربي، صحيفة الاهرام المصريه، في ٨/ ٣/ ٢٠٠٤.

٥- رضا هلال، المسيح واليهودية ونهاية العالم (المسيحية السياسية والاصولية في امريكا)، (كوالالمبور، مكتبة الشروق، ٢٠٠٤).

٦- عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي، ط١، (دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٣).

٧- فرانسوا غريغوار، المذاهب الاخلاقية الكبرى، ترجمة قتيبة المعروفي، (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٤).

٨- حمد بو عشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (بيروت: دار الجليل، ١٩٩٩).

٩- عماد فوزي الشعيبي، الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها، من كتاب (احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١٠- نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١/أيلول، عن كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

١١- باهر مردان مضخور، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧).

١٢- سليم كاطع علي، المحافظون الجدد والنزعة العسكرية الأمريكية الجديدة، اوراق دولية، ١٥٥، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٧).

١٣- نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، ع٢٩٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١٤- ناظم عبد الواحد جاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الاوروبية تجاه قضايا الامة العربية (حقبة ما بعد الحرب الباردة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

١٥- طارق محمود شكري، الضربة الاستباقية والوقائية (مصطلحات عسكرية تغزو المفاهيم السياسية)، مجلة دار الحكمة، ع٣٤، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٣).

١٦- هانس بليكس، نزع سلاح العراق (الغزو بدلا من التفتيش) ترجمة داليا حمدان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١٧- كوثر عباس الربيعي، عوامل اخفاق المشروع الأمريكي في العراق، الملف السياسي، ع١٥، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥).

١٨- اندرو ليباترز، دبلوماسية السفن الحربية الأمريكية في لبنان مرة اخرى، مجلة التأميم الأمريكية، ع١١٢، (لندن: مركز الشرق العربي، ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٨).

١٩- حميد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الاقليمي العربي، (عمان: دار الطليعة، ٢٠٠١).

٢٠- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الاصول والنظريات)، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧).

٢١- ديفيد هارفي، الامبريالية الجديدة ترجمة وليد شحادة، (بيروت: دار الحوار الثقافي، ٢٠٠٤).

٢٢- تميم حسين الحاج محمد التميمي، التحديات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد أحداث ١١/ أيلول، مجلة دراسات عراقية، العدد٤، (بغداد: مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦).

٢٣- لستر ثرو، المتناطحون (المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوروبا وامريكا)، ترجمة محمد فريد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦).

٢٤- اسماعيل الشطي، تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر، عن كتاب: العرب والعالم بعد ١١/ سبتمبر/ ٢٠٠١، سلسلة كتب المستقبل العربي، ع٢٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

٢٥- منير الحمش، الابعاد الاقتصادية للحرب على لبنان، مجلة ابيض واسود، ع١٨٤، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني: http: //www.awaonline.net/indate.php?/.

26- جبريل محمد، الاقتصاد الأمريكي... ضحية سياسة بوش الخاطئة، مفاهيم ادارية، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني: http: //Islamtoday.net/articals/articals – contant.

27- روجيه غارودي، الولايات المتحدة طليعة الانهيار، (القاهرة: النهار للطباعة والنشر، ١٩٩٨).

٢٨- شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ط١، (عمان: الاهالي للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

٢٩- محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية، ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، ع١٧٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

٣٠- نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، ع١٩٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

٣١- عدنان عويد، استقرار لبنان امانة في ضمير بوش، مجلة الفرات، (دير الزور: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، ٥/ ٨/ ٢٠٠٧).

٣٢- صحيفة المستقبل اللبنانية في ٣/ ٩/ ٢٠٠٤.

٣٣- صحيفة السفير اللبنانية في ٣/ ٩/ ٢٠٠٤.

٣٤- رضوان زيادة، لبنان والدور الاقليمي المتغير لسوريا، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني: http: //www.mokarbat.com.

35- تقرير مجموعة الازمات الدولية: Syria after Lebanon after Syria's meddle east report, N39, 12/April/2005.

36- عبد الله بو حبيب، اخطاء سوريا الإستراتيجية في العلاقة مع واشنطن، صحيفة الحياة اللندنية في ١١/ ٤/ ٢٠٠٥.

٣٧- ايال زيسرو باسم الاب، بشار الاسد السنوات الاولى في الحكم، ج١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥).

٣٨- محمود صالح الكروي، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية، مجلة المستقبل العربي، ع٣١٦، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

٣٩- وليد محمود احمد، رؤية تحليلية لأبعاد الازمة اللبنانية - السورية، متابعات اقليمية، ع٥، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٥).

٤٠- اربعة اعوام على الانطلاقة الواثقة، (دمشق: مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ٢٠٠٤).

٤١- الرئيس بشار الاسد مع صحيفة (الحياة اللندنية) في ٧/ ١٠/ ٢٠٠٣.

٤٢- صحيفة (نيويورك تايمز) في ١/ ١٢/ ٢٠٠٣.

٤٣- جمال عبد الواحد، المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، كراسات استراتيجية، ع١٥٢، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٥).

٤٤- محمد جمال باروت، غضبة سوريا، صحيفة البيان الاردنية، ع١٩٦ في ٦/ ٨/ ٢٠٠٣.

٤٥- زهير سالم، قانون محاسبة سوريا هل سيكون له ما بعده؟، صحيفة الشرق العربي في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٣.

٤٦- صحيفة الحياة اللندنية في ٧/ ١٠/ ٢٠٠٣.

٤٧- نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الامنية الايرانية، مجلة الدفاع الوطني، ع٥٨، (لبنان: وزارة الدفاع، ٢٠٠٦).

٤٨- أمير صادقي نشاط، المعالم العامة للنظام الإسلامي في ايران، ترجمة رعد هادي جبارة، (طهران: مركز الدراسات الثقافية الدولية، ٢٠٠١).

٤٩- سهيلة أنيس، اثر سياسة التسلح الإيراني على امن الخليج العربي، مجلة دراسات سياسية، ع١٠، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).

٥٠- حازم عبد الغفور خماس، سقوط النظام الملكي في ايران وأثره على الامن القومي العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٥.

٥١- عزمي الصالحي، تركيا وايران والوضع الدولي الراهن، عن كتاب العرب والوضع الدولي الراهن، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٤).

٥٢- باكينام رشاد الشرقاوي، تأثير الثورة الايرانية الاسلامية على العلاقات العربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).

٥٣- طلال عتريسي، النتائج والتداعيات ايرانياً، عن كتاب ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

٥٤- أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية في الشرق الاوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين (صفاتها واحتمالات تطورها)، من كتاب الخيار النووي في الشرق الاوسط، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

٥٥- عماد فوزي شعيبي، إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، (بيروت: مركز المعطيات للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤).

٥٦- صحيفة الحياة اللبنانية، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٣.

٥٧- نعيم قاسم، حزب الله (المنهج - التجربة - المستقبل)، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٠).

٥٨- محمد عز العرب، جولة خاتمي العربية (معاني ودلالات)، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع الالكتروني: - http: //www.al .bainah.net

59- صحيفة المستقبل اللبنانية في ١٢/ ٦/ ٢٠٠٦.

٦٠- أمير نذير البياتي، العلاقات اللبنانية - الإيرانية (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)، سلسلة أوراق إقليمية، ع٧، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٧).

٦١- صحيفة السفير اللبنانية، ١٣/ ٥/ ٢٠٠٣.

٦٢– جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط٢، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣).

٦٣– عبد العزيز قائد سيف، الامة العربية والتحديات الصهيونية (خلال الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩١)، دراسة تاريخية، مجلة المؤرخ العربي، ع٤٦، (بغداد: الامانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب، ١٩٩٥).

٦٤– قيس محمد نوري، ابعاد التحالف الاستراتيجي الأمريكي، مجلة افاق عربية، ع٢، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢).

٦٥– شيمون شيفر، كرة الثلج – اسرار الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ترجمة كميل داغر، ط١، (بيروت: دار النضال للطباعة النشر والتوزيع، ١٩٨٥).

٦٦– ماجد كيالي، الغزو الإسرائيلي للبنان – ابعاده وانعكاساته، مجلة شؤون عربية، ع١٢٧، (القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٦).

٦٧– تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، ط٣، (عمان: دار الشروق، ١٩٩٨).

٦٨– يزيد صايغ، العرب والتحديات البحرية، مجلة شؤون عربية، ع٤٩، (القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٦).

٦٩– كريم السيد كمبار، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٨).

٧٠– هشام الدجاني، العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، قضايا استراتيجية، ع٦، (سوريا: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨).

٧١– جورج قرن، الهدف الأمريكي الاول من الحرب... امن إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٥، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١).

٧٢– توفيق أحمد القصير، النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية، (الرياض: مكتب الافاق المتحدة للاستشارات العلمية والتقنية، ١٩٩٥).

٧٣– ابراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجية (اهدافها ووسائلها وادواتها)، دراسات فلسطينية، ع٣٣، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٦٩٨).

٧٤– ستاسي بيرمان، جواسيس لمتد شركات وصناعات متقدمة يديرها أسياد الاستخبارات الاسرائيلية، ترجمة سعيد الحسنية، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥).

٧٥– مجلة المستقبل العربي، (ملف)، العدوان على لبنان (السيد حسن نصر الله، السيرة الذاتية)، ع٣٣١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٧٦– سهى سعيد العزاوي، السياسة الفرنسية تجاه العرب، متابعات دولية، ع٢٢، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠).

٧٧– صحيفة الامانة اللبنانية، ع٣٤١٥، ٥/ ٣/ ٢٠٠٥.

٧٨– ثامر عزام، لبنان بعد الانسحاب (مستقبل محفوف بالمخاطر)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني: http: //www.arabonline.net.

79– صحيفة السفير اللبنانيه، ٦/ ٨/ ٢٠٠٤.

٨٠– الحوار المتمدن، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الاكتروني: http: // www.rezgar.com.

81- صحيفة الوطن الاماراتية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت الموقع الاكتروني: www.alwatanvoise.com.

82- اشتون كارتر ووليام بيري، الدفاع الوقائي (استراتيجية امريكية جديدة للعراق)، ترجمة اسعد حليم، ط١، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١).

٨٣- صحيفة الشرق الاوسط، ع٩٦٢٤، ٤/ ٤/ ٢٠٠٥.

٨٤- عوزم عيلان، الهوية الاوروبية الجديدة، عرض نزار رمضان، ط١، (يافا: مركز يافا للدراسات، ٢٠٠٥).

٨٥- للتفصيل ينظر: قناة الجزيرة الفضائية في ١١/ ٥/ ٢٠٠٤ على الموقع الاكتروني: www.aljazeera.net.

86- جان بيير شوفنمان، فكرة ما عن الجمهورية قادتني إلى...؟، ترجمة ليلى غانم، مراجعة بود بوس، ط١، (ليبيا: دار الجماهير للنشر والاعلام، ١٩٩٣).

٨٧- عامر كامل احمد، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي، عقد التسعينيات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠).

٨٨- خطاب الرئيس الفرنسي في ٥/ ١٢/ ٢٠٠٧، على الموقع الالكتروني: www. alaraibya.net.

89- عمر الكدي، لبنان... تراجع فرنسي وعودة امريكية شديدة اللهجة، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية الانرتنت، وعلى الموقع الاكتروني: // http: www.arabic.rnw.n1/midestafrica/19120702.

90- الكسندر فيلونيك، المصالح الاقتصادية الروسية في الشرق الاوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٢٦، (بيروت: مؤسسة الابحاث الفلسطينية، ١٩٩٦).

٩١- السياسة الخارجية الروسية (تقييمات وتفاصيل)، وكالة الانباء الروسية، في ١٨/ ٣/ ٢٠٠٤، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني: http: //www.rain.ru

92- نبيه الاصبهاني، المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، ع١٤٢، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠).

٩٣- نورهان الشيخ، سياسة روسيا الاتحادية ازاء الشرق الاوسط، مجلة قضايا استراتيجية، ع١٣، (لندن: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨).

٩٤- روسيا تؤيد انسحاب سوريا من لبنان، اذاعة (BBC) الناطقه بالعربية في ٣/ ٣/ ٢٠٠٥.

٩٥- منير درويش، روسيا التحادية... الصراع الدولي والعرب، شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http: //al – moharer.net/moh242/m – darwish242.htm.

96- عمرو عبد الحميد، لقاء مع وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف)، قناة العربية الفضائية: برنامج ضيف وحوار، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥.

٩٧- صحيفة المستقبل في ١٧/ ٦/ ٢٠٠٦.

٩٨- صحيفة الحياة اللندنية، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٦.

٩٩- مغازي البدراوي، روسيا تبحث عن دور في الشرق الاوسط، صحيفة الوقت البحرينية، ع١٧٥، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

١٠٠- طه عبد الواحد، قراءة في الموقف الروسي من الحرب في لبنان، شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http: //www.an – nour.com/index.php?optio.

101- وكالة الانباء الروسية (نوفوستي)، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٦، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http: //ar.rain.ru/policy/arab/20061006.htm.

102- محمد النعماني، فشل إسرائيل وهزيمة امريكية وانتصار روسي في الحرب على لبنان، الحوار المتمدن، ع١٦٦٢، ٣/ ٩/ ٢٠٠٦، على الموقع الالكتروني: www.rezgar.com.

103- صحيفة الحرة السورية، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٧، على الموقع الالكتروني: www.free – syria.com

104- طه عبد العليم، العرب وروسيا، عن كتاب العرب والعالم، تحرير وليد عبد الحي، (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).

١٠٥- عدنان عبد العزيز مهدي الدوري، سلطة مجلس الامن الدولي في اتخاذ التدابير المؤقتة، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠١).

١٠٦- عبد السلام بغدادي، مجلس الامن والحقبة الأمريكية، وضرورة الرقابة القانونية، اوراق استراتيجية، ع٨٧، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١.

١٠٧- قرار مجلس الامن المرقم ٤٢٥ عام ١٩٧٨ والقرار ٤٢٦ لعام ١٩٧٨ (الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٠).

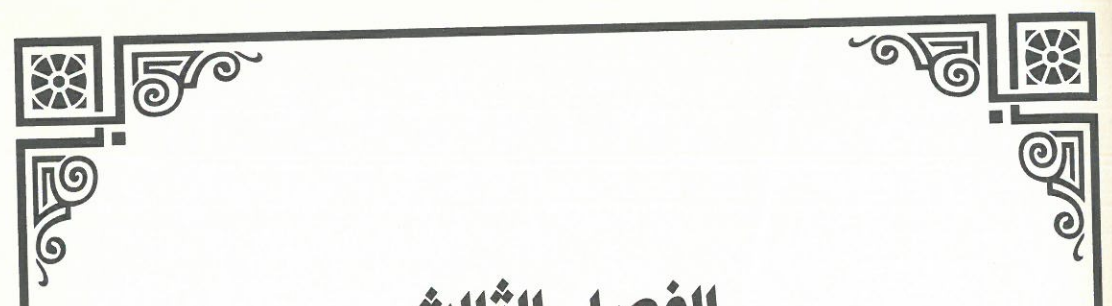
١٠٨- احمد علي القطماني، الحوار المتمدن، ع١١٢٨، في ٥/ ٣/ ٢٠٠٥.

١٠٩- اسلام اونلاين على الموقع الالكتروني: www.islamonline.net.

110- شوكت اشتي، الاحزاب اللبنانية قراءة في التجزئة، ط١، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٤).

١١١- قرار مجلس الامن المرقم ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤، تقرير الشرق الاوسط، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: www.islamonline.net.

112- نص القرار (١٧٠١).



الفصل الثالث

السلوك السياسي الأمريكي تجاه لبنان







من المعلوم أن وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/ ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، كان إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، ولاسيما تجاه منطقة الشرق الأوسط، إذ ردت الولايات المتحدة على تلك الهجمات بتطوير سياسة خارجية هجومية كان في مقدمتها الحرب على أفغانستان ٢٠٠١ وغزوها العراق ٢٠٠٣، كما أنها اتصفت بدرجة عالية من الحدية حتى قال فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن من لم يكن معنا فهو ضدنا.

وتبعاً لذلك قلصت هذه الحدية المفرطة من هامش المناورة التي اعتادت لبنان الاحتفاظ بها في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وآتخذ السلوك الأمريكي تجاه لبنان خطوات مشابهة لحد ما للسلوك الأمريكي تجاه العراق وسوريا، إذ وجهت تهماً لها بأنها تعمل على دعم الإرهاب وإيواء ومساندة منظمات إرهابية ومن أمثلتها حزب الله.

كما آتخذت الولايات المتحدة عبر صناع قراراتها في واشنطن سلوكاً تجاه لبنان يتمحور على محاربة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية للمحافظة على حماية مصالحها في المنطقة العربية ولاسيما (النفط).

ومع ذلك كله اتخذ السلوك الأمريكي تجاه لبنان سلوكاً مختلفاً ولاسيما في ظل الانتخابات اللبنانية، إذ أكد على ضرورة انتخاب رئيس جديد للبنان يأخذ بالبلاد

إلى التقدم والتطور ومجتنباً للعنف، بهدف تأمين حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

كما أن الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ وما حملته من أعباء ألقت بظلالها على الطرفين من الخراب والدمار والقتل، ولاسيما لبنان البلد المتضرر، لكن (إسرائيل) وبآعتراف مراقبين مهمين في داخلها فشلت في تحقيق أهدافها التي تقلصت وتواضعت تدريجياً مع وتيرة فشلها في المعركة مع المقاومة، حتى كانت لهذه الحرب أهداف تلقي بضلالها على الجانب اللبناني من النواحي جميعها، ولها نتائج انعكست بدورها على الجانب الإسرائيلي ولاسيما أن أية حرب تقوم بها (إسرائيل) لابد أن يكون لها موقف واضح من الولايات المتحدة الأمريكية، التي قامت به الأخيرة بموقف واحد من الحرب من خلال دعمها المادي والمعنوي وغيرها.

وإذا اردنا ان نفهم تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان، يجب علينا وضع مشاهد مستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان، حتى نفهم ما تنوي عليه الادارات الأمريكية القادمة من أعمال وسياسات تجاه لبنان.

٣ – ١ السلوك السياسي الأمريكي تجاه الأوضاع الداخلية اللبنانية

بات من المؤكد لدى المعنيين بالشؤون الدولية ان السلوك السياسي الأمريكي تجاه لبنان وأوضاعه الداخلية كان قائماً بثبات ومرتبطاً بالأهداف العامة للسياسة الأمريكية في المنطقة، ومن ثم لم تتأثر لا بتغير الإدارات ولا الرئاسات، وان هذه السياسة كانت من الممكن ان تبقى على حالها على الرغم من آنتهاء بوش الابن إلى

المحافظين الجدد وموقفهم من الشؤون السياسية وبالذات من شؤون السياسة الخارجية وتداعيات أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١.

إنَّ السلوك السياسي الأمريكي للإدارة الأمريكية تجاه لبنان يتمحور على هدفين أساسيين هما: (محاربة الإرهاب من جهة، وتعزيز الديمقراطية من جهة أخرى)، بهدف تحقيق المصالح الأمريكية والاسرائيلية في المنطقة العربية وبما يؤمن ضمان أمن (إسرائيل).

كذلك فإن أزمة الرئاسة اللبنانية لها موقف واضح لها من الولايات المتحدة الأمريكية، التي أكدت دعمها المطلق لهذه الرئاسة الجديدة، وهذا ما يقود بدوره إلى التركيز على هذا الدعم وما مصلحتها في ذلك بعدها شأناً داخلياً للبنان، ولكي نحاول فهم طبيعة السلوك السياسي الأمريكي تجاه الاوضاع الداخلية اللبنانية، لابد من معالجة هذه الموضوعات من خلال مايأتي:

٣ – ١ – ١ تعزيز الديمقراطية ومحاربة الإرهاب

أسهمت أحداث الحادي عشر من أيلول/ ٢٠٠١ ليس فقط في اعطاء المبرر والدعم لسياسة المحافظين الجدد الهجومية، وعلى التوسع العسكري في الوطن العربي تحت مسميات الحرب على الإرهاب، التي احتل لبنان فيها موقعاً مهماً حتى آضطلع بدور مهم في تغيير مقاربة الإدارة الأمريكية لأسباب الإرهاب وسبل معالجتها.

ولخص الرئيس بوش سياسته نحو لبنان بعد ١١/ أيلول/ ٢٠٠١ لدى زيارته وزارة الخارجية الأمريكية في ١٤/ اب/ ٢٠٠٦، إذ قال أن لبنان هو واحد من الجبهات الثلاث في الحرب العالمية ضد الإرهاب إلى جانب العراق وأفغانستان وقال: "ان النزاع في لبنان هو جزء من صراع أوسع بين الحرية والرعب الآخذ في الظهور

في المنطقة ككل (الشرق الأوسط)، فعلى مدى عقود هدفت السياسة الأمريكية إلى إحقاق السلام عبر الترويج له والتشجيع عليه لكن افتقار المنطقة للحرية (lock of freedom) أدى إلى تزايد الغضب والنفور وإلى تغذية الراديكالية بعد نجاح الإرهابيين في تجنيد أتباع لهم، ولقد رأينا النتائج في ١١/ أيلول"[١].

ويرى المدافعون عن سياسة بوش الابن تجاه الشرق الأوسط ومنه لبنان، أنها ادخلت تغيراً جذرياً في إسلوب مقاربة تعقيدات هذه المنطقة. فبدل ان يكون همه الشاغل – كما كان حال من سبقه – التركيز على عملية السلام والعمل على السير فيها، ركزت ادارته على خلق الاوضاع التي تجعل السلام ممكناً وتعزيزها[٢]. ويأخذ هؤلاء على الادارات السابقة عدم آهتمامها بتغيير الاوضاع والخصائص السياسية للعالم العربي. فبدل أن تمارس جميع أنواع الضغوط جميعها على الحكام الدكتاتوريين، كانت تتملقهم وتطلب رضاهم لضمان تعاونهم في عملية السلام. وعززت هذه السياسة مقدرة هؤلاء في إحكام قبضتهم على شعوبهم (الرئيس الراحل ياسر عرفات، حافظ الاسد، حسني مبارك، وغيرهم) وتعزيز مقدرتهم على دعم الإرهاب، ومن ثم يرى هؤلاء أن جهود بوش الابن بالتعاون مع حلفائه الغربيين للعمل على دمقرطة الشرق الأوسط (التي تعد ضرورة من ضرورات الامن القومي الأمريكي بعد أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١) على وفق وجهة نظرهم، بدأت تعطي ثمارها. ويستشهد هؤلاء في

١– نقلا عن، مرغريت الحلو، السياسة الأمريكية تجاه لبنان (٢٠٠١ – ٢٠٠٧) (تصادم الأهداف)، مجلة الدفاع الوطني، ع٦٢، (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧)، ص٥، وكذلك:
President discusses foreign policy during visit of department, August/14/2006, website: www.antiwar.com .

٢– مرغريت الحلو، السياسة الأمريكية تجاه لبنان...، المصدر السابق، ص٥.

دعم هذا الاستنتاج بالانتخابات الفلسطينية والانتخابات الرئاسية المصرية وإعطاء الحقوق السياسية للمرأة في بعض دول الخليج وآنتخابات العراق ولبنان، ... الخ[١].

وإنَّ التسليم بصحة هذه الحجج وتبني هذه النظرة لا بد أن ينعكسا تقييماً إيجابياً للسلوك الأمريكي تجاه لبنان، حتى يصنف ويفسر الأحداث جميعها ومواقف الإدارة الأمريكية تجاهه بعد أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١، ولاسيما بعد آغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري من ضمن هذا الاطار الشامل، ومن ثم يصبح الدور الأمريكي في آستصدار قانون محاسبة سوريا وآستعادة آستقلال لبنان عام ٢٠٠٣ والقرار ١٥٥٩ وغيره من القرارات التي طلبت من سوريا بدءً الانسحاب من لبنان وإنهاء دعمها للإرهاب وسحب سلاح حزب الله، ودعمها المطلق لثورة الارز والدعم غير المشروط للمحكمة الدولية ولحكومة فؤاد السنيورة (التي تعكس برأيي الإدارة الأمريكية "الاكثرية التي وصلت إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية ونزيهة") ومؤتمر باريس الثالث والدعم الذي قدمته الولايات المتحدة للبنان...، دلائل يقدمها أنصار هذه المقاربة لتقديم تحليل إيجابي للسلوك الأمريكي تجاه لبنان.

ولا بد من توضيح حقيقة هي أن هذه اللائحة تتمثل بكمية الاموال التي تصرف (بشكل مباشر أو غير مباشر) لتمويل هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة على نشر مبادئ الديمقراطية على الصعد جميعها[٢].

وتنطوي هذه المقاربة على وجود تغيير إيجابي وجذري في الموقف الأمريكي الفعلي من لبنان بفعل المتغيرات الدولية والاقليمية.

١– Martin Peretz, Giving George W. Bush his Due on Democracy, the politics of churlishness, the new republic, 4/11/2005.

٢– Ibid.

إنَّ هذا التحليل للسلوك الأمريكي وإن كان على قدر كبير من الصحة، إلا أنه يبقى ناقصاً، فهو عبر تشديده على التفاصيل اليومية وآعتماده على أن التغيير في التكتيك يعكس تغييراً في الأهداف، والحكم على النتائج بالنوايا، نراه يعكس واحدة من الصور الكاملة مهمشاً الجوانب الاخرى التي تعكس التعقيدات المحلية والاقليمية والدولية التي تشكل معضلات تواجه الإدارة الأمريكية، التي بنتائجها وتجلياتها تمنع التفاؤل بجدوى هذا التوجه المعلن حتى وإن صفت النوايا.

وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين الأهداف جميعها وآعتماد تحقيق كل منهما على تحقيق الآخر، الا انها تنطوي على تناقضات مرشحة لأن تؤثر سلباً أكثر منه ايجاباً في مستقبل المنطقة ومصالح الولايات المتحدة فيها وعلاقتها بشعوبها. فكما أشار مايكل هيرش في مجلة (نيوزويك) "إن أجندتي بوش، أي محاربة الإرهاب من جهة وترويج الديمقراطية وتعزيزها من جهة اخرى، هما في خطر الصدام في لبنان"[1].

وإذا وافقناه الرأي نضيف أن هذا التصادم ليس محصوراً بهاتين الاجندتين، بل يشمل الأهداف التي هي (تعزيز الدِيمقراطية ومحاربة الإرهاب والأمن الإسرائيلي وضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية).

ويتطلب نشر مبادئ الديمقراطية وتعزيز ممارستها توافقاً مع هذه المبادئ، وما إذا كانت بجوهرها وتطبيقها عالمية أم نسبية تتأثر بحاضنتها الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وتتطلب الجهود لنشر الديمقراطية في عالمنا اليوم تفريقاً واضحاً بين الدمقرطة والامركة والعولمة (على صعيد المبادئ والسياسة والأهداف). وتتطلب الديمقراطية

١- Michael Hirsh, The Legacy on the line, Newsweek, July/24/2006, p.30.

ضمان حقوق الانسان وآحترامها على صعيد الجماعات والأفراد ومنها حق الشعب وحريته في اختيار حكامه، كما تتطلب الديمقراطية تعزيز التعددية ورفض الأحادية وإحترام حق الآخر في الاختلاف.

ومن ثم يتطلب نشر الديمقراطية معرفة بتكوين الشعب المتلقي وعدم الخلط بين التعددية من جهة (بالمفهوم الغربي الديمقراطي) وعدم التجانس من جهة أُخرى داخل المجتمع الواحد. فلكل من هذين النوعين من المجتمعات أسس مختلفة للديمقراطية، ويصح هذا في المجتمعات غير المتجانسة التي تدين إحدى فئاتها بعقيدة تقوم على استثناء الآخر وعدم تقبله كمساوٍ لها في الحقوق والواجبات[1].

إن هذه الشروط معظمها لا تتوافر في حدها الأدنى في المقاربة الفعلية الأمريكية للواقع اللبناني. وتكفي الاشارة إلى ان خروج الجيش السوري من لبنان ليس كافياً للقول بان الشعب بات حراً في آختيار ممثليه. فالسكوت الأمريكي حيناً والدعم العلني أحياناً لتجاوز الحكومة حد السلطة وفسادها في مجالات عدة وتبريرها لمنطق الاكثرية والاقلية غير مبرر الا من منطلق المصالح وليس من منطلق الديمقراطية، ويؤخذ على الولايات المتحدة الأمريكية كونها أصبحت طرفاً بدل أن تكون حكماً، مما أضعف صدقيتها ومقدرتها على ممارسة الضغوط اللازمة على الفرقاء جميعهم، لتعزيز المؤسسات الدستورية الشرعية التي كان لا بد ان تنطلق من قانون انتخابي حديث في العام ٢٠٠٥ يضمن المساواة وحرية الشعب في آختيار ممثليه في مختلف السلطات. فالوضع اللبناني الدائمي أعقد من أن يختصر بأقلية وأكثرية انتخبت في ظل قانون وجد (كما في العديد من القوانين التي سبقته)، ليكرس دور المال والاقطاع والزبائنية

١- مرغريت الحلو: السياسات الخارجية الأمريكية تجاه لبنان... المصدر السابق، ص٧.

والعائلية والعصبية الطائفية بدل من ان يكرس صحة التمثيل والمساواة في الفرص التي تشكل أسس الممارسة الديمقراطية[1].

وفي إطار هدف محاربة الإرهاب، فإنه على الرغم من وجود تحديدات متشابهة لمقومات العمل الإرهابي، إلا ان تحديد الجماعات التي تنطبق عليها صفة الإرهاب، والدول الداعمة أو الممارسة له تبقى عملية سياسية بآمتياز تمليها مصالح الدول. وفي تعاطي الولايات المتحدة مع موضوع الإرهاب في لبنان، تكمن أهم المطبات والتناقضات والتهديدات لمصالحها، كذلك التهديد الأكبر لآستقرار لبنان والمنطقة وتعزيز الممارسة الديمقراطية فيها.

أما بالنسبة لمدى فعالية الديمقراطية في محاربة الإرهاب، فإن الإدارة الأمريكية تعلم أن الإرهاب يرتع في الأنظمة الديمقراطية، ويفيد من المساحة التي يتيحها آحترام الحريات وحقوق الانسان، والدليل على ذلك قدرة الحكومة الأمريكية ذاتها في التعامل مع الإرهاب على أرضها، الذي قاد إلى احترام الشعب الأمريكي (أفراداً وهيئات لحقوق الانسان)، وهي ضوابط غير موجودة في الأنظمة الدكتاتورية العربية وغير العربية، كما تشير تجاربها وتجارب حلفائها في مناطق مختلفة من العالم، إلا أنَّ الديمقراطية قد توصل جماعات غير مرغوب فيها إلى الحكم، أو إلى بروز جماعات مناوئة للنظام وقادرة على زعزعة آستقراره، ما يخلق أوضاعا تهدد مصالحهم وأهدافهم كالذي حدث في (الجزائر ولبنان وفلسطين، السعودية... الخ). وهنا يكمن التناقض الكامن بين الدعوة إلى نشر الممارسة الديمقراطية من جهة ومحاربة الإرهاب من جهة اخرى، ولعل في هذا يكمن التفسير لما يبدو محاولة الولايات

١– مرغريت الحلو، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات غير المتجانسة (تقويم التجربة اللبنانية)، في إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة (لبنان والعراق)، (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧)، ص١٣ – ١٤.

المتحدة فرض نظام موالٍ قادر على ضبط الأمور وحماية مصالحها بغض النظر عن مدى ديمقراطيته وشرعيته الشعبية[1].

فبعد أحداث ١١/ أيلول زاد تطور الاوضاع اقليمياً ولبنانياً في مقدرة السعودية وأنصارها داخل الإدارة الأمريكية على حسم الجدل لصالح أطرافها. ولخصت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس هذا في شهادتها امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي مطلع العام ٢٠٠٧ عندما أعلنت عن وجود تحالفات آستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط تفصل بين المُصْلحِين (Reforms) والمتطرفين (extremists)، كما وصفت الدول (مصر، السعودية، الاردن) مركز الاعتدال، وآعتمدت إيران وسوريا وحزب الله المتطرفين الذين اختاروا زعزعة الاستقرار في المنطقة[2]. وكان لهذا التحالف الأمريكي مع الدول المُصْلِحَة (المعتدلة) آثاره الايجابية والسلبية على لبنان كذلك على موقع الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان والمنطقة.

فمن جهة، انعكس هذا التحالف ايجابياً على ممارسة الضغط للحد من تدخل المحور الإيراني السوري في الشؤون اللبنانية والمطالبة بنزع سلاح حزب الله وإرسال الجيش إلى الجنوب (ماقد يخفف من حدة المخاوف الداخلية لدى باقي الأطراف)،

١– أدى الضغط الأمريكي على المملكة العربية السعودية إلى اجراء انتخابات بلديه لأول مرة ما أدى إلى بروز أصوات رافضة للفساد في أوساط العائلة المالكة، وهذا ما حدا بها إلى تمويل مدارسهم ومؤسساتهم الاحسانية (والتي أظهرت بعض التقارير بأنها تستعمل كغطاء لتمويل الإرهاب) لتدرأ عنها كيدهم، للتفصيل ينظر:

he redirection: is the administrations on terrorism, annals of national security, the redirection reporting essay, 5/march/2007, website: www.Newyork.comT .

٢– المصدر نفسه.

كما في التأييد الأمريكي المطلق ولأول مرة لمطالبة اللبنانيين بخروج الجيش السوري من لبنان[١].

ومن جهة أخرى، انعكس هذا التحالف كدعم كبير للفريق المعتدل وحلفائه في لبنان وعداء معلناً لمن يختلف معه في الرأي. وشكل هذا تغاضيا عن تعقيدات الوضع اللبناني وانكاراً لحق فئات تمثل شريحة من اللبنانيين في المشاركة في صنع القرار السياسي، وهذا نقيض المبادئ الديمقراطية[٢].

إن هذا السلوك تكمن فيه المفارقات والتناقضات الأكبر والمقامرة الأخطر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية (كما في آستقرار لبنان والمنطقة) التي تلعبها حاليا الإدارة الأمريكية، وفي طليعة هذه التناقضات، موقف الإدارة الأمريكية من موضوع تعزيز قوة الجيش اللبناني الذي يندرج في اطار تعزيز دور المؤسسات الدستورية.

ودأبت الادارات الأمريكية المتعاقبة على مر تاريخها على الطلب من الحكومة اللبنانية نشر الجيش على الحدود مع (إسرائيل)، كما طلبت وتطلب علناً او ايحاءً من الجيش والسلطة اللبنانية نزع سلاح حزب الله المصنف أمريكياً بأنه منظمة إرهابية.

وفي الجانب الآخر لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بين العامين ١٩٨٥ و٢٠٠٥ بتقديم أية مساعدات عسكرية للبنان تؤهله للقيام بهذه المهام. إذ اقتصرت المساعدات خلال هذه المدة على مبالغ زهيدة خصصت للتثقيف والتدريب العسكري، ومنها التي استعملت في آيار/ ٢٠٠١ كأداة ضغط على الحكومة اللبنانية

١- مرغريت الحلو، السياسة الأمريكية تجاه لبنان...، المصدر السابق، ص٧.

٢- المصدر نفسه، ص٧.

عندما قرر مجلس النواب الأمريكي التهديد بإنقاصها بما يوازي (٦٠٠٠٠٠) دولار امريكي ما لم يتم نشر الجيش على الحدود مع (إسرائيل) خلال ستة أشهر[١].

وفي عام ٢٠٠٦ آستأنفت الإدارة الأمريكية تقديم (مساعدات عسكرية للبنان)، اذ بلغت قيمة هذه المساعدات مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦، وفي عام ٢٠٠٧ بلغت ٤,٨ مليون دولار أمريكي، الا ان زيادة مهمة قد طرأت على قيمة المساعدات منتصف عام ٢٠٠٧ وصلت إلى ٢٢٠ مليون دولار امريكي[٢].

لكن نوعية هذه المساعدات تتوقف على نوعية بعض الاسلحة التي ترسلها دول أوروبية أُخرى لمساعدة الجيش اللبناني[٣]، فضلًا عن التأخر بإرسالها إلى لبنان حتى تعد عوامل تقلل من أهمية المساعدات وفعاليتها في تعزيز قدرات الجيش.

ومن هذا يفهم مدى حجم التحديات التي تواجه المؤسسة العسكرية في لبنان على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ومع ذلك كله فإنه يمكن اعتماد هذه الزيادة في قيمة المساعدات العسكرية دليل تحول إيجابي في موقف الولايات المتحدة من الجيش وتأكيداً على مصداقيتها

١- حول المساعدات الأمريكية للبنان، ينظر بالتفصيل:

US Foreign assistance to the middle east: historical background recent trends and fy 2007 request. Crc report, rl 33933, US foreign aid to Lebanon: issues for Congress by geremy.

٢- الملفت للنظر أن عملية الزيادة قد تمت مباشرة قبل حرب تموز ٢٠٠٧ وهذا يثير كثير من التساؤلات، للتفصيل ينظر:

US pledges more aid to Lebanon in 2007, website: www.defensenews.com/july/10/2006 .

٣- روبرت فسك، هل يستطيع الجيش اللبناني أن يقاتل الإرهاب كما فعلت أمريكا؟، صحيفة الاندبندنت البريطانية، ٢٠٠٧/٨/١١.

في دعمها لدور المؤسسات الدستورية، ولكن تناقض هذه الدلائل مع مجريات الامور على الساحة اللبنانية يطيح أي تفاؤل بنجاح النوايا لتعزيز الأمن والاستقرار والممارسة الديمقراطية، ومن الأمثلة على هذا التناقض غض الطرف الأمريكي عن ممولي الجماعات الارهابية وداعميها من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية داخل لبنان وخارجها[١]، والاصرار على معاقبة داعمي المتطرفين وحزب الله[٢].

إن الجماعات المتطرفة كلها التي تعتقد الإدارة الأمريكية بأنها تخدم هدف إحقاق توازن في الرعب بين الإرهابيين، تمارس إرهابها على لبنان ومؤسساته وشعبه، عصبة الانصار، وجند الشام، وقضية اغتيال القضاة الاربعة، أحداث الظنية، والمواجهة بين الجيش وتنظيم فتح الإسلامي في نهر البارد والتي انتهت بأنتصار الجيش وتهديد هذا التنظيم بفتح جبهات أخرى على الساحة اللبنانية[٣].

إن إعلان هذه التنظيمات والاحزاب التي تدين بالعقيدة نفسها عن عدم اعترافها بلبنان ودستوره وصيغته التوافقية عبر الدعوة إلى اقامة خلافة اسلامية (كحزب التحرير الذي تم الترخيص له مؤخراً من الحكومة اللبنانية) وهذا بدوره يؤدي إلى تهديد بأن تصبح الحرب بين الطائفتين حرباً ساخنة في الداخل اللبناني، وهذا يمثل تهديداً بأن تخسر لبنان استقلالها الذي احرزته من سوريا عبر عودتها إليه من ضمن صفقة إقليمية جديدة أو استبدالها بآحتلال اخر على نسق العراق[٤].

١- Frank lamb, Inside Nahar albared and bedawi refugee camps: Who is behind the war in north Lebanon? Website: www.antiwar.com/24/2007 .

٢- صحيفة االواشنطن بوست، ٢٠٠٧/٢٨ شبكة المعلومات الدولية الانترنت الموقع الالكتروني:.www antiwar.com .

٣- آجـي إي تليتنس، دراسـة الوضع الاجتماعي في مخيمي نهر البارد واللاجئين الفلسـطينيين في لبنان، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت: لبنان، ٢٠٠٧) ص٢٧ - ٢٨.

٤- روبرت فسك، المصدر السابق.

واذ نجد تفسيراً وتبريراً لهذا الموقف في حرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان أمن (إسرائيل)، عبر عدم خلق جيش قادر وقوي على حدودها، وعبر محاولات الحد من تصاعد النفوذ المتجسد في حزب الله على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، لايمكن إغفال اثر الاساليب المعتمدة لتحقيق هذا الهدف على فرص نجاحها في محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية لضمان ممارستها في لبنان. وما يصح قوله في هدف ضمان أمن (إسرائيل) وأساليبه يصح أيضاً في هدف حماية المصالح الاخرى للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة التي يأتي في طليعتها النفط[١].

وفي محاولتنا تحديد أثر محاولات تحقيق هذا الهدف على تحقيق الأهداف الاخرى لابد ان نشير بداية إلى ان الأهداف الأمريكية كانت تتركز سابقاً على ضمان تدفق النفط إلى الولايات المتحدة والغرب بأسعار مقبولة والحؤول دون وقوعه تحت رحمة المعسكر الشرقي، فإن السياسة الأمريكية من موضوع النفط التي بدأت تظهر مع الاجتياح العراقي للكويت وآنهيار الكتلة الشرقية، تبلورت بصورة واضحة مع الرئيس جورج بوش الابن، وأصبحت جاهزة للتنفيذ في ظل استغلال واسع للمتغيرات الاقليمية والدولية، وهذه السياسة هي سياسة إحكام القبضة عن قرب على منابع النفط (to control the tap) لتتمكن من إغلاقها في وجه الحلفاء قبل الاعداء لدى ظهور بوادر خروجهم عن الطاعة الأمريكية[٢]، ومن ثم تسعى الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ليس فقط إلى ضمان استقرار انتاج النفط وتدفقه بأسعار مقبولة لها ولحلفائها، بل إلى تكريس هيمنتها على المنطقة والعالم عبر المقدرة على التحكم بآقتصاد الحلفاء قبل الاعداء، فكما يشير تاريخ المنطقة والعالم منذ القرن

١- مرغريت الحلو: السياسة الأمريكية تجاه لبنان...، المصدر السابق، ص ص٧ - ٨.

٢- المصدر نفسه، ص٩.

الماضي بأضطلاعه إلى توزيع القوى والسيطرة على موارد الشرق الأوسط بدور فاعل في تحديد توزيع القوى على الساحة الدولية وليس العكس[١].

فإذا صح ما يشاع عن نوايا امريكية بإقامة قواعد عسكرية أمريكية اطلسية في لبنان[٢]، (منطقة مطار القليعات)، إمَّا لمحاربة الإرهاب (كهدف معلن) أو لأستكمال حلقة من القواعد العسكرية المنوي انشاؤها على طول خط انابيب النفط من العراق إلى سوريا إلى المصافي في طرابلس شمال لبنان (كهدف أساس)، ولابد أن يتزايد الخوف من تفاقم حدة الإرهاب وغياب الديمقراطية أكثر فأكثر بما يحمله من تهديد للمصالح الأمريكية في لبنان وللإستقرار والأمن الداخلي.

٣ - ١ - ٢ الموقف الأمريكي من أزمة الرئاسة اللبنانية

لم يكن الفراغ الرئاسي في لبنان وليد أحداث آنية، بل قديم يرجع تأريخه إلى عام ١٩٥٢ حينما قدم الرئيس اللبناني الأول بعد نيل الاستقلال عام ١٩٤٣ (بشارة الخوري) استقالته، ولكن دخل ماروني آخر رئيساً لحكومة انتقالية كان هو قائد الجيش آنذاك (فؤاد شهاب) وحدث الفراغ الثاني في عام ١٩٨٨ حين آنتهت ولاية الرئيس أمين الجميل دون التوافق على خلف له فتقدم للمرة الثانية قائد الجيش (هذه المرة كان العماد ميشيل عون) ليترأس حكومة انتقالية جديدة[٣].

١- المصدر نفسه، ص٩.

٢- كان هذا مطلب اسرائيلي من بشير الجميل في عام ١٩٨٢ (قواعد اسرائيلية، ثم أصبح مطلباً امريكياً من الرئيس رفيق الحريري الذي كان يريد انشاء سوق حرة في المنطقة، وهذا لم توافق عليه سوريا لما يلحق بها من أضرار، للتفصيل ينظر: صحيفة السفير اللبنانية في ٢٠٠٦/٦/١٤.

٣- ابراهيم غالي، الرئاسة اللبنانية... أزمة جديدة في صراع ممتد، مجلة السياسة الدولية، ع١٧١، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، ٢٠٠٨)، ص٩٤.

وقاد الفراغ الأول إلى وقوع حرب أهلية آستمرت منذ عام ١٩٧٥ بنهاية الجمهورية الاولى التي احتل فيها المسيحيون الموقع السياسي الأبرز بين أدوار سائر الجماعات الطائفية في لبنان. وأثر هذا الفراغ، دخل المسيحيون مرحلة التباينات بل الخلافات فيما بينهم ليتغير موقعهم القيادي الثابت منذ دستور عام ١٩٢٦ ويدخل لبنان جمهوريته الثانيه أي جمهورية ميثاق الطائف عام ١٩٨٩[١]. الذي أسفر عن تعديل الدستور اللبناني وتوزيع المقاعد النيابية اللبنانية ووظائف الفئة الأولى مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وذلك في إطار تسويات ما بعد الحرب الأهلية[٢].

وطبقاً للدستور اللبناني، انتهت مدة رئاسة الرئيس أميل لحود في أيلول ٢٠٠٤، لكن التعديل الدستوري الذي مدد بموجبه مجلس النواب اللبناني التمديد للرئيس اميل لحود لرئاسة ثانيه، إذ إنّ سوريا تقف وراءه كونه مواليا لها. وهذا الموقف شكل تحدياً لتوجهات الإدارة الأمريكية في المنطقة في وقت يركز فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن على الاصلاح الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط. وكرد فعل لذلك، أنذرت واشنطن دمشق بما يعني ان عملية تعديل الدستور بهذه الطريقة تفقأ عين الديمقراطية وبها يقزم الدعوة التي تروج لها الولايات المتحده[٣].

ولم تستجب سوريا للضغوط الأمريكية والفرنسية المطالبة بعدم تعديل الدستور. وفي يوم واحد استجاب البرلمان اللبناني (لضغوط سوريا)، ووافق على

١- خلدون زين الدين، جنبلاط يرفض الاملاءات الأمريكية وتشكيل الحكومة واللوائح، صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٥/٥/١، ص٣، وكذلك ينظر صحيفة النهار اللبنانية في ٢٠٠٥/٤/٢٨.

٢- المصدر نفسه.

٣- صلاح منتصر، (لعنة الغد)، اخبار اليوم، ٢٠٠٥/٤/١٦.

تعديل الدستور بما يسمح لتمديد مدة رئاسة أميل لحود ثلاث سنوات وليس التجديد لست سنوات اخرى[1].

وفي ضوء ذلك، شكل تعديل الدستور تمهيداً لتدويل الأزمة اللبنانية وتحجيم الدور الاقليمي لسوريا لكي لا يكون عقبة أمام التطورات التي تشهدها المنطقة. وعقب ذلك توالت الاحداث وآستقال رفيق الحريري من رئاسة الوزراء غاضباً وتكلف الأمين العام للأمم المتحدة بمتابعة تنفيذ الموقف في لبنان مع التأكيد على إلزام سوريا بالانسحاب من لبنان قبل آيار/ ٢٠٠٥، الذي ترافق مع ذلك تطور جديد ومفاجئ على الساحة اللبنانية هو اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني الأسبق في ١٤/ ٢/ ٢٠٠٥، مما زاد من عمق الازمة السياسية في لبنان، لا بل شكل هذا الحدث زلزالاً كبيراً طالت تداعيته الوضع اللبناني الداخلي، وكشفت المعارضة اللبنانية جهودها وأعلنت مطالبها المتمثلة بـ :

١- استقالة الحكومة اللبنانية.

٢- تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في اغتيال الحريري.

٣- إقالة رؤساء الأجهزة الأمنية والمدعي العام التمييزي.

٤- الإسراع بإخراج القوات السورية.

٥- إجراء الانتخابات.

وآستجابة لضغط قوى المعارضة اللبنانية وجماهيرها أعلن عمر كرامي رئيس وزراء لبنان استقالته في ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٥ وكلف مرة أُخرى من الرئيس أميل لحود

١- المصدر نفسه.

تشكيل وزارة جديدة إلا انه اخفق بعدما خذله حلفاؤه في لقاء عين التينة فآعتذر عن تشكيل الحكومة[1].

وجوبه اعتذاره بإنزعاج لارسن[2] مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الذي سارع إلى الاتصال بالرئيس اللبناني آنذاك أميل لحود ورئيس مجلس النواب نبيه بري وعدد من رموز المعارضة اللبنانية لمحاولة احتواء الازمة لدرجة أن لارسن خاطب مسؤولاً كبيراً في المعارضة قائلاً له: "انه من غير الجائز الا تسهم جماعته في حل الأزمة وأنه ركز في اتصالاته على النائب نجيب ميقاتي"[3].

وجاء تكليف نجيب ميقاتي[4] لتشكيل الحكومة في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥ حلّا وسطاً في إطار اخراج لبنان من أزمته السياسية التي تعصف به في ظل متغيرات محلية وإقليمية ودولية، وفي مقدمة ذلك:

١- صائب دياب، الازمة اللبنانية - مصادر كرامي تتحدث، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٥/٤/١٣.

٢- ابدى لارسن مخاوفه وقلقه بشأن بيروت وقال: "يخيفني كذلك ظهور مجموعات من مختلف المناطق - بحراسة الاحياء تحسباً للتفجيرات - قد تشكل نواة مليشيات وذلك لن يكون في مصلحة البلد"، للتفصيل ينظر صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٥/٤/٧.

٣- صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٥/٤/١٦.

٤- ولد نجيب ميقاتي في عام ١٩٥٥ في لبنان طرابلس، ماجستير في ادارة الاعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت - دبلوم في الدراسات العليا من جامعة هارفرد في أحدث تقنيات الإدارة الحكومية عام ٢٠٠٠، وعمل وزير الاشغال العامة ووزارة النقل عام ١٩٨٨. واعيد تكليفه عام ٢٠٠٠ واستمر حتى استقالة حكومة الحريري، ونائب في البرلمان عن دائرة طرابلس، ورجل اعمال معروف ويمتلك ثروة كبيرة صنعها مع شقيقه الاكبر طه في مجال الاتصالات بالهاتف الجوال. وتعمل شركات آل ميقاتي في مناطق مختلفة من العالم بما في ذلك سوريا، فهو معروف بعلاقاته القوية مع سوريا وتربطه علاقة طيبة بالرئيس بشار الاسد منذ فترة طويلة، هذه العلاقة لم تمنعه من توجيه نصائح يمكن أن يطعن سوريا من الظهر، للتفصيل ينظر: صحيفة الاخبار السورية، ٢٠٠٥/٤/٢١، وكذلك صحيفة الغد الاردنية، في ٢٠٠٥/٤/٢١.

١– الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

٢– الانسحاب السوري من لبنان وتداعياته.

٣– الواقع السياسي الجديد في لبنان في ظل القرار الدولي ١٥٥٩ ولجنة التحقيق الدولية بشأن اغتيال الحريري.

٤– الواقع السياسي الجديد في الشرق الأوسط.

إن هذه المتغيرات لا يمكن تجاهل انعكاساتها على الوضع الداخلي اللبناني، وإنما تطلبت من المسؤولين اللبنانيين أخذها في الحسبان والاتفاق على صيغة توافق جديدة تمثل الشعب اللبناني. وضمن هذه المعطيات أعلن نجيب ميقاتي تشكيل حكومته في ١٩/ ٤/ ٢٠٠٥ مكونة من ١٤ وزيراً[١].

ومثل هذا الإعلان آنعطافة سياسية مهمة في تاريخ لبنان المعاصر، فهي أول حكومة تشكل بعد الانسحاب السوري بمعنى آنتهاء حلقة التفرد السوري في آختيار حكومات لبنان قابلة لانتقال مركز التأثير الاقليمي من دمشق إلى باريس وعواصم عربية تنشط على خط ترتيب الوضع اللبناني ولملمته بعد آغتيال الحريري. وبذلك كان وصول ميقاتي إلى رئاسة الحكومة نتاج تسوية عربية – دولية ولدت بتوافق سعودي سوري، وحظيت بمباركة فرنسية وبعدم آعتراض الولايات المتحده[٢].

١– للتفصيل ينظر، صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٥/٤/٢٠.

٢– إلا ان الإدارة الأمريكية تتحفظ بشأن حزب الله في لبنان، وتطالب بتسليم سلاحه، وأن يعيد النظر في مفاهيمه وتوجهاته، واعادة النظر هذه لا تحتمل التأجيل. ولا نستبعد الاصرار الأمريكي على هذا المطلب أثناء التحضير للإنتخابات وما بعدها، إذ صدر بيان رئاسي في ٢٠٠٥/٥/٥ عن مجلس الامن الدولي بشأن المطالبة بتنفيذ بقية بنود القرار الدولي ١٥٥٩ ومن ضمنها ما يتعلق بحزب الله، للتفصيل ينظر: صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٥/٤/٢٥.

وأُسندت مهمة هذه التسوية محلياً إلى وليد جنبلاط الذي نسق مع سعد الحريري في باريس وباغت حلفاءه في بيروت واضعاً اياهم أمام قرار كبير من دون هامش خيار أو مناورة[١].

وفي ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٥ عرض نجيب ميقاتي برنامج حكومته أمام مجلس النواب وتضمن البرنامج[٢]:

١– الالتزام بإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها.

٢– التعاون مع لجنة التحقيق الدولية في قضية آغتيال الحريري.

٣– إقالة رؤساء الأجهزة الأمنية والمدعي العام التمييزي للقضاء.

٤– التعاون مع اللجنة الدولية المكلفة بتنفيذ بنود القرار الدولي ١٥٥٩.

٥– الالتزام بروح ميثاق الطائف والوحدة الوطنية وبناء المؤسسات.

٦– عدم ترشيح نفسه للإنتخابات القادمة.

وبعد مناقشة البرنامج الحكومي على مدى يومين صوت مجلس النواب على الثقة بالحكومة يوم ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٥. وحظر الجلسة ١١٣ نائباً. وفي عملية التصويت حظيت الحكومة بتأييد ١١٠ نواب، فيما صوت ضدها نائب واحد وآمتنع نائبان عن التصويت. وتغيّب عن الجلسة ١٢ نائباً علماً ان مجلس النواب يتألف من ١٢٨ نائباً لكن العدد كان ١٢٥ نائباً بعد وفاة ٣ نواب. وبذلك تكون الحكومة قد نالت

١– اسعد الخوري، إعادة خلط اوراق اللعبة السياسية ينطلق (بهندسة سياسية جديدة)، جريدة العراب ٢٠٠٥/٤/١٩، ومقابلة مع سمير فرنجية تحت عنوان: لبنان بعد الانسحاب السوري، برنامج الاتجاه المعاكس، قناة الجزيرة الفضائية في ٢٠٠٥/٥/٣.

٢– صحيفة الوطن (بغداد) في ٢٠٠٥/٤/١٧.

٩٧٪ من أصوات الحضور وهي أعلى ثقة تنالها حكومة منذ انتهاء الحرب الاهلية. وهذه هي المرة الاولى التي يمنح حزب الله فيها ثقته للحكومة منذ دخوله البرلمان عام ١٩٩٦[١].

وفي ضوء ذلك فإن تشكيل الحكومة في عام ٢٠٠٥ أحدث انفراجاً في مسار الأوضاع الداخلية اللبنانية، فيما كان من تجاذب وصراع بين الموالاة والمعارضة آنحسر من منطلق أن الأساس في المعركة التي تخوضها المعارضة ليس شكل الحكومة وإنما إجراء الانتخابات ضمن المهلة الدستورية، ثم أن تشكيل الحكومة جاء نتيجة تسوية عربية - دولية أسهمت المملكة العربية السعودية فيها من خلال شخص ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وفرنسا من خلال الرئيس السابق جاك شيراك. وكانت هذه التسوية ركيزة التوافق اللبناني، والعامل المؤثر في تشكيل الحكومة لمنع إحداث فراغ في السلطة. ثم أن تشكيل الحكومة مهد لتأسيس مرحلة جديدة مختلفة يتابع فيها اللبنانيون مسيرتهم الانمائية وآستقرارهم.

وآستمرت الأوضاع على حالها على الرغم من الاحداث التي عصفت بلبنان في عام ٢٠٠٦، ولاسيما في الجنوب ابان الحرب الإسرائيلية على لبنان، فضلاً عن أحداث نهر البارد، حتى وصل إلى عام ٢٠٠٧ حينما أضحى لبنان منذ ليلة ٢٤/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٧ بلداً بلا رئيس.

وإذا تتبعنا الفراغ الرئاسي في لبنان لوجدنا أن هذا الفراغ هو الثالث من نوعه في تاريخ لبنان السياسي.

١- لقد ضمت وزارة ميقاتي شخصية قريبة من حزب الله (طراد حمادة - وزير العمل والزراعة)، فهو وإن لم يكن منخرطاً في صفوفه، يعمل في فلك حزب الله من خلال مركز الدراسات والتوثيق التابعة له، وكذلك مشاركته في الندوات والمؤتمرات التي ينظمها حزب الله، للتفصيل ينظر: شبكة القناة الاخبارية في ٢٠٠٥/٤/٢٨، وكذلك صحيفة اللواء في ٢٠٠٥/٤/٢١.

وإن فرقاء لبنان (موالاة ومعارضة) توصلوا إلى قناعة جوهرية عشية موعد الاستحقاق الرئاسي بآستحالة غلبة فريق على آخر، وبأن من سيقدم على الخطوة التصعيدية الأولى سيتحمل أمام اللبنانيين والعالم مسؤولية تطور الأوضاع.

وفيما يتعلق بإنتخاب رئيس الجمهورية، نص الدستور وفق المادة ٤٩ على ما يأتي[١]: "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين ٨٦ من مجلس النواب (١٢٨) في الدورة الاولى ويكتفي بالاغلبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تليها". وتشكل هذه النقطة أبرز نقاط الخلاف بين الاغلبية والمعارضة. فالنص لم يأت على ذكر النصاب صراحة. لكن المعارضة ترى أن الجلسات اللاحقة لا يمكن أن تنعقد إذا لم تعقد الجلسة الاولى، وبالمقابل فإن الاغلبية ترى أن عدد الأصوات الضرورية للفوز تشكل النصاب. ويدعو رئيس المجلس البرلماني لعقد جلسات الانتخاب الا في الأيام العشرة الاخيرة من المهلة الدستورية التي يصبح فيها البرلمان منعقداً (حكما)[٢].

وجاء في نص المادة ٧٣ من الدستور اللبناني قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية لمدة شهر على الاقل أو شهرين على الاكثر يلتأم المجلس بناءً على دعوة من رئيسه لإنتخاب الرئيس الجديد، واذا لم يدعو المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حتماً في اليوم العاشر الذي يسبق ولاية الرئيس[٣].

١- بان غانم الصائغ، اشكالية انتخابات الرئاسة اللبنانية، اوراق سياسية، ع٢١، (جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص٢.

٢- المصدر نفسه، ص٣.

٣- المادة (٧٣) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٢٦ وتعديلاته، للتفصيل ينظر الملحق رقم (٥) .

كما حددت المادة (٤٩) مدة الرئاسة وهي (ست سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه الا بعد ٦ سنوات لأنتهاء ولايته)، ولا ينص الدستور على وجوب الترشيح لهذا المنصب، إنما يقضي بأن لا يجوز انتخاب احد لرئاسة الجمهورية مالم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح)، أما في حالة خلو منصب الرئاسة، فقد نصت المادة ٦٢ من الدستور اللبناني لسنة ١٩٢٦ وتعديلاته أنه "في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت فتناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء وفق النص الدستوري الذي حرم رئيس الجمهورية من حق تشكيل حكومة انتقالية اذا كان على خلاف مع الحكومة القائمة" ويشكل هذا النص نقطة خلاف جوهري بين الأكثرية التي ترى أنّ الحكومة الحالية تتمتع بدعم الغرب ودول عربية بارزة هي التي تتسنم صلاحيات الرئاسة في حال لم يتم آنتخاب رئيس، فيما تلوح المعارضة بلجوء رئيس الجمهورية إلى تشكيل حكومة انتقالية في هذه الحال. والمعارضة كما الرئيس السابق اميل لحود حليف دمشق يرى أن الحكومة التي يرأسها فؤاد السنيورة أصبحت غير شرعية منذ تشرين الثاني/ ٢٠٠٦ بآستقالة وزراء المعارضة. وطرحت بعض قيادات المعارضة قائد الجيش لتسنم رئاسة الحكومة الانتقالية لكن آنتخابه كرئيس أسوة بسائر موظفي الفئة الاولى يتطلب تعديلاً دستورياً. وجاء في نص الدستور "لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الاولى وما يعادلها في الادارات العامة جميعها وسائر الاشخاص المعنويين في القانون العام مدة قيامهم بوظيفتهم خلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم"[1].

إن التوازنات الداخلية الدقيقة جميعها لم تكن لتوصل لبنان إلى حالة الفراغ المنظم والمنضبط دون أن يستبقها أو على الأقل يوازيها آتفاق ضمني ودولي على ذلك، فالأسباب مركبة بين الداخل والخارج.

١– المادة (٤٩) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته، للتفصيل ينظر الملحق رقم (٥).

ويمكن تفسير ذلك بسببين[1]:

الأول: وجود اتفاق سعودي – ايراني (على الاقل المعلن) على درء خطر الفتنة المذهبية بين السنة والشيعة في لبنان على خلفية التوتر المذهبي الذي يسود المنطقة.

الثاني: نجاح الدبلوماسية الفرنسية في تغيير الموقف الأمريكي تجاه التخلي عن خيار النصف +١، وحصول فرنسا على تفويض أميركي للترويكة الاوروبية بالدخول طرفاً رئيساً في المعادلة اللبنانية، حفاظاً على مصالح الدول الاورروبية التي لها اسهام في قوات (يونيفيل) من جانب، ولأن الفهم الفرنسي لطبيعة التركيبة اللبنانية أعمق من نظيره الأمريكي من جانب آخر.

وتتالت تطورات اقليمية اخرى رجحت خيار الفراغ وتعليق الموقف إلى وقت آخر، وفي مقدمتها (انعقاد مؤتمر انابوليس للسلام ومشاركة الوفد السوري فيه) الذي كان هدفه فك قدر من العزلة الدولية المفروضة على دمشق، وآستمرار التنسيق الأمريكي – الإيراني في العراق، الذي انعكس بدوره لاحقاً على تقرير المخابرات الأمريكية الايجابي المفاجئ الذي وصف الأوجه العسكرية في برنامج إيران النووي كونها قد توقفت عام ٢٠٠٣[2].

وبالطبع لم يكن لأية تسوية في لبنان أن تتم دون المرور عبر اتفاقات أو توافقات في مسارات عدة (بين دمشق والرياض والقاهرة، وبين دمشق وواشنطن، وبين الاخيرة وطهران). بل وضح أنه لا تسوية محتملة دون حسم الملف السوري – الغربي

١– ابراهيم غالي، المصدر السابق، ص٩٥.

٢– خليل حسين، القراءة الإيرانية للإنتخابات الرئاسية اللبنانية، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني:. www.hanaenet.com

بشكل عام والامريكي بشكل خاص، ولاسيما بعد إدراك الجميع أن سوريا خرجت من لبنان عسكرياً ولم تخرج منه سياسياً[١].

ومع عودة الجنرالات وخلو مقعد الرئاسة تصاعدت اعتراضات المسيحيين حتى من داخل قوى ١٤/ آذار، لأن ما حدث يعد مساً بالدستور وبروحية ميثاق الطائف وبتعارض دورهم في لبنان إلى خطر وجودي بعد أن آلت مهام رئيس الجمهورية بالوكالة إلى الحكومة التي يرأسها سني.

وفي ظل هذا الفراغ الهش، بات ممكناً تفجير السلم الأهلي الهش وتهديد بنية الدولة، إذ يكفي آغتيال رمز سياسي أو شخصية مهمة حتى يفرط البلد من بين أيدي الجميع. فتصاعدت الرغبة في ملئ الفراغ وتأمين سلامة الدولة بقوى ١٤/ آذار إلى طرح العماد ميشيل سليمان[٢] قائد الجيش، لسدة الرئاسة وتراجعها عن موقفها السابق الرافض لتعديل الدستور، حتى ظهرت بالفعل أولى إشارات هذا الخطر صبيحة ١٢/ كانون الأول/ ٢٠٠٧ بآغتيال مسؤول عسكري كبير هو العماد (فرانسو الحاج)، مدير عمليات الجيش والمرشح المحتمل لقيادة الجيش اللبناني، خلفاً لميشيل سليمان الذي تولى الرئاسة[٣].

١- ابراهيم غالي، المصدر السابق، ص٩٦.

٢- العماد ميشيل سليمان، مواليد ١٩٤٨، من بلدة عمشيت الساحلية، في قضاء جبيل شمال بيروت. التحق بالمؤسسة العسكرية عام ١٩٦٧ وأصبح قائدها عام ١٩٩٨. طرحت اطراف المعارضة اسمه على أنه مرشح توافقي لكن ترشيحه يحتاج إلى تعديل دستوري لأن المادة ٤٩ من الدستور لا تجيز انتخاب موظفي الدرجة الاولى لمنصب الرئاسة، للتفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٩٦.

٣- إختلاف في وجهات النظر بشأن تأثير اغتيال فرانسو الحاج على الاستحقاق الرئاسي اللبناني، للتفصيل ينظر، صحيفة الشرق الأوسط، في ٢٠٠٧/١٢/١٣.

وعلى الرغم من أن المعارضة رأت في طرح الاكثرية للعماد سليمان مجرد مناورة لكي تتحمل تبعات رفضه، إلا أنها حرصت على عدم الانزلاق إلى ما اعدّته فخاً منصوباً لها، فلم تسارع إلى رفض الطرح الجديد، وسرعان ما أصبح خيار سليمان متداولاً بقوة بين فرقاء لبنان بعد أقل من ١٠ أيام من الفراغ الرئاسي[١].

وهناك أسباب عدة وراء الترويج لآسم العماد ميشيل سليمان منها[٢]:

١- احتفاظه بوسطية مواقفه من الاكثرية والمعارضة في خضم الازمة السياسية المتصاعدة بينهما منذ أكثر من عام.

٢- تمتعه بآحترام عابر للمناطق والطوائف والمذاهب.

٣- سلوكه الوطني وقدرته على آستيعاب رد الفعل في الشارع المسيحي والماروني تحديداً.

٤- عدم وجود فيتو خارجي ضده من مختلف الأطراف.

وبدأ طرح آسم العماد سليمان في البداية خياراً غير جدي ومساومة سياسية من الأكثرية للحد من طموحات العماد ميشيل عون وإثارة التناقضات داخل حزب الله، أي تأليب المعارضة على ذاتها، كما حدث للموالاة عشية الاستحقاق يوم ٢٤/ كانون الأول/ ٢٠٠٨، حينما تعددت آراؤها وبدا أنّ ثمة انفكاكاً لتحالفها يلوح في الافق. لكن المعارضة لم تملك الا التعاطي بإيجابية حتى تحافظ على التحالف القائم بين التيار الوطني الحر بزعامة ميشيل عون وحزب الله، وعلى أساس ان البحث عن مخارج مختلفة لتعديل الدستور سيستغرق وقتاً تعيد خلاله المعارضة من جديد.

١- للتفصيل ينظر: صحيفة الغد اللبنانية ٢٠٠٧/١١/١٧.

٢- اختيار العماد ميشيل سليمان، قناة العربية الفضائية، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني:. www.alarabiya.net

ومع أوائل عام ٢٠٠٨، فإن الازمة السياسية اللبنانية لازالت على حالها، وآستمرت الدعوات نحو التخلص من هذه الأزمة، وآستمرت الاجتماعات بين القادة السياسيين العرب، حتى جاءت آجتماعات (أصدقاء لبنان) الوزاري الموسع للبلدان المجاورة للعراق بمدينة الكويت يوم ٢٢/ نيسان/ ٢٠٠٨.

وجاء بيان أصدقاء لبنان ليؤكد دعم سيادة لبنان والاستقلال السياسي، وسلامة أراضيه. وعبر وزراء الخارجية العرب عن عميق آنزعاجهم للطريق المسدود للأزمة السياسية اللبنانية، ودعوا إلى انتخاب فوري للمرشح التوافقي العماد ميشيل سليمان رئيساً للجمهورية بدون شروط مسبقة، والعمل على إنشاء حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات (نيابية عامة) طبقاً لقانون انتخابات يوافق عليه الأطراف جميعهم، وفقاً لخطة الجامعة العربية. كما دعوا إلى حوار سياسي بين اللبنانيين وتحديداً من خلال المؤسسات الدستورية اللبنانية[1].

وجاء انقلاب حزب الله في شهر آيار/ ٢٠٠٨، الذي بدوره قلب موازين ما توصل اليه من اجتماعات (اصدقاء لبنان) حتى سيطر على بيروت وباقي المناطق الاخرى من لبنان، والجميع متخوف من انزلاق لبنان مرة اخرى نحو حرب أهلية تأخذه نحو الهاوية، ومن ثم لا يستطيع أحد ان يوقف هذه الحرب، التي سيدفع ثمنها الشعب اللبناني.

وفي يوم الخميس المصادف ٨/ ٥/ ٢٠٠٨، عبر الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى عن آنزعاجه من الأحداث اللبنانية، وأجرى آتصالات مع قيادات لبنانية وقادة عرب ودعا حزب الله إلى سحب قواته من شوارع لبنان. وفي ٩/ ايار/ ٢٠٠٨، شجبت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس استخدام العنف

١– للتفصيل ينظر: الملحق رقم (٦) حول بينا اصدقاء لبنان.

في لبنان من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة، وأكدت أنَّ الولايات المتحدة تقف إلى جانب شعب لبنان ومؤسساته الديمقراطية، وأعربت في بيان خاص عن قلق الولايات المتحدة الشديد تجاه ما يجري من عنف في لبنان وقالت ان الولايات المتحدة تقف مع الحكومة والشعب وتقدم لهما التأييد اللازم للتغلب على هذه العاصفة، واتهم البيان حزب الله وحلفائه بقتل المواطنين[1].

وفي ١٣/ ٥/ ٢٠٠٨، جاء خطاب الرئيس الإيراني (احمدي نجاد) ليؤكد أن التدخل الأمريكي في لبنان هو سبب الأزمة الحالية، على عكس الإدارة الأمريكية التي ترى أنَّ الحرب على لبنان هي حرب عقائدية ينفذها وكلاء إيران[2].

وآستمرت دعوات التهدئة حتى جاء الموقف السعودي ليدعو فيها وزير خارجيتها (سعود الفيصل) إلى آحترام مصلحة لبنان العليا وسحب المظاهر المسلحة من الشارع اللبناني كما دعت سفيرها في بيروت للتشاور وسيعود عندما تهدأ الأمور[3].

وجاءت تصريحات (نعيم حسن) شيخ الدروز، بأنه يؤيد قرارات السنيورة ويطالب الجيش بفرض الأمن[4].

وأصبح الجيش أمام خيارين، إمَّا فرض الأمن أو حله، فجاءت سيطرة الجيش وآنتشاره في الشوارع مما قاد إلى مواجهات عنيفة بينه وبين المسلحين وتوقفت الحياة

١– للتفصيل ينظر: الملحق رقم (٧) .

٢– نقلا عن، قناة العربية الفضائية: ٢٠٠٨/٥/١٣، الموقع الاكتروني:. www.alarabiya.net

٣– قناة الجزيرة الفضائية: ٢٠٠٨/٥/١٤، على الموقع الاكتروني:.www.aljazeera.net

٤– قناة العربية الفضائية، المصدر السابق، ٢٠٠٨/٥/١٣.

في بيروت منذ ان دخل حزب الله فيها، وفرض حظر التجوال وهذا ما انعكس سلبياً على المواطن اللبناني.

وبلغ عدد الضحايا (٨١ قتيلاً) والإضرار بكثير من البنى التحتية، كون ان حزب الله يتحمل المسؤولية الكاملة عن تلك الأحداث كما أشار بعض المسؤولين اللبنانيين[١].

وجاء موقف الرئيس جورج بوش الابن في هذه المدة في ١٢/ ايار/ ٢٠٠٨، اذ قال على الولايات المتحده ان تقف مع حكومة لبنان وشعبها ضد حزب الله، ودعا القادة الإقليميين إلى دعم رئيس الوزراء فؤاد السنيورة وتشديد الضغط على الدولتين الراعيتين للمسلحين في لبنان وهما سوريا وايران[٢].

وتنفيذاً للاتفاق الذي تم بين الفرقاء اللبنانيين برعاية اللجنة الوزارية العربية في بيروت بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠٠٨ الذي هو جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان، عقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال المدة من ١٦ – ٢١/ ٥/ ٢٠٠٨ بمشاركة القيادات السياسية اللبنانية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذين أكدوا حرصهم على إنقاذ لبنان والخروج من الأزمة السياسية الراهنة وتداعياتها الخطيرة على صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي بين اللبنانيين والتزامهم بمبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف[٣].

١– للتفصيل ينظر: قناة العربية الفضائية، المصدر السابق، ٢٠٠٨/٥/١٤.

٢– للتفصيل ينظر: الملحق رقم (٨) .

٣– للتفصيل ينظر: نص اتفاق الدوحة الذي توصل اليه الفرقاء اللبنانيين في الملحق رقم (٩) .

وعلى غرار اتفاق الدوحة جاء انتخاب العماد ميشيل سليمان رئيساً للجمهورية الذي تلقى تهنئة الرئيس جورج بوش الابن بمناسبة انتخابه لمنصب الرئاسة، الذي قال انه يتطلع للعمل معه من أجل القيم المشتركة المتمثلة بالحرية والاستقلال وأدلى الرئيس بوش بتصريح في ٢٥/ آيار/ ٢٠٠٨، اعرب عن ثقته بالرئيس العماد ميشيل سليمان، وأعلن عن التزامه بحماية سيادة لبنان والتمسك بالوفاء بإلتزاماته الدولية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن الدولي[١].

وفي يوم الاحد ٢٥/ ايار/ ٢٠٠٨ احتفل اللبنانيون في منطقة عمشيت بلدة الرئيس اللبناني بمناسبة تقلده منصب الرئاسة وهذا ما أفضى إلى نشر الهدوء بعموم مناطق لبنان.

وفي تلك الاثناء خرج السيد حسن نصر الله زعيم حزب الله بخطاب أكد فيه تضميد الجراح ولم الشمل، ونحن لا نعود إلى الماضي لأن في ذلك آلام كثيرة، اذاً فلنؤجل هذا الجرح الآن، ونجعل الأولوية للملمة الجراح واطلاق مرحلة جديدة في لبنان هي مرحلة ما بعد ٢٥/ ايار/ ٢٠٠٨، يعني بعد العرس الوطني والعربي والدولي الذي شهدناه في المجلس النيابي اللبناني[٢].

وفي الأحوال كلها يبقى مفهوم محاربة الإرهاب في المنطقة العربية ومنها لبنان شعاراً براقاً وكاذباً تدشنه الولايات المتحدة وتتخذه ذريعة لضرب النظم والمنظمات التي ترفض الخضوع لاجندتها، فيما تعده الولايات المتحدة إرهاباً في جوهره يعطيها الحق الشرعي لآستخدام القوة في سبيل آسترداد الحق وتقرير المصير الذي اغتصب

١– للتفصيل ينظر: الملحق رقم (١٠) .

٢– للتفصيل ينظر: نص خطاب السيد حسن نصر الله، قناة المنار، في ٢٠٠٨/٥/٢٦.

الصهاينة بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية مزارع شبعا وكفر شوبا وغيرها من الأراضي العربية.

٣ – ٢ الولايات المتحدة الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان

يكاد يجمع المراقبون والمحللون السياسيون على عدّ الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام ٢٠٠٦، أو الحرب الإسرائيلية السادسة كما سماها البعض، بأنها أطول حرب وأكثرها فشلاً وتكلفة في تأريخ الحروب الصهيونية على العرب.

ولكن ما يميز هذه الحرب هو آختلاف الطرفين في الأهداف والتخطيط والإعداد والتدريب والادارة في المواجهة فضلاً عن أساليب تطبيق مبادئ القتال المتعارف عليها وأمثلتها التوازن، والمبادئة والمفاجأة، والحشد وغيرها من المبادئ التي تحكم التخطيط الاستراتيجي العسكري وادارة الصراعات المسلحة بين الدول.

إن مبدأ التوازن العسكري هو التعادل بين (الكم والكيف) بين القوتين المتصارعتين، إذ يعني (الكم) حجم القوات المسلحة وأسلحة ومعدات القتال للطرفين، أما (الكيف) فهو يعني التماثل في آمتلاك التكنولوجيا العسكرية ومدى حداثة أسلحة ومعدات القتال وتماشيها مع التطورات التقنية والتكنولوجية كلها، فضلاً عن آلية القيادة والسيطرة ومنظومة الحرب الالكترونية وذلك بالقدر الذي يجعل النصر والهزيمة من نصيب القوة التي تمتلك التفوق سواء في حجم المعلومات المتوافرة ومدى دقتها عن القوة الاخرى، أو في إجادتها لتطبيق مبادئ القتال والفن والعلم العسكري، أو المتفوقة في مجال التخطيط والإدارة الإستراتيجية والاعداد لمسرح العمليات.

لكن النتائج جاءت على عكس المخطط لها في الاقل عسكرياً وشعبياً، إذ أنها الحرب الاولى التي تُهزم فيها (إسرائيل) على أرض المعركة في مواجهة غير متكافئة من زاوية الموازين العسكرية، فكانت الهزيمة مضاعفة (لإسرائيل) التي آحتلت الجولان والضفة والقطاع وسيناء في ٦ ايام وفي مواجهة ٣ جيوش عربية، كانت تنكسر في مواجهة مقاتلي حزب الله المحرومين من أي غطاء جوي، ولم يتمكن الجيش الإسرائيلي الذي فقد تحقيق أهدافه العسكرية طوال ٣٣ يوماً لا آحتلالاً ولا تدميراً لبنية المقاومة، وستكون هذه الحرب مادة للتدريس في الكليات العسكرية لوقت طويل.

لكن أخطر ما يهدد انتصار المقاومة في لبنان في مواجهة العدوان هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية ان تفرغ الانتصار من مضمونه وآنعكاساته الايجابية من خلال تطويقه بقرارات دولية تعكس أحادية القوة الأمريكية في العالم.

٣ – ٢ – ١ أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام ٢٠٠٦

يرى بعض المحللين السياسيين أن الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام ٢٠٠٦ لم تكن وليدة أحداث آنية، بل قديمة ترجع جذورها إلى عام ٢٠٠٠، الذي شهد حدثين مهمين هما[1]:

١– حسن نافعة، التداعيات الدولية على الحرب الإسرائيلية – اللبنانية، من كتاب الحرب الإسرائيلية على لبنان (التداعيات اللبنانية وتأثيراتها العربية والاقليمية والدولية)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٣٨٢.

أولاً: النصر الحاسم للمقاومة اللبنانية المتمثلة في حزب الله على (إسرائيل)، وتمكنها من تحرير الجنوب اللبناني دون قيد أو شرط، وهو يحدث لأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي.

ثانياً: انعقاد مؤتمر كامب ديفيد الثاني الذي دعا اليه الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، الذي جمع فيه إيهود باراك مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات للبحث في تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، فلأول مرة بدأ الجانبان وكأنه لا رابط بينهما. غير أنهما تفاعلا معاً في الواقع ليؤثرا بشكل معين في مسار الأحداث اللاحقة، فلو أن مؤتمر كامب ديفيد الثاني كان قد نجح في التوصل إلى اتفاق يمهد الطريق لمعاهدة سلام فلسطينية – اسرائيلية تستجيب للحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية وتؤسس لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة لكانت الأحداث على الجبهة اللبنانية – الإسرائيلية قد آتخذت مساراً مختلفاً عما حدث بالفعل، ولأمكن حينئذ من تصوير الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وكأنه خطوة على طريق تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي على مختلف المسارات على أساس العودة التدريجية إلى حدود عام ١٩٦٧. غير أن مجمل أحداث المنطقة أخذت مساراً مختلفاً، لأن الصفقة التي قدمها إيهود باراك والوفد الإسرائيلي المفاوض في المؤتمر الذي حاول بيل كلينتون إدخال بعض التحسينات عليها لجعلها مقبولة، إذ كانت في الواقع أقل من الحد الادنى الذي يمكن أن يقبل به أي زعيم فلسطيني مهما بلغ آعتداله وأكبر بكثير من الحد الاقصى الذي يمكن أن يقبل به اليمين الإسرائيلي[1].

١– المصدر نفسه، ص٣٨٢.

ويبدو أن مؤتمر كامب ديفيد الثاني كان كاشفاً لمأزق التسوية في الوقت نفسه الذي كان حزب الله قد قدم بآنتصاره أُنموذجاً بديلا[1].

وإنّ المدة الواقعة بين العامين (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦) كانت في الواقع شبه تحضيرات للقيام بالحرب على لبنان، وهذا يعني ان هناك أسباباً دفعت إلى نشوب هذه الحرب منها ما هو متعلق بلبنان وأخرى أقليمية[2].

أما الاسباب المتعلقة بلبنان فهي وجود حزب الله وسلاحه على الساحة اللبنانية الذي عجزت (إسرائيل) عن تجريده من سلاحه عندما آحتلت لبنان في عام ١٩٨٢ والتي وصلت في إحتلالها إلى بيروت، ذلك أن ساسة (إسرائيل) يعتقدون أن الأنظمة العربية يجب أن تنوب عنها في مواجهة المقاومة اللبنانية، فلبنان الآن مختلف عن لبنان في عام ١٩٧٥، فالظروف تغيرت تماماً، وهذا ما أكده الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في قوله أن (إسرائيل) رأت في موارنة لبنان عام ١٩٧٥ وسيلة لتصفية الوجود الفلسطيني في لبنان، ولم يكن الوجود الفلسطيني يروق للبنانيين وبالذات الموارنة فحصلت الحرب الأهلية، لكن (إسرائيل) كانت ترى في الموارنة وسيلة للتقسيم وتحويل منطقتهم إلى كانتون مسيحي، لكن هذا الأمر لم يحصل عندما عرف الموارنة بهذا الهدف الإسرائيلي ودفع بشير الجميل حياته ثمناً لذلك[3].

١– حسن نافعة، الحرب الإسرائيلية على لبنان، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٨٩.

٢– محمد المحاسنة، الحرب العربية – الإسرائيلية السادسة (الأسباب والنتائج المتوقعة)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني:.http: //www.assabeel.info/inside/sections/

٣– المصدر نفسه.

ومن هذا يفهم أن (إسرائيل) تريد خلط الاوراق من خلال تجريد حزب الله من سلاحه، ومن ثم تجريده من تأييد اللبنانيين له من خلال الضغط عليهم حتى يتخلوا عن حزب الله.

أما السبب المباشر للحرب الإسرائيلية على لبنان هو أسر الجنديين الاسرائيليين، ولكن يبقى التساؤل حول هذا السبب، هل هذه الحرب التي شنتها إسرائيل ضد الشعب اللبناني تهدف إلى مجرد استرجاع الجنديين الاسرائيليين الذين أسرهما حزب الله في ١٢/ تموز/ ٢٠٠٦؟

ولعل من السذاجة التسليم بهذه الفرضية، ليس فقط لأن هذه الهجمة العسكرية تجاوزت الخطوط الحمراء كلها، وآنتهكت أبسط قوانين الحرب، ولكن لأن هذه الحرب الشاملة والغارات البرية والجوية والبحرية التي شنها العدو الإسرائيلي على معظم الأراضي اللبنانية كان يمكن أن تقتل الأسيرين بالمصادفة[١].

أما الرأي الآخرالذي حاول تبرير الهجمة الإسرائيلية الوحشية على لبنان وشعبه هو أن حزب الله بإقدامه على أسر الجنديين الاسرائيليين قد تسبب في هذا الدماركله للبنان، وهذه الآلام كلها لشعبه فهو يتغافل عن أن الهجوم على المدنيين صفة ملازمة لكل للإعتداءات الإسرائيلية كلها، إذ سبق أن قتلت هذه الاعتداءات الأسر الفلسطينية التي خرجت على شاطئ غزة في ٩/ حزيران/ ٢٠٠٦، ومن ضمنهم عمال ابو زعبل في مصر في ١٢/ شباط/ ١٩٧٠، وتلاميذ بحر البقر في ٨/ نيسان/ ١٩٧٠ وغيرهم من العرب المدنيين العزل[٢].

١- عبد القادر ياسين، رؤية عربية للحرب على لبنان، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٦، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص١٢٦.

٢- المصدر نفسه، ص١٢٦.

كما ينبغي ألا يخفى علينا أن هناك سبباً آخر من أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان هي مسألة المياه، التي أشغلت (إسرائيل) ولبنان وسوريا وكانت أحد الأسباب الخفية وراء الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأخيرة، والدليل على ذلك ما أكده نائب رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (اسماعيل سراج الدين) قبل ١٠ اعوام تقريباً محذراً بأن ما سيفجر الحروب في القرن الحادي والعشرين هو أزمة المياه وليس أزمة النفط، وهو ما اكدته حكومة تل أبيب في عام ٢٠٠٢ عندما أقام لبنان محطة لسحب المياه من أحد الانهار الحدودية، ذلك أن سحب المياه من الانهار اللبنانية القريبة من (الحدود الإسرائيلية) سيوفر الذريعة للحرب.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن يسعى الاسرائيليون عندما بدأوا عمليتهم الهجومية على لبنان إلى احتلال حوض نهر الحاصباني أولاً[١].

v الأسباب الإقليمية

هذه الاسباب كثيرة وجميعها تتعلق بفكرة الهيمنة الإسرائيلية على الدول العربية والاقليم بأكمله، فأولمرت من خلال هذه الحرب يريد ان يعطي اشارة إلى نهاية عملية السلام القائمة على المفاوضات والمعاهدات، وأن يكون البديل هو أنظمة خاضعة للهيمنة الإسرائيلية تنفذ ما يطلب منها فقط، وليس لها القدرة على المطالبة بشيء، بمعنى تأكيد طريقة الخطوات الأحادية الجانب ضد العرب والجوار ككل. كذلك فإن إيهود أولمرت يسعى إلى انتزاع شرعية وجود (إسرائيل) وحربها على الدول العربية مجتمعة، اذ تصبح (إسرائيل) قادرة على ضرب أي هدف في دول الجوار بحجة علاقته

١- نوفي آزفيستا، مسألة المياه، أحد أسباب الحرب في لبنان، وكالة الانباء الروسية (نوفوستي)، ٢٠٠٦/٩/١، على الموقع الالكتروني: http: //www.kobayat.com/data/documents/arab_awlant27

ومن هذا يفهم أن (إسرائيل) تريد خلط الاوراق من خلال تجريد حزب الله من سلاحه، ومن ثم تجريده من تأييد اللبنانيين له من خلال الضغط عليهم حتى يتخلوا عن حزب الله.

أما السبب المباشر للحرب الإسرائيلية على لبنان هو أسر الجنديين الاسرائيليين، ولكن يبقى التساؤل حول هذا السبب، هل هذه الحرب التي شنتها إسرائيل ضد الشعب اللبناني تهدف إلى مجرد استرجاع الجنديين الاسرائيليين الذين أسرهما حزب الله في ١٢/ تموز/ ٢٠٠٦؟

ولعل من السذاجة التسليم بهذه الفرضية، ليس فقط لأن هذه الهجمة العسكرية تجاوزت الخطوط الحمراء كلها، وانتهكت أبسط قوانين الحرب، ولكن لأن هذه الحرب الشاملة والغارات البرية والجوية والبحرية التي شنها العدو الإسرائيلي على معظم الأراضي اللبنانية كان يمكن أن تقتل الأسيرين بالمصادفة[١].

أما الرأي الآخرالذي حاول تبرير الهجمة الإسرائيلية الوحشية على لبنان وشعبه هو أن حزب الله بإقدامه على أسر الجنديين الاسرائيليين قد تسبب في هذا الدماركله للبنان، وهذه الآلام كلها لشعبه فهو يتغافل عن أن الهجوم على المدنيين صفة ملازمة لكل للإعتداءات الإسرائيلية كلها، إذ سبق أن قتلت هذه الاعتداءات الأسر الفلسطينية التي خرجت على شاطئ غزة في ٩/ حزيران/ ٢٠٠٦، ومن ضمنهم عمال ابو زعبل في مصر في ١٢/ شباط/ ١٩٧٠، وتلاميذ بحر البقر في ٨/ نيسان/ ١٩٧٠ وغيرهم من العرب المدنيين العزل[٢].

١- عبد القادر ياسين، رؤية عربية للحرب على لبنان، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٦، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص١٢٦.

٢- المصدر نفسه، ص١٢٦.

كما ينبغي ألا يخفى علينا أن هناك سبباً آخر من أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان هي مسألة المياه، التي أشغلت (إسرائيل) ولبنان وسوريا وكانت أحد الأسباب الخفية وراء الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأخيرة، والدليل على ذلك ما أكده نائب رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (اسماعيل سراج الدين) قبل ١٠ اعوام تقريباً محذراً بأن ما سيفجر الحروب في القرن الحادي والعشرين هو أزمة المياه وليس أزمة النفط، وهو ما اكدته حكومة تل أبيب في عام ٢٠٠٢ عندما أقام لبنان محطة لسحب المياه من أحد الانهار الحدودية، ذلك أن سحب المياه من الانهار اللبنانية القريبة من (الحدود الإسرائيلية) سيوفر الذريعة للحرب.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن يسعى الاسرائيليون عندما بدأوا عمليتهم الهجومية على لبنان إلى احتلال حوض نهر الحاصباني أولاً[١].

٧ الأسباب الإقليمية

هذه الاسباب كثيرة وجميعها تتعلق بفكرة الهيمنة الإسرائيلية على الدول العربية والاقليم بأكمله، فأولمرت من خلال هذه الحرب يريد ان يعطي اشارة إلى نهاية عملية السلام القائمة على المفاوضات والمعاهدات، وأن يكون البديل هو أنظمة خاضعة للهيمنة الإسرائيلية تنفذ ما يطلب منها فقط، وليس لها القدرة على المطالبة بشيء، بمعنى تأكيد طريقة الخطوات الأحادية الجانب ضد العرب والجوار ككل. كذلك فإن إيهود أولمرت يسعى إلى انتزاع شرعية وجود (إسرائيل) وحربها على الدول العربية مجتمعة، اذ تصبح (إسرائيل) قادرة على ضرب أي هدف في دول الجوار بحجة علاقته

١- نوفي آزفيستا، مسألة المياه، أحد أسباب الحرب في لبنان، وكالة الانباء الروسية (نوفوستي)، ٢٠٠٦/٩/١، على الموقع الالكتروني: http: //www.kobayat.com/data/documents/arab_awlant27

بالارهاب دون أن تعترض الدول العربية وأحياناً دون أن تعترض الدولة نفسها اذا كانت من الدول التي تعدها (إسرائيل) بلا سيادة. وكما تسعى (إسرائيل) من خلال هذه الحرب أن تعمق الشرخ بين الشعوب العربية والأنظمة الحاكمة، إذ لا ترضى الشعوب بما يحصل في لبنان ولن تقف الأنظمة موقف الشعوب[١].

فضلاً عن ذلك، فثمة رأي آخر يقول بأن الحرب الإسرائيلية على لبنان لها ثلاثة أسباب، يمكن الجزم بأنها أسباب إسرائيلية في المقام الأول، أي ترتبط بتحديات فرضت نفسها على (إسرائيل) أو حاجات تبدت لها حيوية وآستراتيجية، إلا أن تلك الأسباب شديدة الصلة بما لدى الإدارة الأمريكية من مصلحة في الرد عليها[٢].

وفي الأحوال كلها تقاطعت المصلحة بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) في خوض هذه الحرب لآتصالها بالأسباب المشتركة وهي[٣]:

١- نجاح حزب الله في بناء حالة من توازن الردع في الجنوب اللبناني.

٢- تعثر تنفيذ القرار ١٥٥٩.

٣- الحصاد السلبي لسياسة الحرب على الإرهاب.

أما المقاومة وتوازن الردع، فقد قام حزب الله في لبنان ببناء قدرة الردع الدفاعية عبر التسليح المتطور نوعاً والكبير كماً، ولاسيما في مجال الصواريخ قصيرة المدى والأسلحة المضادة للدروع والعبوات والمتفجرات، وتأهيل المقاتلين قتالياً عالياً ورفيعاً على أسلوب حرب العصابات، والتوسع في بناء التحصينات الدفاعية

١- محمد المحاسنة، المصدر السابق.

٢- عبد الاله بلقزيز، أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان، شبكة المعلومات الدولية الانترنت: الموقع الاكتروني:.http: //www.w3.org/1999/xhtml

٣- المصدر نفسه.

والأنفاق تحت الأرض ومخازن الأسلحة على نحو نوعي يدرأ خطر القصف الجوي بالقاذفات الثقيلة والعميقة النفاذ، وتطوير الجهاز الأمني للحزب والمقاومة لصد أي اختراق استخباري من العدو الإسرائيلي[١].

وراقبت (إسرائيل) بقلق هذا التطورالذي يحرزه حزب الله في بنائه قدرة الردع الدفاعية، وإن لم تكن لديها معلومات دقيقة عن المدى الذي بلغه هذا البناء، غير ان ما تسرب إليها من معلومات استخبارية عن ترسانة الصواريخ لدى الحزب وما استشعرته من تصميم لدى المقاومة على المواجهة ومن إعداد النفس لها، وما قرأته في الضربات الصاروخية الموجعة لقواتها في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا... أقنعتها جميعها بأن الأمن الإسرائيلي بدأ يدخل في مرحلة الخطر مع نجاح حزب الله في بناء قوة الردع يوشك أن تضع المبادرة العسكرية في موقع دفاعي، أو أن تقيدها وتلجم حريتها في أقل تقدير[٢].

وفي ضوء ذلك، جاء قرار الحرب على لبنان، يتطلع من الموقع الإسرائيلي إلى اسقاط حالة توازن الردع التي نشأت بعد التحرير، ومنعها من التكرس والرسوخ في أفق إنتاج معادلة جديدة أو قواعد لعبة جديدة يكرس فيها الجيش الإسرائيلي حالة المبادرة العسكرية الاحادية من جانبه في مقابل تجريد المقاومة اللبنانية من القدرة على رد الفعل.

إن سعي (إسرائيل) إلى انهاء حالة توازن الردع الناشئة في السنوات الاخيرة هو ما ترجم نفسه مادياً في أهداف العدوان المعلنة منذ اليوم الثاني للحرب "تدمير

١- جمال مظلوم، إدارة حزب الله، العمليات العسكرية في حرب لبنان، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٦، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص٩٦.

٢- عبد الاله بلقزيز، المصدر السابق.

البنية التحتية العسكرية (الصاروخية تحديداً) لحزب الله ودفعه شمالا إلى ما بعد نهر الليطاني ونزع سلاحه"[1].

القرار ١٥٥٩ والحوار الوطني اللبناني

يمكن القول أن (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية هما المستفيدان الرئيسان من خارج لبنان، ومن طريقة صدور القرار ١٥٥٩ عن مجلس الأمن الدولي، فعلى الرغم مما ينصه القرار من شروط كما ذكرناها سابقاً فإن تنفيذه سيصب في النهاية بمصلحة السياستين الأمريكية والاسرائيلية في المنطقة العربية.

ومع الانسحاب السوري من لبنان، بقيت عقدة القرار في موضوع نزع سلاح المليشيات ولاسيما حزب الله، حتى دافع الحزب عن سلاحه بوصفه مقاومة وليس مليشيا، ووجد نفسه مدعواً إلى حوار وطني برعاية مجلس النواب للبحث في مسائل مختلفة منها مسألة سلاح المقاومة، ونجح الحوار الوطني (الذي ثمّنه قرار مجلس الأمن المرقم ١٦٨٠) في استيعاب هذه المسألة البالغة الحساسية في العلاقات اللبنانية الداخلية من خلال إعادة وضعها في نطاق البحث عن الإستراتيجية الدفاعية التي يريدها لبنان لنفسه[2].

وأخذ الحوار الوطني منحى آخر مما تتوقعه الولايات المتحدة و(إسرائيل)، فبدلاً من أن تجري وقائعه تحت عنوان نزع سلاح حزب الله أو يقوم الحزب بتسليم

١- جمال مظلوم، المصدر السابق، ص٩٦ – ٩٧.

٢- عبد القادر ياسين، المصدر السابق، ص١٢٧.

سلاحه للدولة جرت تحت عنوان البحث في مستقبل هذا السلاح ضمن استراتيجية جديدة للدفاع الوطني يكون لذلك السلاح موقعاً فيها[1].

كما آنطلق قرار الحرب على لبنان من خلال فشل الحوار الوطني بشأن نزع سلاح حزب الله، فالحرب هي الوسيلة الاجدى لذلك، و(اسرائيل) وهي الطرف الموكول اليه أمر شنها على المقاومة والدولة اللبنانية لأنها اكبر المتضررين من وجود المقاومة المسلحة على حدودها الشمالية حتى جرى سريعاً آختطاف موضوع سلاح المقاومة من الحوار الوطني ووضعه على جدول أعمال حربي تحت عنوان (فرض تنفيذ القرار ١٥٥٩ بالقوة)، ولم تتأخر (إسرائيل) كثيراً في الجهد بهذا الهدف الذي أسس لقرار الحرب.

مأزق الحرب على الإرهاب

لم تحرز الحرب الأمريكية على الإرهـاب نجاحات كبيرة بحجم ما قدرته دوائرها السياسية والعسكرية والاستخباراتية، التي خططت لها بعد أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١.

ومن هذا المنظور احتلت افغانستان والعراق، ولكن قوى المقاومة في افغانستان والعراق استمرت في ضرب قوات الاحتلال، إلى حدود بعيدة والتي عدتها قوات الاحتلال بقوى الإرهـاب، حتى أضحت قوى المقاومة كلها في العالم تعرف بالارهاب، ومن قوى المقاومة التي ادخلتها الإدارة الأمريكية في قائمة المنظمات

١- عبد الاله بلقزيز، المصدر السابق.

الارهابية في المنطقة العربية هي (حزب الله، حماس، الجهاد الإسلامي، كتائب شهداء الاقصى)، فزادت عنفواناً منذ بدأت حرب الولايات المتحده على الإرهاب[١].

وتلازم الفشل العسكري في تدمير (البنية التحتية للإرهاب) مع فشل سياسي يُضَارِعهُ في الفداحة، اذ لم تقد الحملة ضد (الاصولية الاسلامية) إلى صعود نخب ليبرالية مرتبطة بالولايات المتحده، وأمثلتها لبنان، عندما أحرز حزب الله نجاحات في الانتخابات لأول مرة في الحكومة، حتى تهيأت للإدارة الأمريكية الفرصة في فتح حرب تصفية على حزب الله، وهذا أمر ممكن ولأسباب عدة، منها[٢]:

١- الحاجة الأمنية الإسرائيلية المباشرة.

٢- انسحاب الجيش السوري وقطعاته العسكرية والإستخباراتية من لبنان.

٣- معارضة قسم من الشعب اللبناني لسلاح حزب الله.

٤- وقوف فرنسا وبريطانيا وقوى عالمية أُخرى وراء القرار ١٥٥٩ الصادر من مجلس الأمن.

وكان في وسع هذه الإدارة الاعتقاد بأن كسب هذه الحرب يخرجها من مأزق الفشل، أو ينقل الأنظار على الأقل من العراق إلى لبنان، حتى كان على (إسرائيل) أن تحصل على الإجازة لخوض الحرب، أصالة عن نفسها ونيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

١- محمد حمزاوي، السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الاسرائيلية على لبنان، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٤، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص١٣ - ١٤.

٢- عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق.

٣ - ٢ - ٢ الحرب الإسرائيلية على لبنان (الأهداف - النتائج)

آجتاحت القوات الإسرائيلية الحدود اللبنانية في تموز/ ٢٠٠٦ مستهدفة في البداية جنوب لبنان، ولاسيما قواعد حزب الله التي تمثل تهديداً مباشراً للأمن الإسرائيلي بعد آتهام قيادة الحزب بمسؤولية اختطاف الجنديين الاسرائيليين بالقرب من مزارع شبعا التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، فمنذ البداية بدأ للعيان أن العمليات العسكرية الاسرائيلية كانت قد أعدت مسبقاً في إطار مشروع أمريكي إسرائيلي متكامل ينفذ حلقاته في المنطقة وينتقل من بلد إلى آخر، وشمل العدوان الاجواء اللبنانية كلها وتم فرض حصار شامل على طرق المواصلات البرية والجوية، فضلاً عن مراكز الحدود والإتصالات حتى تعرضت بيروت ولاسيما الضاحية الجنوبية إلى تدمير هائل بفعل نيران القصف البري والجوي والبحري الإسرائيلي، ولم تسلم البنى التحتية من هذا التدمير.

ولم يوفر صانعو القرار الاسرائيليون صورة متماسكة للأهداف التي كانت محددة، ويمكن تفسير ذلك بسببين أولهما توقعوا أن يحققوه في غضون قدر معين من الوقت، وثانيهما تمهيد الطريق لسيطرة عسكرية شاملة على مناطق الصراع كلها المحيطة بـ (إسرائيل)[١].

ومع ذلك كله، فإن (إسرائيل) كان لها مجموعة من الأهداف وراء حربها العدوانية على لبنان تقف في مقدمتها[٢]:

١- أنتوني كوردسمان، دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله، مجلة المستقبل العربي، ع٣١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص١٢٠.

٢- محمود علي الداود، الحرب الاسرائيلية السادسة على لبنان، مجلة العرب والمستقبل، ع٢٠، (الجامعة

١- إعادة الاعتبار لسمعة القوات الاسرائيلية التي منيت بهزائم أمام المقاومة اللبنانية المتمثلة بفصائل حزل الله ولاسيما في عام ٢٠٠٥، اذ قام ايهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بآختيار أفضل الفرق العسكرية الاسرائيلية للهجوم على لبنان وتحقيق خطة عسكرية واسعة تشمل الاراضي والاجواء والموانئ اللبنانية جميعها.

٢- القضاء عسكريا على المقاومة اللبنانية وإخراج حزب الله من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي وتهميشه كلياً.

٣- إضعاف التجربة السياسية اللبنانية وخلق حالة من الفتنة الداخلية بين حزب الله والأحزاب الاخرى الموجودة على الساحة اللبنانية لخلق حالة من عدم الاستقرار في داخل لبنان يكون لها تداعيات سلبية على الاقتصاد اللبناني، ولاسيما الساحة اللبنانية، وعلى التحالفات السياسية الهشة على مستوى العلاقات بين رئاسة الجمهورية المتمثلة بأميل لحود والتيارات السياسية الجديدة مثل تيار المستقبل الذي تعود مرجعيته إلى رفيق الحريري والقوى المتحالفة معه، إذ كان الاعلام الإسرائيلي سباقاً في اظهار حزب الله بأنه حركة إرهابية متطرفة تهدف إلى القضاء على القوى السياسية الاخرى المعتدلة والقوى المسيحية الذي يعد فيها البطريرك الماروني صفير المرجع الديني للطائفة المارونية التي تمثل الغالبية العظمى من المسيحيين، وآستغلال (إسرائيل) مضاعفة حالات الشك بين السلطة اللبنانية والقواعد الفلسطينية في لبنان، كذلك وبشكل كبير بين حزب الله والمراكز المسيحية.

المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، ٢٠٠٧)، ص٢ – ٣.

٤- إجبار لبنان على أن يصبح دولة تخضع للمساءلة وإنهاء وضع حزب الله كدولة داخل دولة.

٥- إعادة الجنديين الاسرائيليين الذين أسرهما حزب الله من دون مبادلات رئيسة مع سجناء تحتجزهم (إسرائيل) من الآلاف الذين طالب نصر الله وحزب الله بإطلاقهم[1].

٦- العمل على تدمير الاقتصاد اللبناني الذي ازدهر كثيراً بعد انتهاء الحرب الاهلية عام ١٩٩٠ نتيجة الجهود الكبيرة التي بذلها في ذلك الوقت رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري الذي نجح في تحقيق إعادة اعمار لبنان بشكل سريع بفعل الجهود الوطنية الكبيرة التي بذلها شخصياً وقدرته على توحيد معظم القوى السياسية اللبنانية في دعم سياسة الإعمار وعلاقاته الخارجية الحسنة التي أفرزت تدفقاً هائلاً للإستثمارات الاجنبية ولاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، فضلاً عن علاقاته مع العربية السعودية التي نجح في إقناعها بأن تسهم بسخاء في عمليات اعمار لبنان ودعم وضعها الحالي بعد قيام المملكة بإيداع مليارات الدولارات في المصرف المركزي اللبناني، الأمر الذي عزز من قيمة الليرة اللبنانية ومنعها من الانهيار.

٧- السيطرة الكاملة على منابع المياه وتحويل مياه نهر الليطاني إلى (إسرائيل) وحرمان المدن والقرى الفلسطينية من هذه المياه، والعمل بآستمرار على تعطيشها وإفقارها، ثم آندثارها وإجبار أهلها على الهجرة كما تفعل دوماً، ثم تقوم بضم هذه القرى إليها دون وجه حق ودون آحترام لأبسط قواعد حقوق الانسان وأحكام القانون الدولي[2].

١- انتوني كوردسمان، المصدر السابق، ص١٢٠.

٢- حسين مصطفى أحمد، الجدار الصهيوني العازل وتأثيراته على قيام الدولة الفلسطينية المقبلة، مجلة

٨- ضمان أمن (إسرائيل) من خلال التخلص من جماعات حماس القوى الفلسطينية المناوئة (لإسرائيل) كلها الرافضة للتنازلات مع الكيان الصهيوني والقضاء على حزب الله في لبنان لتوفير الأمن الإسرائيلي[1]، ولدق أسفين هذه القوى المقاومة وكل من ايران وسوريا والبدء بصفحة جديدة تقوم على أساس ايقاف الجهود الايرانية لإكمال جهودها الصناعية والعلمية في ميادين تخصيب اليورانيوم والتجارب النووية بهدف عدم تمكينها من التحول إلى دولة نووية[2].

ولم يكن من السهل لحكومة تل أبيب أن تندفع في حربها العدوانية على لبنان لولا انها كانت مطمئنة إلى مواقف بعض الأطراف العربية والاقليمية التي أطلق مسؤوليها منذ مدة من الزمن جملة تصريحات ترمي في النهاية إلى التركيز على مذهبية المقاومة اللبنانية ومحاولة ربطها بمشاريع مذهبية على مستوى إقليمي غير مستقل دون الشك في مجريات الامور في غير ساحة عربية ولاسيما العراق[3].

وطرحت الحرب الاسرائيلية على لبنان اشكالية العلاقة بين واشنطن وتل أبيب[4]، وكان للموقف الأمريكي المنحاز (لإسرائيل) ردود فعل سلبية جداً لدى

الاستاذ، ع٧٠، (بغداد: كلية التربية، ٢٠٠٨)، ص٧٠٧.

١- للتفصيل ينظر: حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، ع٩، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص٨٥، وكذلك: ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، عرض وتحليل وتقديم هشام خضر، ط١، (القاهرة: مكتبة النافذة، ٢٠٠٤)، ص١٧١.

٢- أنتوني كوردسمان، المصدر السابق، ص١٢٠.

٣- أمين حطيط، المقاومة اللبنانية في لبنان، عن كتاب الحرب الاسرائيلية على لبنان - التداعيات اللبنانية الاسرائيلية وتأثيراتهما العربية والاقليمية والدولية، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص١٤٤.

٤- برينو ترترية، أربعة اعوام لتغيير العالم (استراتيجية بوش ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨)، ترجمة قاسم المقداد، ط١، (بيروت: الدار العربية، ٢٠٠٨)، ص٦٢ - ٦٣.

الاتحاد الاوروبي وتركيا ولاسيما بعد إصرار واشنطن على تأخير إصدار قرار من مجلس الأمن يدعو الطرفين إلى ايقاف القتال، لأن الغزو الإسرائيلي للبنان كان قد جرى بالتفاهم مع واشنطن، ولكن الأخيرة لم تتوقع أن تفشل (إسرائيل) في الحصول على نصر سريع، وكان تصرف الولايات المتحدة موضع استنكار واستهجان في العالم كله ولاسيما في البلدان العربية والاسلامية.

وبعد أن شعر الاسرائيليون بفشل هجومهم على لبنان أمام مقاومة شرسة من اللبنانيين سعوا للإنسحاب، على الرغم من أنّ الولايات المتحدة أعطت الفرصة المطلوبة من قبلهم لتحقيق نصر مهم في الميدان، وجابه العدوان الإسرائيلي معارضة قوية من دول الاتحاد الاوروبي التي وجهت انتقاداتها لواشنطن لإصرارها على تأخير إصدار قرار مجلس الأمن بالوقف الفوري للقتال.

وكان الصمود الاسطوري لرجال المقاومة اللبنانية على مدى ثلاثة وثلاثين يوماً ولنجاحهم في البر والبحر والجو الدور الأكبر في افشال المخطط الصهيوني على الرغم من الفارق الهائل في موازين القوى. إذ يعد نصراً سياسياً واستراتيجياً كما قال أمين عام حزب الله حسن نصر الله، ومن ثم فإن تداعياته في الزمان والمكان تحتاج إلى زمن غير قصير لكي تتضح أبعادها وآتجاهاتها الحقيقية، بعيداً عن تجاذبات اللحظة الراهنة وتعقيداتها ومحاولات تذويبها محلياً واقليمياً ودولياً وعلى نحو مجافٍ لحقيقة نتائجها الفعلية والتطورات المرتبطة بها[1].

كما أظهرت هذه الحرب مقدرة عسكرية وسياسية واعلامية متميزة لحزب الله والمقاومة اللبنانية، فمن النجاح في تنفيذ عملية (الوعد الصادق) وأسر الجنديين

١- معن بشور، الحرب الاسرائيلية على لبنان وتداعياتها (ملف - التداعيات على لبنان)، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٧.

الاسرائيليين مروراً في إصابة البارجة العسكرية الصهيونية المتطورة وصولاً إلى القصف الصاروخي للمقاومة اللبنانية إلى العمق الصهيوني، فضلاً عن آعتمادها التكتيك العسكري والسياسي المتدرج وآعتماد (اسلوب حرب العصابات بأشكالها) وسط خطاب سياسي وإعلامي، يمكن لأي مراقب ان يلحظ تطوراً كبيراً في اسلوب المواجهة العربية مع العدو الصهيوني الذي لم يعهده من قبل[1].

وكان من أبرز نتائج المواجهة العسكرية اللبنانية إفشال المخططات العسكرية الاسرائيلية في حماية المستوطنات الاسرائيلية في شمالي (إسرائيل)، والتفاف الشعب اللبناني بكامله حول المقاومة التي أثبتت وطنية عالية على الرغم من الخسائر المادية التي ألحقها العدوان الإسرائيلي سواء في البنى التحتية اللبنانية أم الممتلكات الرسمية او الممتلكات الخاصة، وبرهن الشعب اللبناني عن وعي وطني وقدرة عالية في التوحد ضد الاحتلال[2]. ومن ثم كسبت المقاومة اللبنانية تعاطف الشعوب العربية والقوى الفكرية والسياسية في العالم التي انتقدت الوحشية الاسرائيلية وهي تتصرف كالمعتاد ضد القانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان.

كما أسقطت المقاومة اللبنانية في حربها الأخيرة مع (إسرائيل) منطق العجز والتخاذل والتذرع بفارق القوة بين الطرفين، الأمر الذي ينهي آعتماد الطرف العربي السياسات الاستسلامية للطرف الإسرائيلي، ومن ثم تعزيز فكرة المقاومة على مستوى الأمة[3].

١– صحيفة الاندبندنت البريطانية، في ٢٠٠٦/٧/١٦.

٢– محمود علي الداود، المصدر السابق، ص٦.

٣– برينو ترترية، المصدر السابق، ص٦٧.

وكشفت التحركات الشعبية العربية والاسلامية والعالمية المساندة للشعبين الفلسطيني واللبناني ومقاومتيهما عن عمق الوحدة على مستوى الأمة في القضايا المصيرية، كما أكدت على تفاعل أحرار العالم مع قضايانا العادلة، وهو أمر ينبغي القيام به لبناء حركة شعبية متقدمة لمواجهة التحديات بهدف تطوير وتعزيز جسور التواصل بين حركات التحرر العربية وحركات التحرر والتقدم في العالم، ولاسيما عبر تطوير الخطاب الفكري والسياسي لكي يكون قادراً على جذب الرأي العام العالمي الذي يشهد تحولاً لم يشهده من قبل ضد العدوان الصهيوني.

ومن هذا المنطلق، أعادت هذه المواجهة قضايا امتنا إلى الواجهة من جديد على المستويات العالمية والاقليمية التي أكدت عقم المحاولات الرامية إلى تجاهل حقوق الأمة في كل دولها، ولاسيما في فلسطين والعراق، وما الحديث الأمريكي عن الحاجة إلى حلول جذرية لمشاكل المنطقة الا دليل صريح بأن هناك مشاكل عميقة تنتظر حلاً جذرياً، على الرغم من أن الحلول الأمريكية غالباً ما تتحول إلى مشاكل جديدة في هذه المنطقة[1].

ومثلت نتائج الحرب الاسرائيلية الأمريكية على لبنان في عام ٢٠٠٦ ضربة قاصمة للشرق الأوسط الكبير وفقاً للمفهوم الأمريكي لسببين: أولاً لأن الحرب أخفقت في القضاء على قوى المقاومة للهيمنة الأمريكية الاسرائيلية بفعل أداء حزب الله في الميدان، الأمر الذي يعني آستحالة استبعاد هذه القوى من عملية صياغة مستقبل المنطقة، وثانياً لأن آنجاز المقاومة تحقق بفعل عوامل داخلية وخارجية، ولعل الدعم الايراني من ضمن أهم العوامل الخارجية الأمر الذي يعني آستحالة

١– محمد عبد السلام، الدروس العسكرية لحرب لبنان، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٦، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص١٢٤.

استبعاد ايران من المنظومة الشرق أوسطية على النقيض مما تريده الإدارة الأمريكية الراهنة[1]. وفي لبنان، كشفت المواجهة بين (إسرائيل) ولبنان عن حدوث أمرين بالغي الاهمية هما[2]:

أولاً: عمق التضامن الدولي على المستوى الشعبي، وهو ما تجلى في الاحتضان اللبناني العارم وغير المسبوق لمئات الالاف من الموظفين الذين إضطرتهم ظروف المعركة إلى مغادرة منازلهم وبلداتهم.

ثانياً: عمق ثقافة المقاومة لدى قطاعات واسعة من أبناء الشعب اللبناني، ولاسيما في الجنوب، فهؤلاء على الرغم من خسائرهم ازداد تعلقهم بخيار المقاومة ونهج الصمود بشكل مذهل.

وبآختصار، لم تحقق (إسرائيل) أهدافها من هذه الحرب، لا بل بدلت هذه الحرب نظرة (إسرائيل) إلى قدرتها العسكرية، كما أنها غيرت نظرة المحيط العربي إلى هذه القدرة، فغالباً كانت (إسرائيل) قادرة على فرض الحلول السياسية بعد حروبها على العرب، لكنها حتماً كانت قادرة على تدمير الجيوش العربية كما كان يريد بن غوريون[3].

ولم تستطع (إسرائيل) في الحرب الأخيرة على لبنان فرض حلولها السياسية، لأنها لم تستطع تدمير القدرات العسكرية لعدوها (هنا حالة حزب الله)، كما أفرزت

١- أحمد يوسف أحمد، الحرب على لبنان – التداعيات العربية، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٤٩.

٢- محمد عبد السلام، المصدر السابق، ص١٢٤ – ١٢٥.

٣- إلياس حنا، نتائج الحرب الاسرائيلية على لبنان في الابعاد الاستراتيجية والعسكرية، من كتاب (الحرب الاسرائيلية على لبنان)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٢١٢.

هذه الحرب مشاكل لعدد من الأطراف، فهناك مشكلة أمريكية، ولاسيما إذا عددنا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي اليوم من كلف (إسرائيل) القضاء على حزب الله[1].

كما أسقط العدوان الإسرائيلي على لبنان ثلاثة مظاهر كان يجري الحديث المتواصل على ديمومتها[2].

أولها: نظرية الأمن الأمريكي: القائمة على الشراكة الاسرائيلية بين الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل).

ثانيها: سقوط نظرية الحرب الخاطفة الإسرائيلية: التي كانت تعتمد على استعمال اكبر قدرة من القوة النارية، وهذا ما حصل لإبعاد الخطر عن مواطنيها لكنا وجدنا العكس.

ثالثها: نظرية الأمن العربي: يعرف الشعب العربي عموماً بكراهيته للولايات المتحدة الأمريكية و (اسرائيل) وذلك بسبب السياسة الأمريكية الداعمة للعدوان الإسرائيلي، وهذا ما أدركته الولايات المتحدة، لأنها تعمد دوماً على إخافة وإرهاب الشعب العربي من خلال الافراط في إستعمال القوة دون التفريق بين هدف مدني وعسكري، ولكن الذي حصل، ان الشعب بدلاً من أن يتملكه الرعب، فإن روح المقاومة تجذرت فيه وأصبح الطريق أمامه واضحاً، وبدلاً من أن يخالف الكم الجماهيري المقاوم جراء التدمير الذي فعله العدو في لبنان، أصبح حاضنة للمقاومة وللسكان المهجرين.

١- المصدر نفسه، ص٢١٢.

٢- حميد السعدون، قراءة في نتائج الحرب الاسرائيلية على لبنان، الملف السياسي، ع٢٢، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٦)، ص٣ – ٥.

كما شكلت نتائج الحرب صدمة إلى الرأي العام الإسرائيلي لمبررات عدة نذكر منها[1]:

١- عجز الجيش الإسرائيلي عن تحقيق انتصار عسكري سريع على قوات شبه عسكرية لا تمتلك قدرات الجيوش النظامية وتحديداً سلاح الجو.

٢- نجاح مقاتلي حزب الله في إلحاق خسائر كبيرة في صفوف القوات الاسرائيلية.

٣- وضوح أوجه خلل كثيرة في أداء القوات الاسرائيلية، وهو أمر يقدره الراي العام الإسرائيلي لأن بلادهم لا يمكنها أن تتحمل ثمنه في جولات قادمة.

٤- نجاح مقاتلي حزب الله في الوصول إلى الاعماق الاسرائيلية، إذ طالت صواريخ الحزب مدينة حيفا، وآضطر أكثر من مليون إسرائيلي في الشمال إلى البقاء في الملاجئ أو النزوح إلى الوسط والجنوب.

٥- إنّ أخطر ما ترتب على هذه الحرب من نتائج يتمثل في سقوط صدقية الردع للجيش الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يراه الرأي العام الإسرائيلي، لأنه يمكن أن يحفز أعداء إسرائيل على تكراره في المستقبل، ويمكن أن يتعاون أكثر من طرف (حزب الله، سوريا، ايران) في أية مواجهة قادمة، ومن ثم فإن الثمن سيكون مرتفعاً للغاية في المرات القادمة.

٦- فقدان الجيش لثقة المواطن الإسرائيلي العادي.

وآستناداً لما تقدم، هناك عملية مراجعة شاملة في (إسرائيل) وهو ما يقتضي أيضاً مراجعة من الجانب العربي، آستعداداً لما هو آت من تغيرات وتحولات غير معلومة

١- عماد جاد، إسرائيل بعد الحرب... (مراجعة شاملة، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٦، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص١٢٧.

الاتجاه حتى الآن، فالاتجاه سيتحدد في غضون الزمن الملائم وبناءً على تفاعلات عملية المراجعة الداخلية، وتطورات الأوضاع الإقليمية والحسابات الأمريكية تجاه المنطقة، والدور المطلوب من (إسرائيل) ضمن هذه الحسابات.

٣ - ٢ - ٣ الموقف الأمريكي من الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام ٢٠٠٦

في خضم العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس الدمار الشامل الذي لحق بلبنان بأنه "مخاض شرق أوسط جديد"[1].

وبمجرد إعلان وقف إطلاق النار بعد ٣٣ يوماً من الحرب بين (إسرائيل) وحزب الله، خرج الرئيس الأمريكي أمام وسائل الاعلام ليعلن هزيمة حزب الله[2].

وأدت هذه التصريحات إلى بروز درجة عالية من الاجماع بين المحللين السياسيين مفادها أن خطاب الرئيس جورج بوش الابن وسلوكه إزاء لبنان يكشف عن عجز فاضح عن فهم الواقع المعقد في الشرق الاوسط، لأن هناك فعلاً آنفصال واضح بين الخطاب والفعل الأمريكي من ناحية ومعطيات الواقع المعقد من ناحية أخرى.

١- Secretary Condoleezza Rise, Special Briefing on travel to middle east and Europe, July/21/2006, State department, website: www.state.gov/secretary/rm/2006/6933/. htm,july/23/2006 .

٢- President discusses foreign policy during visit to state department, white house, website: www.whitehouse.gov/news/relases/2006.htm/august/17/2006.

وعلى الرغم من ان هذا التحليل، كان صحيحاً في مقدماته إلا انه ليس دقيقاً بالقدر الكافي، إذ تغيب عنه عناصر مهمة تسهم عند الوقوف عليها في التوصل إلى تقديرات أكثر دقة للموقف الأمريكي. فهناك فارق كبير بين العجز عن فهم الواقع وبين عدم الاكتراث بفهمه أصلاً بناءً على تعريف محدد للمقصود بالواقع. وهي مسألة جوهرية في فكر المحافظين الجدد الذين تهيمن أفكارهم على سياسة ادارة بوش الخارجية. فهذه الإدارة لم تكن في أية مرحلة ادارة عادية على النمط المعروف للحكم في الولايات المتحدة. إذ هيمنت عليهم منذ البداية مجموعة مدفوعة بزخم أيديولوجي صارخ يمثل مضمونه انقطاعاً راديكالياً عن تياري الواقعية والليبرالية اللذين طالما هيمنا على صنع السياسة الخارجية الأمريكية على الاقل منذ الحرب العالمية الثانية[1].

إنّ الهدف عند المحافظين الجدد هو الهيمنة الأمريكية على العالم وتحويل تلك اللحظة التأريخية التي تنفرد بها الولايات المتحدة بالزعامة والهيمنة إلى عصر كامل، فلا يجوز ان تنتظر الولايات المتحدة قدوم التهديد القادم، إنما عليها تشكيل البيئة الدولية على نحو يمنع ظهوره أصلاً، ومن ثم ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية القضاء على أية معارضة أو مقاومة لمخططات الامبراطورية - السياسية والاستراتيجية والاقتصادية على حد سواء[2].

ولتحقيق الهيمنة الأمريكية كهدف آستراتيجي، لا بد للولايات المتحدة من آستخدام التفوق العسكري على نطاق واسع لحماية مصالحها، وأمثلتها ما سمي

١- John Ehrman, The rise of neo – conservatism, intellectuals and forign affairs (1945 – 1994), (new haven: Yale University press, 1995), p. p. 3 – 33.

٢- William Kristol and Robert Cagan, National Interest and Global Responsibility, in: Robert Cagan and William Kristol, The present dangers, Crisis and opportunity in American foreign and defense policy, (San Francisco: Incounter box, 2000), p. p. 3 – 24.

بآستراتيجية (الصدمة والرعب)، التي يقصد بها الاستخدام المفرط للقوة العسكرية على النحو الذي يثير الرعب في النفوس ويؤدي إلى تركيع الخصوم، ويقضي على روح المقاومة لدى غيرهم لأن معارضة رغبات امريكة تبدو وسط الدمار والحرائق المشتعلة بمثابة إنتحار شامل، فالرسالة تصل واضحة، وكما عبر عنها (ويليام كريستول) "لا تفكروا أصلاً في التحدي"[1].

وأطلقت ادارة بوش عبارة ان المواجهة مفتوحة مع أي طرف يمثل معارضة للهيمنة الأمريكية، بغض النظر عن هويته، وهذا يعني أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى فرض مشروعها الكوني الشرق الاوسط الكبير مروراً بالموسع وصولاً إلى الشرق الاوسط (المستقبلي) كما أسمته وزيرة الخارجيه الأمريكية في زيارتها للمنطقة في تشرين الاول/ ٢٠٠٦[2].

إنَّ ادارة بوش تصوغ رؤيتها الاستراتيجية عمداً بمعزل كامل عن الواقع على الارض، ثم تسعى إلى فرضها حتى بالقوة لأن التغيير في السياسة الأمريكية لا يأتي إلا بتحولات نابعة من الداخل الأمريكي نفسه، أو بخروج النظام العربي من كبوته الراهنة أو الأثنين معاً لا عبر اقناع ادارة بوش.

وإن هذه الإدارة تنظر إلى منطقة الشرق الاوسط، بأنها منطقة مهمة جداً، وذلك لإهتمامهم بـ (إسرائيل) أولاً والبترول ثانياً.

١- Ibid, p.16.

٢- Secretary Condoleezza Rise, Remarks with Egyptian foreign minister Ahmed Aboul cheit after their meeting, state department, website: www.state.gov/secretary/rm/2006/6933/.htm,Oct/6/2006

فالهيمنة الأمريكية لا تقوم إلا بإخضاع منطقة الشرق الاوسط عبر إعادة رسم خريطتها بالكامل، فالشرق الاوسط المطلوب في تفكير الإدارة الأمريكية هو شرق أوسط خالٍ من المقاومة وخاضع للولايات المتحدة الأمريكية التي تتطابق في مصالحها مع المصالح الاسرائيلية وتحديداً مع تعريف اليمين الإسرائيلي لتلك المصالح[١].

وفي هذا السياق، جاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ ٢٠٠٦ ليجد دعماً كاملاً من إدارة بوش حتى وصل إلى حد رفض وقف اطلاق النار لغاية ما تنتهي (إسرائيل) من بلوغ عملياتها العسكرية.

فمن جهة، كان القضاء على حزب الله شرطاً ضرورياً لا بد ان يسبق أية ضربة امريكية جوية لإيران، لئلا تستخدم صواريخ حزب الله في أي رد فعل انتقامي[٢]، ومن جهة اخرى، كانت الضربة الأمريكية المزمعة على إيران، تشبه إلى حد كبير في شكلها ومضمونها ما سعت إسرائيل إلى عمله ضد العراق في عام ١٩٨١ إذ استخدمت (إسرائيل) في لبنان آستراتيجية الصدمة والرعب نفسها التي استخدمتها الولايات المتحده في العراق، ومن ثم فإن ضرب البنى التحتية المدنية في لبنان كان هدفاً بحد ذاته، فالمقصود بالصدمة والرعب في حالة لبنان هو تأليب الفرقاء اللبنانيين على حزب الله لتحقيق هدف القضاء عليه، ان لم يكن بالقوة العسكرية لكنه عبر الانقسامات اللبنانية.

١- Rami Khouri, A new middle east or rises fantasy ride? Agence global, July/23/2006, website: www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm.oct.6.2006

٢- Seymour M. Hersh, Watching Lebanon, New Yorker, AugustL21/2006, website: www.NewYorker.com/printables/fact/06082fa_fact,august.13.2006 .

ووصفت الإدارة الأمريكية العدوان الأخير على لبنان صراحة بأنه فرصة ذهبية غير مسبوقة، وطالبت (إسرائيل) بآحتلال جنوب لبنان وطرد حزب الله وذلك عبر غزو بري يعقب الضربات الجوية مثلما فعلت القوات الأمريكية في الكويت عام ١٩٩١[١].

وعرقلت الإدارة الأمريكية صدور القرار الخاص بوقف إطلاق النار بغية القضاء على حزب الله، إن لم يكن بالقوة العسكرية فإنه يكون عبر الدمار الشامل، لأن من شأن ذلك خلق فتنة في الداخل اللبناني تؤدي النتيجة ذاتها.

والجدير بالملاحظة ان الانتقادات التي وجهت من الإدارة الأمريكية إلى (إسرائيل) بعد الحرب كان سببها أنها لم تستخدم القوات البرية لآحتلال الجنوب اللبناني بالاكتفاء بالحرب الجوية[٢].

وبعد فشل (إسرائيل) في تحقيق الهدف بالقوة العسكرية المفرطة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعويل على دور القوات الدولية للقيام بمهمة (حرمان حزب الله من الحركة عسكرياً ومنع آمدادات السلاح إليه)[٣].

وإنَّ الواقع الذي تركز عليه ادارة بوش هو الواقع الذي تريد صنعه، فهي اسيرة الواقع في مخيلتها لا الواقع الموجود على الارض لأنها تتسم بالانتقائية فيما

١- Charles Krauthammer, Lebanon: The only exit strategy, the Washington post, July/19/2006, website: www.washingtonpost.com

٢- Charles Krauthammer, Israel's last moment, the Washington post, August/2004, websit: www.washingtonpost.com .

٣- Robert Rabil, Why a multinational force is essential in Lebanon, August/4/2006, the Washington institute for near east policy, website: www.washingtoninstitute.org/print.php,oct.1.2006 .

تراه. فضلاً عن ان الإدارة الأمريكية لم تر الدمار والقتل ومعاناة المدنيين، والمغزى العسكري والاستراتيجي لصمود حزب الله، ولا حتى ما خلفته تلك الحرب من التعاطف الشعبي مع حزب الله على آمتداد العالم العربي، فما رصدته الإدارة الأمريكية كان فقط الأصوات التي خرجت من داخل لبنان ومن دول عربية مهمة تحمّل حزب الله المسؤولية عما جرى. ووصفت ادارة بوش هذه التصريحات هي النصر الذي تحقق في الحرب، لأنها ترى أن آستراتيجية الصدمة والرعب قد حققت أهدافها المرجوة بما يفتح الباب امام تشكيل تكتل عربي تدعمه الولايات المتحدة ضد قوى الشر.

وبمجرد أن اطلاق تلك التصريحات العربية، تلقفها من ينتظرها في واشنطن، وكتب في ذلك (دنيس روس) الذي يعد واحداً من أنصار (إسرائيل) ومن الذين تحالفوا معها ويدعو صراحة إلى ما جاءت من أجله وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بعدها بشهور إلى المنطقة. فالهدف هو خلق مظلة عربية لتحقيق الأهداف الأمريكية، حتى يشبه إلى حد كبير المحور الذي اقترحه المحافظون الجدد في وثيقة الانقطاع الكامل[1] عام ١٩٩٦، وان أدخل عليها بعض التعديلات الطفيفة التي فرضتها مستجدات اللحظة.

١- احتل لبنان في وثيقة (الانقطاع الكامل Clean Break) مكاناً مهما، والتي كتبها مجموعة منهم في عام ١٩٩٦، وكانت بمثابة توصيات مقدمة لحكومة نيتنياهو التي كانت قد انتخبت لتوها في (إسرائيل). وللوثيقة أهمية كبيرة تتعلق بأسماء الموقعين عليها من ناحية وبخطورة ما جاء فيها من ناحية أخرى. فما لبث الموقعون على تلك الوثيقة أن تولوا مواقع حساسة في إدارة بوش عام ٢٠٠١ ترتبط مباشرة بصنع السياسة الخارجية تجاه المنطقة. فقد كان من بينهم (دوجلاس فايث) الذي أصبح وكيلاً لوزارة الدفع لشؤون السياسات في ادارة بوش الاولى، و(ريتشارد بيرل) الذي أصبح رئيساً لمجلس سياسات الدفاع، فضلاً عن ديفيد ويمسر الذي يعمل مساعداً لتشيني لشؤون الشرق الاوسط. أما مضمون الوثيقة فقد عبر بالتفصيل عن المعنى الذي ورد في عنوانها، اذ كان المقصود بالانقطاع هو إحداث انقطاع راديكالي عن كل ما سبق من سياسات على نحو يغير وجه الشرق الاوسط. فهو شرق اوسط تستخدم فيه الحروب الاستباقية لتحقيق الاهداف المرجوة. وقد حث الموقعون الحكومة الاسرائيلية على الاطاحة بالرئيس بصدام حسين وإعتماد تغيير النظام العراقي هدفاً إسرائيلياً استراتيجياً. فالخطوة

وتتكون هذه المظلة من مصر والاردن والسعودية فضلاً عن دول الخليج لتحقيق الأهداف الأمريكية، المتمثلة في دعم حكومة محمود عباس في فلسطين للقضاء على حماس وحكومة فؤاد السنيورة في لبنان وللقضاء على حزب الله فضلاً عن التدخل لإقناع سوريا بالابتعاد عن ايران والتخلي عن حزب الله[1]، لأن ما تحصل عليه سوريا مقابل آستجابتها للمظلة العربية والاوروبية لا علاقة له بالجولان، إنما يتمثل في حوافز اقتصادية عبر المزيد من الاستثمارات الاوروبية، وتصر الإدارة الأمريكية على ألا يحدث تغيير في الموقف الأمريكي تجاه سوريا إلا إذا طردت الأخيرة من أراضيها رموز حماس وحزب الله أو قام الاسد بزيارة للقدس على غرار زيارة السادات.

وبالفعل جاءت وزيرة الخارجية الأمريكية في أوائل عام ٢٠٠٦ لتحمل فكرة العمل مع الدول المعتدلة. وحضرت خلال الزيارة آجتماع وزراء الخارجية العرب الذي أطلق عليه تعبير آجتماع ٦+٢ وهو الذي يضم إلى جانب مصر والاردن دول الخليج الست، وكانت تلك الزيارة محط تغطية اعلامية عربية كبيرة لأنها تستهدف

الاولى في تشكيل ذلك الشرق الاوسط تتمثل في الاطاحة بصدام حسين ثم شن حرب على لبنان وسوريا والاقدام على مواجهة ايران. وبقدر تعلق الموضوع بلبنان فقد نصحوا نتنياهو بتوجيه ضربات جوية شاملة للبنان على أن تكون الذريعة هي القضاء على تجارة المخدرات والعملة التي تدعمها عناصر النظام السوري في لبنان، وكان ذلك في عام ١٩٩٦. وهي ذريعة لا علاقة لها بمصلحة اسرائيلية، ولكنها يمكن ان تخلق تعاطفاً داخل الولايات المتحده للعمليات العسكرية الاسرائيلية كما تقول الوثيقة. وبمجرد دخول لبنان يكون على (إسرائيل) الانخراط ليس فقط في حرب ضد حزب الله، وانما ضد سوريا وايران، عبر توسيع نطاق الحرب بدخول بعض القوى للوكالة عن (إسرائيل) إلى الاراضي السورية وذلك لإرساء سابقة مؤداها ان الاراضي السورية ليست محصنة من الهجمات التي تأتي من لبنان (عبر عملاء إسرائيل)، للتفصيل ينظر:

A clean Break: A new Strategy for securing the realm, website: www.informationclearinghouse.info.artical,1438.htm.september.29.2004

١- Dennis Ross, Us should help construct an "Arab Umbrella", USA today, July/19/2006, the Washington institute for near east policy, website: www.washingtoninstitute.org/print.php,August,17.2006 .

سبل تحريك المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين والتمهيد لتحريك عملية السلام في المنطقة[١].

وكان الخطاب السياسي الأمريكي لوزيرة الخارجية الأمريكية في هذه الزيارة أكثر تحديداً، إذ لم يخل تصريح لها أثناء الزيارة بمحطاتها المختلفة من الاشارة إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى دعم محمود عباس على وجه التحديد والديمقراطية الوليدة في لبنان[٢].

ولا يمكن في الواقع فصل تلك الزيارة عن الحرب التي سبقتها بشهرين في لبنان، فاجتماع وزراء الخارجية العرب الذي حضرته وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كان الثاني من نوعه، إذ سبقه إجتماع عقد في نيويورك، وكان هدفه نقل قضية الصراع العربي – الإسرائيلي إلى مجلس الأمن، وذلك بعد أن اعلنت جامعة الدول العربية في أثناء حرب لبنان، وبالاشارة إلى ما يحدث في كل من لبنان وفلسطين (موت عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي) وأرجعت ذلك إلى فشل الولايات المتحدة الأمريكية في أداء دور الوسيط النزيه[٣]. فكانت المفارقة مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع الثاني وعودة الحديث من جديد عن التسوية السياسية التي تتبناها الولايات المتحدة.

١– صحيفة الاهرام، ٥/تشرين الاول/٢٠٠٦.

٢– See for example, Secretary Condoleezza Rise, remarks with Egyptian foreign Ministar Ahmed Aboulgheit after their meeting, statedepartment, website: www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm.oct.6.2006 .

٣– website: Arab league head: mid east peace process (Dead) CNN online, July/15/2006, websit: www.cnn.com/2006/world/meeast/07/15/arab.league/index.html. oct.11.2006.



وعلى وفق هذا المفهوم يصبح الفارق بين خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية والخطاب العربي بشأن الزيارة نفسها ذا مغزى مهم. فبغض النظر عما تبنته الحكومات العربية التي شاركت في الاجتماع أو ما سعت جاهدة إلى الدفع نحوه، فإن وزيرة الخارجية الأمريكية لم تأت إلى المنطقة لإعطاء دفعة جديدة لعملية التسوية السياسية ولا كان الموضوع يمثل أولوية لديها. فإدارة بوش لم تغير أهدافها في المنطقة، إنَّما غيرت ببساطة أدوات تنفيذها.

وعلى الرغم من ان وزيرة الخارجية الأمريكية كانت قد حرصت عندما سُألت في أثناء زيارتها للمنطقة العربية على أن تنفي كون بلادها تسعى لبناء مثل ذلك المحور، إلا أنها في الواقع لم تنف أبداً ان ادارة بوش لم تضع يوماً قضية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي على سلم أولوياتها.

وردت كونداليزا رايس بعنف على الانتقادات التي وجهها (مارتن انديك) إلى ادارة بوش الذي وصفها بأنها تعد افضل وسيلة للتعامل مع مشكلات الشرق الاوسط، عبر تغيير النظم والدمقرطة لا عن طريق التفاوض من أجل السلام وصولاً إلى وضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي. في حين لم تنف وزيرة الخارجية الأمريكية توصيف انديك لسياسة الإدارة الأمريكية، الا انها ترى في قوله أن سياسات الإدارة هي التي تخلق الأزمات في الشرق الاوسط (أمر مثير للضحك)[١].

ومن هذا يفهم أن الإدارة الأمريكية كان لها موقف واضح من الحرب الاسرائيلية ضد لبنان عام ٢٠٠٦ من خلال دعمها الواضح (لإسرائيل)، بهدف

١– William Schneider, The middle east and the midterms, National journal, V.0/38-No.30, July/29/2006, Website: http: //oweb.ebscohost.com/ib.aucegypt.edu/ehost/detail?oct102006.

تحقيق الأمن الإسرائيلي وحماية مصالحها المتمثلة بالنفط ومصالح حلفائها في المنطقة العربية.

٣ - ٣ مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان

يمكن القول إنّ من أصعب الموضوعات التي يتعرض لها الباحث في كتابته عن موضوع ما، هو الحديث عن المستقبل مهما كان مجال التخصص، وبما أن موضوع بحثنا هو السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان، فإن تحديد مستقبل هذه السياسة وبحثه وما ستؤول اليه عبر السنوات القادمة تعد من الامور الصعبة والمعقدة، بسبب صعوبة التكهن بالارادات البشرية وتصرفاتها، فالدراسات المستقبلية عموماً تقسم إلى[1]:

١ - الدراسات المستقبلية التنبؤية:

وهي الدراسات التي تستشف أحداث المستقبل من خلال النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة لتعيين محطات مستقبلية ثابتة ومؤكدة يتحرك نحوها المسار المستقبلي في خط مستقيم منْ حاضرنا، وهذا بدوره يعتمد على قدرات الباحث وذكائه.

٢ - الدراسات المستقبلية الاستقرائية

وهي الدراسات التي تعتمد على آستقراء الأحداث التاريخية في الماضي والحاضر، ورصد مسار الحركة التاريخية واتجاهها نحو المستقبل، لتخمين الوقائع المحتملة وكتابة التصورات (السيناريوهات)، وبيان آرائهم عما سيحدث في المستقبل

١- زهير الاسدي، بحث في علوم المستقبل، بحث منشور على شبكة الانترنت الموقع الاكتروني: http://www.kitabat.com .

لعقد أو عقدين أو ثلاثة عقود قادمة، وهذا النوع يعتمده الاستراتيجيون إذ يتطلب فريق عمل جماعي متخصص في العلوم السياسية والاقتصادية وغيرها من العلوم الاخرى.

٣- الدراسات المستقبلية الافتراضية

وهي الدراسات التي تعتمد على افتراض المستقبل وخلق أحداثه بما يلائم الأهداف والطموحات المراد تحقيقها. وهذه الدراسة تخلق مساراً افتراضياً يبدأ من الحاضر وينتهي بالأهداف المراد تحقيقها في المستقبل.

ومن ذلك كله، تبرز أهمية الدراسات التي تعنى بمحاولة آستشراف الصورة المختلفة للمستقبل وفقاً لفروض مختلفة فيما يتعلق بالواقع والمعرفة والامكانات المتاحة وأساليب استخداماتها المتباينة والوعي بقضية الاهتمام بالمستقبل لخلق فائدة علمية ومباشرة من حيث التمكن من معرفة النتائج بعيدة المدى، وما يتخذ من قرارات وما ينشأ من علاقات وما يتغير من مفاهيم.

أما الاستشراف المستقبلي، فيمكن الدلالة عليه بوصفه (آجتهاد علمي يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما او مجموعة من المجتمعات عبر حقبة مقبلة تمتد قليلاً لأبعد من ٢٠ عاماً وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر)[1].

ولا يأتي آستشراف المستقبل من فراغ بل يخضع لمجموعة من القواعد الواجب فهمها ومن أهمها:

١- دينا محمد جبر، البعد المستقبلي في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص٢٥.

١– يقوم الاستشراف العلمي للمستقبل على فهم الماضي والحاضر، اي انه يقوم على فهم تأثير العوامل التي شكلت معالم الماضي والحاضر معاً، ويتميز هذا الاستشراف في بأنه رهن بحالة ادوات المعرفة العلمية، ومن ثم فإن عملية الاستشراف يجب أن تكون عملية مستمرة عن طريق مرور الزمن، إذ إنَّ أبعاد الزمن وتفاصيله تتأثر بتراكم المعرفة العلمية للماضي والحاضر.

٢– لا يقدم الاستشراف العلمي لأبعاد المستقبل تنبؤات أو تفاصيل مؤكدة، فالإستشراف العلمي يفيد في الإشارة إلى بعض سمات بدائل المستقبل ولاسيما آرتباطها بالأحداث، أي العمل على الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل.

٣– تبدأ أدوات المستقبل أولاً في البحث عن نظرية تحليلية بدءاً من فهمنا للماضي والحاضر وأية أدوات اخرى ما هي الا صيغة أدق لهذه النظرة وليست بديلاً عنها، والتي تساعدنا على الحديث عن توقعات المستقبل بالأرقام فقط، كما تساعد الادوات الكمية على فهم النظرية وعملها في الواقع.

٤– يركز استشراف أبعاد المستقبل على تفاعل الجوانب المختلفة للنسق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في إطار فلسفة الانساق الكلية ولاسيما مع آرتباط هذه الأحداث وترتيبها مع بعضها البعض زمنياً، إذ إنّ التأخير في آتخاذ القرارات الملائمة لتحقيق الغايات المنشودة لا يعني تأخيرا مماثلاً من الناحية الزمنية في تحقيق النتائج، بل يعني تأخيرها لمدة أطول، أو عدم امكانية التوصل اليها على الاطلاق.

وتبعاً لذلك، فإن هذه الدراسات جميعها افضت إلى تراكم معرفي لا تستطيع أية دراسة مستقبلية لاحقة الا التأسيس عليها والافادة منها، لكونها تشكل الأساس الذي يمكن الانطلاق منه من لرسم ملامح المشاهد مستقبلية في ضوء تراكمات أحداث سابقة، وآستناداً إلى الخبرة التاريخية التي افرزها السلوك الأمريكي تجاه

لبنان، فإننا نرى أن السياسة الأمريكية على آختلاف آتجاهاتها المستقبلية ستكون ضمن احتمالات رئيسة هي:

أولاً: احتمالية الاستمرارية:

أو ما يسمى أحياناً بـ (مشهد التواصل أو المشهد الاتجاهي او الهيمنة)، بمعنى آستمرار خط أو مسار السياسة الأمريكية التقليدية تجاه لبنان.

ثانياً: احتمالية الانعزالية:

بمعنى إمكانية أو احتمالية تغيير السياسة الأمريكية تجاه لبنان، وذلك بالابتعاد عن ثوابتها التقليدية بفعل متغيرات متوقعة (دولية وإقليمية).

ثالثاً: احتمالية الإستمرارية – التغيير:

وما يسمى أحياناً بمشهد الهيمنة والتغيير أو مشهد التكييف والموازنة، بمعنى المقاربة بين ثوابت السياسة الأمريكية التقليدية وبين المعطيات التي تفرزها عملية التغيير في شكل النظام الدولي وطبيعته.

٣ – ٣ – ١ احتمالية الاستمرارية (تكثيف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان)

يقوم هذا الاحتمال على جملة من المقومات المستمدة من الواقع التي تدعم وجود افتراضه، ولكي لا يكون الحديث عنه أشبه بالحديث عن الوهم أو الخيال، فإنه يستند إلى جملة من الوقائع الموجودة حاضراً، وبعبارة أدق إنَّ هذا المشهد قائم على كثير من المقومات التي تدعم وجوده منها ما هو دولي أي مرتبط بشكل النظام السياسي الدولي وطبيعته، ومنها ما هو مرتبط بمقومات اقليمية.

إنّ انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، غيرت موازين القوى والتكتلات والتحالفات الدولية وأحدثت تغيراً دراماتيكياً في شكل النظام السياسي الدولي، وأصبح العالم يشهد الهيمنة الأمريكية التي توجه مسار العلاقات الدولية، فالحلول والمسائل جميعها التي تطرح يجب أن تأتي على وفق وجهة النظر الأمريكية، كما أن تسوية النزاعات والصراعات يجب ان تخضع لإشراف الولايات المتحدة، وأصبحت سياسة الهيمنة تفرض رأيها وقراراتها على المجتمع الدولي، وهذا ما كانت تطمح اليه الولايات المتحدة، وأكد هذا التعصب ريتشارد نيكسون في كتابه ما وراء السلام بقوله: "يجب على الأمم المتحدة أن تسير في ركاب الولايات المتحدة"[١]، ذلك أن المتغيرات التي حصلت في عقد التسعينيات من القرن العشرين جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على قمة الهرم الدولي.

وليس دلالة على سياسة هذه الهمينة سوى الممارسات الأمريكية المخالفة لميثاق الامم المتحدة تجاه وطننا العربي ولاسيما ضد العراق وليبيا ولبنان وفلسطين... الخ.

وأصبحت نظرية القوة (power) القاعدة المحورية في العلاقات الدولية[٢]، فالولايات المتحدة ترى نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي انها القوة العظمى في العالم، لذلك نراها تستخدم قوتها الاقتصادية والعسكرية الهائلة في تحقيق مصالحها القومية غير مهتمة بمنطق القانون الدولي والشرائع الاخلاقية، وذلك بفضل ما سيوفره لها واقع استمرار أو تواصل شكل وطبيعة النظام الدولي المتبلور بصيغة الاحادية القطبية الذي يقوم على:

١- ريتشارد نيكسون، ماوراء السلام، ترجمة مالك عباس، (عمان: المطبعة الاهلية، ١٩٩٥)، ص١٦٦.

٢- أحمد إسماعيل راشد، المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي، مجلة المؤرخ العربي، ع٦٠، (بغداد: اتحاد المؤرخين العرب، ٢٠٠١)، ص١٤٠.

١- منع أية دولة من ممارسة دور القطب المنافس أو المناوئ لها.

٢- تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي.

٣- ادارة بؤر التوتر والصراع الدولي والاقليمي بصورة تؤمن الحفاظ على مصالحها ولاسيما تجاه القضايا العربية. ومن ثم ماكان من هذه الاقطار الا الانقياد لها والقبول بأفكارها وبطروحاتها والتعاون معها، ومن ثم فإنها تكون قد حققت هدفها ومطامحها في هذا الاتجاه.

أمّا عن المقومات الاقليمية لهذا المشهد، فإن معطيات التعاون العربي - العربي تكون معدومة واقعاً وافتراضاً، بما يرفد ويعزز القناعة الداعية إلى تأكيد مشهد الهيمنة الأمريكية على القدرات العربية، ولاسيما القدرات اللبنانية، مما يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية انسياقاً كاملاً وشبه مطلق لارادتها السياسية ولاسيما في ظل استمرار تفاعل مسببات الاختلال البنيوي الذي يعاني منه النظام الاقليمي العربي ولاسيما لبنان، على المستويين الرسمي والمؤسسي[١].

الأمر الذي يؤدي في حال استمراره إلى تغليب المصلحة القطرية الضيقة وهواجسها على ما سواها من مسوغات كالمصلحة القومية والأمن القومي، إذ ستغيب مثل هذه المفردات في ظل مشهد الهيمنة[٢].

١- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص١٨٥.

٢- عبد السلام إبراهيم البغدادي، الامن القومي العربي في مستهل القرن الحادي والعشرين (الابعاد والتحديات)، نشرة دراسات، ع٦٤، (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٩٥)، ص٢٨.

وبسبب آستمرار واقع التجزئة والتخلف والتبعية، اضحى آنكشاف الأمن القومي حقيقة موضوعية، اذ لا يمكن الافتراض أنّ معطيات ومقومات مشهد الاستمرارية ستؤدي إلى تغيير الوضع القائم حالياً، إنْ لم تدفع بآتجاه الأسوأ، الأمر الذي يعني أن لبنان ستتصرف على وفق ما تراه ملائماً لمصالحها، وخياراتها ستكون محكومة بقدراتها الذاتية فقط، وهي بالمقارنة مع قدرات الولايات المتحدة الأمريكية لا تعد شيئاً، مما يضحى من الطبيعي والمنطقي بأن مشهد الاستمرارية يمثل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية المشهد المثالي والبديل الافضل لديها[1].

فالمقومات الاقليمية السابقة تدعم الافتراض القائل بآستمرارية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على لبنان لإبقائه على حالة من الضعف والتردي في هذا المشهد، لأن الولايات المتحدة تعده بمثابة المكون العضوي والاستراتيجي لأية علاقة مع لبنان معها. فلبنان كباقي الدول، لا تستطيع أن تستغني عن علاقاتها الاستراتيجية معها، نظراً لحاجتها اليها بفعل دواعٍ أمنية وسياسية واقتصادية.

فأمنياً، مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد في علاقاتها مع لبنان على الطبيعة العدائية لإيران، مما يجعلها بمثابة عامل عدم آستقرار لـ (لبنان) من خلال دعمها للإرهاب ولاسيما حزب الله الذي تعده الولايات المتحدة الأمريكية منظمة ارهابية، وهذا بدوره يشكل خطراً على (إسرائيل)، ومن ثم على المصالح الأمريكية، فضلاً عن مساعي ايران لآمتلاك اسلحة دمار شامل وفق التصور الأمريكي، وهذا بدوره يجعل الولايات المتحدة الأمريكية لاعباً رئيساً في أية سيناريوهات محتملة وبالشكل الذي يدعم نفوذها الاقليمي ويوسعه[2].

١- أحمد ثابت، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ع٢٩٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص١٠٦.

٢- فتحي العفيفي، أميركا في الخليج (سقوط الاقليميات والمستقبليات البديلة)، (القاهرة: مركز الاهرام

كذلك فإن الانسحاب السوري من لبنان كان احد اسبابه الرئيسة الضغوط الأمريكية عليها، وهذا يدلل على تحجيم دور سوريا في لبنان ولاسيما فيما يتعلق بالتدخل بشؤون لبنان الداخلية الذي يعد نفسه حقيقة واقعية في ظل مشهد الهيمنة[1].

ومن جانب آخر أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية في اشاعة قضايا الديمقراطية والحكم الصالح سبيلاً إمّا إلى التخلص من قيادات سياسية ما عادت نافعة وغير ذات جدوى، واما إلى اظهار الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها فعلاً إلى جانب الشعوب في نضالها من أجل ان تحظى بنظم حكم رشيدة ومدركة لأهمية الانسان، حاضراً ومستقبلاً[2]، آنطلاقاً من اشاعة قناعة في السياسة الدولية فحواها أن الحكم الرشيد والتحول الديمقراطي اصبح مطلباً رئيساً لا يجوز التساهل بشأنه، كونه هدفاً لتمكين شعب لبنان من المشاركة في حكم نفسه بنفسه دون أن يتدخل طرف خارجي فيه.

ومن هذا المنطق، فإن هذا الاحتمال سيوفر امكانات كبيرة لتحقيق هذا المطلب، ولاسيما في ظل قناعة تامة من الشعب اللبناني في التخلص من نظامها الموالي لسوريا الذي كان غارقاً في انتهاكات حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والثقافية[3].

للدراسات والنشر، ٢٠٠٥)، ص١٠٥.

١- عبير ياسين، الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذجين اللبناني والعراقي، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٣، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص١٥٦.

٢- برهان غليون وآخرون، الديمقراطية العربية: جذور الازمة وآفاق النمو (حول الخيار الديمقراطي)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٦٥.

٣- نرمين السعدني، تحرير القطاعات المالية وأثرها على الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، ع١٧٩، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص٧٥.

وإنَّ هذا الاحتمال سيؤمن للولايات المتحدة الأمريكية انسياقاً تاماً لسياستها تجاه لبنان وبشكل ستنتهي معه أشكال الرفض والممانعة والتحدي كلها التي يبديها تنظيم حزب الله بقيادة حسن نصر الله، لذلك من المتوقع أن تعتمد واشنطن على عدد من الوسائل والآليات التي ستكون متاحة بفعل مشهد الهيمنة، منها[1]:

١- ستعمد إلى زيادة الدور الذي تضطلع به سفارتها في بيروت لتنفيذ عملية التحول والتغيير السياسي المطلوب، بدءً من الرصد الدقيق لكل ما يجري فيها من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية مروراً بالاتصال المستمر مع الأطراف السياسية الفاعلة من أعضاء الحكومة اللبنانية والأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الانسان، وذلك ضمن إطار تنفيذ جولات من الحوار السياسي مع تلك الاطراف بشأن قضايا التحول الديمقراطي.

٢- إنَّ احتمالية الاستمرارية سيتيح لها تكثيف الاهتمامات بتقديم مساعدات ودورات تدريبية وإقامة مؤتمرات في المجالات كلها التي تعزز مسألة التحول الديمقراطي، بهدف خلق حالة من الوعي السياسي والثقافي في قضايا الديمقراطية في لبنان، الأمر الذي من شأنه ان يخلق حراكاً سياسياً نحو المطالبة بالديمقراطية.

٣- إشراك الإدارة الأمريكية للمراكز البحثية والمؤسسات الصحفية ومنظمات المجتمع المدني الأمريكية في عملية مساندة التحول الديمقراطي والإصلاح في لبنان، من خلال الدعم المالي لتلك المؤسسات من خلال الموارد المخصصة لهذا الغرض عبر تمويل وزارة الخارجية الأمريكية له.

١- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٣، (القاهرة: مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص٦.

٤- متابعة العملية السياسية المتعلقة بالانتخابات التشريعية اللبنانية، التي تعدها الولايات المتحدة عنصراً بالغ الأهمية في التحول نحو الديمقراطية.

إنَّ هذه المجموعة من العناصر تمثل اداة مهمة في احتمالية الهيمنة الأمريكية الرامية إلى دفع عملية التحول الديمقراطي في لبنان سعياً إلى بروز تيارات ديمقراطية أكثر تماسكاً لأن ذلك هدف محوري في السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن خلال هذا الاحتمال تسعى الولايات المتحدة إلى فرض السلام الإسرائيلي على العرب ومنه لبنان، لان أمن (إسرائيل) هو أحد عناصر السياسة القومية الداخلية الأمريكية، إذ تتفق الاتجاهات الحزبية الأمريكية جميعها على أن أمن (إسرائيل) مسألة اخلاقية لا ترتبط فقط بالهمينة الأمريكية في العالم المعاصر، بل ما يعبر عنه بالقيم السياسية الأمريكية[1].

وآنعكس هذا الإدراك للنخب الحاكمة في واشنطن على نحو جعل ضمان أمن (إسرائيل) التزاماً رئيساً في السياسة الخارجية الأمريكية، يعبر عن ذاته من خلال الدعم المستمر والمتعدد المضامين لها. وهذا ما عبر عن الرئيس الاسبق ريتشارد نيكسون صراحة بقوله: "ان الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ التقسيم قامت بضمان أمن (إسرائيل) "، مضيفا، بان "التزامنا ببقاء (إسرائيل) التزام عميق، فنحن لسنا حلفاء رسميين، وإنما يربطنا معاً شيء أقوى من قصاصة ورق، إنه التزام معنوي، انه التزام لم يخل به اي رئيس في الماضي أبداً، وسيفي به كل رئيس في المستقبل بإخلاص"[2].

١- إبراهيم أبو لغد وآخرون، العرب ومواجهة إسـرائيل (احتمالات المسـتقبل)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص١١٨.

٢- ريتشـارد نيكسون، عام ١٩٩٩ نصربلا حرب، تقديم المشـير عبد الحكيم ابو غزالة، (القاهرة: مركز

ومن هذا يفهم ان المصالح الأمريكية مرتبطة بأمن (إسرائيل)[1]، وهذا يتطلب من الإدارة الأمريكية ان تتصرف لما تراه موائماً لسياستها والحفاظ على مصالحها، ومن ثم فإن اي خطر على أمن (إسرائيل) من جانب حزب الله يستدعي أن تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق (إسرائيل) على وفق ما تستدعي الضرورة مع الخصم سواء عن طريق الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية أو عن طريق الردع.

إنَّ هذا الاحتمال يدلل على التسليم بالأمر الواقع وتحقيق الأهداف الامبريالية والصهيونية في وطننا العربي ولا سيما في لبنان وآستمرار الضغط على حكوماته للتنازل عن كثير من مقومات قوتها في الميادين كافة، وضرب قوى المقاومة اللبنانية المتمثلة بفصائل حزب الله، وبما يؤمن ضمان أمن (إسرائيل)، ومن ثم يعد هذا المشهد هو المشهد المثالي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان ودول عربية أخرى.

٣ - ٣ - ٢ تراجع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان

تنطوي فكرة هذا الاحتمال على افتراض تراجع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان، بسبب متغيرات داخليَة وأقليمية ودولية عدة.

داخلياً، فإن ما تخبئه الانتخابات الرئاسية الأمريكية يمكن أن ينعكس سلباً على التوجهات الأمريكية تجاه لبنان، إذ إنّ َ فوز رئيس جديد يمكن أن يؤثر في توجهات تلك السياسة وآنحرافها عن مسارها الذي تسير على وفقه الادارات الأمريكية السابقة، وهو من المحتمل ان يقلل ويبعد لبنان عن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، على الرغم من تحفظنا على هذه الادلة، كون الولايات المتحدة

الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص٢٩١.

١- فيبي هار ووليام لويس، امتطاء النمر، ترجمة عبد الله جمعة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص٢٧١.

الأمريكية دولة مؤسسات ومن ثم لاتتأثر سياساتها وتوجهاتها بالأشخاص الذين يتربعون على هرم الإدارة الأمريكية.

أما في المجال الاقتصادي، فإن السياسة تتدخل في شؤون الاقتصاد كافة، والاكثر من ذلك فإن صانع القرار الأمريكي يسعى دائماً إلى دفع عجلة الاقتصاد الأمريكي إلى الأمام، ومستعد أيضاً ان يدفع أية تكلفة اقتصادية باهظة تتعلق بأسباب أو أهداف سياسية، على الرغم من ان الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من خلخلة في نظامها الإقتصادي، وتؤكد بعض الدراسات الاقتصادية إنّ َ الاقتصاد الأمريكي مصاب بالشلل ولا يستطيع أن يتجدد دون القيام بالاصلاحات العميقة التي من شأنها أن تعيد له الحيوية والقدرة على التعايش تنافسياً مع اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة[1].

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في هذا العقد، فإن آعتماد الاقتصاد الأمريكي بصورة أساسية على صادرات النفط والغاز الطبيعي وغيرها من المواد الخام ليست حالة صحيحة، لأنه لا يمكن أبداً آعتماد صادرات الطاقة التي تمثل أساس الصادرات الأمريكية مصدراً موثوقاً للإستقرار والرخاء بعيدي المدى في الدخل القومي والنمو الاقتصادي.

وإقليمياً، يبدو أن الاهتمام الأمريكي بالدول الاقليمية ولاسيما (ايران وسوريا) سيشغل صانع القرار الأمريكي عن الاهتمام بلبنان، إذ إنّ َ مثل هذه التهديدات التي تشكلها هاتين الدولتين تجعل الابتعاد عن إيجاد حل لها أمر في غاية الصعوبة، فضلاً

١- جمال قنان، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة، مجلة المستقبل العربي، ع١٨٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٧٦.

عن ذلك فإن تأمين البيئة الاقليمية للولايات المتحده وضمان الهيمنة عليها هو أمر في غاية الأهمية.

وتجدر الملاحظة أن الاهتمام الأمريكي بإيران آزداد في السنين الماضية، ولاسيما أن ايران أطاحت على مدار الثمانينيات أثنين من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي ثنائي القطبية في حينه:

الاول: هو الرئيس جيمي كارتر بفعل واقعة اقتحام السفارة الأمريكية وارتهان من فيها.

الثاني: الرئيس رونالد ريغان بعد كشف فضيحة ايران – كونترا في ذروة آحتدام العداء الأمريكي – الايراني.

حتى تنامى هذا الاهتمام بشكل حثيث منذ مطلع التسعينيات، إذ تكفلت الحروب الثلاث التي شنتها الولايات المتحدة على العراق (عاصفة الصحراء) ثم افغانستان ثم العراق مجدداً بكسر العزلة الدولية المضروبة حول الجمهورية الاسلامية، وأضعفت واحداً من أبرز خصومها: تنظيم القاعدة وأطاحت بخصم آخر (صدام حسين) وراكمت أوراق نفوذها الواحدة تلو الاخرى، حتى وقوع العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، كذلك الانتخابات اللبنانية بدأ ما يمكن وصفه بمرحلة جديدة من الاهتمام بالحالة الايرانية، مرحلة عد فيها النزال مع ايران من خلال حزب الله بمثابة جزء من آلام المخاض التي تحملها اللبنانيون في آنتظار ميلاد شرق أوسط جديد، ومن ثم انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بملفها النووي الذي ما زالت المباحثات قائمة لحد الان على الرغم من الضغوطات الدولية تجاه ايران بخصوص الملف النووي.

ولعل أقرب التعبيرات عن تلك الاهمية ما جاء في مقالة وزير الخارجية الأمريكي الاشهر هنري كيسنجر في صحيفة واشنطن بوست في قوله: "لقد تركز انتباه العالم على القتال في لبنان وقطاع غزة، لكن السياق يفضي حتماً إلى ايران"[1].

أما سوريا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطها على دمشق ولاسيما فيما يتعلق بدعمها للإرهاب، كذلك طرد الجماعات الارهابية من أراضيها، وضمان عدم التسلل من حدودها مع العراق، كذلك التخلص من أسلحة الدمار الشامل لديها. وهذا بدوره جعل من الإدارة الأمريكية تهتم بهذه القضايا أكثر من إهتمامها بلبنان، لأن هاتين الدولتين هما مصدر قلق للمصالح الأمريكية في المنطقة.

أما دولياً، فالولايات المتحدة الأمريكية قلقة بشأن عودة الخطر الروسي ومنافستها على مصالحها في الشرق الاوسط وتحديدا في لبنان، لأن الموقف الروسي بعد الحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز/ ٢٠٠٦ كان أكثر ايجابية، وما يؤكد هذه الحقيقة قول الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين الذي وعد الشعب اللبناني بدعمه وإعادة بناء اقتصاده، مشيرا إلى أنّ روسيا ستبذل كل ما بوسعها من أجل دعم الحكومة اللبنانية في مجال إعادة الاقتصاد وتعمير منشآت البنى التحتية، وبالفعل تم ذلك، كما أن الموقف الروسي الذي كان مثيراً للقلق من الجانب الأمريكي، ولاسيما فيما يتعلق برفضها لأية قرارات دولية لا توافق عليها الحكومة اللبنانية في إثناء الحرب الاسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦، إذ كانت روسيا غاضبة من استعمال (إسرائيل) القوة المفرطة وحذر المسؤولون الروس من وجود مخطط كبير لا يقف عند حد لبنان، وقال رئيس الوزراء الروسي الاسبق (يفغيني بريماكوف): "إن ما تفعله إسرائيل يخرج

١- Henry A. Kissinger, the next steps with Iran: negotiations must go beyond the Nuclear threat to broader issues, Washington post, 31/7/2006.

عن نطاق محاربة الإرهاب ولا توجد أية قوة بإمكانها نزع سلاح حزب الله[1]" ومع آزدياد الدعوة إلى نشر قوات دولية في لبنان حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من نشر هذه القوات ما لم يتفق تماماً على تشكيلها وموافقة اللبنانيين عليها، وقال "ان روسيا لن تشارك في أية قوات دولية في لبنان مالم يوافق عليه الاطراف كلهم "[2]، وبشأن الموقف من حزب الله صرح مستشار وزارة الخارجية الروسية (اوليغ بيريسكين) "لا ترى روسيا في قصف حزب الله لاسرائيل بالصواريخ عملاً عدوانياً لأن حزب الله منظمة رسمية معترف بها من النظام اللبناني ومفوضة بالدفاع عن لبنان[3].

فضلاً عن موقف فرنسا التي تمثل هي الاخرى عاملاً آخر يقف حائلاً بوجه الولايات المتحدة الأمريكية، لأن فرنسا تتطلع على المستوى البعيد إلى أن تكون لاعباً اساسياً في منطقة الشرق الاوسط وهذا يتطلب من صانع القرار الأمريكي ان يحسب ذلك جيداً، لأن ذلك يضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة.

إنَّ عوامل ترجيح هذا الاحتمال بعيدة عن واقع السياسة الخارجية الأمريكية، فعلى الرغم مما يفرضه هذا الاحتمال من ترصين الجبهة الداخلية الأمريكية من الفجوات كلها التي تهدد مستقبل البلاد، إلاّ أنّ صانع القرار الأمريكي لايمكن ان يترك هذه المنطقة المهمة بعيداً عن آهتمام بلاده خصوصاً وإن مؤشرات منافسة باقي الدول الكبرى في هذه المنطقة واضحة للعيان.

١- وكالة الانباء الروسية نوفوستي، المصدر السابق.
٢- المصدر نفسه.
٣- نقلا عن، مغازي البدراوي، المصدر السابق.

٣ - ٣ - ٣ احتمالية الاستمرارية - التغيير

وهو الاحتمال الوسيط الذي يجمع في صورته الخيارين السابقين، فهو خيار بين تكثيف العلاقات وخيار الانعزال.

ويقوم هذا الاحتمال على أساس التزام امريكي بثوابت سياستها الخارجية التقليدية إزاء لبنان، القائم على حماية مصالحها في مواجهة التحدي والمنافسة القوية للقوى الدولية البازغة الساعية إلى حماية وتعظيم مصالحها الحيوية هي الاخرى في المنطقة عموماً وفي لبنان خصوصاً، في إطار بحثها الدؤوب عن دور فاعل ومؤثر لها في الساحة الدولية خلال السنوات القادمة وربما طيلة مدة الاستشراف الممتدة حتى عام ٢٠٢٥.

والسؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذا الاحتمال هو: كيف يستطيع صانع القرار الأمريكي في ظل هذا المشهد من الإستمرار بسياسته تجاه لبنان بالاستناد إلى ثوابت السياسة الأمريكية التقليدية في ظل ظروف دولية قد لا تكون مواتية لآستمرارها؟

ولعل من نافلة القول ان التكيف والمواءمة سيكونان عنواناً لهذا الاحتمال، فالتكيف على ضرورة تطويع السياسة الأمريكية التقليدية تجاه لبنان بالشكل الذي يجعلها تواكب معطيات التحول الحاصل في النظام الدولي كما يفترضه هذا الاحتمال، أما الموازنة فتنصرف إلى مفهوم أدق لآلية عمل السياسة الأمريكية تجاه لبنان في ظل مشهد كهذا، إذ يتعين بموجبها على صانع القرار الأمريكي الموازنة الدقيقة بين متطلبات التزامات الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في لبنان وبين انعكاسات نشاط القوى الدولية الجديدة أو المرشحة والساعية لأداء دور سياسي وإقتصادي متمايز مع السياسة الأمريكية.

وإنَّ خيار السياسة الأمريكية في هذا الاحتمال ربما سيكون بمثابة بديل مناسب يحمل بعض معطيات وخصائص كلا المشهدين.

ومن هذا المنطلق، ستكون السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية ومنها لبنان في ظل هذا المشهد هي سياسة الالتزام المطلق بالمصالح الأمريكية لكنها تحت ضغط معطيات العالم الدولي المتكون وفقاً لهذا الاحتمال، إذ ستحاول البحث عن مسألة جديدة تستطيع من خلالها متابعة مصالحها في لبنان من جهة، كذلك إعادة ترتيب هذه الثوابت وفقاً لسلم اولويات جديدة تتلائم ومعطيات هذا الاحتمال من جهة أخرى، وعلى النحو الآتي:

١- إحكام قبضة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة العربية ووضعها في خدمة مصالحها الكونية ولاسيما ضد خصومها الاقتصاديين كاليابان وأوروبا.

٢- على الرغم من ان الخلافات التجارية المندلعة منذ سنوات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الاوروبي من جانب، واليابان من جانب آخر، فسرعان ما برزت تشكل إحدى المشكلات التي تواجهها هذه الدول على مستوى علاقاتها الاقتصادية الخارجية التي يمكن أن تمارس ضغوطاً كبيرة على آلية الاقتصاد ومسيرة التنمية في هذه الدول.

وفي الأحوال كلها، تبقى هذه الخلافات مرشحة للتكيف والتوازن لضمان مصلحة الاطراف جميعها، مع الأخذ بنظر الاهتمام طبيعة المصالح والصراع من أجلها التي تقتضي في كثير من الاحيان التصلب والتشتت ومن ثم العودة إلى المرونة بمعرفة موقف الخصم ومستوى التراجع والصمود لديه.

٣- أمّا على صعيد السياسة الداخلية الأمريكية وانعكاساتها على السياسة الخارجية ربما تتجه إلى التكيف والموائمة، ففي الداخل الأمريكي ما تزال الاهتمامات

منصبة على الأمور الداخلية قبل الخارجية، لهذا السبب فمن المحتمل أن تأتي إدارات امريكية جديدة تكثر من الوعود المتعلقة بالاصلاح الداخلي ولاسيما في ظل فوز محتمل للديمقراطيين الذين يولون الشأن الداخلي آهتماماً اكبر من الجمهوريين.

والذي يهمنا في هذا المجال، هو ان المتغيرات الداخلية الأمريكية لن تكون إلى الدرجة التي تجبر الادارات الأمريكية القادمة للتوجه نحو العزلة السياسية الخارجية، ولاسيما في ظل آنتشار المصالح الأمريكية، وخصوصاً الموجودة منها في لبنان.

٤- الالتزام بالحفاظ على نظام سياسي لبناني معتدل، أو كما تسميها الكتابات الأمريكية (اصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط) جنباً إلى جنب مع التزامها الثابت بأمن وسلامة (إسرائيل)

ومع ذلك كله، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تمتلك القدرة والامكانات للهيمنة على المنطقة العربية ومنها لبنان، بيد أن ثمة متغيرات دولية واقليمية وداخلية سوف لن تبقي الهيمنة الأمريكية على وضعها الحالي، كما لا تؤدي المتغيرات المتوقعة إلى انهاء الهيمنة والعودة إلى التعددية، انما سيظهر وضع شبه هيمنة وشبه تعددية من خلال سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاون مع حلفائها الاوروبيين واليابان للحيلولة دون حدوث مواجهة بينهما.

وفي هذا المجال يمكن القول ان الاحتمال الثالث هو السائد حاليا في العلاقات الأمريكية - اللبنانية ويمكن أن يستمر لمرحلة زمنية قادمة، فالسلوك السياسي لدولة لبنان ينسجم مع حقيقة هذا الاحتمال، ومن ثم سيكرس واقع التشرذم العربي اللبناني والتسليم بالأمر الواقع، وعدم التفاعل الايجابي مع الظروف التي سوف تتجسد خلال هذا المشهد مادامت التبعية للولايات المتحدة بالشكل الحالي مستمرة، فضلاً

عن عدم القدرة على انتهاج سياسة عملية تقوم على تقديم المصالح العليا للدولة، ومن ثم فإن هذا المشهد بقدر ما ينطوي عليه من مخاطر تكمن في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية الاحتفاظ بالمكاسب والمنافع المتأتية من آستمرار حالة الهيمنة، فإنه يحتوي من زاوية النظر اللبنانية على فرص تكمن في ضرورة آستثمار حالة المنافسة الدولية وربما تقاطع المصالح والاستراتيجيات الدولية، سبيلاً لتحقيق أفضل النتائج والغايات، إذ تبقى السياسة هي فن الممكن.

مصادر الفصل الثالث

١- مرغريت الحلو، السياسة الأمريكية تجاه لبنان (٢٠٠١-٢٠٠٧) (تصادم الأهداف)، مجلة الدفاع الوطني، ع٦٢، (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧)

٢- President discusses foreign policy during visit of department, August/14/2006, website: www.antiwar.com

3- Martin Peretz, Giving George W. Bush his Due on Democracy, the politics of churlishness, the new republic, 4/11/2005

4- Michael Hirsh, The Legacy on the line, Newsweek, July/24/2006.

5- مرغريت الحلو، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات غير المتجانسة (تقويم التجربة اللبنانية)، في إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة (لبنان والعراق)، (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧)

٦- redirection: is the administrations on terrorism, annals of national security, the redirection reporting essay, 5/march/2007, website: www.Newyork.com.

7- US Foreign assistance to the middle east: historical background recent trends and fy 2007 request. Crc report, rl 33933, US foreign aid to Lebanon: issues for Congress by geremy.

8- US pledges more aid to Lebanon in 2007, website: www.defensenews.com/july/10/2006.

9- روبرت فسك، هل يستطيع الجيش اللبناني أن يقاتل الإرهاب كما فعلت أمريكا؟، صحيفة الاندبندنت البريطانية، ١١/ ٨/ ٢٠٠٧.

١٠- Frank lamb, Inside Nahar albared and bedawi refugee camps: Who is behind the war in north Lebanon? Website: www.antiwar.com/24/2007

11- صحيفة االواشنطن بوست، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٧ شبكة المعلومات الدولية الانترنت الموقع الالكتروني: www.antiwar.com.

12- آجي إي تليتنس، دراسة الوضع الاجتماعي في مخيمي نهر البارد واللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت: لبنان، ٢٠٠٧).

١٣- صحيفة السفير اللبنانية في ١٤/ ٦/ ٢٠٠٦.

١٤- ابراهيم غالي، الرئاسة اللبنانية... أزمة جديدة في صراع ممتد، مجلة السياسة الدولية، ع١٧١، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، ٢٠٠٨).

١٥- خلدون زين الدين، جنبلاط يرفض الاملاءات الأمريكية وتشكيل الحكومة واللوائح، صحيفة الشرق الأوسط في ١/ ٥/ ٢٠٠٥.

١٦- صحيفة النهار اللبنانية في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥.

١٧- صلاح منتصر، (لعنة الغد)، اخبار اليوم، ١٦/ ٤/ ٢٠٠٥.

١٨- صائب دياب، الازمة اللبنانية - مصادر كرامي تتحدث، صحيفة الشرق الأوسط، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٥.

١٩- صحيفة الشرق الأوسط في ٧/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٠- صحيفة الشرق الأوسط، ١٦/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢١- صحيفة الاخبار السورية، ٢١/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٢- صحيفة الغد الاردنية، في ٢١/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٣- صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٤- صحيفة الشرق الأوسط في ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٥- اسعد الخوري، إعادة خلط اوراق اللعبة السياسية ينطلق (بهندسة سياسية جديدة)، جريدة العراب ١٩/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٦- مقابلة مع سمير فرنجية تحت عنوان: لبنان بعد الانسحاب السوري، برنامج الاتجاه المعاكس، قناة الجزيرة الفضائية في ٣/ ٥/ ٢٠٠٥.

٢٧- صحيفة الوطن (بغداد) في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٨- شبكة القناة الاخبارية في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٩- صحيفة اللواء في ٢١/ ٤/ ٢٠٠٥.

٣٠- بان غانم الصائغ، اشكالية انتخابات الرئاسة اللبنانية، اوراق سياسية، ع٢١، (جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨).

٣١- المادة (٧٣) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٢٦.

٣٢- المادة (٤٩) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٦٢.

٣٣- خليل حسين، القراءة الإيرانية للإنتخابات الرئاسية اللبنانية، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني: www.hanaenet.com.

34- صحيفة الشرق الأوسط، في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٣٥- صحيفة الغد اللبنانية ١٧/ ١١/ ٢٠٠٧.

٣٦- اختيار العماد ميشيل سليمان، قناة العربية الفضائية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني: www.alarabiya.net.

37- قناة العربية الفضائية: ١٣/ ٥/ ٢٠٠٨، الموقع الاكتروني: www.alarabiya.net.

38- قناة الجزيرة الفضائية: ١٤/ ٥/ ٢٠٠٨، على الموقع الاكتروني: www.aljazeera.net.

39- نص اتفاق الدوحة الذي توصل اليه الفرقاء اللبنانيين.

٤٠- نص خطاب السيد حسن نصر الله، قناة المنار، في ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٨.

٤١- حسن نافعة، التداعيات الدولية على الحرب الإسرائيلية - اللبنانية، من كتاب الحرب الإسرائيلية على لبنان (التداعيات اللبنانية وتأثيراتها العربية والاقليمية والدولية)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٤٢- حسن نافعة، الحرب الإسرائيلية على لبنان، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٤٣- محمد المحاسنة، الحرب العربية - الإسرائيلية السادسة (الأسباب والنتائج المتوقعة)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني: http: //www.assabeel.info/inside/sections/.

44- عبد القادر ياسين، رؤية عربية للحرب على لبنان، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٦، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦).

٤٥- نوفي آزفيستا، مسألة المياه، أحد أسباب الحرب في لبنان، وكالة الانباء الروسية (نوفوستي)، ١/ ٩/ ٢٠٠٦، على الموقع الالكتروني: http: //www.kobayat.com/data/documents/arab_awlant27

46- عبد الاله بلقزيز، أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان، شبكة المعلومات الدولية الانترنت: الموقع الاكتروني: http: //www.w3.org/1999/xhtml.

47- جمال مظلوم، إدارة حزب الله، العمليات العسكرية في حرب لبنان، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٦، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦).

٤٨- محمد حمزاوي، السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الاسرائيلية على لبنان، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٤، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٤٩- أنتوني كوردسمان، دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله، مجلة المستقبل العربي، ع٣١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٥٠– محمود علي الـداود، الحرب الاسرائيلية السادسة على لبنان، مجلة العرب والمستقبل، ع٢٠، (الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، ٢٠٠٧).

٥١– حسين مصطفى أحمد، الجدار الصهيوني العازل وتأثيراته على قيام الدولة الفلسطينية المقبلة، مجلة الاستاذ، ع٧٠، (بغداد: كلية التربية، ٢٠٠٨).

٥٢– حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، ع٩، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨).

٥٣– ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، عرض وتحليل وتقديم هشام خضر، ط١، (القاهرة: مكتبة النافذة، ٢٠٠٤).

٥٤– أمين حطيط، المقاومة اللبنانية في لبنان، عن كتاب الحرب الاسرائيلية على لبنان – التداعيات اللبنانية الاسرائيلية وتأثيراتها العربية والاقليمية والدولية، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٥٥– برينو ترترية، أربعة اعوام لتغيير العالم (استراتيجية بوش ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨)، ترجمة قاسم المقداد، ط١، (بيروت: الدار العربية، ٢٠٠٨).

٥٦– معن بشور، الحرب الاسرائيلية على لبنان وتداعياتها (ملف – التداعيات على لبنان)، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٥٧– صحيفة الاندبندنت البريطانية، في ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦.

٥٨– محمد عبد السلام، الدروس العسكرية لحرب لبنان، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٦، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦).

٥٩– أحمد يوسف أحمد، الحرب على لبنان – التداعيات العربية، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٦٠– إلياس حنا، نتائج الحرب الاسرائيلية على لبنان في الابعاد الاستراتيجية والعسكرية، من كتاب (الحرب الاسرائيلية على لبنان)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٦١– حميد السعدون، قراءة في نتائج الحرب الاسرائيلية على لبنان، الملف السياسي، ع٢٢، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٦).

٦٢– عماد جاد، إسرائيل بعد الحرب... (مراجعة شاملة، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٦، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦).

Secretary Condoleezza Rise, Special Briefing on travel to middle east –٦٣
:and Europe, July/21/2006, State department, website
www.state.gov/secretary/rm/2006/6933/.htm,july/23/2006

President discusses foreign policy during visit to state department, –64
:white house, website
.www.whitehouse.gov/news/relases/2006.htm/august/17/2006

John Ehrman, The rise of neo – conservatism, intellectuals and forign –65
.(affairs (1945 – 1994), (new haven: Yale University press, 1995

66- William Kristol and Robert Cagan, National Interest and Global Responsibility, in: Robert Cagan and William Kristol, The present dangers, Crisis and opportunity in American foreign and defense policy, (San Francisco: Incounter box, 2000).

67- Secretary Condoleezza Rise, Remarks with Egyptian foreign minister Ahmed Aboul cheit after their meeting, state department, website: www.state.gov/secretary/rm/2006/6933/.htm,Oct/6/2006

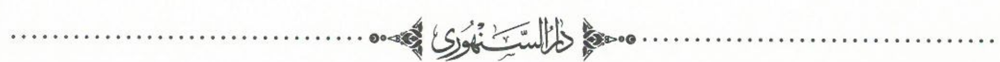
68- Rami Khouri, A new middle east or rises fantasy ride? Agence global, July/23/2006,website: www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm. oct.6.2006

69- Seymour M. Hersh, Watching Lebanon, New Yorker, AugustL21/2006, website: www.NewYorker.com/printables/fact/06082fa_ fact,august.13.2006

70- Charles Krauthammer, Lebanon: The only exit strategy, the Washington post, July/19/2006, website: www.washingtonpost.com

71- Charles Krauthammer, Israel's last moment, the Washington post, August/2004, websit: www.washingtonpost.com

72- Robert Rabil, Why a multinational force is essential in Lebanon, August/4/2006, the Washington institute for near east policy, website: www.washingtoninstitute.org/print.php,oct.1.2006.



73- A clean Break: A new Strategy for securing the realm, website: www.informationclearinghouse.info.artical,1438.htm.september.29.2004

74- Dennis Ross, Us should help construct an "Arab Umbrella", USA today, July/19/2006, the Washington institute for near east policy, website: www.washingtoninstitute.org/print.php,August,17.2006.

75- صحيفة الاهرام، ٥/ تشرين الاول/ ٢٠٠٦

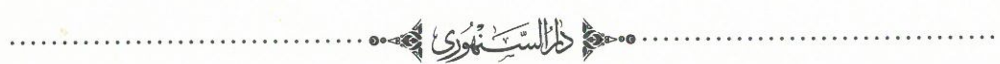
٧٦- See for example, Secretary Condoleezza Rise, remarks with Egyptian foreign Ministar Ahmed Aboulgheit after their meeting, statedepartment, website: www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm. oct.6.2006.

77- website: Arab league head: mid east peace process (Dead) CNN online, July/15/2006,websit: www.cnn.com/2006/world/meeast/07/15/arab.league/index.html.oct.11.2006.

78- William Schneider, The middle east and the midterms, National journal, V.0/38 No.30, July/29/2006, Website: http: //oweb.ebscohost.com/ib.aucegypt.edu/ehost/detail?oct102006.

79- زهير الاسدي، بحث في علوم المستقبل، بحث منشور على شبكة الانترنت الموقع الاكتروني: http: //www.kitabat.com.

80- دينا محمد جبر، البعد المستقبلي في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦).



٨١- ريتشارد نيكسون، ماوراء السلام، ترجمة مالك عباس، (عمان: المطبعة الاهلية، ١٩٩٥).

٨٢- أحمد إسماعيل راشد، المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي، مجلة المؤرخ العربي، ع٦٠، (بغداد: اتحاد المؤرخين العرب، ٢٠٠١).

٨٣- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

٨٤- عبد السلام إبراهيم البغدادي، الامن القومي العربي في مستهل القرن الحادي والعشرين (الابعاد والتحديات)، نشرة دراسات، ع٦٤، (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٩٥).

٨٥- أحمد ثابت، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ع٢٩٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

٨٦- فتحي العفيفي، أميركا في الخليج (سقوط الاقليميات والمستقبليات البديلة)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات والنشر، ٢٠٠٥).

٨٧- عبير ياسين، الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذجين اللبناني والعراقي، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٣، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦).

٨٨- برهان غليون وآخرون، الديمقراطية العربية: جذور الازمة وآفاق النمو (حول الخيار الديمقراطي)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

٨٩- نرمين السعدني، تحرير القطاعات المالية وأثرها على الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، ع١٧٩، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠).

٩٠- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٣، (القاهرة: مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

٩١- إبراهيم أبو لغد وآخرون، العرب ومواجهة إسرائيل (احتمالات المستقبل)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

٩٢- ريتشارد نيكسون، عام ١٩٩٩ نصر بلا حرب، تقديم المشير عبد الحكيم ابو غزالة، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨).

٩٣- فيبي هار ووليام لويس، امتطاء النمر، ترجمة عبد الله جمعة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦).

٩٤- جمال قنان، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة، مجلة المستقبل العربي، ع١٨٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٧٦.

٩٥- enry A. Kissinger, the next steps with Iran: negotiations must go be-
.yond the Nuclear threat to broader issues, Washington post, 31/7/2006

الخاتمة والاستنتاجات

شكل لبنان اهمية سياسية واستراتيجية اقليمية لدى صناع القرار في واشنطن، وقد حظيت لبنان بأهمية وأولوية لا تقل عن باقي المناطق المهمة، نظراً لقربها الجغرافي من (إسرائيل).

فمنذ فترة الحرب الباردة، والولايات المتحدة الأمريكية تتزاحم مع الاتحاد السوفيتي السابق على بسط نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في مختلف مناطق العالم، ومنها منطقة الشرق الاوسط حيث تقع لبنان.

ففي نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي دخلت العلاقات الأمريكية اللبنانية منعطفاً جديداً، اذ تأثرت بمتغيرات عدة، وهذه الاخيرة أثرت بدورها في موقع لبنان في النظام الاقليمي.

أما في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، فقد كان للأحداث في هذه المدة الاثر المهم في تحول العلاقات اللبنانية الأمريكية.

ومع حلول الحرب الاهلية اللبنانية، كانت العلاقات الأمريكية اللبنانية رمزية إلى حد ما وصولاً إلى ولادة مرحلة جديدة هي الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، اذ دخلت العلاقات بينهما مرحلة جديدة ارتبطت بالسياسة الداخلية اللبنانية

كذلك في بعدها الخارجي للصراع العربي – الإسرائيلي. ولكن بعد أحداث تفجير مبنى السفارة الأمريكية في بيروت، وتفجيرات مقري المارينز والقوات الفرنسية قلب هذا الحدث موازين العلاقات بينهما جميعاً.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية الأحادية، تغيرت اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان، اذ اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالدعم الاسمي لها، لأن منطقة المشرق العربي شهدت أزمات عدة إلى جانب الأزمة اللبنانية، وهذا ما دفع صناع القرار الأمريكي إلى التوجه بقوتهم العسكرية إلى انهاء تلك الأزمات ومنها حرب الخليج الثانية.

وفي منتصف التسعينيات، تميزت سياستها الخارجيه تجاه لبنان بعملها على دعم سياسة الإعمار كذلك رفعها الحظر عن سفر الامريكيين إلى لبنان، واعطت اهمية كبيرة للمسار اللبناني الإسرائيلي في مفاوضات السلام.

وكان للمتغيرات الداخلية الأمريكية الاثر المهم في سياستها الخارجية تجاه لبنان، فالسلوك الأمريكي تجاهها بتعاقب الادارات الأمريكية كان على نسب متفاوتة، وذلك عل وفق طبيعة الأزمة وادراكها من صانع القرار الأمريكي، كما أن تراجع الاقتصاد الأمريكي له الاثر البالغ في بحث الإدارة الأمريكية عن وسيلة ترفع بها اقتصادها.

كما أن المتغيرات الاقليمية لعبت دوراً اساسياً ومهماً بالتأثير في سياستها الخارجية تجاه لبنان، اذ أثرت سوريا وإيران في عرقلة أي مخطط تنوي الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) القيام به.

أما على المستوى الدولي، فقد شكل المتغير الفرنسي والروسي عاملاً مؤثراً في السياسة الأمريكية تجاه لبنان.

لقد تغير السلوك الأمريكي تجاه لبنان وخاصة بعد الهجوم غير المسبوق في ١١/ أيلول عام ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الامريكيه، الامر الذي ادى بالرئيس جورج ووكر بوش إلى اتباعه سياسه جديده تمثلت بأعلانه الحرب على الإرهاب التي كان لبنان من ضمنها إلى جانب العراق وافغانستان.

ووفق الاستراتيجيه الامريكيه الجديده، اصبح الشرق الاوسط الجديد، ويشكل لبنان الواقع في اطاره، قاعدة الانطلاق، وهو مصدر الجديد (وفق المنطق الأمريكي) مما يتطلب إعادة تشكيله وفق مسلمات جديدة تشكل بمجموعها ثوابت التفكير والأدراك السياسي الأمريكي لمرحلة مابعد أحداث ١١/ أيلول، التي يمكن رصدها بما ياتي:

- الحفاظ على نظام القطب الواحد وذلك بالحفاظ على تفوقها العسكري ومنع الاخرين من اللحاق بها.
- تحليل وتعريف جديد للأخطار العالميه وكيفية مواجهتها بعد أحداث ١١/ أيلول عام ٢٠٠١.
- زوال إستراتيجية الردع وظهور آستراتيجية الهجوم الوقائي.
- إعادة مفهوم السيادة من اجل ملاحقة الارهابيين والدول التي تحميهم.

كما أن الموقف الأمريكي كان واضحاً من خلال الحرب الاخيرة على لبنان بين حزب الله والجانب الإسرائيلي، اذ كان الدعم الرسمي (لإسرائيل) واضحاً من جانبها، كما نفذت حربها عبر وكيلتها في المنطقة.

لذا فان اهم الاستنتاجات التي خلص اليها الباحث فضلاً عما تقدم هو ان السلوك السياسي الأمريكي تجاه المنطقة بشكل عام ولبنان بشكل خاص يهدف إلى بقاء المصالح الامريكيه وضمانها بالدرجة الاساس وكذلك امن (إسرائيل). فالضغوط الامريكيه التي تواجهها نتيجة لتورطها في ثلاثة مشاريع كبرى تبغي مجتمعة تغيير وجه الوطن العربي، وفشلت حتى يومنا هذا في انجاز اي منها.

فالحرب على الإرهاب، وعلى الرغم من نجاحاتها الاوليه، افتقدت الولايات المتحدة قدراً كبيراً من المصداقية الاخلاقية بحكم تجاهل ادارة جورج بوش الابن المستمر للقانون والاعراف الدولية ومازالت بعيدة عن الاستئصال الجذري لظاهرة قد لايترتب اختزالها في المركب الامني وتجاهل الابعاد المجتمعية سوى إعادة انتاجها بصور متجددة اخطر من سابقاتها، فلبنان والعراق يتحولا إلى نزهة استعمارية ولا إلى منارة الديمقراطية الناشرة لضيائها في المشرق العربي بشكل عام ولبنان بشكل خاص.اما مشروع دعم الديمقراطية والحرية عربياً فولد يتيما لتردد الإدارة في تحديد اهميته الاستراتيجية اذا ما قورن بالمصالح الأمريكية الاخرى من هيمنة ونفط وامن (إسرائيل) ولافتقاده اليات تنفيذ واقعية في ظل علاقات التحالف بين الولايات المتحدة ومعظم النظم السلطوية الحاكمة.

فالولايات المتحدة بعد الحرب الاسرائيلية الاخيرة على لبنان بدت منهكة القوى مستهلكة الافكار مفتقدة المصداقية على نحو يهدد جدياً دورها ومصالحها في الشرق الاوسط.

وهذا لايعني ان الولايات المتحدة في طريقها إلى فقدان جل اوراقها في عالمنا، فواشنطن ما تزال الطرف الخارجي الاهم في معادلة الشرق الاويط وفاعلة على

الارض من خلال وجودها العسكري وتحالفها مع (إسرائيل) وحكومات عربية رئيسة ومن ضمنها لبنان.

ان إعادة تشكيل المنطقة العربية ولاسيما لبنان يعني ضمن المدى تالمنظور تحقيق الاهداف القريبة الاتية:

- هيمنة مطلقة للغرب على نفط العرب كله وبسعر تحدده الدول الصناعية (المستهلكة) عن طريق الاحتلال العسكري المباشر.
- تطويق كامل لايران، على الرغم من ان ايران تنفذ خططها العسكرية بصورة غير مباشرة في لبنان عن طريق حزب الله ضد (إسرائيل)، وايران في نظر الولايات المتحدة القوة الصاعدة المحتملة الوحيدة ومصدر التهديد الحقيقي (لاسرائيل).
- هيمنة مطلقة (لاسرائيل) على مقدرات المنطقة.
- تحويل المنطقة إلى قاعدة لانطلاق مشاريع الهيمنة.

وتبقى العلاقت الأمريكية – اللبنانية على المدى المتوسط والبعيد – مفتوحة على الاحتمالات كلها حتى وان تغيرت الإدارة الأمريكية، اذ تبقى المصالح الأمريكية هي الدرجة العليا والاساس لدى صانع القرار الأمريكي.

الملاحق

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني
(اتفاق الطائف)

صدقت في جلسة مجلس النواب بتاريخ 1989/11/5

أولا : المبادئ العامة والإصلاحات.

1 - المبادئ العامة.

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب- لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الاقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على اساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين. ي- لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2- الاصلاحات السياسية.

أ- مجلس النواب.

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

1- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها ان يسحب الثقة من رئيسه او نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة ان يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

3- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء الى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز اصداره الا بعد ادراجه في جدول اعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون ان يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5- الى ان يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

6- يزاد عدد اعضاء مجلس النواب الى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. اما المراكز المستحدثة، على اساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل اعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

1- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون ان يصوت.

2- يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

3- يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب الى مجلس الوزراء اعادة النظر في اي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية. فاذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ او انقضت المهلة دون اصدار المرسوم او اعادته يعتبر المرسوم او القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

4- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد اقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب اعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون اصدارها او اعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع اليه من مجلس الوزراء، الى مجلس النواب.

6- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادا الى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفردا.

8- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة او استقالة الوزراء او اقالتهم.

10- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة الا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. اما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن ابرامها الا بعد موافقة مجلس النواب.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل الى مجلس النواب.

13- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة الى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الاعمال.

15- يدعو مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته الا عند خرقه الدستور او في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الاتية:

1- يرئس مجلس الوزراء.

2- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة ان تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوما. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة الا بالمعنى الضيق لتصريف الاعمال.

3- يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب.

4- يوقع جميع المراسم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة.

5- يوقع مرسوم الدعوة الى فتح دورة استثنائية ومراسيم اصدار القوانين، وطلب اعادة النظر فيها.

6- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول اعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقا على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الاصولي للجلسات.

7- يتابع اعمال الادارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الاعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء.

تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2- السهر على تنفيذ القوانين والانظمة والاشراف على اعمال كل اجهزة الدولة من ادارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وامنية بلا استثناء.

3- ان مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، اذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي او استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين او في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت الى حل المجلس في المرة الاولى.

6- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.
مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو اكثرية ثلثي اعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فاذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. اما المواضيع الاساسية فانها تحتاج الى موافقة ثلثي اعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع اساسية ما يأتي:

حالة الطوارىء والغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الاولى وما يعادلها، اعادة النظر بالتقسيم الاداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الاحوال الشخصية، اقالة الوزراء.

هـ- الوزير.

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه الا بقرار من مجلس الوزراء، او بنزع الثقة منه افرادياً في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة واقالة الوزراء.

1- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- اذا استقال رئيسها.

ب- اذا فقدت أكثر من ثلث عدد اعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه او بناء على طرحها الثقة.

2- تكون اقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3- عند استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- الغاء الطائفية السياسية.

الغاء الطائفية السياسية هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالاضافة الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها الى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- الغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والامنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الاولى فيها وفي ما يعادل الفئة الاولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص اية وظيفة لأية طائفة.

ب- الغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

3- الاصلاحات السياسية.

أ- اللامركزية الادارية.

1- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

2- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع ادارات الدولة في المناطق الادارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

3- اعادة النظر في التقسيم الاداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الارض والشعب والمؤسسات.

4- اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة على مستوى الوحدات الادارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

5- اعتماد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالامكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم.

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الاساسية المنصوص عنها في الدستور:

1- يشكل المجلس الاعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2- يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

3- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب- رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- نسبة معينة من اعضاء مجلس النواب.

ب- تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

1- الاحوال الشخصية.

2- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

3- حرية التعليم الديني.

ج- تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد مُعين من اعضاء مجلس القضاء الاعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الانتخابات النيابية.

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على اساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب واجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد اعادة النظر في التقسيم الاداري في اطار وحدة الارض والشعب والمؤسسات.

د- انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم.

1- توفير العلم للجميع وجعله الزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.



2- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والانظمة العامة.

3- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

4- اصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الانمائية والاعمارية. واصلاح اوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

5- اعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الاعلام.

اعادة تنظيم جميع وسائل الاعلام في ظل القانون وفي اطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الاراضي اللبنانية.

بما انه تم الاتفاق بين الاطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على اساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة امنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الاراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1- الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم اسلحتها الى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2- تعزيز قوى الامن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزيا ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الامن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الاشخاص من والى الحدود براً وبحراً وجواً.

3- تعزيز القوات المسلحة:

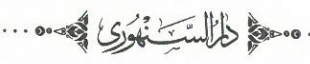
أ- ان المهمة الاساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الامن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الامن الداخلي للمحافظة على الامن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد واعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الاسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الامن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الامنية تعود القوات المسلحة الى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.



4- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً واقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975م بالعودة الى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة باعادة التعمير.

وحيث ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الاولى بقوى الامن الداخلي. ومن واقع العلاقات الاخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة اقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، واذا دعت الضرورة في نقاط اخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة اعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في اماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول الى هذا الاتفاق اذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي.

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بازالة الاحتلال الاسرائيلي ازالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949م.

ج- اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحرير جميع الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع اراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ولاتاحة الفرصة لعودة الامن والاستقرار الى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية.

ان لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات اخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في اطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً الى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الامن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في اي حال من الاحوال. وعليه فان لبنان لا يسمح بان يكون ممراً او مستقراً لاي قوة او دولة او تنظيم يستهدف المساس بأمنه او أمن سوريا. وان سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.



دستور الولايات المتحدة الأميركية ووثيقة الحقوق

المادة الأولى، الفقرة الثامنة

السلطات الممنوحة للكونغرس – تكون للكونغرس سلطة:

١- فرض الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس وجبايتها، لدفع الديون، وتوفير سبل الدفاع المشترك، والخير العام للولايات المتحدة، إنما يجب أن تكون جميع الرسوم والعوائد والمكوس موحدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

* التعليق:

الرسوم هي الضرائب المفروضة على البضائع الواردة إلى الولايات المتحدة. والمكوس هي الضرائب المفروضة على المبيعات أو الاستعمالات أو الإنتاج، وأحيانا على إجراءات الأعمال وامتيازاتها. فضرائب الشركات وضرائب السجاير وضرائب الترفيه مثلا، تعتبر مكوسا. والعوائد تعبير ضريبي عام يشمل الرسوم والمكوس.

٢- استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة

٣- تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين مختلف الولايات، ومع قبائل الهنود؛ * التعليق:

هذه الفقرة المسماة ب: فقرة التجارة، تعطي الكونغرس بعض أهم سلطاته. وقد فسرت المحكمة العليا التجارة بأنها تعني لا مجرد الاتجار فحسب بل جميع أنواع النشاط التجاري أيضا. والتجارة "بين مختلف الولايات" تدعى عادة التجارة بين الولايات. وقد جاء في حكم للمحكمة العليا أن التجارة بين الولايات لا تشمل العمليات التجارية عبر حدود الولايات فحسب بل تشمل كذلك أي نشاط يؤثر على التجارة في أكثر من ولاية واحدة. وقد فسرت المحكمة كلمة "تنظيم" بأنها تعني



"يشجع" "يروج" "يحمي" "يحظر" أو "يقيد". وكنتيجة لهذا، فإن الكونغرس يستطيع سن القوانين وتوفير التمويل لتحسين الممرات المائية وتطبيق إجراءات سلامة الطيران ومنع شحن بعض البضائع بين الولايات. ويستطيع الكونغرس تنظيم أعمال تنقل وانتقال الناس والقطارات والأسهم والسندات وحتى الإشارات التلفزيونية. وقد جعل الكونغرس من الهرب عبر حدود الولاية من شرطتها أو من الشرطة المحلية جريمة فدرالية. وقد حظر أيضا على الأفراد الذين يشغلون المرافق بين الولايات أو الذين يخدمون الركاب المتنقلين بين الولايات من معاملة زبائنهم دون إنصاف بسبب أعراقهم.

٤- وضع نظام موحد للتجنس، وقوانين موحدة بشأن موضوع الإفلاسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة؛ ٥ – سك وطبع العملة، وتنظيم قيمتها وقيمة العملات الأجنبية، وتحديد معايير الموازين والمقاييس؛ * التعليق:

يستمد الكونغرس من هذا البند ومن البند الذي يسمح له بتنظيم التجارة واستدانة المال، الحق في وضع الأنظمة الأساسية للبنوك وتأسيس نظام الاحتياط الفدرالي.

٦- وضع أحكام للمعاقبة على تزوير سندات الولايات المتحدة المالية وعملتها؛ ٧ – إنشاء مكاتب وطرق للبريد؛ ٨ – تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة بأن يحفظ لمدد محددة للمؤلفين والمخترعين الحق المطلق في كتاباتهم واكتشافاتهم؛ * التعليق:

يمكن حفظ حقوق الصور الفوتوغرافية والأفلام بموجب هذه القاعدة.

٩- إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا.

* التعليق:

من أمثلة المحاكم الفدرالية الـ "أدنى في ترتبتها من المحكمة العليا" محاكم الولايات المتحدة المحلية الابتدائية ومحكمة الولايات المتحدة للاستئناف.

١٠- تعريف أعمال القرصنة، والجنايات التي ترتكب في عرض البحر، والجرائم الموجهة ضد القانون الدولي، والمعاقبة عليها.

* التعليق:

الكونغرس، لا الولايات، هو من يملك صلاحية النظر في الجرائم المرتكبة في البحر.

١١- إعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع، ووضع قواعد تتعلق بالاستيلاء على غنائم في البر والبحر.

* التعليق:

الكونغرس وحده يستطيع إعلان الحرب، ولكن الرئيس، بصفته القائد العام، أدخل الولايات المتحدة في حروب دون أن يعلنها الكونغرس. وتشمل الحروب غير المعلنة الحرب الكورية

(١٩٥٠ - ١٩٥٣) وحرب فيتنام (١٩٥٧ - ١٩٧٥). وتفويضات رد الاعتداء هي وثائق ترخص للسفن الخاصة بمهاجمة سفن العدو.

١٢- إنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لذلك الغرض يجب ألا تكون لفترة تزيد على سنتين.

١٣- تكوين قوة بحرية والتكفل بها.

١٤- وضع قواعد لإدارة وتنظيم القوات البرية والبحرية.

الفصل الرابع السلطة الإجرائية

أولاً: رئيس الجمهورية

المادة ٤٩

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام الدستور. يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزا على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما انه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعليا عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

الباب الثالث

انتخاب رئيس الجمهورية، تعديل الدستور، أعمال مجلس النواب

أ – انتخاب رئيس الجمهورية

المادة ٧٣

قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق اجل انتهاء ولاية الرئيس.

المادة ٧٤

إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فورا بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلا تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية.

في ما يلي نص البيان كما صدر عن وزارة الخارجية الجمعة ٩ أيار/ مايو:

بداية النص

وزارة الخارجية

مكتب المتحدث الرسمي

٩– أيار/ مايو، ٢٠٠٨

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

S/RES/1559 (2004)

Distr.: General
2 September 2004

القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٢٨ المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخان ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، والقرار ١٥٥٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21)،

وإذ يؤكد مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها **دوليا**،

وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد ميليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية،

وإذ يؤكد مجددا أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية،

وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية **ويؤكد** أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي،

١ - **يؤكد مجددا** مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان؛

٢ - **يطالب** جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان؛

٣ - **يدعو** إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛

020904 020904 04-49890 (A)

S/RES/1559 (2004)

٤ - **يؤيد** بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛

٥ - **يعلن** تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي؛

٦ - **يطالب** جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، **ويقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

04-49890 2

الأمم المتحدة
S/RES/1701 (2006)
مجلس الأمن
Distr.: General
11 August 2006

القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥١١ المعقودة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٢٠ (١٩٨٢) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٥٥ (٢٠٠٦) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٦٩٧ (٢٠٠٦)، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيانات المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21)، و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36)، و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/17)، و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3)، و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/35)،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تصعيد الأعمال القتالية في لبنان وفي إسرائيل منذ هجوم حزب الله على إسرائيل في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، والتي تسببت حتى الآن في وقوع مئات من القتلى والجرحى على كلا الجانبين، وإلحاق أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية المدنية وتشريد مئات الآلاف في الداخل،

وإذ يؤكد على ضرورة إنهاء العنف، مع **التأكيد** في الوقت نفسه على ضرورة العمل على وجه عاجل لمعالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما في ذلك إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون شروط،

وإدراكا منه لحساسية مسألة السجناء، **وتشجيعا** منه للجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل على وجه عاجل،

06-46501 (A)

وإذ يرحب بالجهود التي بذلها رئيس وزراء لبنان والتزام حكومة لبنان، الذي يتجلى في خطتها المؤلفة من سبع نقاط، لبسط سلطتها على أراضيه، من خلال قواتها المسلحة الشرعية، بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان، **وإذ يرحب** أيضا بالتزامها بنشر قوة للأمم المتحدة مستكملة ومعززة من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، **وإذ يضع نصب عينيه** ما طلبته في هذه الخطة من انسحاب القوات الإسرائيلية انسحابا فوريا من جنوب لبنان،

وإذ يعرب عن عزمه على العمل لتحقيق هذا الانسحاب في أسرع وقت،

وإذ يحيط علما على النحو الواجب بالمقترحات الواردة في الخطة المؤلفة من سبع نقاط بشأن منطقة مزارع شبعا،

وإذ يرحب بما قررته حكومة لبنان بالإجماع في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بأن تنشر قوة مسلحة لبنانية مؤلفة من ١٥ ٠٠٠ جندي في جنوب لبنان مع انسحاب الجيش الإسرائيلي خلف الخط الأزرق وأن تطلب مساعدة قوات إضافية من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حسب الضرورة، لتيسير دخول القوات المسلحة اللبنانية إلى المنطقة ولإعادة تأكيد اعتزامها تعزيز القوات المسلحة اللبنانية بما تحتاج إليه من عتاد لتمكينها من أداء واجباتها،

وإدراكا منه لمسؤولياته في المساعدة على تأمين وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للصراع،

وإذ يقرر أن الحالة في لبنان تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - **يدعو** إلى وقف تام للأعمال القتالية، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية؛

٢ - **يطالب** حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عند توقف الأعمال القتالية بشكل تام، القيام، وفق ما أذنت به الفقرة ١١، بنشر قواتهما **معا** في جميع أنحاء الجنوب **ويطالب** حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز عندما يبدأ ذلك النشر؛

٣ - **يؤكد** أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وأن تمارس كامل سيادتها، حتى لا تكون هناك أي أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان؛

٤ **يعيد تأكيد** تأييده الشديد للاحترام التام للخط الأزرق؛

٥ - **يعيد أيضا تأكيد** تأييده الشديد، حسب ما أشار إليه في جميع قراراته السابقة ذات الصلة، لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا، حسب الوارد في اتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل ولبنان المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩؛

٦- **يدعو** المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لمد الشعب اللبناني بالمساعدة المالية والإنسانية، بما في ذلك عن طريق تسهيل العودة الآمنة للمشردين، وإعادة فتح المطارات والموانئ، تحت سلطة حكومة لبنان، بما يتفق وأحكام الفقرتين ١٤ و ١٥، **ويدعوه** أيضا إلى النظر في تقديم المزيد من المساعدة في المستقبل للإسهام في تعمير لبنان وتنميته؛

٧ - **يؤكد** مسؤولية جميع الأطراف عن كفالة عدم اتخاذ أي إجراء يخالف أحكام الفقرة ١ مما يؤثر تأثيرا ضارا على عملية البحث عن حل طويل الأجل، ووصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين، بما في ذلك المرور الآمن لقوافل المساعدة الإنسانية، أو العودة الطوعية والآمنة للمشردين، ويطالب جميع الأطراف الامتثال لهذه المسؤولية والتعاون مع مجلس الأمن؛

٨ - **يدعو** إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل استنادا إلى المبادئ والعناصر التالية:

- الاحترام التام للخط الأزرق من جانب كلا الطرفين؛
- اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، بما في ذلك إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفق ما أذنت به الفقرة ١١، ويُنشر في هذه المنطقة؛
- التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية، عملا بما قرره مجلس الوزراء اللبناني المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛
- منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته؛
- منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى لبنان عدا ما تأذن به حكومته؛

- تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للألغام الأرضية في لبنان الموجودة بحوزة إسرائيل؛

٩ - **يدعو** الأمين العام إلى دعم الجهود الرامية إلى تأمين الحصول، في أسرع وقت ممكن، على موافقات من حيث المبدأ من حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على مبادئ وعناصر حل طويل الأجل على النحو الوارد في الفقرة ٨ أعلاه، **ويعرب** عن اعتزامه المشاركة في ذلك بشكل فعلي؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يضع، من خلال الاتصال بالعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا، وعرض تلك المقترحات على مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما؛

١١ - **يقرر**، كي يتسنى تكميل وتعزيز قوة الأمم المتحدة من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، أن يأذن بزيادة حجم قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى حد أقصى قوامه ٠٠٠ ١٥ جندي، وأن تتولى القوة، إضافة إلى تنفيذ ولايتها بموجب القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨)، المهام التالية:

(أ) رصد وقف الأعمال القتالية؛

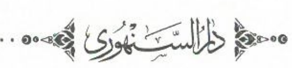
(ب) مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية في أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، وأثناء سحب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان وفق ما نصت عليه الفقرة ٢؛

(ج) تنسيق أنشطتها المتصلة بأحكام الفقرة ١١ (ب) مع حكومة لبنان وحكومة إسرائيل؛

(د) تقديم مساعدتها لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين والعودة الطوعية والآمنة للمشردين؛

(هـ) مساعدة القوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ خطوات ترمي إلى إنشاء المنطقة المشار إليها في الفقرة ٨؛

(و) مساعدة حكومة لبنان، بناء على طلبها، على تنفيذ أحكام الفقرة ١٤؛



١٢ - وإذ يتصرف تأييدا لطلب حكومة لبنان نشر قوة دولية لمساعدتها على ممارسة سلطتها في جميع أنحاء أراضي لبنان، **يأذن** لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان باتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات في مناطق نشر قواتها وحسب ما تراه في حدود قدراتها لكفالة ألا تستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أي نوع، ولمقاومة محاولات منعها بالقوة من القيام بواجباتها بموجب الولاية الممنوحة من مجلس الأمن، ولحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ولحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، دون المساس بمسؤولية حكومة لبنان؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم على وجه عاجل بتنفيذ تدابير تكفل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان القدرة على القيام بالمهام المنصوص عليها في هذا القرار، **ويحث** الدول الأعضاء على أن تنظر في تقديم إسهامات مناسبة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأن تستجيب على نحو إيجابي لما تطلبه القوة من مساعدة، ويعرب عن بالغ تقديره للبلدان التي أسهمت في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الماضي؛

١٤ - **يطالب** حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها ويطلب إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفق ما أذنت به الفقرة ١١، مساعدة حكومة لبنان لدى طلبها ذلك؛

١٥ - **يقرر كذلك** أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها، بما يلي:

(أ) بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية، وقطع الغيار لما سبق ذكره، سواء أكان منشؤها من أراضيها أو من غيرها؛

(ب) تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأي تدريب أو مساعدة في المجال التقني فيما يتصل بتوفير أو تصنيع أو صيانة أو استخدام المواد المدرجة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، على أن تدابير المنع هذه لا تنطبق على الأسلحة وما يتصل بها من العتاد والتدريب والمساعدة مما تأذن به حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١؛

١٦ - **يقرر** تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، **ويعرب** عن اعتزامه النظر في قرار لاحق في إدخال مزيد من التحسينات على الولاية واتخاذ خطوات أخرى للإسهام في تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون أسبوع واحد من تنفيذ هذا القرار وبصورة منتظمة بعد ذلك؛

١٨ - **يؤكد** أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة بما في ذلك قراراته ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ و ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

١٩ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

١٥- وضع أحكام لدعوة المليشيا إلى تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد وصد الغزو.

* التعليق:

منح الكونغرس الرئيس صلاحية تقرير قيام حالة غزو أو عصيان (تمرد). وفي تلك الحالات، يستطيع الرئيس استدعاء الحرس الوطني.

١٦- وضع أحكام لتنظيم وتسليح وتدريب المليشيا، وإدارة أقسامها التي قد تكون عاملة في خدمة الولايات المتحدة، محتفظاً للولايات، كل على حدة، بحق تعيين الضباط، وسلطة تدريب المليشيا وفقاً للنظام الذي يضعه الكونغرس.

* التعليق:

تساعد الحكومة الفدرالية الولايات في الاحتفاظ بفرق مليشيا تعرف أيضاً بالحرس الوطني. وقد تحكمت الولايات بفرق المليشيا كلياً حتى سنة ١٩١٦. وفي تلك السنة صدر قانون الدفاع الوطني الذي ينص على تمويل الحكومة الفدرالية للحرس الوطني وعلى تجنيده لخدمة البلاد في بعض الظروف.

١٧- الاستئثار بحق التشريع في جميع القضايا أيا كانت، في مقاطعة (لا تزيد مساحتها على ١٠ أميال مربعة) قد تصبح، بفعل تنازل ولايات معينة عنها وموافقة الكونغرس مقر محكومة الولايات المتحدة، وممارسة سلطة مماثلة على جميع الأماكن التي تشترى بموافقة الهيئة التشريعية للولاية الكائنة فيها، لغرض إقامة حصون ومخازن ذخيرة وترسانات وأحواض سفن ومبان أخرى لازمة.

* التعليق:

يجعل هذا البند الكونغرس الهيئة التشريعية، لا في ما يتعلق بمقاطعة كولومبيا فحسب، بل أيضا بالأملاك الفدرالية التي تقوم عليها الحصون والقواعد البحرية ومستودعات الأسلحة والمشاغل والمباني الفدرالية أيضا.

١٨- سن جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لكي توضع موضع التنفيذ، السلطات آنفة الذكر وجميع السلطات الأخرى التي ينيطها هذا الدستور بحكومة الولايات المتحدة أو بأية إدارة أو موظف تابع لها.

* التعليق:

يجيز هذا البند، بعبارة "ضرورية ومناسبة" المشهورة، للكونغرس معالجة أمور عديدة غير مذكورة بصورة محددة في الدستور. ومع تغير الأزمان، استطاع الكونغرس سن قوانين ضرورية دون أن يعدل كثيراً في الدستور، وتساعد هذه المرونة على شرح سبب كون الدستور واحداً من أقدم الدساتير المكتوبة.

بيان من وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس

الولايات المتحدة تستنكر العنف في لبنان

إن الولايات المتحدة قلقة جدا تجاه العنف الجاري في لبنان. وإننا نشجب استخدام القوة من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة، وندعو كل الأطراف إلى احترام سلطة القانون.

وإن حزب الله وحلفاءه الذين تدعمهم سوريا وإيران يقتلون ويلحقون الإصابات بإخوانهم المواطنين مقوضين بذلك السلطة القانونية للحكومة اللبنانية ومؤسسات الدولة اللبنانية.

واستغل حزب الله حلفاءه من أجل حماية وضعه كدولة داخل دولة، ودلل على احتقاره أبناء بلده المواطنين. فليس من حق أحد أن يحرم المواطنين اللبنانيين من حريتهم السياسية والاقتصادية وحقهم في التنقل بحرية داخل بلدهم أو شعورهم بالسلامة والأمان.

إن تأييدنا للحكومة اللبنانية المشروعة ومؤسساتها الديمقراطية وأجهزتها الأمنية لا تلين. ويعبر هذا التأييد عن التزامنا الذي لا يتزعزع تجاه الشعب اللبناني وتطلعه إلى التغيير الديمقراطي والرخاء الاقتصادي والتوافق الطائفي.

وسنقف مع الحكومة اللبنانية وإلى جانب المواطنين اللبنانيين المسالمين في هذه الأزمة ونقدم الدعم الذي يحتاجه لتجاوز هذه العاصفة.

نهاية النص

١٣- أيار/ مايو ٢٠٠٨

بوش يقول إن أميركا تقف مع حكومة وشعب لبنان

الولايات المتحدة ستقوي القوات اللبنانية المسلحة وتشجع الضغط على إيران وسورية

الولايات المتحدة تدعم سيادة واستقلال لبنان.

بداية النص

واشنطن، ١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٨ - يقول الرئيس بوش إن الولايات المتحدة تقف مع الشعب اللبناني ضد حزب الله، ويحث القادة الاقليميين على دعم رئيس الوزراء فؤاد السنيورة وتشديد الضغط على الدولتين الراعيتين للمسلحين في لبنان، وهما سورية وإيران.

وفي حديثه عن رئيس الوزراء السنيورة، قال بوش في مقابلة مع تلفزيون العربية في ١٢ أيار/ مايو، "أعتقد أن على العالم العربي أن يدعمه، وأعتقد أن العالم العربي بحاجة لأن يوضح للإيرانيين والسوريين أن عليهم أن يسمحوا لهذا الرجل الطيب أن يحكم بلده بدون تدخل."

وفي الوقت الذي يتوجه فيه الرئيس بوش إلى الشرق الأوسط، اتبع حزب الله استيلاءه على مناطق في ضواحي بيروت الغربية واقفال مطار بيروت بهجمات جديدة في طرابلس. يّذكر أن ٦١ شخصا على الأقل قد قتلوا في لبنان مؤخرا وجُرح ٢٠٠ آخرون منذ بدء الاشتباكات في ٧ أيار/ مايو، في ما دعته التقارير الصحفية المحلية أسوأ اضطرابات يشهدها لبنان منذ الحرب الأهلية التي امتدت من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠.

وتعهد بوش باستمرار دعم الولايات المتحدة لتقوية القوات المسلحة اللبنانية وحماية الحكومة. وقال بوش، "إنهم بالنظر إلى مستوى المعدات التي لديهم، أبلوا بلاء حسنا. والسؤال إذن هو، هل نستطيع أن نساعدهم في الحصول على معدات أفضل وتدريب أفضل في المدى القصير؟ "

وكان الناطق باسم وزارة الخارجية شان ماكورماك قد قال في حديثه عن الحكومة اللبنانية في ١٢ أيار/ مايو، "هذه حكومة نذرت نفسها لمحاولة توسيع مدى الديمقراطية. وذلك يتعارض كليا مع تصرفات مجموعات أمثال حزب الله. لقد أظهروا أنهم مستعدون لاستخدام قوة السلاح والعنف لقتل مدنيين لبنانيين أبرياء."

وأضاف بوش قالا، إن المساعدة الأمنية يجب أن تتبعها جهود دبلوماسية لحشد التأييد الدولي ضد راعيتي حزب الله سورية وإيران.

وقال بوش في بيان في ١٢ أيار/ مايو، "إن المجتمع الدولي لن يسمح للنظامين الإيراني والسوري، عبر عملائهما أن يعيدا لبنان إلى السيطرة والتحكم."

وقال بوش إن وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس كانت على اتصال وثيق مع حكومة السيد السنيورة طوال الأزمة السياسية الأخيرة. كذلك الجامعة العربية، والأمم المتحدة، ومجموعة "أصدقاء لبنان" المؤلفة من ١٢ دولة، بما فيها الولايات المتحدة، كانت تتابع التطورات في البلاد عن كثب.

وعقب محادثات في القاهرة، يتوجه وفد من الجامعة العربية إلى بيروت في محاولة لوقف القتال، بينما ينظر مجلس الأمن في خياراته. وقال ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة زلماي خليلزاد، "إننا نعتقد بأنه يجب أن يكون هناك إجراء ما."

وسيكون لبنان من بين القضايا التي في رأس أجندة بوش لدى اجتماعه مع قادة في الشرق الأوسط من ١٣ إلى ١٨ أيار/ مايو. ويمكن أن تنسب التحديات الأمنية المباشرة التي تواجه لبنان حاليا، مثل كثير من التحديات التي تواجه المنطقة، إلى النفوذ التخريبي الصادر عن إيران وسورية.

وأكد بوش التزام الولايات المتحدة بالدبلوماسية البناءة. وقال، "من المهم أن نعمل مع الأصدقاء والحلفاء لنرى إذا كان يمكننا أن نقنع الإيرانيين بوقف تحويل الأموال إلى هذه الجماعات العنفية - وبالنسبة إلى سورية، أن يوضع ضغط مالي عليها لكي تمتثل لقرارات مجلس الأمن بشأن لبنان."

وأضاف بوش، "إن الشعب اللبناني قد ضحى بالكثير من أجل حريته، والولايات المتحدة ستستمر في الوقوف معه ضد هذه الهجمة الأخيرة على استقلاله وأمنه."

نهاية النص.

نص اتفاق الدوحة الذي توصل اليه الأطراف اللبنانيون

٢٤- أيار, ٢٠٠٨

في ما يأتي نص الاتفاق الذي توصل اليه الأطراف اللبنانيون في الدوحة برعاية أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وبجهود اللجنة الوزارية العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى:

"برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، واستكمالاً لجهود اللجنة الوزارية العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي وزراء خارجية: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وسلطنة عمان والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية، واستناداً إلى المبادرة العربية في شأن احتواء الأزمة اللبنانية، وتنفيذاً للاتفاق الذي تم بين الفرقاء اللبنانيين برعاية اللجنة الوزارية العربية في بيروت بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠٠٨ والذي هو جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان.

عُقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال الفترة من ١٦ - ٢١/ ٥/ ٢٠٠٨ بمشاركة القيادات السياسية اللبنانية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذين أكدوا حرصهم على إنقاذ لبنان والخروج من الأزمة السياسية الراهنة وتداعياتها الخطيرة على صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي بين اللبنانيين والتزامهم مبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف، وكنتيجة لأعمال المؤتمر وما دار من مشاورات ولقاءات ثنائية وجماعية أجرتها رئاسة اللجنة الوزارية العربية وأعضاؤها مع جميع الأطراف المشاركة في هذا المؤتمر، تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني إلى الانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال ٢٤ ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانياً: تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً توزع على أساس ١٦ وزيراً للأغلبية - ١١ للمعارضة - ٣ للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثاً: اعتماد القضاء طبقاً لقانون ١٩٦٠ كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى قضاءا مرجعيون - حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، وكذلك بعلبك - الهرمل، والبقاع الغربي - راشيا.

وفي ما يتعلق ببيروت يتم تقسيمها على الوجه التالي:

الدائرة الأولى: الأشرفية - الرميل - الصيفي.

الدائرة الثانية: الباشورة - المدوّر - المرفأ.

الدائرة الثالثة: ميناء الحصن - عين المريسة - المزرعة - المصيطبة - رأس بيروت - زقاق البلاط.

الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال إلى المجلس النيابي والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقاً للأصول المتبعة.

رابعاً: وتنفيذاً لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين ٤ و٥ واللتين نصتا على:

«٤ - تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

٥- إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين...».

وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقاً للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت، وتم الاتفاق على ما يلي:

- حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه في ما قد يطرأ من خلافات أياً كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديموقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يُشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.
- تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارّون من وجه العدالة، احتراماً لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات إلى القضاء اللبناني.

يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامساً: إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

تتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في اليوم الحادي والعشرين من شهر أيار (مايو) لسنة ٢٠٠٨ من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر، وبحضور رئيس اللجنة الوزارية العربية وأعضائها".

٢٧- أيار/ مايو ٢٠٠٨

الرئيس بوش يهنئ العماد ميشال سليمان بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية اللبنانية

ويقول إنه يتطلع للعمل معه من أجل القيم المشتركة المتمثلة في الحرية والاستقلال

واشنطن، ٢٧ أيار/ مايو، ٢٠٠٨ - أدلى الرئيس بوش بتصريح أعرب فيه عن تهانيه للرئيس اللبناني المنتخب العماد ميشال سليمان. وأكد الرئيس بوش على ثقته بأن الرئيس ميشال سليمان ملتزم بحماية سيادة لبنان ومتمسك بالوفاء بالتزاماته الدولية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن الدولي.

في ما يلي نص التصريح الذي أدلى به الرئيس بوش بهذا الخصوص يوم ٢٥ الجاري:

بداية النص

البيت الأبيض

مكتب السكرتير الصحفي

للنشر الفوري

٢٥- أيار/ مايو، ٢٠٠٨

بيان للرئيس بوش

إنني أهنئ العماد ميشال سليمان على انتخابه رئيسا للبنان. وإنني لعلى ثقة بأن لبنان قد اختار زعيما ملتزما بحماية سيادته، وببسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، ومتمسكا بالوفاء بالتزاماته الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، بما فيها القرارات رقم ١٥٥٩ ورقم ١٧٠١ ورقم ١٧٥٧. ويحدوني الأمل في أن اتفاق الدوحة، الذي مهد الطريق لهذه الانتخابات سيكون فاتحة لحقبة من المصالحة السياسية لما فيه خير ومصلحة جميع اللبنانيين. ونحن نتطلع إلى العمل مع الرئيس سليمان من أجل السعي وراء التقيد بقيمنا المشتركة المتمثلة في الحرية والاستقلال.

نهاية النص

(تصدر نشرة واشنطن عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية، وعنوانه على شبكة الويب: http: //usinfo.state.gov) * اشترك بنشرة واشنطن العربية لتصلك يومياً على عنوان بريدك الإلكتروني، عند حوالى الساعة الخامسة بتوقيت غرينيتش. للاشتراك، إضغط على العنوان التالي، http: //usinfo. state.gov/arabic واتبع الارشادات.

المصادر

القرآن الكريم

اولاً: الوثائق

١- بيان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حول وقوف الولايات المتحدة الامريكيه إلى جانب لبنان وشعبه في ١٣/ آيار لعام ٢٠٠٨.

٢- بيان الرئيس الأمريكي جورج بوش حول تهنئة الرئيس اللبناني الجديد في ٢٧/ آيار لعام ٢٠٠٨.

٣- بيان مجموعة اصدقاء لبنان حول الازمة اللبنانية الاخيرة في ١٢/ آيار لعام ٢٠٠٨.

٤- بيان وزيرة الخارجية الامريكيه كونداليزا رايس حول قلق الولايات المتحدة الأمريكية بشأن لبنان في ٩/ آيار لعام ٢٠٠٨.

٥- قرار مجلس الامن رقم ١٥٥٩: بتاريخ ٢/ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، في الوثيقه رقم ٤٩٨٩٠/ ٠٤.

٦- قرار مجلس الامن رقم ١٧٠١: بتاريخ ١١ آب اغسطس ٢٠٠٦، في الوثيقه رقم ٤٦٥٠١/٠٦.

٧- المادة الاولى/ القسم الثامن/ المقطع الثاني والسابع من الدستور الأمريكي.

٨- المادة ٤٩ والمادة ٧٣ من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ وتعديلاته.

٩- نص اتفاق الدوحة الذي توصل اليه الاطراف اللبنانيون في ٢٤/ آيار لعام ٢٠٠٨.

١٠- وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، التي اقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية.

١١- قرار مجلس الامن المرقم ٤٢٥ عام ١٩٧٨ والقرار ٤٢٦ لعام ١٩٧٨ (الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٠).

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

١- إبراهيم أبو لغد وآخرون، العرب ومواجهة إسرائيل (احتمالات المستقبل)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

٢- آجي إي تليتنس، دراسة الوضع الاجتماعي في مخيمي نهر البارد واللاجئين الفلسطينين في لبنان، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت: لبنان، ٢٠٠٧).

٣- أحمد يوسف أحمد، التحديات (الشرق أوسطية) الجديدة والوطن العربي، الطبعة الاولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

٤- آريك لوران، حروب آل بوش، ترجمة سلمان حرفوش، (بيروت: دار الخيال، ٢٠٠٣).

٥- اسماعي الشطي، تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر، عن كتاب: العرب والعالم بعد ١١/ سبتمبر/ ٢٠٠١، سلسلة كتب المستقبل العربي، ع٢٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

٦- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الاصول والنظريات)، ط٥، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٨٧).

٧- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الاصول والنظريات)، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧).

٨- اشتون كارتر ووليام بيري، الدفاع الوقائي (استراتيجية امريكية جديدة للعراق)، ترجمة اسعد حليم، ط١، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١).

٩- إلياس حنا، نتائج الحرب الاسرائيلية على لبنان في الابعاد الاستراتيجية والعسكرية، من كتاب (الحرب الاسرائيلية على لبنان)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

١٠- أمير صادقي نشاط، المعالم العامة للنظام الإسلامي في ايران، ترجمة رعد هادي جبارة، (طهران: مركز الدراسات الثقافية الدولية، ٢٠٠١).

١١- أمين حطيط، المقاومة اللبنانية في لبنان، عن كتاب الحرب الاسرائيلية على لبنان - التداعيات اللبنانية الاسرائيلية وتأثيراتها العربية والاقليمية والدولية، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

١٢- ايال زيسرو باسم الاب، بشار الاسد السنوات الاولى في الحكم، ج١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥).

١٣- باكينام رشاد الشرقاوي، تأثير الثورة الايرانية الاسلامية على العلاقات العربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).

١٤- برهان غليون وآخرون، الديمقراطية العربية: جذور الازمة وآفاق النمو (حول الخيار الديمقراطي)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

١٥- بروستر. ك. ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، ترجمة نور الدين الرازي، (القاهرة: مؤسسة العرب، ١٩٨٣).

١٦- برينو ترترية، أربعة اعوام لتغيير العالم (استراتيجية بوش ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨)، ترجمة قاسم المقداد، ط١، (بيروت: الدار العربية، ٢٠٠٨).

١٧- بشار الاسد، اربعة اعوام على الانطلاقة الواثقة، (دمشق: مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ٢٠٠٤).

١٨- بشارة منسي، الطائف بين الطوائف، ط١، (بيروت: شركة المشرق للنشر، ١٩٩٤).

١٩- بول كنيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة محمد عبد القادر، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

٢٠- البير منصور، الانقلاب على الطائف، (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣).

٢١- تمام البرازي، امريكا والعرب ١٩٨٣ - ١٩٩٠، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت).

٢٢- تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، ط٣، (عمان: دار الشروق، ١٩٩٨).

٢٣- جان بيير شوفنمان، فكرة ما عن الجمهورية قادتني إلى...؟، ترجمة ليلى غانم، مراجعة بود بوس، ط١، (ليبيا: دار الجماهير للنشر والاعلام، ١٩٩٣).

٢٤- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط٢، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣).

٢٥- جهاد الخازن، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٥).

٢٦- جودة حسنين جودة، جغرافية اسيا الاقليمية، ط١، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٨).

٢٧- جودة حسين جودة، جغرافية لبنان الاقليمية (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥).

٢٨- جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، مذكرات جيمس بيكر، ترجمة مجدي شرشر، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩).

٢٩- حسن نافعة، التداعيات الدولية على الحرب الإسرائيلية - اللبنانية، من كتاب الحرب الإسرائيلية على لبنان (التداعيات اللبنانية وتأثيراتها العربية والاقليمية والدولية)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٣٠- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

٣١- حمد بو عشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (بيروت: دار الجليل، ١٩٩٩).

٣٢- حميد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الاقليمي العربي، (عمان: دار الطليعة، ٢٠٠١).

٣٣- خلدون ناجي معروف، السلوك السياسي الأمريكي والصراع العربي - الصهيوني، (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٨).

٣٤- خلف الجراد، ابعاد الاستهداف الأمريكي، ط١، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢).

٣٥- خليل حسين، المفاوضات العربية - الاسرائيلية (وقائع ووثائق) من ١٩/١٠/١٩٩١ إلى ١٩/١٢/١٩٩٢، ط١، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

٣٦- دانييل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة (إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان)، ترجمة واشراف عماد فوزي شعيبي، ط١، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤).

٣٧- دبوراجرنر، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

٣٨- دكستر بركنس، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة وتحليل)، تعريب دكتور حسن عمر، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٢).

٣٩- ديفيد هارفي، الامبريالية الجديدة ترجمة وليد شحادة، (بيروت: دار الحوار الثقافي، ٢٠٠٤).

٤٠- رضا هلال، المسيح واليهودية ونهاية العالم (المسيحية السياسية والاصولية في امريكا)، (كوالالمبور، مكتبة الشروق، ٢٠٠٤).

٤١- رضوان زياده، السلام الداني (المفاوضات السورية - الاسرائيلية)، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

٤٢- رفيق بهاء الدين الحريري، الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في المستقبل، ط٢، (بيروت: الشركة العربية المتحدة للصحافة، ١٩٩٩).

٤٣- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

٤٤- روبرت دكليريلر ولان هاموك، اراء في الحكومة والسياسة الأمريكية، ترجمة عامر توفيق، (بغداد: دار المعارف، ١٩٨٣).

٤٥- روجيه غارودي، الولايات المتحدة طليعة الانهيار، (القاهرة: النهار للطباعة والنشر، ١٩٩٨).

٤٦- ريتشارد نيكسون، (امريكا والفرصة التاريخية)، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، (بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٢).

٤٧- ريتشارد نيكسون، عام ١٩٩٩ نصربلا حرب، تقديم المشير عبد الحكيم ابو غزالة، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨).

٤٨- ريتشارد نيكسون، ماوراء السلام، ترجمة مالك عباس، (عمان: المطبعة الاهلية، ١٩٩٥).

٤٩- زبغينيو بريجنسكي، الاختيار (السيطرة على العالم أم قيادة العالم)، ترجمة عمر الايوبي، ط١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤).

٥٠- زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص٢، (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧).

٥١- ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، عرض وتحليل وتقديم هشام خضر، ط١، (القاهرة: مكتبة النافذة، ٢٠٠٤).

٥٢- ستاسي بيرمان، جواسيس لمتد شركات وصناعات متقدمة يديرها أسياد الاستخبارات الاسرائيلية، ترجمة سعيد الحسنية، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥).

٥٣- سعد حقي توفيق: علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان، دار وائل، ٢٠٠٣).

٥٤- سليمان تقي الدين: المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التأريخي، (بيروت: دار ابن خلدون، د.ت).

٥٥- السيد هاشم ميرلوحي، أمريكا بلا قناع، ترجمة علاء رضائي، ط١، (بيروت: مركز الغدير للدراسات الاسلامية، ٢٠٠٣).

٥٦- سيمور هيرش: ثمن القوة - سنوات كيسنجر في البيت الابيض، ترجمة خالد اسماعيل الصفار، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٠).

٥٧- شبلي الملاط، الرئاسة بين الامس والغد، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨).

٥٨- شبلي تلحمي، السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط والصراع العربي الإسرائيلي، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٧).

٥٩- شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ط١، (عمان: الاهالي للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

٦٠- شوكت اشتي، الاحزاب اللبنانية قراءة في التجزئة، ط١، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٤).

٦١- شيمون شيفر، كرة الثلج - اسرار الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ترجمة كميل داغر، ط١، (بيروت: دار النضال للطباعة النشر والتوزيع، ١٩٨٥).

٦٢- صباح محمود محمد: البحر المتوسط جيوبليتيكيا، (عمان: دار المستقبل، ١٩٩٨).

٦٣- صبري فالح الحمدي: دراسات في تأريخ امريكا وعلاقاتها الدولية، (بغداد: مكتبة أحمد الدباغ، ٢٠٠٢).

٦٤- صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، ط٢، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٥).

٦٥- صلاح المختار، من يصنع القرار الأمريكي؟ وكيف؟، آفاق عربية، ع١١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١).

٦٦- طه عبد العليم، العرب وروسيا، عن كتاب العرب والعالم، تحرير وليد عبد الحي، (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).

٦٧- عارف العبد، لبنان والطائف (تقاطع تأريخي ومسار غير مكتمل)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

٦٨- عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة، ط١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩).

٦٩- عدنان عبد العزيز مهدي الدوري، سلطة مجلس الامن الدولي في اتخاذ التدابير المؤقتة، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠١).

٧٠- عزمي الصالحي، تركيا وايران والوضع الدولي الراهن، عن كتاب العرب والوضع الدولي الراهن، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٤).

٧١- علي الدين هلال: امريكا والوحدة العربية (١٩٤٥ - ١٩٨٢)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

٧٢- عماد فوزي الشعيبي، الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها، من كتاب (احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

٧٣- عماد فوزي شعيبي، إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، (بيروت: مركز المعطيات للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤).

٧٤- عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي، ط١، (دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٣).

٧٥- عوزم عيلان، الهوية الاوروبية الجديدة، عرض نزار رمضان، ط١، (يافا: مركز يافا للدراسات، ٢٠٠٥).

٧٦- غازي صالح نهار، القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه أزمة الخليج، (عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٩٧).

٧٧- غسان سلامة: السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

٧٨- فايز سارة، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا، (بيروت، منشورات دار الكرمل، ١٩٨٨).

٧٩- فتحي العفيفي، أميركا في الخليج (سقوط الاقليميات والمستقبليات البديلة)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات والنشر، ٢٠٠٥).

٨٠- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والسياسية، ط١، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠١).

٨١- فرانسوا غريغوار، المذاهب الاخلاقية الكبرى، ترجمة قتيبة المعروفي، (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٤).

٨٢- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين أحمد، (القاهرة: مركز الاهرام للنشر والترجمة، ١٩٩٣).

٨٣- فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي (دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي)، ط١، بغداد، مطبعة العزة، ٢٠٠١).

٨٤- فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي (توازنات نهاية القرن وآفاق المستقبل) في كتاب العرب والقوة العظمى)، (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٨).

٨٥- فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ومن يصنعها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

٨٦- فيبي هار ووليام لويس، امتطاء النمر، ترجمة عبد الله جمعة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦).

٨٧- الفين توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة عبد اللطيف الخياط، (بغداد: مطبعة جميل، ١٩٧٩).

٨٨- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد: شركة اياد للطباعة الفنية، ١٩٨٨).

٨٩- كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة).

٩٠- كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل (العروة الاوثق)، ترجمة نصيرة مروة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦).

٩١- لاري لويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٦).

٩٢- لستر ثرو، المتناطحون (المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوروبا وامريكا)، ترجمة محمد فريد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦).

٩٣- المارشال سكولوفسكي، الاستراتيجية العسكرية السوفيتية، ترجمة خيري حمادة، (بيروت: منشورات عالم الكتب، ب. د).

٩٤- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١).

٩٥- مجدي حماد، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الإسرائيلي، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

٩٦- مجموعة باحثين، الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان: مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، (الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٠).

٩٧- محمد ابراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية، (دور الجيوسياسة والجيوا استراتيجية في السياسة الخارجية)، ط١، (عمان: شركة المطابع النموذجية، ١٩٨٢).

٩٨- محمد أحمد السامرائي: البحر المتوسط صداع ام تعاون، (بغداد: دار الشؤون الثقافية: ٢٠٠٠).

٩٩- محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية اسس وتطبيقات، (الموصل: دار الكتب للطباعة، ١٩٨٨).

١٠٠- محمد السعيد ادريس، الرؤية الأمريكية لإسرائيل، عن كتاب السياسة الأمريكية والعرب، ط٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

١٠١- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

١٠٢- محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة في المفاهيم والنظريات)، (بيروت: دار الجبل، ١٩٩٩).

١٠٣- محمد عبد العزيز ربيع، العونات الأمريكية لإسرائيل، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

١٠٤- محمد يوسف العملة، الامن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الإسرائيلي، ط١، (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ١٩٩٠).

١٠٥- محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية (التصورات - المحاذير - اشكال المواجهة)، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز درسات الوحدة العربية).

١٠٦- مرغريت الحلو، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات غير المتجانسة (تقويم التجربة اللبنانية)، في إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة (لبنان والعراق)، (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧).

١٠٧- مروان بحري، السياسة الأمريكية والشرق الاوسط، عن كتاب السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

١٠٨- ممدوح محمود مصطفى محمود، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الاوسط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥).

١٠٩- ناظم عبد الواحد جاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الاوروبية تجاه قضايا الامة العربية (حقبة ما بعد الحرب الباردة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

١١٠- نافع القصاب، صباح محمود وعبد الجليل عبد الواحد، الجغرافية السياسية، (بغداد، بلا، ١٩٩٥).

١١١- نبيل عبد الغفار: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٧٣ - ١٩٧٨)، (القاهرة: الهيأة العامة للكتاب، ١٩٨٢).

١١٢- نرمين السعدني، تحرير القطاعات المالية وأثرها على الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، ع١٧٩، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠).

١١٣- نصير حسن عاروري، امريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقية في عملية السلام) ومناورات واشنطن، الطبعة الاولى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

١١٤- نعيم قاسم، حزب الله (المنهج - التجربة - المستقبل)، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٠).

١١٥- نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١/ أيلول، عن كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

١١٦- هالة ابو بكر سعودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٦٧ - ١٩٧٣)، الطبعة الرابعة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

١١٧- هالة ابو بكر سعودي، صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، الطبعة الاولى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

١١٨- هانس بليكس، نزع سلاح العراق (الغزو بدلا من التفتيش) ترجمة داليا حمدان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١١٩- هنري كيسنجر: سنوات العصف، المجلد الثاني، (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٤).

١٢٠- هنري كيسنجر: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، اعداد حسين شريف. (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣).

١٢١- هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية (نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين)، ترجمة عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).

١٢٢- والاس ايروين الصغير، اضواء على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، ترجمة نور الدين الرازي، (القاهرة: مؤسسة العرب، ١٩٨٣).

١٢٣– وحيد عبد المجيد، الإرهاب وامريكا والاسلام، من يطفئ النار، (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢).

١٢٤– وديع سعيد، اللاجئون الفلسطينيون (حق العودة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

١٢٥– وفيق أحمد القصير، النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية، (الرياض: مكتب الافاق المتحدة للاستشارات العلمية والتقنية، ١٩٩٥).

ثالثاً: الدراسات

١– ابراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجية (اهدافها ووسائلها وادواتها)، دراسات فلسطينية، ع٣٣، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٨).

٢– أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة (٤)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨).

رابعاً: البحوث

١– ابراهيم غالي، الرئاسة اللبنانية... أزمة جديدة في صراع ممتد، مجلة السياسة الدولية، ع١٧١، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، ٢٠٠٨).

٢– أحمد إسماعيل راشد، المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي، مجلة المؤرخ العربي، ع٦٠، (بغداد: اتحاد المؤرخين العرب، ٢٠٠١).

٣– احمد باسل البياتي، دزر الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١).

٤– أحمد ثابت، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ع٢٩٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

٥– أحمد نوري النعيمي، وزارة الخارجية بين وظيفة التنفيذ وعملية صنع القرار (انموذج وزارة الخارجية الأمريكية)، مجلة دراسات دولية، ع٢١، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٣).

٦– أحمد يوسف أحمد، الحرب على لبنان – التداعيات العربية، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٧– آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع١٢٧، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧).

٨– أنتوني كوردسمان، دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله، مجلة المستقبل العربي، ع٣١٦، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٩– اندرو ليباترز، دبلوماسية السفن الحربية الأمريكية في لبنان مرة اخرى، مجلة التأميم الأمريكية، ع١١٢، (لندن: مركز الشرق العربي، ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٨).

١٠– تميم حسين الحاج محمد التميمي، التحديات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد أحداث ١١/ أيلول، مجلة دراسات عراقية، العدد٤، (بغداد: مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦).

١١– جماعات الضغط في تشكيل سياسات الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، مجلة المستقبل العربي، ع٢٦، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

١٢– جمال قنان، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة، مجلة المستقبل العربي، ع١٨٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

١٣- جمال مظلوم، إدارة حزب الله، العمليات العسكرية في حرب لبنان، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٦، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦) >

١٤- جورج قرن، الهدف الأمريكي الاول من الحرب... امن إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٥، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١).

١٥- جون ميرز هايمر والف، اللوبي الإسرائيلي وسياسة امريكا الخارجية، مجلة المستقبل العربي، ع٣٢٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

١٦- جون والترمان، بنى رسمية وغير رسمية في السياسة الخارجية الأمريكية، ابحاث استراتيجية امريكية، (دمشق: مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤).

١٧- جونيد أقالي: العلاقات السورية التركية خلال أزمة ١٩٥٧، ترجمة محمد يوفا، مجلة دراسات تأريخية، العددان ٩٣/ ٩٤، (دمشق: لجنة كتابة تأريخ العرب، ٢٠٠٦).

١٨- حسن نافعة، الحرب الإسرائيلية على لبنان، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

١٩- حسين بكر، اللوبي الصهيوني والانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع١٠٩، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢).

٢٠- حسين مصطفى أحمد، الجدار الصهيوني العازل وتأثيراته على قيام الدولة الفلسطينية المقبلة، مجلة الاستاذ، ع٧٠، (بغداد: كلية التربية، ٢٠٠٨).

٢١- حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، ع٩، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨).

٢٢- حنان البدري، اللاعبون الجدد في المجلس القومي الأمريكي، ملف الاهرام الاستراتيجي، ع٢٣، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥).

٢٣- خلدون ناجي معروف، جوانب اساسية من المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية، مجلة قضايا سياسية، ع٢، (بغداد: مكتبة الزمان، ٢٠٠٢).

٢٤- خير الدين حسيب، لبنان بعد اتفاق الطائف (الايجابيات والسلبيات)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

٢٥- سهيلة أنيس، اثر سياسة التسلح الإيراني على امن الخليج العربي، مجلة دراسات سياسية، ع١٠، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).

٢٦- طارق محمود شكري، الضربة الاستباقية والوقائية (مصطلحات عسكرية تغزو المفاهيم السياسية)، مجلة دار الحكمة، ع٣٤، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٣).

٢٧- عبد العزيز قائد سيف، الامة العربية والتحديات الصهيونية (خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩١)، دراسة تاريخية، مجلة المؤرخ العربي، ع٤٦، (بغداد: الامانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب، ١٩٩٥).

٢٨- عبد القادر ياسين، رؤية عربية للحرب على لبنان، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٦، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦).

٢٩- عبد المنعم سعيد: العلاقات الأمريكية - العربية الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١٨)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٣٠- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، مجلة الحكمة، ع١٢، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٠).

٣١- عبير ياسين، الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذجين اللبناني والعراقي، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٣، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦).

٣٢- عدنان عويد، استقرار لبنان امانة في ضمير بوش، مجلة الفرات، (دير الزور: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، ٥/ ٨/ ٢٠٠٧).

٣٣- عماد جاد، إسرائيل بعد الحرب... (مراجعة شاملة، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٦، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦).

٣٤- غسان سلامة، الحرب اللبنانية في قراءتها وفي سبل الخروج منها، مجلة المستقبل العربي، ع١١٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٣٥- فضل الامين، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب الإسلامي العالمي، مجلة قضايا دولية، العدد المزدوج (٢٧٠، ٢٧١)، (باكسان: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٥).

٣٦- قيس محمد نوري، ابعاد التحالف الاستراتيجي الأمريكي، مجلة افاق عربية، ع٢، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢).

٣٧- الكسندر فيلونيك، المصالح الاقتصادية الروسية في الشرق الاوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٢٦، (بيروت: مؤسسة الابحاث الفلسطينية، ١٩٩٦).

٣٨- ماجد كيالي، الغزو الإسرائيلي للبنان - ابعاده وانعكاساته، مجلة شؤون عربية، ع١٢٧، (القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٦).

٣٩- محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين، مجلة المستقبل العربي، ع١٩٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

٤٠- محمد حمزاوي، السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الاسرائيلية على لبنان، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٤، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٤١- محمد سعيد ابراهيم، ازمة الجنوب اللبناني، مجلة السياسة الدولية، ع٥١، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٧).

٤٢- محمد عبد السلام، الدروس العسكرية لحرب لبنان، مجلة السياسة الدولية، ع١٦٦، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦).

٤٣- محمد مصطفى كمال، أحداث (١١/ سبتمبر) والامن القومي الأمريكي (مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، ع١٤٧، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢).

٤٤- محمود صالح الكروي، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية، مجلة المستقبل العربي، ع٣١٦، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

٤٥- محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية، ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، ع١٧٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

٤٦- محمود علي الداود، الحرب الاسرائيلية السادسة على لبنان، مجلة العرب والمستقبل، ع٢٠، (الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، ٢٠٠٧).

٤٧- مرغريت الحلو، السياسة الأمريكية تجاه لبنان (٢٠٠١ - ٢٠٠٧) (تصادم الأهداف)، مجلة الدفاع الوطني، ع٦٢، (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧).

٤٨- معن بشور، الحرب الاسرائيلية على لبنان وتداعياتها (ملف - التداعيات على لبنان)، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٤٩- ملف: (صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي)، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٨)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٤).

٥٠- ملف، العدوان على لبنان (السيد حسن نصر الله، السيرة الذاتية)، مجلة المستقبل العربي، ع٣٣١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٥١- منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار السياسي، مجلة المستقبل القومي، ع٣٢٥، (بيروت: الدار العربية للنشر، ٢٠٠٦).

٥٢- ناجي علوش، إرهاب قمة مكافحة الإرهاب، مجلة قضايا دولية، ع٣٢٥، (باكستان، نعهد الدراسات السياسية، ١٩٩٦).

٥٣- نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، ع٢٩٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

٥٤- نايس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع١٢٧، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧).

٥٥- نبيل خليفة، ميثاق توافقي للحل الوطني في لبنان، مجلة المستقبل العربي، ع١١١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٥٦- نبيه الاصبهاني، المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، ع١٤٢، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠).

٥٧- نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الامنية الايرانية، مجلة الدفاع الوطني، ع٥٨، (لبنان: وزارة الدفاع، ٢٠٠٦).

٥٨- نصير حسن عاروري: أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية والنفط العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١)، (بيروت: دار النهار، كانون الثاني/ يناير، ١٩٧٥).

٥٩- نورهان الشيخ، سياسة روسيا الاتحادية ازاء الشرق الاوسط، مجلة قضايا استراتيجية، ع١٣، (لندن: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨).

٦٠- نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، ع١٩٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

٦١- يزيد صايغ، العرب والتحديات البحرية، مجلة شؤون عربية، ع٤٩، (القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٦).

خامساً: اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير

١- باسل محمود سلوم، المجمع الصناعي - العسكري والاعلام الأمريكي ودورها في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية)، ٢٠٠٢).

٢- باهر مردان مضخور، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧).

٣- حازم حمد موسى، العلاقات العربية الأمريكية (دراسة في الابعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الاوسط الكبير)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ٢٠٠٦).

٤- حازم عبد الغفور خماس، سقوط النظام الملكي في ايران وأثره على الامن القومي العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٥).

٥- دينا محمد جبر، البعد المستقبلي في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦ (.

٦- سمير جسام راضي، إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط، اطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد، كلية العلوم السياسية).

٧- عامر كامل احمد، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي، عقد التسعينيات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠).

٨- علي وجيه محجوب، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ومستقبل النظام الدولي الجديد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦).

٩- كريم السيد كمبار، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٨).

سادساً: الندوات

١- أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية في الشرق الاوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين (صفاتها واحتمالات تطورها)، من كتاب الخيار النووي في الشرق الاوسط، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

٢- طلال عتريسي، النتائج والتداعيات ايرانياً، عن كتاب ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

٣- نيقولا سركيس، دور البترول في تحقيق الامن العربي (ندوة الامن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، (باريس: مركز الدراسات العربي - الاوروبي، ١٩٩٦).

سابعاً: التقارير

١- التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣).

٢- تقرير مجموعة الازمات الدولية: Syria after Lebanon after Syria's meddle .east report, N39, 12/April/2005

ثامناً: الدوريات والنشرات

١- أمير نذير البياتي، العلاقات اللبنانية - الإيرانية (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)، سلسلة أوراق إقليمية، ع٧، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٧).

٢- بان غانم الصائغ، اشكالية انتخابات الرئاسة اللبنانية، اوراق سياسية، ع٢١، (جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨).

٣- جمال عبد الواحد، المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، كراسات استراتيجية، ع١٥٢، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٥).

٤- حميد السعدون، قراءة في نتائج الحرب الاسرائيلية على لبنان، الملف السياسي، ع٢٢، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٦).

٥- سليم كاطع علي، المحافظون الجدد والنزعة العسكرية الأمريكية الجديدة، اوراق دولية، ١٥٥، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٧).

٦- سهى سعيد العزاوي، السياسة الفرنسية تجاه العرب، متابعات دولية، ع٢٢، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠).

٧- سوسن اسماعيل العساف، المؤسسة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الحربي الجديد، اوراق امريكية، ع١١٥، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢).

٨- عادل محمود مظهر، الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان (الواقع... والابعاد)، نشرة دراسات دولية، العدد (٣١)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠).

٩- عادل محمود مظهور، المياه والحرب، لبنان والتهديدات الصهيونية، الراصد الدولي، ع٥٨، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢).

١٠- عبد السلام إبراهيم البغدادي، الامن القومي العربي في مستهل القرن الحادي والعشرين (الابعاد والتحديات)، نشرة دراسات، ع٦٤، (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٩٥).

١١- عبد السلام بغدادي، مجلس الامن والحقبة الأمريكية، وضرورة الرقابة القانونية، اوراق استراتيجية، ع٨٧، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١).

١٢- كوثر عباس الربيعي، عوامل اخفاق المشروع الأمريكي في العراق، الملف السياسي، ع١٥، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥).

١٣- هشام الدجاني، العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، قضايا استراتيجية، ع٦، (سوريا: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨).

١٤- هشام الدجاني، العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، قضايا استراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، ع٨٦، (دمشق: المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨).

١٥- وائل محمد اسماعيل، وكالة الامن القومي الأمريكية (دوافعها - تطورها - مهامها)، محطات استراتيجية، ع٢٦، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠).

١٦- وليد محمود احمد، رؤية تحليلية لأبعاد الازمة اللبنانية - السورية، متابعات اقليمية، ع٥، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٥).

تاسعاً: الصحف

١- اسعد الخوري، إعادة خلط اوراق اللعبة السياسية ينطلق (بهندسة سياسية جديدة)، جريدة العراب ١٩/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢- الرئيس بشار الاسد مع صحيفة (الحياة اللندنية) في ٧/ ١٠/ ٢٠٠٣.

٣- روبرت فسك، هل يستطيع الجيش اللبناني أن يقاتل الإرهاب كما فعلت أمريكا؟، صحيفة الاندبندنت البريطانية، ١١/ ٨/ ٢٠٠٧.

٤- زهير سالم، قانون محاسبة سوريا هل سيكون له ما بعده؟، صحيفة الشرق العربي في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٣.

٥- صائب دياب، الازمة اللبنانية - مصادر كرامي تتحدث، صحيفة الشرق الأوسط، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٥.

٦- صحيفة (نيويورك تايمز) في ١/ ١٢/ ٢٠٠٣.

٧- صحيفة الاخبار السورية، ٢١/ ٤/ ٢٠٠٥.

٨- صحيفة الامانة اللبنانية، ع٣٤١٥، ٥/ ٣/ ٢٠٠٥.

٩- صحيفة الاندبندنت البريطانية، في ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦.

١٠- صحيفة الاهرام، ٥/ تشرين الاول/ ٢٠٠٦.

١١- صحيفة الحياة اللبنانية، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٣.

١٢- صحيفة الحياة اللندنية في ٧/ ١٠/ ٢٠٠٣.

١٣- صحيفة الحياة اللندنية، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٦.

١٤- صحيفة السفير اللبنانية في ١٤/ ٦/ ٢٠٠٦.

١٥- صحيفة السفير اللبنانية في ٣/ ٩/ ٢٠٠٤.

١٦- صحيفة السفير اللبنانية، ١٣/ ٥/ ٢٠٠٣.

١٧- صحيفة السفير اللبنانيه، ٦/ ٨/ ٢٠٠٤.

١٨- صحيفة الشرق الأوسط في ١/ ٥/ ٢٠٠٥.

١٩- صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٠- صحيفة الشرق الأوسط في ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢١- صحيفة الشرق الأوسط في ٧/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٢- صحيفة الشرق الأوسط، ١٦/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٣- صحيفة الشرق الاوسط، ع٩٦٢٤، ٤/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٤- صحيفة الشرق الأوسط، في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٢٥- صحيفة الغد الاردنية، في ٢١/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٦- صحيفة الغد اللبنانية ١٧/ ١١/ ٢٠٠٧.

٢٧- صحيفة اللواء في ٢١/ ٤/ ٢٠٠٥.

٢٨- صحيفة المستقبل اللبنانية في ١٢/ ٦/ ٢٠٠٦.

٢٩- صحيفة المستقبل اللبنانية في ٣/ ٩/ ٢٠٠٤.

٣٠- صحيفة المستقبل في ١٧/ ٦/ ٢٠٠٦.

٣١- صحيفة النهار اللبنانية في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥.

٣٢- صحيفة الوطن (بغداد) في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥.

٣٣- صحيفة معاريف الاسرائيلية في ٣٠/ ١١/ ١٩٩٩.

٣٤- صلاح منتصر، (لعنة الغد)، اخبار اليوم، ١٦/ ٤/ ٢٠٠٥.

٣٥- عبد الله بو حبيب، اخطاء سوريا الإستراتيجية في العلاقة مع واشنطن، صحيفة الحياة اللندنية في ١١/ ٤/ ٢٠٠٥.

٣٦- محمد السيد سعيد، الازمة العامة للخطاب العربي، صحيفة الاهرام المصريه، في ٨/ ٣/ ٢٠٠٤.

٣٧- محمد جمال باروت، غضبة سوريا، صحيفة البيان الاردنية، ع١٩٦ في ٦/ ٨/ ٢٠٠٣.

٣٨- مغازي البدراوي، روسيا تبحث عن دور في الشرق الاوسط، صحيفة الوقت البحرينية، ع١٧٥، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

عاشراً: المتابعات التلفزيونية

١- روسيا تؤيد انسحاب سوريا من لبنان، اذاعة (BBC) الناطقه بالعربية في ٣/ ٣/ ٢٠٠٥.

٢- شبكة القناة الاخبارية في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥.

٣- عمرو عبد الحميد، لقاء مع وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف)، قناة العربية الفضائية: برنامج ضيف وحوار، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥.

٤- قناة الجزيرة الفضائية: ١٤/ ٥/ ٢٠٠٨.

٥- قناة العربية الفضائية: ١٣/ ٥/ ٢٠٠٨.

٦- قناة العربية الفضائية، المصدر السابق، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٨.

٧- مقابلة مع سمير فرنجية تحت عنوان: لبنان بعد الانسحاب السوري، برنامج الاتجاه المعاكس، قناة الجزيرة الفضائية في ٣/ ٥/ ٢٠٠٥.

٨- نص خطاب السيد حسن نصر الله، قناة المنار، في ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٨.

حادي عشر: الانترنت

١- للتفصيل عن الحرب الاهلية الدولية اللبنانية ينظر شبكة المعلومات للانترنت من على الموقع الاتي: http: //www.moqatel/moqatel/data/behoth/siasin?.

٢- ميخائيل عوض: الوجود السوري في لبنان (انجازات استراتيجية واخطاء قاتلة)، للمزيد من التفاصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية من على موقع الانترنت:

http: //www.kobayat.com/data/documents/arab_awlant27

٣- علي الطالقاني: العلاقات الاسرائيلية - الأمريكية (المصالح والابعاد)، شبكة النبأ المعلوماتية (الانترنت)، في ٨/ ٣/ ٢٠٠٥:

http//www.annabaa.org/nabanews/66/370.htm

٤- محمد أحمد النابلسي، واشنطن في لبنان، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية من على موقع الانترنت:

http: //www.alnabaaalamia.com/rh156.htm



٥- سليمان تقي الدين، العبث الأمريكي في الصيغة اللبنانية والعلاقات العربية، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية من على موقع (الانترنت)، http// ?www.alkhaleej.ae/articles/show.article.cfm

٦- عماد فوزي شعيبي، الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجغرافية، (المختار، مجلة شهرية تصدر عن المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم في سوريا)، ١/١٠/٢٠٠٦، على الرابط الالكتروني:

http: //www.elmokhtar.net/modules.php

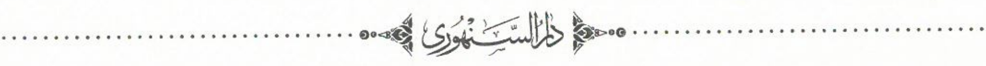
٧- حسن ابو طالب، عالم ما قبل... عالم ما بعد، التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢)، للتفصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني: http: //www.ahram.orq.eg

٨- محمد عبد الحليم، استراتيجية البنتاغون الحرب الطويلة بدلاً من الخاطفة، ٢٠٠٦، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني: http: //www. islamonline.net

٩- صلاح التكمة جي، الاستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مجلة كتابات، البصرة، الحلقة السابعة، ٢٠٠٥، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني:

http: www.kitabat@kitabat.com

١٠- جون ميرز هايمر، هارفرد ستيفان والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع الأتي: www.asharaqalarabi.org



١١- مارك وبرا، دراسة عن قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ترجمة محمد عبد اللطيف حجازي، بحث منشور، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: www.google.com

١٢- دونالد. أبلسون، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية (نظرة تاريخية)، للتفصيل ينظر شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني:

http: //www.thebrokeninginstitutions.com

١٣- ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية (وجهة نظر أحد صانعي السياسة)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع الالكتروني:

http: //www.thebrokeninginstitutions.com

١٤- منير الحمش، الابعاد الاقتصادية للحرب على لبنان، مجلة ابيض واسود، ع١٨٤، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:

http: //www.awaonline.net/indate.php?/15. جبريل محمد، الاقتصاد الأمريكي... ضحية سياسة بوش الخاطئة، مفاهيم ادارية، ٢٥/٢/٢٠٠٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني:

http: //Islamtoday.net/articals/articals – contant

١٦- رضوان زيادة، لبنان والدور الاقليمي المتغير لسوريا، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني:

http: //www.mokarbat.com

١٧- محمد عز العرب، جولة خاتمي العربية (معاني ودلالات)، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع الالكتروني: http: //www.al – bainah.net

١٨- ثامر عزام، لبنان بعد الانسحاب (مستقبل محفوف بالمخاطر)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني: http: //www.arabonline.net

١٩- الحوار المتمدن، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الاكتروني:

http: //www.rezgar.com

٢٠- صحيفة الوطن الاماراتية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت الموقع الاكتروني:

www.alwatanvoise.com

٢١- عمر الكدي، لبنان... تراجع فرنسي وعودة امريكية شديدة اللهجة، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية الانرتنت، وعلى الموقع الاكتروني:

http: //www.arabic.rnw.n1/midestafrica/19120702

٢٢- السياسة الخارجية الروسية (تقييات وتفاصيل)، وكالة الانباء الروسية، في ١٨/٣/٢٠٠٤، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني: http: //www.rain.ru

٢٣- منير درويش، روسيا التحادية... الصراع الدولي والعرب، شبكة المعلومات الدولية الانترنت:

http: //al – moharer.net/moh242/m – darwish242.htm

٢٤- طه عبد الواحد، قراءة في الموقف الروسي من الحرب في لبنان، شبكة المعلومات الدولية الانترنت:

http: //www.an – nour.com/index.php?optio

٢٥- محمد النعماني، فشل إسرائيل وهزيمة امريكية وانتصار روسي في الحرب على لبنان، الحوار المتمدن، ع١٦٦٢، ٣/٩/٢٠٠٦، على الموقع الالكتروني: www.rezgar.com

٢٦- قرار مجلس الامن المرقم ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤، تقرير الشرق الاوسط، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: www.islamonline.net

٢٧- صحيفة االواشنطن بوست، ٢٨/٢٠٠٧ شبكة المعلومات الدولية الانترنت الموقع الالكتروني: www.antiwar.com

٢٨- خليل حسين، القراءة الإيرانية للإنتخابات الرئاسية اللبنانية، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني: www.hanaenet.com

٢٩- اختيار العماد ميشيل سليمان، قناة العربية الفضائية، للتفصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الموقع الالكتروني: www.alarabiya.net

٣٠- محمد المحاسنة، الحرب العربية - الإسرائيلية السادسة (الأسباب والنتائج المتوقعة)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع الالكتروني:

http: //www.assabeel.info/inside/sections/31. نوفي آزفيستا، مسألة المياه، أحد أسباب الحرب في لبنان، وكالة الانباء الروسية (نوفوستي)، ١/٩/٢٠٠٦، على الموقع الالكتروني:

http: //www.kobayat.com/data/documents/arab_awlant27

٣٢- عبد الاله بلقزيز، أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان، شبكة المعلومات الدولية الانترنت: الموقع الاكتروني:

http: //www.w3.org/1999/xhtml

٣٣- مسلم مناصرة، لبنان والحرب الاهلية في ١٢/ ٣/ ٢٠٠٣، شبكة المعلومات الدولية من على موقع الانترنت:

http: //www.al – moharer.net/moh248/monasra248.htm

٣٤- قناة الجزيرة الفضائية في ١١/ ٥/ ٢٠٠٤ على الموقع الاكتروني:

www.aljazeera.net

٣٥- احمد علي القطهاني، الحوار المتمدن، ع١١٢٨، في ٥/ ٣/ ٢٠٠٥ على الموقع الالكتروني:

www.islamonline.net

٣٦- وكالة الانباء الروسية (نوفوستي)، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٦، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:

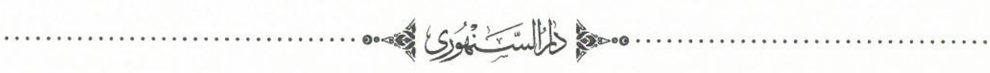
http: //ar.rain.ru/policy/arab/20061006.htm

٣٧- صحيفة الحرة السورية، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٧، على الموقع الالكتروني:

www.free – syria.com

٣٨- خطاب الرئيس الفرنسي في ٥/ ١٢/ ٢٠٠٧، على الموقع الالكتروني:

www.alaraibya.net



ثاني عشر: المصادر الاجنبية

.Books

1– John Ehrman, The rise of neo – conservatism, intellectuals and forign affairs (1945 – 1994), (new haven: Yale University press, 1995).

2– William Kristol and Robert Cagan, National Interest and Global Responsibility, in: Robert Cagan and William Kristol, The present dangers, Crisis and opportunity in American foreign and defense policy, (San Francisco: Incounter box, 2000).

Researches

1– Jobsh Obzerfer and medle east review1973 مجلة شهرية،

2– Martin Peretz, Giving George W. Bush his Due on Democracy, the politics of churlishness, the new republic, 4/11/2005.

3– Michael Hirsh, The Legacy on the line, Newsweek, July/24/2006.

4– US Foreign assistance to the middle east: historical background recent trends and fy 2007 request. Crc report, rl 33933, US foreign aid to Lebanon: issues for Congress by geremy.

5– Henry A. Kissinger, the next steps with Iran: negotiations must go beyond the Nuclear threat to broader issues, Washington post, 31/7/2006

.Internet

1– President discusses foreign policy during visit of department, August/14/2006, website:

www.antiwar.com

2– he redirection: is the administrations on terrorism, annals of national security, the redirection reporting essay, 5/march/2007, website: www. Newyork.com

3– US pledges more aid to Lebanon in 2007, website:

www.defensenews.com/july/10/2006

4– Frank lamb, Inside Nahar albared and bedawi refugee camps: Who is behind the war in north Lebanon? Website:

www.antiwar.com/24/2007

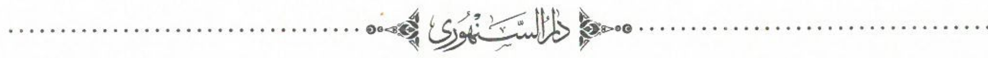
5– Secretary Condoleezza Rise, Special Briefing on travel to middle east and Europe, July/21/2006, State department, website:

www.state.gov/secretary/rm/2006/6933/.htm,july/23/2006

6– President discusses foreign policy during visit to state department, white house, website:

www.whitehouse.gov/news/relases/2006.htm/august/17/2006

7– Secretary Condoleezza Rise, Remarks with Egyptian foreign minister Ahmed Aboul cheit after their meeting, state department, website: www.state.gov/secretary/rm/2006/6933/.htm,Oct/6/2006



8– Rami Khouri, A new middle east or rises fantasy ride? Agence global, July/23/2006, website:

www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm.oct.6.2006

9– Seymour M. Hersh, Watching Lebanon, New Yorker, AugustL21/2006, website:

www.NewYorker.com/printables/fact/06082fa_fact,august.13.2006

10– Charles Krauthammer, Lebanon: The only exit strategy, the Washington post, July/19/2006, website:

www.washingtonpost.com

11– Charles Krauthammer, Israel's last moment, the Washington post, August/2004, websit:

www.washingtonpost.com

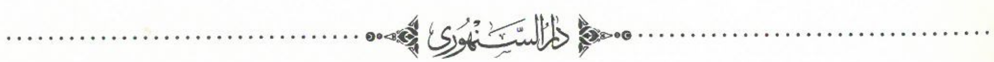
12– Robert Rabil, Why a multinational force is essential in Lebanon, August/4/2006, the Washington institute for near east policy, website: www.washingtoninstitute.org/print.php,oct.1.2006

13– A clean Break: A new Strategy for securing the realm, website:

www.informationclearinghouse.info.artical,1438.htm.september.29.2004

14– Dennis Ross, Us should help construct an "Arab Umbrella", USA today, July/19/2006, the Washington institute for near east policy, website:

www.washingtoninstitute.org/print.php,August,17.2006



15– See for example, Secretary Condoleezza Rise, remarks with Egyptian foreign Ministar Ahmed Aboulgheit after their meeting, statedepartment, website:

www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm.oct.6.2006

16– website: Arab league head: mid east peace process (Dead) CNN online, July/15/2006, websit: www.cnn.com/2006/world/meeast/07/15/arab.league/index.html.oct.11.2006

17– William Schneider, The middle east and the midterms, National journal, V.0/38 No.30, July/29/2006, Website:

http: //oweb.ebscohost.com/ib.aucegypt.edu/ehost/detail?oct102006

18– زهير الاسدي، بحث في علوم المستقبل، بحث منشور على شبكة الانترنت الموقع الاكتروني: http: //www.kitabat.com

المحتويات

الفصل الثاني

المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان

الفصل الثالث

السلوك السياسي الأمريكي تجاه لبنان

العلاقات الأمريكية - اللبنانية



ISBN 978-614-8026-00-3
9 786148 026003

دار السنهوري
لبنان - بيروت - الحدث - سان تيريز - هاتف: ٧٥٣٠٣٢ ٧٦ (٠٠٩٦١)
بغداد - شارع المتنبي - عمارة الكاهه جي - ط١
هاتف: ٠٧٩٠١٨٢٦٤٣٩ - ٠٧٨٠١٩٤٤١٦١ - ١٤١٦٠٧٢٧ ١ (٠٠٩٦٤)

www.daralsanhury.com / alsanhury_library@yahoo.com / safaa75200933@hotmail.com

Cover designer: dafirphoto@yahoo.com